د. عمار عباس محمود

القضية الكردية

إشكالية بناء الدولة





القضية الكردية
إشكالية بناء الدولة

القضية الكردية إشكالية بناء الدولة

د. عمار عباس محمود

الطبعة الأولى: 2016

رقم الإيداع: 2016/ 8052

الغلاف : خالد شريف

60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة - مصر

ت: 27921943 - 27954529 فاكس: 27947566

www.alarabipublishing.com.eg



بطاقة فهرسة

محمود, عمار عباس.

القضية الكردية/ عمار عباس محمود.ـالقاهرة: العربي للنشر والتوزيع 2016.

- ص؛ سم

1- الأقليات – العالم العربى

2- الأكراد فى العراق

3- الأكراد فى سوريا

4- الاكراد فى ايران

أ- العنوان 323،10956

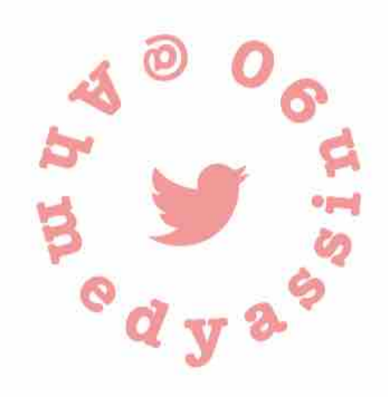
القضية الكردية

إشكالية بناء الدولة

د. عمار عباس محمود






@Ahmedyassin90

المقدمة

الكُرد أو الأكراد شعب يعيش في غرب أسيا بمحاذاة جبال (زاكروس) وجبال (طوروس) وهم اليوم عبارة عن أجزاء من شمال شرق العراق وشمال غرب إيران وشمال شرق سوريا وجنوب شرق تركيا، بالإضافة إلى أعداد قليلة في جنوب غرب أرمينيا وبعض مناطق أذربيجان ولبنان، ويعتبر الأكراد إحدى اكبر القوميات التي لا تملك دولة مستقلة أو كياناً سياسياً موحداً معترفاً به عالمياً.

لقد كان الطابع القبلي يغلب على الأكراد في القرن التاسع عشر، فكانوا غالباً ما يفتقدون عنصر الوحدة، وفي منتصف القرن التاسع عشر كان ثلث كردستان عبارة عن قبائل بدو، فظلوا حتى الحرب العالمية الأولى لا تعنيهم الحدود الوطنية.

لم تكن مسألة القومية ذات تأثير بالنسبة للمجتمعات داخل الإمبراطوريات الكبيرة والواسعة، والأنساق السياسية السابقة على نشأة الدولة الحديثة، ولكن نشأة الدولة الحديثة أدت إلى إبراز مسألة وإشكالية الهوية القومية مقابل الهويات التقليدية السابقة، ولان الدولة الحديثة ظاهرة إجتماعية، وسياسية وقانونية، وهي التجسيد القانوني والسياسي والثقافي لمجموعة بشرية ما، ولها علاقة قوية بالهوية الجماعية لهذه المجموعة البشرية التي تجسدها، حيث إن الدولة الحديثة نتاج ومنتج الحداثة، فقد أثرت كثيراً في المجتمعات التقليدية وغيرت من تركيباتها وتكوينها وشكلها. بما جعل من الهوية جوهر التفاعلات التي ينتجها تماهي مكونات الدولة في بوتقة مدنية كلية لكافة مكوناتها الداخلية.

ويعتقد الأكراد بأنهم أكبر أمة بدون دولة في العالم المعاصر، وهم لم يندمجوا في أي من الدول الموجودين فيها، ولعدم شعورهم بأنهم بالاندماج اتخذت الحركات السياسية الكردية المنتشرة في كردستان أشكالاً متباينة، ولكنها اجتمعت تحت اسم (الحركة التحررية القومية الكردية)، وهذه دلالة واضحة على أنهم يشعرون بأن وطنهم محتل، ويُعدون هذه الأنظمة السياسية الحاكمة في هذه الدول (سلطات إحتلال)، ومن ثم أصبح التصدي لأفكار الهوية القومية الكردية، ومقاومة الهويات القومية أو الوطنية المفروضة السبب الأساسي للثورات الكردية في كردستان، فالنزعة القومية الكردية هي سياسة توكيد الهوية القومية الكردية، وهي نتاج الحداثة ويرتبط ارتباطاً وثيقاً ومحدداً بمشروع الدولة القومية الحديثة، والمبادئ السياسية المتمثلة بحق الأمم في تقرير مصيرها. وقد بدأ الشعور القومي ينتشر بين المتعلمين والوطنيين من التجار ورجال الأعمال وهذا أدى إلى نمو القومية عند الأكراد، وازداد الشعور القومي الكردي بعد انهيار دولة الخلافة العثمانية من جراء الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918، والذي أدى إلى إعادة ترتيب حدود الدول واستحداث بعضها بموجب معاهدة

(سايكس بيكو)، وبهذا توزع الأكراد على خارطة أربع دول هي تركيا والعراق وسوريا وإيران بعد أن كانوا ضمن الدولة العثمانية والدولة الصفوية.

لم ينقطع التطلع إلى تأسيس دولة كردية كبرى عن الوعي الجمعي للأكراد في منطقة الشرق الأوسط، باعتباره أحد تجليات الهوية المشتركة، وساعد هذا الطرح التحولات الإقليمية الراهنة مما جعل سيناريو الدولة الكردية العابرة للحدود مطروحاً في ظل سيطرتهم على مناطق شاسعة في شمال سوريا، وتمتع أكراد العراق بحكم ذاتي فيدرالي في شمال العراق.

أولاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من طبيعة التحولات العالمية التي شهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب دولي مهيمن، إذ برزت حالة من التأكيد على مسالة حقوق الإنسان والأقليات وحقها في تقرير المصير وإقامة دول مستقلة، وهذا ما شهدناه على مستوى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وتفكك دول كانت قائمة منذ عقود قديمة مثل يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبعض دول العالم النامي مثل السودان، وإندونيسيا بانفصال تيمور الشرقية عنها، وهذا ما يدفعنا إلى دراسة إحدى المشاكل التي تواجه بعض الدول العربية والإسلامية منذ عقود عديدة، ونشير هنا تحديدا إلى الأقلية الكردية الموجودة في العراق وسوريا وكذلك تركيا وإيران، أن هذه الأقلية كانت قد شهدت قيام دولة قومية بعد الحرب العالمية الثانية في إيران (جمهورية مهاباد).

وتبرز أهمية الموضوع كذلك من أن مثل هذا المشروع (بناء الدولة القومية) يطرح في مرحلة تاريخية مهمة في ضوء الأوضاع المتدهورة التي تشهدها المنطقة والتغييرات في طبيعة الأنظمة السياسية العربية وتزايد التهديدات الداخلية والخارجية لوحدة الدول العربية وبروز العديد من طروحات التقسيم ومحاولة تغيير طبيعة الخريطة السياسية للمنطقة بصور مختلفة وبما يجعل من ظهور كيانات سياسية جديدة حالة من فرض الأمر الواقع مقابل تفكك أو اضمحلال العديد من الدول التي كانت قائمة, وإعطاء دور أكبر لحركات التغيير السياسي كقوة مهمة وفاعلة في عملية التغيير الجارية.

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى بحث إمكانية قيام دولة كردية قومية تضم قومية محددة وهم الأكراد الذين يتوزعوا على أربع دول هي تركيا والعراق وإيران وسوريا، وفي كل من هذه الدول

تصادفهم مشكلات عدة، كما تواجه حكومات هذه الدول مشاكل متزايدة في التعامل معهم، فكيف يمكن تصور قيام دولة في خضم هذه التناقضات، لكن ما يبعث على إمكانية التحرك والسير في خطى طرح مشروع هذه الدولة هو طلب رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني بعقد مؤتمر قومي يضم أكراد العراق وتركيا وإيران وسوريا وأرمينيا وذلك للمناقشة والتحضير لمستقبل حق تحقيق المصير وما يواجه الأكراد من تحديات في دولهم، وهنا يمكن أن يكون التحرك بداية لتبلور مشروع قومي يتجاوز حالة الانقسام القائم بين الفصائل الكردية وما يمكن أن يكون في المستقبل من طرح رؤية لتكوين الدولة القومية الكردية، في ظل الظروف التي تعانيها المنطقة (الشرق الأوسط) من حروب وانقسامات وأزمات اقتصادية، كذلك الحراك الدولي في المنطقة ومحاولة التغيير باستخدام حقوق الإنسان وحق تقرير المصير.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

بحث مدى سماح الظروف المحلية والإقليمية والدولية بتكوين دولة قومية كردية تستطيع أن تحتوي الأكراد في كل من تركيا والعراق وإيران وسوريا، وما تكون عليه طبيعة تكوين هذه الدولة وشكلها، وبيان ما قد تواجها هذه الدولة المقترحة من حكومات هذه الدول الأربعة في هذا المشروع وتأثيره على الوجود الكردي فيها، وما يرتبط به من إمكانيات تحقيقه على ارض الواقع في ضوء حالة الضعف الواضح التي تشهدها هذه الدولة في كل من العراق وسوريا وتزايد نشاط الأحزاب الكردية.

رابعاً: فروض الدراسة

1- يرتبط قيام الدولة الكردية بانهيار الأنظمة السياسية أو تبدلها في كل من (العراق وسوريا وإيران وتركيا).

2- يعتمد قيام الدولة الكردية على المواقف الدولية المتخذة تجاه هذه الدولة وخاصة موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

خامساً: تساؤلات الدراسة

تثير الدراسة العديد من الأسئلة المهمة حول واقع وتطور مشكلة الأقليات التي تعاني منها العديد من الدول العربية وحالة الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وغياب الرؤية العلمية والبرامج السياسية التي يمكن أن تعالج هذه المشاكل والتي تدفع هذه

الأقليات للابتعاد عن السلطة المركزية والسعي إلى تأسيس كيانات قومية تسعى لتأكيد خصوصيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهنا تبرز العديد من التساؤلات في هذه الدراسة أهمها:

1- هل يمكن أن يتوصل الأكراد في تركيا والعراق وإيران وسوريا التوصل إلى مرحلة طرح مشروع دولة قومية كخيار سياسي وحيد ؟

2- ما هو إدراك القيادات الكردية في الدول الأربعة لطبيعة التحديات الداخلية التي سوف تواجه هذه الدولة في ضوء حالة التباين الواضح بين أوضاع الأكراد في الدول الأربعة ومستوى تطورهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتباين الواضح في مستوى الموارد والطاقات المادية والبشرية؟

3- ما هو دور التأثيرات الخارجية إلى جانب الظروف التي تولدها التطورات الداخلية عن احتمال قيام الدولة القومية الكردية؟

سادساً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم في تقديم المُدخلات التي هي الأسباب والدوافع التي تدفع الأكراد إلى السعي لبناء دولة قومية مستقلة وبيان ما يمكن أن يخرج من هذه الطروحات والمراجعات والمخرجات وتداعياتها على القومية الكردية بشكل عام والدول المعنية بشكل خاص.

سابعاً: الدراسات السابقة

قام الباحث بتقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة محاور:

1- الدراسات التي اهتمت بالقضية الكردية:

أ- كورد وترك وعرب، سي جي أدموندز، ترجمة جرجيس فتح اللـه، 2012. ويتطرق الكاتب في كتابه إلى النزاع بين بريطانيا والدولة العثمانية، ويرسم الكاتب كذلك صورة لمجتمع كردستان الجنوبي (شمال العراق) ويقدم وصفا جغرافيا لهذه المنطقة. وقد قسم الكاتب كتابه إلى أربع أبواب، وحاول أن يظهر للعرب والتركمان والأكراد بأن كل ما عمله لم يكن له رأي فيه أصلاً وإنما هو واجب منصبه في تطبيق سياسة قررتها حكومته. وانه كان يحاول التعاون مع الطبقة الحاكمة الجديدة لإيصال البلاد إلى حال من الاستقرار بالشكل الذي تجده حكومته مناسباً.

ب- تاريخ الأكراد الحديث، ديفيد مكدول، 2004، تميز ديفيد في كتابه بأنه حاول قراءة الأحداث في بانوراميتها وحواملها الاجتماعية والمذهبية والتاريخية، لقد ذهب إليها في العديد من مواقعها ولمدة أربع سنوات، واتصل من خلالها بشخصيات ذات مهام مختلفة وعادية، واستعان بأرشيفات متنوعة ثم كانت رؤيته للتاريخ الشائك حتى مشارف القرن الحادي والعشرين. لقد قسم ديفيد كتابه إلى الكتاب الأول ويتضمن الأكراد في عصر القبيلة والإمبراطورية، والكتاب الثاني يتضمن ضم الأكراد، والكتاب الثالث الإثنوقومية في إيران، والكتاب الرابع إلى الإثنوقومية في العراق، والكتاب الخامس إلى الإثنوقومية في تركيا.

ج- يقظة الكرد، جرجيس فتح اللـه، 2012، تناول الكاتب القضية الكردية في ستة عشر فصلاً، وقسم دراسته إلى ثلاث أبواب، وعالج في كتابه فترة الحداثة في حياة الوعي القومي الكردي، وقد حددها بربع قرن للتبسيط ليس إلا وليكون للكتاب إطارٌ واضح لصورة ذات معالم بينة. وتتضمن فترة الحداثة هذه أربع مراحل مؤثرة وفاعلة. وهي الثورة الدستورية في إيران 1907، والانقلاب العثماني والعودة إلى الدستور 1908. والحرب العالمية الأولى 1914 - 1918. وفترة قيام التغيير في خريطة العالم 1919 - 1925 بولادة عصبة الأمم أول هيئة دولية.

د- تاريخ كوردستان، م. س. لازاريف وآخرون، ترجمة عبدي حاجي، 2006. دراسة اجتماعية، سياسية يقوم بها الكاتب بعرض صورة عن المجتمع الكردي بصورة عامة، وكذلك يقوم الكاتب بالتطرق إلى الحركات الثورية الكردية والإمارات الكردية التي حكمت كردستان، والتطور التاريخي لتقسيم كردستان بين الدول التي تتقاسم الشعب الكردي حالياً.

2- الدراسات التي اهتمت بالقضية القومية الكردية:

أ- دراسات في المسألة القومية الكردية، سعد ناجي جواد، 2005، مجموعة دراسات قام بها الباحث في فترات زمنية مختلفة عن المشكلة الكردية في كل دولة من الدول التي يتواجد فيها الأكراد، فجاء الجزء الأول من الدراسة ليتضمن المسألة الكردية في تركيا. والجزء الثاني تضمن أكراد إيران، والجزء الثالث تضمن الأكراد في سوريا، أما الجزء الرابع فقد وضح الباحث الحركة الكردية في العراق 1961 - 1975.

ب- القضية الكردية وحق تقرير المصير، محمد الطاهر محمد، 2008. يرصد هذا الكتاب مجموع الحقوق التي نالها الأكراد في العراق، ويتناول الباب الأول الأسس القانونية في قيام الدولة الكردية، أما الباب الثاني فقد رصد الكاتب الحكم الذاتي للأكراد في إطار فيدرالية إقليمية.

ج- تاريخ الكفاح القومي الكردي، روبرت أولسون، 2013. يشرح الباحث في كتابه هذا عن تطور القومية الكردية، في الفصل الأول والثاني، ويتناول الكاتب الفترة الزمنية بين 1880-1925م في تاريخ كردستان، ويتناول بعدها الحركات القومية بدءاً بثورة الشيخ عبيد اللـه نهري، ومروراً بالشيخ محمود البرزنجي، وانتهاءً بثورة الشيخ سعيد بيران، ويعتقد الباحث أن هذه الثورات هي التطور الحتمي لقيام الدولة الكردية، وأكد على تمسك الشعب الكردي بقوميته التاريخية.

د- تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟ عقيل محفوض، 2012. عرضت الدراسة للتصورات والوسائل المختلفة التي تمثل سياسة الدولة في تركيا تجاه المسألة الكردية، وهذه السياسات لا تنتهي بإمكانية انتظام الأكراد وفق حق تقرير المصير (سواء أكان خيارهم الانفصال أو الفيدرالية أو الإدارة الذاتية)، وتنتهي بتشكلها في إطار الدولة التركية. وهذا يجعل المسألة الكردية نوعاً من الصراع الوجودي بين الأكراد والدولة.

3- الدراسات التي اهتمت بقيام الدولة الكردية:

أ- الإثنية والدولة الأكراد في العراق وإيران وتركيا، فريد هاليدي وآخرون، ترجمة عبد الإله النعيمي. يتناول مجموعة من الباحثين التطورات الاجتماعية والثقافية واللغوية والدينية التي يرتكز عليها بناء الدولة الكردية، كذلك يركز الباحث على الاختلافات الاجتماعية التي أطرت المجتمع الكردي عن باقي القوميات التي جاورهم الأكراد في الدول التي يسكنون فيها.

ب- الأكراد وبناء الأمة، مارتن فان بروينسن، ترجمة فالح عبد الجبار، 2006. يتناول الباحث الحركة القومية الكردية ذات القاعدة الجماهيرية منذ ستينات القرن العشرين، وكيف تركت أثراً عميقاً على تحديد الهوية الذاتية عند الأكراد، وكيف عملت الحركة القومية على ترسيخ الإحساس بالمصير المشترك عند سائر الأكراد.

ج- الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة أمجد حسين، 2007. يتناول هذا الكتاب الولاءات البدئية باعتبارها مدخلاً لمعاينة المجتمع الكردي، ويكشف تأثير هذه الولاءات على البنى الاجتماعية والسياسية فيه، مركزاً على النزعة القومية الكردية كما تبدت في الثورات التي غالباً ما كانت قيادتها معقودة لزعماء قبليين وشيوخ دينيين. واستعرض الباحث تاريخ الإمارات الكردية القديمة، كما تناول دور الدولة في تطور البنى القبلية وتحولاتها.

د- كرد العراق بناء دولة داخل دولة، أوفرا بينغيو، 2014. تستكشف المؤلفة آليات العلاقات بين كرد العراق وبين الدولة العراقية منذ بداية حكم البعث إلى الوقت القريب، وتعتمد في عملها الدقة لتتبع ظهور الهوية القومية الكردية في العراق، وتناولت بالتفاصيل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأيديولوجية التي مر بها المجتمع الكردي العراقي خلال ما يقرب من خمس عقود. وتركز الباحثة على تشكيل الأمة وبناء الدولة، وتستعرض خصائص الحركة الكردية في العراق التي تميزها عن المجتمعات الكردية في المناطق المجاورة.

ثامناً: تقسيم الدراسة

الفصل الأول: مكونات بناء الدولة الكردية

المبحث الأول: الشعب الكردي

المبحث الثاني: الإقليم الكردي

المبحث الثالث: الحكومة (السُلطة)

الفصل الثاني: تحديات بناء الدولة القومية الكردية

المبحث الأول: التحديات الداخلية

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية

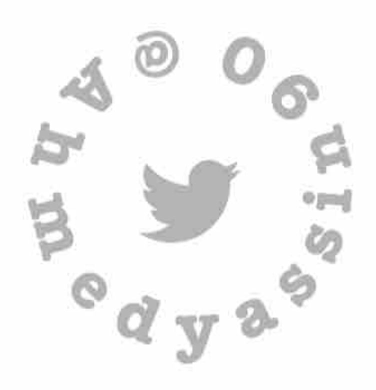
المبحث الثالث: التحديات الدولية

الفصل الثالث: مستقبل الدولة القومية الكردية

المبحث الأول: إمكانية قيام الدولة الكردية

المبحث الثاني: معوقات قيام الدولة الكردية

المبحث الثالث: مشاهد تشكيل الدولة الكردية


@Ahmedyassin90

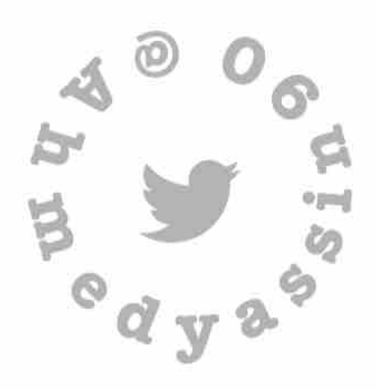
الفصل الأول

مكونات بناء الدولة الكردية

المبحث الأول: الشعب الكردي.

المبحث الثاني: الإقليم الكردي.

المبحث الثالث: الحكومة (السُلطة).


@Ahmedyassin90

الدولة ظاهرة تاريخية، بمعنى أنها تمتد بجذورها إلى التاريخ القديم، أما الدولة القومية[1] (وهي الصورة السائدة للدولة الآن) بما تتضمنه من شعب وإقليم محدد وحكومة ذات سيادة، ظاهرة حديثة نسبياً إذ ترتبط في ظهورها بالأحداث التي صاحبت انتقال أوربا من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، لاسيما في أعقاب معاهدة الصلح (وستفاليا) 1648م، والتي يؤرخ بها لظهور الدولة القومية.

هناك جدل كبير بين الأوربيين والأمريكيين حول استخدام مفاهيم بناء الدولة وبناء الأمة، وكل يستند في ذلك إلى تجربته التاريخية، فالأوربيون يستخدمون بناء الدولة (State.Building)، إذ أسس القادة السياسيون الدولة، ثم حاولوا إيجاد امة من الشعوب التي كانوا يحاولون حكمها، لذلك هم أكثر وعياً بالفرق بين الأمة والدولة من الأمريكيين، أما الأمريكيون فإنهم يعمدون إلى استخدام بناء الأمة (Nation Building) انطلاقاً من التجربة القومية الأمريكية في حرب الاستقلال، إذ نشأ وعي جمعي بين أولئك الذين شاركوا في تلك الحرب بضرورة إنشاء المؤسسات السياسية التي تنضم سير المجتمع الجديد[2]. ويُشير مصطلح بناء الدولة إلى قدرة الدولة على التغلغل في المجتمع وقدرتها على فرض سلطتها على أراضيها وقدرتها على حماية مواطنيها داخل حدودها، وقدرتها على تحقيق استقرار سياسي واجتماعي استناداً إلى تحقيق هوية وطنية جامعة[3]. بمعنى أخر بناء جهاز الحكم الذي يحتكر لوحده حق الإجبار المادي المشروع فوق أرض محددة[4]. وهنالك من يرى أن القومية هي الشعور بالانتماء إلى جماعة من الناس يجمع بينهم الوطن واللغة والتأريخ، وإن الشعور بالانتماء ينشأ تلقائياً داخل أفراد الجماعة بعيداً من الوسائل غير الطبيعية كالدعاية أو التعليم أو القانون، بل إنه ينشأ كأيّة ظاهرة إجتماعية بصورة

---

(1) وتشير القوميات إلى الحركات، وإلى الأنشطة والأيديولوجيات التي تطور لغرض الكسب أو الدعم لدولة خاصة وأنها شكل من أشكال الانتماء العرقي لكنها شكل خاص (قومية) كما أن الأشكال الوطنية للعرق لا تختلف نوعياً عن الأشكال التي تلحق بالدولة أو الجماعة. أنظر: بيتر ورسلي، القومية والاشتراكية في العوالم الثلاثة، ترجمة صلاح سعد الـلـه، (بغداد: مطبعة شفيق، 1990م)، ص49-50.

(2) فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي الجديد ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص174-175.

(3) Naazneen H. Barma, Failed State, in: Mark Bevir(ed), Encyclopedia of Governance, (sage Publications, London, 2007),p.p.307-308.

(4) Conor O. Dwyer, State- Building, in: Mark Bevir(ed), Encyclopedia of Governance, (sage Publications, London, 2007), P.923.

تلقائية[1]. وتعرف هذه الجماعة باسم "الأمة" ومن ثم كانت العلاقة بين القومية والأمة، وبين الأمة والدولة، التي هي تنظيم سياسي تُمَثِّل شعباً ذا وحدة قومية يعيش في إقليم معين[2]، ولذلك يربطون مفهوم القومية بمفهوم الأمة من حيث الانتماء إلى أمة مُحَددة والأمة هي الشعب ذو الهوية السياسية الخاصة التي تجمع بين أفراده روابط موضوعية شعورية روحية متعددة مثل اللغة، والمصلحة، والتأريخ[3].

ولمعرفة هل بالإمكان قيام دولة كردية قومية، فلابد من التعرف على الشعب الكردي أولاً، ثم معرفة الحدود الجغرافية (الإقليم) الذي يتواجد عليه الأكراد ليكون باستطاعتهم تكوين الحدود لهذا الإقليم، ويجب التعرف على إمكانية وجود سلطة تنظم إدارة هذا الشعب داخل هذا الإقليم.

---

(1) فاضل حسين، وكاظم هاشم نعمة، التأريخ الأوروبي الحديث (1815-1935)، (جامعة الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1982م)، ص93.

(2) أحمد عطية الـلـه، القاموس السياسي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط3، 1968م)، ص942.

(3) عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط5، 1974م)، ص427.

المبحث الأول: الشعب الكردي

الشعب هو مجموعة من الأفراد الذين يقيمون بصفة أصلية وعلى سبيل الاستقرار على إقليم معين، ويخضعون لسلطة عليا هي الحكومة. ولا يشترط في شعب الدولة أن ينتمي جميع أفراده إلى نفس الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة أو حتى الحضارة، بل إن الواقع يشير إلى أن من النادر أن توجد دولة ينتمي كل أفراد شعبها إلى جنس واحد أو يتكلمون نفس اللغة أو يدينون بذات الدين أو يكونون على صعيد حضاري متساو، بل الغالب أن توجد في الدولة أقلية واحدة، أو أقليات عدة متميزة عن غيرها من شعب الدولة من حيث الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو أكثر من عامل من هذه العوامل. ولا يُشترط لقيام الدولة ونشأتها أن يبلغ عدد أفراد شعبها نصاباً معيناً، فقد يعد بمئات الملايين (الصين أو الهند على سبيل المثال)، كما قد يكون بضعة آلاف (البحرين أو قطر)، دون أن ينال ذلك من شخصيتها الدولية.

إن بناء الدولة يستلزم إحداث تجانس قومي (وطني) بين مختلف مكونات المجتمع، وأن بناء الأمة أو الدولة يرتبط بمعطيات تاريخية وجغرافية ودينية وربما اقتصادية أيضاً. ومن أجل توضيح ما تقدم سوف نوضح قيام الشعب الكردي أو إثبات وجوده، ثم نقوم بشرح الإقليم الذي عاش عليه هذا الشعب، ثم نقوم بذكر السلطة المنظمة (الكردية) أن وجدت في المناطق التي يحكمها الأكراد.

أولاً: الأصل التاريخي للشعب الكردي

يوفر العرق هوية مشتركة، ويُعد وسيلة للاتصال اللغوي والثقافي، وقد تكون الثقافة العرقية شديدة التقلب وقادرة على استقطاب وتعبئة المجتمعات المحلية ... فضلاً عن قدرتها على إثارة النعرات والحروب في الدولة الواحدة لاسيما إذا امتزجت بالاختلافات الدينية والمذهبية[1].

ولهذا تسعى شعوب العالم إلى العودة بجذورهم التاريخية للمُفاخرة بين الأمم، والشعب الكردي من شعوب العالم الذي يُحب أن يجد له جذراً تاريخياً يبرهن للعالم على وجود ماضٍ له للاستمرار والدوام للوقت الحاضر والمستقبل.

(1) Jason Richard Young, Nationalism and Ethnicity as Political in Eastern Europe and The Basque Country, Master Thesis (University of British Columbia, Vancouver, 2008), P.1.

تفيد الدراسات أن كلمة (كورد Kurd) كلمة قديمة جداً تطلق على الشعب الكردي وهي كلمة متطورة من كلمة (كورKur) السنسكريتية، التي تعني المرتفعات[1]، حيث سُميَ الذي يسكن المرتفعات بـ(كورتي Gurti)[2].

لقد ذكر الباحثون أصول الأكراد، إلا أن الكثير مما ذُكر وقيل على الرغم من قلته وعدم دقة بعضه وعدم أنصاف بعضه الآخر، انقسم بين نظريات إستشراقية على اختلاف أهدافها ومسبباتها والى نظريات وضعتها أيديولوجيات سلطوية معادية لوجود الشعب الكردي وهي لا تملك قيمة علمية، وبين نظريات كردية التي تبحث عن تأريخ نشوء شعبهم وأصولهم القديمة وهي بدورها مقسمة بين نظريات كردية مبنية على نظريات إستشراقية أو محاولات قيد الإنشاء تبحث عن أصول كردية معتمدة على آخر المكتشفات الأثرية العلمية الحديثة. **وكما يلي:**

1- النسب العربي للشعب الكردي:

الكُرد بالضم جيل من الناس معروف، والجمع أكراد[3]. وزاد اهتمام العرب بالشعوب والبلدان الخاضعة للخلافة بعد الفتوحات الإسلامية، ولم يكن للعرب في عهد الخلفاء الراشدين، والأمويين تصور جلي حول البلدان المفتوحة وسكانها، إلا أن الأوضاع تبدلت في الحكم العباسي في بغداد.

وجاء الفتح العربي الإسلامي للمناطق الشمالية من الجزيرة العربية في عام 18هـ/640م في عهد الخليفة (عمر بن الخطاب)، وقضى المسلمون على الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية معاً. وأقدم وثيقة إسلامية ذكر فيها اسم (الكُرد) بشكلها الحالي (كرد/أكراد) يرجع إلى صدر الإسلام حيث ورد ذكر المصطلح مرتين في الرسائل المتبادلة للإمام (علي بن أبي طالب) وعامله في البصرة زياد ابن أبيه[4].

وينسب المؤرخون العرب الأكراد إلى الأصل العربي، فقد ذكرهم المسعودي: **(وأما أجناس الأكراد وأنواعهم فقد تنازع الناس في بدئهم، فمنهم من رأى أنهم من ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، انفردوا في قديم الزمان، وانضافوا إلى الجبال والأودية، دعتهم إلى ذلك الأنفة وجاوروا من هنالك من الأمم الساكنة المدن والعمائر من الأعاجم والفرس، فحالوا عن لسانهم، وصارت لغتهم أعجمية، ولكل نوع من الأكراد لغة لهم بالكردية، ومن الناس من رأى أنهم من مضر بن نزار،**

---

(1) محمد عبد الـلـه عمر، مباحث كردية فيليه، (أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، 2004م)، ص8.

(2) جمال رشيد احمد، دراسات كردية في بلاد سوبارتو، (بغداد: 1984م)، ص16.

(3) أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ج3، (بيروت: دار صادر، ط6، 1997)، ص379.

(4) طه حسين، الفتنة الكبرى، ج2، (القاهرة: دار المعارف، ط16، 2009م)، ص148.

وإنهم من ولد كرد بن صعصعة بن هوازن، ونهم انفردوا في قديم الزمان لوقائع ودماء كانت بينهم وبين غسان، ومنهم من رأى أنهم من ربيعة ومضر، وقد اعتصموا في الجبال طلباً للمياه والمردى فحالوا عن اللغة العربية لمل جاوروهم من الأمم)[1]. ومنهم من قال: (الكرد هم سكان جبل شهرزور، وقيل أن الكرد من العرب ثم تنبطوا وقيل، وإنهم أعراب العجم)[2].

ومن العرب ما ينسب الأكراد إلى قيس (كُرد بن مرد بن عمرو بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مُضر بن نزار بن معد بن عدنان، واعتصموا بالجبال طلباً للمياه والمرعى فحالوا عن العربية لمن جاورهم من الأمُم)[3].

ويرجع بعض المؤرخين النسب العربي للأكراد إلى حادثة انهيار سد مأرب، وحالة النزوح للقبائل العربية من اليمن في شبة الجزيرة العربية واستقرارهم بين الأعاجم، وما تلا انهيار السد والأضرار الهائلة الذي خلفه الانهيار وقلة الزراعة، فبدأت القبائل العربية اليمنية بالهجرة شمالاً. ويتحدث عمران الكاهن عن السيل العرم "قد رأيت أنكم ستمزقون كل مُمزق، ويباعد بين أسفاركم، وإني أصف لكم البلدان فاختاروا أيها شئتم، فمن أعجبه منكم صفة بلد فليصر إليها، ومن كان منكم ذاهم غير بعيد، وجمل غير شديد ومزار غير جديد فليلحق بالشعب من كرود[4].

قال وهي أرض همدان، فلحق به وادعة بن عمرو"[5]. والكُردُ (بالضم: جيلٌ معروف من القبائلُ شتى، واخُتلف في نسبهم، فقيل (جَدُهم كُردُ بن عَمرو مُزيقاءَ). وقد ذكرهم محمد أفندى الكُردِى، وذُكر فيه أقوالاً مختلفةً بعضها مُصادِمٌ للبعض، ورجح فيه انه كُرد بن كنعان بن كوش بن حام بن نوح، وهم قبائل كثيرة، ولكنهم يَرجعون إلى أربع قبائل: السوران والكوران والكلهر واللر. ثم إنهم يتشعبون إلى شُعوبٍ وبطون وقبائل كثيرة - (العمادية، الحكارية، المحمودية، البختية، والبشوية،

---

(1) علي بن الحسين المسعودي، من كتاب مروج الذهب ومعادن الجواهر، تعليق قاسم وهب، السفر الثاني، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1988م)، ص40.

(2) عماد الدين إسماعيل أبي الفدا، المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء)، ج1، (القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت)، ص83.

(3) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ج9، (الكويت: وزارة الإعلام، 1971م)، ص105.

(4) الكرد وجمعة كرود، أبو حاتم هي الكردة فارسية معربة، أبو حنيفة ويقال لها الشربة وجمعها شرب وقال شربت الأرض. أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ج3، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1996)، ص94.

(5) المسعودي، (مصدر سابق)، ص26.

الجوبية، الزرزائية، المهرانية، الجاوانية، الرضائية، السروجية، الهارونية) - لا تُحصى، مُتغايرةٌ ألسِنتهم واحوالهم، وبلادهم أرض فارس وعراق العجم والاذربيجان والإربل والموصل[1].

والأكراد عند الفرس من ولد كرد بن اسفندام بن منوشهر. وإنما هم من قبائل العجم، وهم قبائل عديدة: كورانية بنوكوران وهذبانية وبشتوية وشاضجانية وسرنجية وبزولية ومهرانية وزردارية وكيكانية وجاك وكرودنيلية ورواديّة وسنية وهكارية وحميدية ووركجية ومروانية وجلانية وسنيكية وجوني. وتزعم المروانية أنها من بني مروان بن الحكم، ويزعم بعض الهكارية أنها من ولد عتبة بن أبي سفيان بن حرب[2]. وقد أهتم رؤساء القبائل الكردية اهتماما متزايداً بالفرضية العربية لنسب الأكراد، في محاولة منهم لتأكيد أصالتهم العربية لنشر الدين الإسلامي، وهذا بدوره كان يضمن للفئات الإقطاعية الكردية تعاظم سيطرتهم وإفساح المجال أمامهم من اجل توسيع رقعة نفوذهم ومسرح عملياتهم، أي إن قبولهم لمبدأ تحدُرهم من البطون العربية من جهة، واعتناقهم العقيدة الإسلامية في مرحلة تاريخ الخلافة من جهة أخرى[3].

تتميز هذه الفترة، بمحاولة القبائل الكردية التوحد النسبي للمرة الأولى بعد اعتناق الإسلام "جماعياً"، بقيادة الإقطاعيين الأشراف، وظهور عائلات حكام كردية مستقلة وشبة مستقلة.

---

(1) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، (مصدر سابق)، ص104.

(2) تقي الدين أبي العباس العبيدي المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، وضع حواشيه خليل المنصور، ج3، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)، ص404 - 405.

(3) آرشاك بولاديان، مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية، العدد 98، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، ص50.

إلى وقتٍ قريب كانت القبائل الكردية تُرجع نسبها إلى البطون العربية، وهذا يفند قول أرشاك. فهناك من يؤكد نظرية القبائل الكردية يرجع نسبها إلى النبي محمد (صلى الـلـه عليه وسلم) مثل قبائل البرزنجية والداودية في شمال العراق. أنظر: أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، ج2، (دمشق: دار اليقظة العربية،1947)، ص322 - 330. وهناك من يدعي نسبه إلى القائد العربي (خالد بن الوليد) حسب أدعاء أمراء جزيرة (بوتان). راجع: الأمير شرف خان البدليس، شرفنامة، ترجمة جميل الملا، (العراق: دار المدى، ط3: 2007)، ص245. فيما تدعي قبيلة الجاف الكردية ورؤساؤها بأنهم ينتسبون إلى (السادة) وهم من نسب الحسين بن علي بن أبي طالب، أما قبيلة البهدينان فتنسب نفسها إلى الأشراف الحسن بن علي بن أبي طالب. وللمزيد انظر: زبير سلطان، القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ، (دمشق: دار الفرقد، 2005م)، ص21. ويمكن تفسير هذه الظاهرة، بان اغلب العوائل والشخصيات العلوية كانت قد تعرضت لضغوط سياسية، الأمر الذي اضطر بعضها إلى اللجوء إلى الجبال النائية والاستقرار هناك واكتساب كل الصفات التي يتصف بها الأكراد، ومن ضمن ذلك الشعور القومي، كذلك تعرض أمراء وحاشية الدولة الأموية إلى نفس الضغط من قبل الدولة العباسية مما جعلهم يرحلون إلى كل صوب.

2- رأي الأكراد حول نسبهم:

حسب رأي بعض الأكراد أن الأصول التاريخية لهم تعود إلى (الكوتيين)، والذين عاصروا السومريين، وسيطروا على مدينة بابل سنة (2649 ق.م)، عندما سقط حكمهم تراجعوا إلى الجبال واحتموا بها وحافظوا على كيانهم ونظامهم الداخلي[1]. ويذكر بعض المؤرخين أن الأكراد قد ذُكروا بصورة غير مباشرة في (التوراة)، عن طريق تحدث الكتاب المقدس في بعض أسفارة عن (الميديين)، كما جاء في إسفار: التكوين، الملوك الثاني، إشعياء، إرمياء، إستير، دانيال، أخبار الأيام الأولى، عزرا، أعمال الرسل[2].

وهناك روايات أسطورية حول أصل الأكراد، فالرواية الأولى تقول: بأن الأكراد أولاد الجن، وترجع تلك الأسطورة إلى الملك سليمان حين سُلب منه الملك، وواقع الجواري والشياطين الإماء[3].

أما الرواية الثانية ... فتخص الملك (بيوراسب) الملقب (الضحاك)، والذي يأتي ترتيبه الخامس بين ملوك (البيشدادين) الذين حكموا إيران في العصر القديم[4]. وتقول أسطورة أخرى ... بأن الأكراد ولدوا من رحم الجبال، التي جمعتهم وأطعمتهم ووقتهم في كهوفها وأسقتهم من ينابيعها وأسكنتهم بقربها **ودلتهم على أسرار الحياة التي هي:**

الماء والهواء والنار[5].

ويذهب محمد أمين زكي إلى: (إن الأكراد القدماء هم من الشعوب القوقازية، ولكن نتيجة اختلاطهم مع (الميديين) الأكراد الجدد، أدى إلى اقتباسهم اللغة الميدية الآرية وتحولوا إلى آريين (هندو - أوربين). والشعب الكردي هاجر بالأصل من شرق إيران إلى غربها، وأستوطن هناك منذ فجر التاريخ - وهذا لا يمنع أنه كان قبل قدوم هذا الشعب المهاجر قوم، فاختلطت الأقوام الوافدة بالمحلية اندماجا كلياً، وصاروا جميعهم أمة واحدة)[6].

---

(1) فؤاد حمة رشيد، الأكراد في معرض الجغرافية البشرية والجغرافية، جريدة التآخي، بغداد، 1967/11/6، ص6.
(2) فرست مرعي، كردستان في القرن السابع الميلادي، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2006م)، ص26.
(3) عبد الرزاق محمود أسود، موسوعة العراق السياسية، مجلد7، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1986م)، ص13.
(4) خان البدليسي، (مرجع سابق)، ص39- 40.
(5) مةلا خاليد فريزي، ثوختةيةك لة ميَذووي كورد لة سةرةتاوة تا ئيَستا، (أربيل: ضاثخانةي بذار، 2005م)، ص24.
(6) محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ أقدم العصور، (القاهرة: 1936م). ص16-18.

ويؤكد المؤرخ الكردي الملا (محمود بيازيدي) بان أصل الأكراد هو من النسب العربي ويقول: (إن الأقوام الكردية نشأت من البدو أسلاف العرب، فلقد أنفصل قسم من تلك الأقوام العربية في الماضي وجاءوا مع عائلاتهم وأولادهم ليستوطنوا في هذه الأماكن حيث كانوا جميعاً يشكلون قبيلة واحدة متضامنة، بالإضافة إلى أن لغتهم في الماضي كانت العربية)[1].

أما شاكر خصباك فيقول عن أصل الأكراد، يبدو أن الأصل التاريخي للشعب الكردي يعود إلى الكوتيين، وهناك نظريتان في تفسيرها, الأولى ترجع الكلمة إلى (كوتو), والثانية ترجعها إلى (كيرتي) أو (سيرتي). فالأولى تربط الأكراد بشعب (كوتو) وهو الأقوام الذين عاشوا في مملكة (كوتيام) الواقعة على الضفة اليسرى من نهر دجلة, بين نهر الزاب الصغير ونهر ديالى. أما النظرية الأخرى فتربط الأكراد (بالكرتيين) وهم قوم كانوا يعيشون في غربي بحيرة فان, وقد تفرقوا بصورة واسعة في بلاد إيران وميديا وبقية المناطق التي يقطنها الأكراد في الوقت الحاضر[2]. وأن كان الرأي المتداول أنهم يعودون للميديين[3].

3- رأي المستشرقين في أصول الأكراد:

ظهر اهتمام عام بالأكراد في الغرب (الدول الأوربية)، من قبل الدوائر الدبلوماسية بشكل رئيسي ... بدأ من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد قام ناشطون سياسيون واجتماعيون من الدول الغربية المختلفة بكتابة أبحاث كثيرة عن الأكراد، إنطلاقاً من بعض الاهتمامات لتحقيق توصيات دوائر مختلفة عليا، وتقدم هذه الدراسات مادة غزيرة للاختصاصيين المهتمين في مسائل الشعوب الشرق أوسطية. ولم يتفق العلماء والباحثون عن تحديد أصل الأكراد، برغم وجود بعض نقاط الاتفاق المشتركة بين نظرياتهم المتضاربة.

---

(1) أرشال بولاديان، الأكراد في حقبة الخلافة العباسية، ترجمة الكسندر كشيشيان، (بيروت: دار الفارابي، ط2: 2013)، ص94.

(2) شاكر خصباك, الكرد والمسألة الكردية, (بغداد: منشورات الثقافة الجديدة, 1959), ص3 - 4.

(3) شاكر خصباك، العراق الشمالي دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، (بغداد: مطبعة شفيق، 1973م)، ص164.

ونلخص فيما يأتي هذه الآراء والنظريات.

أ- نظرية مينورسكي[1]:

عرض مينورسكي نظريته في المؤتمر الدولي للمستشرقين الذي عقد في بروكسل عام 1938م[2]. ويُرجع مينورسكي الأكراد إلى أحفاد (الميديين) الذين هاجروا من المناطق التي تحيط ببحر قزوين غرباً وجنوباً نحو الغرب، بعد سقوط الدولة الأشورية عام (612ق.م)[3]. واندمجت هذه القبائل مع القبائل الأصلية لهذه المنطقة، وبمرور الزمن أصبحوا شعباً واحداً، ويعتمد مينورسكي كثيراً في نظريته على (هيرودوت)[4] المؤرخ الإغريقي، وكذلك التناغم الصوتي للمدن والقبائل لإثبات أنها ترتبط بالأكراد[5].

ب- نظرية مار:

يؤكد العالم (مار) بأن هناك قرابة بين الأكراد وشعب الكردوخ، ويقول: (إن الأكراد شعبٌ أصيل سكن جبال آسيا الصغرى حيث تكونت لغته وتطورت من أصلها ألجافتي القريب من اللغة الجورجية والخلدية إلى أن أصبحت لغة هندية أوربية قريبة من اللغات الإيرانية والأرمنية، وفيها بعض عناصر تركية)[6] ويعتقد (مار) أن الأكراد، هم السكان الأصليون وهم مثل الشعب الارمني، والجورجي، والخالديين، وينسبهم إلى (الكردوخ)[7].

---

(1) فلاديمير مينورسكي (1885 – 1960)، ولد في بولونيا تخرج من معهد لازاريف للغات في موسكو، متخصص في اللغات الفارسية والعربية والتركية، عين قنصلاً لمدة 3 سنوات في أورميا وتعلم اللغة الكردية هناك، سافر إلى فرنسا وتفرغ للكتابة هناك.

(2) باسيل نيكتين، الكرد، ترجمة صلاح برواري، (بيروت: دار الروائع، ط2: 1967م)، ص23.

(3) مينورسكي، الأكراد أحفاد الميديين، ترجمة كمال مظهر أحمد، مجلة المجمع العلمي الكردي، المجلد الأول، العدد الأول، (بغداد: 1973م)، ص560.

(4) هيرودوت (484 -425ق. م)، مؤرخ ولد في الجنوب الغربي من أسيا الصغرى، وكانت إحدى المستعمرات اليونانية قبل أن تخضع للدولة الأخمينية، تجول في عدة بلاد وكان طريقه بين آسيا الصغرى (تركيا) والدولة الأخمينية (إيران)، وصف هذه البلاد في كتبه. وللمزيد أنظر: حسن بيرنيا، تاريخ إيران القديم، ترجمة، محمد نور الدين، (القاهرة: د.ت)، ص68.

(5) حسن كاكي، كوردستان والأمة الكردية، (بغداد: دار الثقافة والنشر الكردية، 2011م)، ص170.

(6) باسيل نكتين، (مرجع سابق)، ص24-25.

(7) ئةطزنيفون، ئةبناسياسي (كوردستان شويَنى طةرِانةوةى يؤنانيَكان)، و:حةسن فةهمي جاف، (بةغداد، ضاثخانةى معارف، 1961م)، ص79.

كذلك تحدث عن هذا الشعب المؤرخ اليوناني (اكزينوفون)[1] في كتابه المسمى (أناباس) عام 400 ق.م[2].

وبهذا فان هناك نظريتان أساسيتان بَنّا عليها الكُتاب اللاحقين جميع مؤلفاتهم، والتي تقول بأن أصل الأكراد من شرق إيران وإنهم رحلوا في الجيل السابع قبل الميلاد من جنوب بحيرة أورميا نحو بوتان، بينما ترى النظرية الثانية إنهم شعب أصيل لا ينحدر من أصل إيراني إنما هم أنساب الخلديين، والجورجيين، والأرمن، وقد استبدلوا لغتهم الأصلية باللغة الإيرانية[3].

والواقع إن معظم النظريات الحديثة ترى الأكراد شعباً أصيلاً، أرتبط ارتباطاً عضوياً بجبال كردستان[4]. ويرى البروفسور (هادون فان) أن الأكراد يمثلون طلائع النورديين Drofo - Nordic وهم أقوام رعاة في الأصل استطاعوا أن يحافظوا على أصلهم ولغتهم لأكثر من ثلاثة ألاف عام[5]. أما الانثروبيولوجي (هنري فيلد) يرى أن الأكراد ينتمون إلى سلالة واحدة وهي السلالة (الألبية) من المجموعة الآرية، والشماليين منهم يكشفون عن تأثيرات أرمنية قوية، في حين أن الجنوبيين يكشفون عن تأثيرات سلالات البحر المتوسط[6]. وبهذا يكون الأكراد من اعرق الشعوب في جنوب غرب آسيا[7].

بالمقابل هناك من يقول إن الشُعوب كلها من أصل واحد، وقد افترقت شيعاً وأحزاباً حسب تباين لغاتها والأسماء التي أطلقتها على نفسها، وكان الإنعزال وطبيعة الأرض دور كبير في تباين الشعوب[8]. والأكراد أبناء عمومة للشعوب الآرية وخاصة الفرس والأفغان

---

(1) اكزينوفون: ولد في أثينا، وهو مؤرخ إغريقي، كان من تلامذة الفيلسوف سقراط، وكان لديه إلمام بفنون المعرفة كالاجتماع والسياسة والشؤون العسكرية. انظر: أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ الشرق الأدنى القديم: مصر العراق إيران، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989م)، ص126.

(2) عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، (بغداد: المؤسسة العربية للدراسات، ط2: 1985م)، ص224.

(3) باسيل نكتين، (مرجع سابق)، ص41.

(4) صلاح سعد الـلـه، المسألة الكردية في العراق،(القاهرة: مكتبة مدبولي، ط2: 2006م)، ص57.

(5) Haddon. C., Races of man, (London: 1926), P.96.

(6) فيلد هنري، جنوب كردستان دراسة أنثروبولوجية، ترجمة: جرجيس فتح الـلـه، (أربيل: ئاراس للطباعة والنشر، ط2: 2001م)، ص126.

(7) كونتر دشنر، أحفاد صلاح الدين، ترجمة: عبد السلام مصطفى صديق، (أربيل: (د.ت)، ص56.

(8) وتعد الأرض وحدها القرابة الأساسية للأكراد وهذا يفسر وجود الحد الأعلى للقرابة في القبائل، وأن العشيرة الواحدة تتكون من عدة أنساب تربطها مع بعضها رابطة الأرض. أنظر: وليام آيغلتون، القبائل الكردية، ترجمة: أحمد محمود خليل، (أربيل: موكرياني للطباعة والنشر، ط2: 2006م)، ص17.

والبلوش والهنود، وهم بالتالي أقرب إلى الشعوب الأوربية الآرية[1]. فالأكراد اليوم هم أحفاد (الميدين) سلالة الملوك الشرقية الثالثة العظمى (مثلما كان الإيرانيون الحاليون في شرقهم وجنوبهم الشرقي أحفاد الفرس الأولين الذين ينتمون إلى سلالة الملوك الخامسة)، إلا أن القومية الإيرانية عززتها الهجرات المتتالية من الشرق نحو الغرب[2].

إن لفظة الأكراد كانت تحمل مدلولاً اجتماعياً - اقتصاديا أكثر من المدلول العرقي. فقد كان ذلك الاسم يطلق على بدو الحافة الغربية من الهضبة الإيرانية، وربما لا يؤلف الشعب الكردي سلف مشترك واحد، وربما يكون أغلب الأكراد منحدرين من موجات القبائل (الهندو – أوربية)، التي تحركت بشكل رئيسي عبر إيران في وسط الألفية الثانية قبل الميلاد[3].

وهناك من جعلهم من الجيل (التوراني) أصلا ومن نسبهم إلى الجيل (الآري)، ويزعم بعض العلماء أنهم ينتمون إلى القبائل (غوتو) التورانية التي ذكرها الأشوريون باسم (غردو) أو (كردو)، حيث كانت تسكن الجبال الواقعة في شمال بلاد آشور. ولما سقطت (نينوى) بيد الميديين وزالت دولة آشور، اختلطت تلك القبائل بالماديين تدريجياً واندمجت بهم فتغلب عليها الأوصاف الآرية وأمست من الشعوب الآرية، ولقد ذكرهم (اكزنوفون اليوناني كما ذكرنا) باسم (كردوش)، فاضطر إلى مقاتلتهم في مضيق مدينة (زاخو) عندما أنسحب من بلاد (الكلدان) للعودة إلى بلاده[4]. وكان سكان بلاد ما بين النهرين القدماء في الإلف الأول قبل الميلاد يطلقون اسم (الكوتيين) على جميع الشعوب التي كانت تقطن إلى الشمال والشرق من بابل بما في ذلك الميديين، الذين انتقلوا يوم ذاك إلى تلك المنطقة ليتفاعلوا مع بقايا شعوب (زاغروس) ويؤيدوا الدور الأخير في بلورة الشعب الكردي[5].

ويرى بعض من علماء الأجناس بان الشعب الكردي يحمل العديد من التأثيرات الثقافية والسكانية، حيث لاحظ البعض منهم بان الأكراد الذين يتواجدون بصفة خاصة في غرب (زاغروس) قريبون من ناحية العرق والثقافة إلى سكان شمال الرافدين، حتى أن

---

(1) جكر خوين، تاريخ كردستان، ترجمة خالص مسور، ج1، (بيروت: مطبعة أميرال، 1996م)، ص11.

(2) سي. جي. أدموندز، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح اللـه، (بيروت: دار الجمل، 2012م)، ص32.

(3) ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، (بيروت: دار الفارابي، 2004)، ص42.

(4) طه الهاشمي، مفصل جغرافية العراق: العراق الحديث والعراق في زمن العباسيين والعراق القديم، (بغداد: مطبعة دار السلام، 1930م)، ص99.

(5) كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير دراسة ثقافية عن القضية الكردية في العراق، ج1، (أربيل: وزارة الثقافة لإقليم كردستان العراق، د.ت)، ص11.

بعض القبائل الكردية المعروفة في أنحاء من السليمانية مثل قبائل (الجاف وبابان وطالبان) وغيرهم، يعتقدون بأنها تعود إلى أصول عربية وهو الأمر الذي ذكره الرحالة الأوربي(هاي)، الذي زار المنطقة في أوائل القرن العشرين[1].

وقد بحثت اللجنة الموفدة من قبل عصبة الأمم لتدقيق قضية الخلاف بين البريطانيين والأتراك حول حدود ولاية الموصل في أصل الأقوام التي سكنت القسم الشمالي من العراق، وذكرت أن البحث في منشأ الأكراد لازال غامضاً، وإن الآراء لا زالت متضاربة في أصلهم ومنشأ لغتهم، وزعمت بان القبائل (الغوتو) التي اعتبرها بعض المؤرخين أصل الأكراد عاشت في عهد قديم جداً، ربما انقرضت قبل أن يظهر (الكردوشيون) الذين بحث عنهم (اكزنوفون)، وذكرت أن التاريخ لم يعرف الأكراد إلا بعد أن دخل هؤلاء في دين الإسلام واشتركوا في الفتوحات الإسلامية وعندما استولى الأتراك على معظم بلادهم ظهروا حينئذ بقوميتهم البارزة التي تختلف عن قوميات الأقوام المجاورة لهم كالفرس والأرمن والأتراك والعرب. وهي تظن أن الأكراد يمتون إلى جيل أجنبي فيما مضى، تغلبت عليهم الآرية بعد أن استولى الماديون والفرس على بلادهم واختلطوا بهم وقطعوا كل علاقة تربطهم بأصلهم القديم[2]. وهناك من يقول بان الأكراد يختلفون عن باقي الأقوام ولهم خصائصهم المميزة، وهذا ما ذهب إليه العالم الأمريكي (فيلد Field)، وذلك من خلال دراسته للعنصر الكردي، والذي اثبت بان الأكراد يشكلون مجموعة متوحدة ومنسجمة بحيث لا يوجد اختلاف بينهم في الصفات، في حين أنهم يختلفون تماماً عن عرب الجنوب وسكان (القفقاس)[3].

يرى الباحث بأن واقع الحال يقول، رغم تعدد مصادر اختلاف أصل الأكراد، إلا أن الأكراد اليوم يشكلون مجموعة بشرية سكانية، تسكن منطقة معلومة ممتدة ما بين جبال طوروس وجبال زاغروس. وبسبب تواجدهم في منطقة وسط ما بين الشرق والغرب، فقد تنوع عرقهم بسبب الحروب أو الهجرات الخ، وبتقادم الوقت اندمجت هذه المجموعات السكانية، وفرض الطابع الجغرافي الإحساس بالهوية التي تميزهم عن هوية الآخرين. فمثلاً الإنسان ابن بيئته وبمرور الوقت أصبح سكان الجبال

(1) سليم مطر، جدل الهويات: عرب أكراد تركمان سريان يزيدية صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط، (الأردن: دار فارس للنشر والتوزيع، 2003م)، ص55- 56.

(2) طه الهاشمي، (مرجع سابق)، ص97 - 98.

(3) عبد الحكيم عموش، تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات دراسة نموذج القضية الكردية، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1994م)، ص85.

لديهم هوية إحساس يميزهم عن سكان السهول أو الهضاب أو سكان السواحل والمناطق البحرية والجزر، فعامل الجغرافية قد يكسب المجموعة البشرية الإحساس بالهوية والانتماء لهذه الرقعة الجغرافية المعينة.

ثانياً: اللغة الكردية

تعد اللغة ذات أهمية في تكوين القومية، فهي وسيلة التخاطب بين الإفراد وعامل تجانس داخل الجماعة، ومع هذا توجد قوميات تتعدد فيها اللغات، وكذا الأمر بالنسبة للدين والتاريخ المشترك. فاللغة واقعاً وشرط لبناء الأمة، وللشعب الكردي لغته القومية الخاصة به، وهي اللغة الكردية بلهجاتها المتعددة، وهي لغة مستقلة قائمة بذاتها لها قواعدها ومفرداتها الخاصة فيها[1].

لقد بدأ الاهتمام بالبحوث والدراسات باللغة الكردية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وكتب المبشر الإيطالي (غارتسوني)، كتاب عن القواعد الأولية للغة الكردية. وأهتم (ب.ليرخ) في أعوام 1856 – 1858م باللـهجة الكرمانجية والظاطاكية، وفي عام 1857م قام (م.خودزكو) بدراسة التشكيل والصرف للهجة السورانية، وأصدر المبشر الأمريكي (ا.ري) كتاب قواعد اللغة الكردية عام 1872م، وأصبحت الدراسة بشكل جدي للغة الكردية منذ نهاية الخمسينات من القرن العشرين[2]. وساعد الانكليز الأكراد - في تنظيم تعلم الكردية والتعليم بالكردية، في الإقليم الكردي (بعد احتلال السليمانية) وكذلك من خلال المدارس وجعل الكردية لغة الإدارة والمحاكم والمراسلات وغير ذلك[3]. وأهتم المسئولين البريطانيين باللغة الكردية إلى جانب مهماتهم السياسية والعسكرية في المنطقة، مثل الميجر (سون)، الذي كان حاكماً سياسياً في السليمانية وله كُتب في اللغة الكردية وقواعدها، ونشر عدة دراسات ومقالات عن اللغة الكردية، كما أنه شجع وروج لاستخدام اللغة الكردية في السليمانية[4].

ويرجع العالم (فلاديمير مينورسكي) اللغة الكردية رغم تعدد لهجاتها إلى إيرانية الأصل، وان مختلف الـلـهجات الكردية باستثناء (الزازائية والكورانية)، تتميز بوحدة

---

(1) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، (بيروت: منشورات النور، 1970م)، ص17.

(2) كينياز إبراهيم ميرزويف، (مرجع سابق)، ص321.

(3) Peter Sluglett, Britain in Iraq, 1914-1932, (London: Ithaca press, 1976),P.182-194.

(4) بدرخان السندي، المجتمع الكردي في المنظور ألاستشراقي، (أربيل: دار ئاراس، 2002م)، ص425.

باطنية، وهذا يرجع إلى لغة واحد محكية ينطق بها عدد كبير وهام من البشر، ويرجع مينورسكي اللغة إلى أسلاف الأكراد(الميديين)[1].

ويتكلم الأكراد لغة خاصة بهم لها أصول تاريخية وجذور تطورية خاصة بها، وهي ذات صفات تكوينية (سنسكريتية) الأصل، ظهرت كنتيجة طبيعية لعيش مشترك لأقوام تمازجت وكونت الشعب الكردي، حيث تبينت سماتها النهائية، ويؤكد (مار) على أن اللغة الكردية في جوهرها لغة السكان الأصليين وتتميز بكثير من الخواص الأصيلة وأنها اكتسبت خواص (هندو - أوربية) عقب انتهاء العصر الحجري الحديث، ويعدها البعض بأنها أحد اللغات التي تطورت مباشرةً من اللغة (الهندو أوربية القديمة Proto - Indo -rupeene) التي كانت سائدة في الألف الخامس ق.م، وتعرف اليوم بمجموعة اللغات الإيرانية (الهندو - الإيرانية)[2].

إن اللغة الكردية الراهنة قد تكون نتيجة تطور (بدرجة أو أخرى) لتكوين لغوي قديم، أو ما يمكن عده للغة (الكردية الأولى)، التي يُفترض أن (الأكراد الأوائل) الساكنين في محيط بحيرة أورميا كانوا يتكلمونها، وإن ذلك يرتبط بشعوب استوطنت مناطق واسعة كان مركزها الجبال المعروفة اليوم (كردستان)[3]. وتتكون اللغة الكردية من مجموعة رئيسية من اللـهجات المقسمة حسب التوزيع الجغرافي والتطور التاريخي للغة الكُردية[4]. كانت اللغة الكردية تكتب قبل الإسلام من اليسار إلى اليمين بأبجدية مستقلة لها شبه كبير بالأبجدية الأشورية والأرمنية وتركت هذه الأبجدية بعد الإسلام اكتفاء بالأبجدية العربية[5].

وكما تعبر ظاهرة اللـهجات المتعددة والمتنوعة عن انعكاس ظاهرة الاختلال الذي أصاب اللغة نتيجة الحروب المدمرة والتفكك الذي أصاب حاضنته الاجتماعية وغيرها. إن اللغة الكردية ومنذ مدة طويلة نسبياً وقعت داخل نير حصار مزدوج تمتد إلى جعل الأمية منتشرة بشكل كبير في

(1) باسيل نيكتين، (مرجع سابق)، ص24.

(2) Morris Williams, The Heritage illustrated dictionary of the English language, (New York: 1973), P.164.

(3) جمال رشيد أحمد، تاريخ الكرد القديم، (أربيل: جامعة صلاح الدين، 1990م)، ص30.

(4) فؤاد حمه خورشيد، اللغة الكُردية التوزيع الجغرافي للهجاتها، (بغداد: مطبعة وسام، 1987م)، ص27.

(5) درية عوني، عرب وأكراد، خصام أم وئام، (القاهرة: دار الهلال، 1993م)، ص27.

التعلم بهذه اللغة وفي تنظيمها في مجمل النواحي والأمور وهذا أدى إلى تباعد اللـهجات فيما بينها أكثر خاصة مما فرضه عوامل التقسيم والحروب المتكررة، والعوائق الطوبوغرافية[1].

تقسيم اللـهجات الكردية[2]:

1- اللـهجات الشمالية، وتنقسم إلى:

أ- الكرمانجية:

وتنتشر بين أكراد تركيا وسوريا، أما الكرمانجية الجنوبية التي تُعرف في العراق (البهدينانية) فأنها تنتشر في شمال العراق وبعض مناطق شرق سوريا وفي كركوك وأجزاء من أربيل، وفي خراسان وشمال غرب إيران والقفقاز وجنوب تركستان. وهي أكثر اللـهجات الكردية شيوعاً، ويتحدث بها نصف الأكراد اليوم كما كُتب بها أكثر النتاج الثقافي الكردي. ويعتقد أن موطن الكرمانجية الأساس كان منطقة (هكاري) في الأناضول في تركيا.

ب- الزازائية:

وهي بين أكراد تركيا في درسيم وأرزنكان أجزاء من بينغول وديار بكر. وهنا كمجموعة من اللـهجات الفرعية مثل الأدياماني أو المرعشلي، البكراني، والبرجيندي، والبوتاني، والبيازيدي، والهكاري، والجوانشيري، والكوكاني، والسنجاري، والأورفي، واليانكي، أو الجوديكاني، والسورش.

2- اللـهجات الجنوبية:

وتنتشر جنوب كردستان، أي في العراق وإيران، وهي مجموعات لغوية عديدة، بدءً من شهربان إلى دنوير وهمدان وكرمنشاه وخانقين، **وتنقسم على:**

---

(1) أحمد تاج الدين، الأكراد تأريخ شعب وقضية وطن، (القاهرة: دار الثقافية للطباعة النشر، 2001م)، ص59.

(2) ليس لدى الأكراد لغة واحدة، فهناك ثمة تكوينات لغوية عديدة تنطوي على تنوع مستمد من تشكيل متعدد، بعضة موروث، شفوياً أكان أم كتاباً، وبعضة ناتج عن التواصل والتفاعل والمثاقفة وغير ذلك، ولكن المرجعية اللغوية المفترضة هي شجرة اللغات الإيرانية الحديثة. وللمزيد من التفاصيل أنظر: زبير بلال إسماعيل. تاريخ اللغة الكُردية, (بغداد: مطبعة الحوادث, 1977م), ص60 - 71؛ انظر ملحق رقم (1) خريطة تقسيم اللـهجات الكردية.

أ- السورانية:

وتنتشر بين الأكراد في وسط العراق، السليمانية وأربيل وأجزاء من كركوك، وغرب إيران، وتستخدم الألف بائية العربية المعدلة، وتُعد أكثر اللغات أو الـلـهجات نضوجاً من حيث البناء اللغوي والقواعد والمفردات والتراث الكتابي.

ب- الفيلية:

هي لغة شفوية بألاساس لا كتابية، وتنسب إلى شجرة اللغات الكردية، ولكنها قريبة جداً من الفارسية، وفيها كثير من العربية، وتنتشر بين الأكراد الفيلين في العراق وتخوم إيران.

ج- القصر شيرينية:

تنتشر بين أكراد خانقين العراق وبعض من أجزاء إيران.

3- الفروع اللغوية الجنوبية والجنوبية الشرقية:

وهي الغورانية ويتكلمها الأكراد قرب بلوشستان، والموكرية، والكلهورية، والناكيلية، والكيندولية، والسنجابية، والكاكائية او الدرغازيني، والكرماشيني، والباجيلانية, والفروع الجنوبية الشرقية في إيران مثل السينئية (سنندج) والكرمنشاهية، والليكية. وهي أكثر من الـلـهجات وأقل قليلاً من لغات.

وتمتلك اللغة الكردية ثلاثة نظم للكتابة، أحدهما الكتابة بالحرف العربي مع بعض الاختلافات والإشارات المميزة، والنظام الثاني هو الكتابة بالأحرف اللاتينية مع إضافة بعض الإشارات والتي تمت الكتابة فيها في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، وتستخدم في تركيا وسوريا، أما الأكراد في جورجيا وأرمينيا فيستخدمون أحرف تم بناؤها على أساس الأحرف (الكريليكية واللاتينية)[1].

لقد وجد المستشرقين صعوبة في معرفة الـلـهجة التي كانت الأكثر انتشاراً في الواقع الكردي، وطبيعة الأحرف المستخدمة أو أي إبداعً أدبياً قديم، لقد ظلت هذه التساؤلات غامضة في علم الإستشراق. ومن الطبيعي أن تتأثر اللغة الكردية باللغة العربية خصوصاً وأن العربية لغة الاتصال الرئيسية بالنسبة إلى الأكراد، وكانت جميع إدارات السلطات

---

(1) كينياز إبراهيم ميرزويف، موسوعة الكرد الصغرى، ترجمة أحمد حيدر علي، (السليمانية: منشورات اكاديمية التوعية والتاهيل الكوردي، 2010م)، ص319.

الكردية تُجري معاملاتها عن طريقها، وتعممت اللغة العربية على نطاق واسع في الواقع الكردي بفضل مطالعات القران الكريم بشكل خاص[1].

لقد كانت اللـهجة الكرمانجية هي السائدة في الأدب الكردي حتى الحرب العالمية الأولى، ولكن بعد تحريم استعمالها في تركيا، برزت اللـهجة السورانية تسود الأدب الكردي، وذلك بسبب سماح العراق للأكراد العراقيين التحدث باللغة الكردية، وازدادت بعد ثورة 14 تموز 1958م في العراق[2]. ولذلك نجد أن احد أسباب افتقاد الأكراد إلى لغة قومية أو الفشل في تعميم إحدى لهجاتهم لتكون هي اللغة (الفصحى) أو الطاغية على اللـهجات الأخرى، هو فقدانهم الكيان السياسي المستقر. إلا أن الاستقرار النسبي الذي عاشهُ الأكراد في العراق، قد زاد من الاهتمام الكردي بالثقافة واللغة والهوية الكردية، وهذا أدى إلى تراجع نسبي في اهتمامهم بثقافات الجوار[3].

ثالثاً: النظام المجتمعي

تعد البداوة السمة البارزة في تنظيمات المجتمع الكردي، ولذلك بكونه مجتمعاً بدوياً، والأكراد بالأساس هم رعاه بدو رحل، ينتظمون في إطار قبائل، فهو مجتمع قبلي، الولاء فيه يكون في المقام الأول للعائلة ثم القبلية وغالباً ما يكون هذا الولاء مرتبطاً بالولاء للقرابة والولاء الإقليمي أو المحلي. وترى العديد من الدراسات بأن هذا النمط من العيش في إطار الحس العشائري وغلبة الشخصية القبلية، كان وعلى مر فترات طويلة من الزمن سلبياً في الاختلاف والانقسامات التي تحدث داخل المجتمع الكردي ذاته.

تطور المجتمع الكردي مع بداية القرن العشرين، فقد تطورت المنطقة الكردية اقتصادياً فيما بين القرنيين السادس عشر والتاسع عشر، وتوسعت الأسواق الداخلية فيها، إضافة إلى ظاهرة الهجرة نحو المدن (طلباً للعمل والدراسة)، مع تنامي الشعور القومي والسياسي وبروز نخب جديدة مثقفة، إلا أن الطابع الريفي والقبلي بقي يميز هذا المجتمع

---

(1) ارشاك بولاديان، (مرجع سابق) ص72.

(2) عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية، (بيروت: المؤسسة اللبنانية للنشر، د.ت)، ص30.

(3) شيرزاد شيخاني، انحسار اللغة العربية في كردستان، مجلة الشرق الأوسط، لندن، 2012/6/17.

ولا تزال القبلية محل ولاء للكثير من أفراد هذا الشعب[1]. أما الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الكردي فنرى اعتمادهم على الزراعة والرعي ومما ينتجونه من الطبيعة السخية بأشجارها العالية[2]. وتتميز البنية المجتمعية لإقليم كردستان باستنادها على تنظيمات اجتماعية عشائرية ومدنية[3].

ومن أهم التنظيمات الاجتماعية في كردستان هي:

1- التنظيمات العشائرية:

لا تقوم الوحدة ضمن العشيرة الواحدة على أساس الدم بالدرجة الأساس، أنما هي وحدة سياسية مرتبطة بالأرض، القريبة من القرية في تركيبها[4]. تتألف كل وحدة من العائلة أو الأسر الصغيرة وعدد من وحدات تقطن أو تتجول في منطقة معينة تؤلف الجبهة الأسرية أو الأسر الواسعة، أي إن كل وحدة منها تتألف من مجموعة تجمعها روابط القرابة (النسب)، وتدين جميع الوحدات بالطاعة لوحدة حاكمة معينة من بينها، حيث يتوزع ولاء أفراد العشيرة على ثلاثة أطراف أساسية هي، العائلة والقبيلة ورجل الدين[5]. إن الوحدة الفعلية في الريف كانت تتجمع وتقام عادة حول العيون المائية، و(الشيخ – الأغا - البيكزادة) هو السلطة الأولى فيها ومسئول عن تطبيق القانون على أفراد عشيرته وحسم النزاعات الداخلية، ويملك الأكثر ثراء من الأغوات عدة قرى، ومناصبهم لا تنتقل دوماً إلى الابن الأول أو البكر على الرغم من إنها كانت وراثية، فالعائلة الحاكمة تختار من بين أعضائها الرجل الأكثر أهلية للقيادة. أما منصب (الأغا) فمحدد بالتقليد القبلي، وعادة ما تضعف التقاليد العشائرية وتتراجع أمام إرادة الشيخ - الأغا مع تحول الروابط القائمة

---

(1) يلاحظ حتى وقت قريب تبدل الولاء من القبيلة إلى الحزب، خاصة بعد تكوّن الأحزاب الكردية المطالبة بالحقوق القومية والحرية للأكراد، فتحول الولاء إلى الحزب الذي أصبح المنقذ للكثيرين من الأكراد، وكان لزعماء الأحزاب دوراً كبيراً في عملية التنشئة الحزبية والولاء لها. الباحث.

(2) شعبان مزيري، كردستان العراق في ظل الحكم العثماني 1514- 1914م: دراسة في أحوالها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، (بغداد: دار الثقافة والنشر الكردية، 2013م)، ص143.

(3) مجيد حميد عارف، الاثنوغرافيا والأقاليم الحضارية، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية مطبعة جامعة الموصل، 1984م)، ص115.

(4) Barth, Principle of Social Organization in southern Kurdistan, (Oslo: 1953), P.75.

(5) كاظم حبيب، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، (أربيل: ئاراس للطباعة والنشر، ط2: 2005م)، ص127.

من أبوية إلى اقتصادية[1]. كان للرعي أهمية كبيرة لدى الأكراد بسبب طبيعة ارض كردستان الملائمة للرعي، ولم يكن الرعي الحالة المهنية الوحيدة، بل بقي للزراعة مكانتها العالية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الكردية، لأن الحكومات المتعاقبة التي كانت تسيطر على كردستان، مارست جهداً كبيراً من اجل الإبقاء على العلاقات العشائرية وأشباهها وتطويرها، وبث الحياة فيها لأن الصيغة المحددة للعشيرة تحيط بالفرد وتمنعه من الإدراك لمفاهيم وطنية. لكن التجمعات العشائرية، مع ذلك، كانت إلى حدٍ ما حافظة للسلوكية القومية في كردستان كما كانت حاضنة التنافس والتصارع الداخلي[2].

2- الإقطاع: ويتوزع الإقطاع الكردي إلى نوعين هما:

أ- الإقطاع المتنقل:

تواجد الإقطاع المتنقل عند الأكراد وكان أقوى الإقطاعيات في كردستان خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ويعتمد على امتلاك أراضي الرعي ومصادر الماء وقطعان كبيرة من الحيوانات، واستطاعت هذه الإقطاعيات أن تكون عدداً من الدويلات والحكومات. والإقطاع المتنقل يتشكل في الغالب من رؤساء القبائل القوية، ويضم عدداً من القبائل تحت لوائه إذا كان بقدر كافٍ من القوة[3].

ب- الإقطاع المستقر:

ويعتمد في تكوينه على الامتلاك الخاص للأرض ونظام الري[4]. والإقطاعيون عادة هم من رؤساء القبائل القوية المستقرة التي تضم مجموعة من العشائر تحت لوائها في بقعة معينة تساند وجودها عوامل التضاريس التي تحدد حدود الإقطاعية وتضم الإقطاعيات قرى كثيرة، تطورت بعضها إلى قصبات ومدن وأصبحت مقراً لإدارة الإقطاعيات وتطورت بعض الإقطاعيات إلى إمارات. بعد السيطرة المركزية للحكومات العثمانية والإيرانية في القرن التاسع عشر على الإمارات الكردية وإسقاطها واحدة تلو الأخرى، إلا أن ذلك جعل الإقطاع أكثر قسوة على الفلاح، واتجه للحفاظ على العلاقات العشائرية لإبقاء سيطرتها

(1) سلام إبراهيم عطوف كبة، المجتمع المدني والمؤسسة العشائرية - كردستان العراق نموذجاً. المصدر: www. rezgar com. ص40.

(2) باسيل نيكيتين، (مرجع سابق)، ص287.

(3) أ. شاميلوف، حول مسألة الإقطاع بين الكرد، ترجمة: كمال مظهر أحمد، (بغداد: مطبعة الزمان، 1977م)، ص51.

(4) أ. شاميلوف، (مرجع سابق)، ص4.

على الفلاحين الأكثر فقرا[1]. وبهذا يكون للمجتمع الكردي طابع خاص في الجمع بين العلاقات الإقطاعية مع النظام العشائري، والنظام الإقطاعي عند الأكراد أكثر أبوية وقبلية في الوقت نفسه، لكن العوائل الحاكمة احتفظت بحقوق موروثة (كجباة للعشر)، وإقطاعاتها اقرب إلى صنف المالك (نظام الالتزام مدى الحياة)، فتسود في المجتمع الكردي طاعة العشيرة والإقطاعي الذي غالباً ما يكون في الأصل زعيماً قبلياً، وهكذا فالثقافة العشائرية (القرابية) المدعومة من قبل الإقطاع، والعلاقات الإقطاعية العشائرية (المناطقية) قد تستطيع أن تفسر بعض العراقيل أمام تطور الثقافة إلى ثقافة تخدم المصلحة العليا للشعب الكردي.

3- النظام المدني (التنظيم المدني):

أوجد الموقع الجغرافي المناسب على خط التجارة بين الشرق والغرب ازدهاراً نسبياً للمدن الكردية مع العالم الخارجي، وكان للتجار ادوارٌ مذكورة في حياة المجتمع الكردي، وكذلك ازدهرت تجارة العبور (الترانزيت) مع أن الكثير من التجارة كانت داخلية وتعددت المدن الكردية، والكثير منها كانت مراكز لحكم الإمارات واتسمت بوجود البيروقراطية الإدارية داخلها وتجمع المثقفين والشعراء فيها، لكن الحياة المدنية في كردستان تعرضت للإصابة بنكسة كبيرة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، حينما تغير خط مسار التجارة العالمية والتطور التكنولوجي الذي ساعد الحكومة الإيرانية والعثمانية من إحكام قبضتها على كردستان، فأنحسرت الحياة المدنية كثيراً وانفرط عقد العلاقات المدنية لصالح العلاقات القبلية والمناطقية، واتسمت المدن الكردية بالميل إلى الحجم الصغير نسبياً نتيجة التوجه نحو الاكتفاء الذاتي. ولذلك نجد إن التنظيمات المدنية في كردستان تنقسم على ثلاث طبقات، وهي الطبقة الغنية (الارستقراطية) بقايا الإقطاع الكردي والأمراء، وهم في الغالب من ملاك الأراضي والأغنياء ويمتلكون نفوذاً اجتماعياً كبيراً، والطبقة المتوسطة البرجوازية الكردية، واستطاعت عوائل كثيرة كردية للوصول إلى مرحلة مستقرة اقتصادياً، وكانت هذه العوائل تحاول أن تزيد من فرصها بصورة مستمرة، والطبقة الأخيرة الطبقة الكادحة أو الفقيرة، وهي تمثل الجمهور الواسع من المجتمع الكردي المتمثل في (الكسبة) و(الحرفيين) و(الفلاحين) و(طبقة العمال) و(الفلاحين الفقراء). فضلاً عن سكان المدن الذين يُعرفون أنفسهم بملتهم (الارتباط بالملة) أو الجماعة الدينية التي ينتمون إليها، وأن

(1) عةزيز شةمزيني، جولَانةوةي رزطاري نيشتماني كوردستان، وةرطيَران: فةريد ئةسةسةرد، (السلَيمانية: سةنتةري ليَكؤلينةوةي ستراتيجي كوردستان، 1998م)، ص76.

حالتهم المدنية قد رفعتهم عن حياة الفلاح المتسمة بالخشونة والقسوة وأكدت على عداوتهم تجاه القبائل وقيمها الغريبة عنهم. ويتميز المجتمع الكردي بصفة عامة بانقسامه على مجموعتين هما: أبناء المدن والعشائر (الرؤساء والأغوات)، وينتقل تقسيم المجتمع الكردي في أبناء المدن إلى العشائر إلى الرؤساء (الأغوات) إلى المتعلمين، ويمكن القول بان المجتمع الكردي خارج المدن يتسم بالطابع القبلي، وكل قبيلة تنقسم بدورها على بطون وأفخاذ، وأحياناً تدعي القبيلة أنها تنحدر من صلب رجل واحد وهو جدهم الأعلى، وفي كل قبيلة توجد أسرة حاكمة يحمل أفرادها لقب (أغا) أو (بيك) والقبائل الكردية لا يوجد بينها طابع الوحدة، فكثيراً ما تقف الواحدة ضد الأخرى[1]، وإن أهمية القبيلة تتناسب عكسياً مع قوة وسيادة الحكومة أو القبائل المجاورة[2].

ويمكن تحديد الهرمية الاجتماعية والسياسية في كردستان بمعايير إجتماعية وإقتصادية وبالقدر نفسه من خلال الهوية الدينية والعرقية، في الوقت نفسه كان هناك بعض الأكراد الذين لم يكن لهم أيه صلة مع القبائل بل كانوا خاضعين لإقطاعيي الإمبراطوريتين (العثمانية والصفوية)، ويعيشون في شروط تحكمها مباشرة علاقة الإقطاع بالفلاح، وكانت هذه العلاقة تفتقر إلى أي نوع من التضامن الجماعي[3].

وفي بداية القرن التاسع عشر الميلادي، اتجه النظام الإقطاعي إلى التحلل والانحسار، وتولدت من رحمه رأسمالية تجارية بسبب ازدهار وتوسع التجارة، وظهر التجار والكَسَبه الأغنياء وتكونت نواة الطبقة الوسطى[4]. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر وصلت العلاقات الإقطاعية إلى حالة من الانحلال في كردستان[5]، ولكن بوصولها إلى مرحلة الانحلال لم تؤد إلى تدهور النظام الرأسمالي، بل أصبحت مرحلة ما بين المرحلتين، حاملة خصائص كلا المرحلتين وعرفت بـ(شبه إقطاعية)، لأن العلاقات الإقطاعية لم تنته بصورة كاملة ولم تستطع الحفاظ على سماتها وخصائصها بصورة كاملة، وكذا الحال بالنسبة

---

(1) أمين سامي الغمراوي، قصة الأكراد في شمال العراق، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1967م)، ص46.

(2) ديفيد مكدول، (مرجع سابق)، ص64.

(3) (المرجع نفسه)، ص55.

(4) جلال طالباني، كردستان، (مرجع سابق)، ص73.

(5) مةحمود ملا عزت، دبلوماسيةتي بزووتنةوةي كورداي‌ةتي، (السليمانية: ضاثخانةي راثةرين، 1993م)، ص41.

للرأسمالية التي لم تستطع أن تثبت نفسها بصورة كاملة، ومع ازدياد العلاقات الرأسمالية وازدياد الطبقة الوسطى كانت الأفكار الليبرالية في كردستان تزداد[1].

وعند الحديث عن الدين والعقيدة عند الأكراد نجد إن الاعتقادات والشعائر الدينية في الشخصية الكردية مترسخة، والتدين سلوكاً اجتماعياً وسمة متميزة لأبناء الشعب الكردي في مختلف الحقب التأريخية[2]، فقد بدأت القبائل الكردية بالدخول في الدين الإسلامي بحلول عام21هـ[3]. ويؤكد (شوان عثمان)، بأن (عملية دخول المجتمع الكردي للإسلام استمرت فترة طويلة، قاد معظم محاولاتها الأكراد المسلمون، إلا أن الأديان الأخرى ظلت باقية في كردستان أو تداخلت مع الإسلام. فمثلاً ظلت الديانة الزرادشتية (زارادة شتي) مستمرة في كافة أرجاء كردستان وكان أتباع الديانة الزرادشتية منتشرين في (شهرزور) و(أربيل) و(عقرة)، حتى القرن السابع الهجري بل أن منطقة (هةورامان) أسلمت في عام1462م، وكان كبيرهم اسمه (ثير شاليار)[4].

واستمرت التطورات الدينية باتجاه الأديان الأحادية (التوحيدية)، إلا أن الدلائل التأريخية تؤكد بأن كل دين انتشر في كردستان لم يلغِ الدين الذي كان قبله بل بقيت الكثير من طقوس الأديان متداخلة تقوى في بعض الأماكن وتخفت في أماكن أخرى، وباتت الكثير من الظواهر الدينية المتعاقبة تتداخل في كردستان، فيما بقيت بعض الأديان تعيش ضمن جماعات معينة دون تغيير وبقيت اغلبها تتداخل مع بعضها وتعطي لونها الخاص، فـ(الزارادشتية) لم تلغِ الديانات التي قبلها بشكل كامل رغم انتشارها في معظم إرجاء كردستان، كما أن الإسلام أيضاً لم يستطع ذلك[5].

---

(1) هيوا عةزيز سةعيد، رةنطدانةوةي بيري ليبرالَي لة باشوري كوردستان، (السليمانية: ضاثخانةي ياد، بةرَيوبةرايةتي طشتي ضاث وبلاَوكردنةوة، 2006م)، ص152.

(2) كاظم حبيب، (مرجع سابق)، ص121-122.

(3) فرست مرعي، الكرد وكردستان جدلية الأسطورة والتأريخ والدين، (السليمانية: مطبعة بانطي، 2006م)، ص109.

(4) شوان عوسمان مستةفا، كوردستان وثرؤسةي بةئيسلام كردني كورد، (السليَمانية: سةنتةري ضاث وثةخي نةما، 2002م)، ص92- 102.

(5) رةشاد ميران، رةوشي ئاييني ونةتةوةيي لة كوردستاندا، (أربيل: سةنتةري برايةتي، ط2: 2000م)، ص25.

وينقسم الأكراد على ثلاثة أقسام رئيسية من ناحية العقيدة والدين وهم:

أ- المسلمون:

يعتنق الأكراد الدين الإسلامي، ومذهبياً المذهب الشافعي، ويرجع انتشار هذا المذهب وسط الأكراد إلى تأييد سلاطين بني أيوب لهذا المذهب، فقد جعلوه المذهب الرسمي داخل مملكتهم، لاسيما أن تفويض التدريس في المعهد الذي أسسه الملك (الاشرف الأيوبي) في الشام إلى (ابن اصلاح الشهرزوري) الكردي كان من الأسباب الهامة التي ساعدت على انتشار هذا المذهب بين الأكراد[1]. ولقد انتشر المذهب الشيعي داخل كردستان وبالأخص في أجزائها الجنوبية، وكان الإقليم الجبلي بعيداً عن المرجعيات الشيعية العراقية والإيرانية وامتاز بوعورة تضاريسه وبقاءه زمناً طويلاً نسبياً قبل تأثره بالمعتقدات السائدة آنذاك، إلا أن المذهب الشيعي امتلك جذوراً عند الأكراد الجبليين بشكل كبير[2]. لقد اندمج الأكراد في الدين الإسلامي في زمن الفتوحات الإسلامية لشمال الجزيرة العربية، ولعبوا دوراً مهماً في سياسة الدولة الإسلامية ولقد كان لهم دور في مقاومة الغزو المغولي، وكذلك كان لهم دورٌ كبيرٌ في زمن (صلاح الدين الأيوبي) في زمن الولاية الأيوبية.

لقد تطور المجتمع الكردي في ظل الإسلام تطوراً سياسياً واجتماعياً، وكانوا مستعدين للذود عنه، والعمل على انتشاره. وظهرت بين الأكراد - نتيجة تعصبهم لدينهم – كثير من الطرق الصوفية[3]. وهناك من يرى أن ظهور الطرق الصوفية والرجوع إلى إحياء

---

(1) خالد سليمان الفهداوي، القضية الكردية، الحل المنشود، التأريخ – الواقع - المستقبل، سلسلة الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، (دمشق: دار الأوائل، 2006م)، ص14.

(2) سلام إبراهيم عطوف كبة، الطرق الصوفية والمدارس الدينية في كردستان. المصدر: www.tirej.net. ص1.

(3) إن الاهتمام الذي حظي به الإسلام السني بين الأكراد، انصب جله على الأشكال الروحانية المحضة منه وتجسد بالطرق الصوفية المحلية، إذ تنتشر بين الأكراد الصوفية وهي طريقة تغلب عليها طابع التزهد تلعب فيها العاطفة الدينية دوراً كبيراً إلى حد التقديس (امتزاج الحب والرهبة) وهو أساس فلسفة التصوف والحب عند الصوفية وهو غاية للوصول إلى استقرار، وعند الصوفي يمكن رؤية أنسجة فلسفية متينة وحبكة غنية ومحتوى جاد للتحرر الفردي من قيود السلطة، وقد ازدهر التصوف في كردستان بسرعة مع انتشار الدين الإسلامي بسبب توالي الكوارث الطبيعية والبشرية ووعورة المنطقة، وساعد على إيجاد تنظيمات شعبية واسعة، فالتصوف نظرة دينية مثالية للعالم، ويرجع أصلها إلى طقوس السرية التي كانت تؤديها الجمعيات الدينية في الشرق والغرب قديماً، والصفة المتضمنة في هذه الطقوس هي اتصال بين اللـه تعالى والإنسان والاتحاد باللـه مفروض فيه أن يتحقق بالوحدة أو الكشف والكشف وهو نوع من الحدس الصوفي ويعد أسمى شكل للمعرفة، ويتم فيه إدراك الشخص للوجود بشكل مباشر. وللمزيد من التفاصيل أنظر: سامان كريم أمين، النقشبندية في كردستان رأي حول أسباب الانتشار، شؤون إسلامية، العدد: الأول، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 1998م)، ص16.

المعتقدات القديمة قبل الإسلام ومزجها بتعاليم إسلامية، جاء بعد تحول السلطة الدينية إلى أداة اضطهاد وتدمير للأكراد وكانت هذه الطرق جميعها رد فعل تجسد فيها التمسك بالدين وفق طابع التزهد والتصوف وروح التسامح[1].

ب- الايزيدية:

اليزيدية طائفة من الأكراد يسكن أكثرهم في جهات الموصل وولاية أروّان الروسية ومنهم طوائف في نواحي دمشق وبغداد وحلب. ولهم في كتم نحلتهم والاحتفاظ بأسرارهم مبالغة شديدة طوت أمرهم عن الناس زمناً ثم أتيح لبعض من خالطهم من المستشرقين وغيرهم كشف الكثير من دخائلهم. ولكن وقع في عباراتهم من الاختلاف ما لابد من وقوعه في كل أمر يحاط بالخفاء والكتمان. ولذلك يرجع البعض هذه الطائفة إلى الديانة (الزرادشتية) أو (المانوية)، والبعض الأخر يرجعهم إلى العالم المسلم (عدي بن مسافر الأموي)[2]. وهذا الخلاف واضح فهناك جماعة من كبار الباحثين المسلمين ينسبون اليزيدية إلى يزيد بن معاوية الأموي, ونجد إلى جانبهم جماعة من كبار المستشرقين الأجانب يرجعونهم إلى دين آري, ويرون كلمة يزيدية مشتقة من الكلمة الفارسية أو الكردية (يزدان) التي تعني الـلـه, فيما يدعي البعض أن هذه الكلمة اليزيدية مأخوذة من لفظة يزد البلد الفارسي المشهور, يقابلهم فريق أخر ينسبهم إلى يزيد بن أنيسة الخارجي, ومن طقوسهم يحرمون تدنيس الماء والنار والهواء[3]، ويعتبرون الشمس مركز الإلوهية، ويحرمون قتل الطيور وقطع الأشجار، وهم لا يلفظون كلمة الشيطان، ويؤمنون بوجود (رب للنور) و(رب للظلام) ولهم كتابان هما (مصحف رش) وتعني (الكتاب الأسود) والجلوة ويسكنون العراق في قضاء الشيخان وشمال شرقي الموصل وجبل سنجار، واهم عشائرهم (سموكة وجباية وقيروان وبكران)[4].

---

(1) شاكر خصباك، العراق الشمالي، دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، (مصدر سابق)، ص262.

(2) وللمزيد من التفاصيل أنظر: أحمد تيمور باشا, اليزيدية ومنشأ نحلتهم, (القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها, ط2، 1352هـ), ص23 وما بعدها.

(3) عبد الرزاق الحسني، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم, (صيدا: المطبعة العصرية للطباعة والنشر, ط5، 1968م), ص7.

(4) وللمزيد من التفاصيل عن معتقدات اليزيدية وعاداتهم وبعض حوادث تاريخهم وسيرة أحد أمرائهم المعاصرين. أنظر: إسماعيل بك جول, اليزيدية قديماً وحديثاً, (بيروت: المطبعة الاميركانية, 1934م), ص ح - ن. أيضا: أمين سامي الغمراوي، (مصدر سابق)، ص55 - 58.

المبحث الثاني: الإقليم الكردي

الإقليم هو الحيز المكاني الذي يستأثر به شعب الدولة والذي تمارس عليه الدولة سيادتها. ويشمل على مساحة محددة من اليابس وما قد يتخللها من أنهار وبحيرات وغيرها من المياه الداخلية وما يعلوها من طبقات الجو إلى الحد الذي يبدأ معه الفضاء في حدود ما أتيح للإنسان الوقوف عليه، وذلك إذا ما كان اليابس المشار إليه يطل على واحد أو أكثر من البحار والمحيطات. ويشمل إقليم الدولة باطن الأرض وأعماق البحر الإقليمي وما تحت هذه الأعماق إلى الحد الذي يمكن أن يبلغه الإنسان في اتجاه مركز الكرة الأرضية.

ويشترط في إقليم الدولة أن يكون ثابتاً ومحدداً بحدود واضحة المعالم (إن الثبات في هذا الصدد ثبات نسبي)، إذ كثيراً ما تطرأ على الدولة تغيرات إقليمية بالزيادة أو النقص دون أن يؤثر ذلك في وجودها القانوني أو شخصيتها الدولية. إن الإقليم كعنصر من عناصر قيام الدولة تنطوي فكرته على وظيفة محددة تفسير طبيعة العلاقة بين الدولة وإقليمه[1]، في كونه يشكل النطاق المكاني لسريان النظم القانونية الداخلية التي تمليها وتقوم على وضعها السلطة العليا، وفقاً لما يحدده القانون الدولي العام.

ولا يشترط لقيام الدولة أن تكون لإقليمها مساحة معينة، فهي قد تضم إقليماً واسع المساحة مثل (كندا أو الصين) وقد تقوم على إقليم صغير المساحة (الكويت، قطر، وجزر القمر)، ولا يشترط في الإقليم أن يكون متصل الأجزاء، فقد يفصل البحر بين أجزاء إقليم الدولة كما لو كانت الدولة عبارة عن عدد من الجزر(اليابان)، وقد يفصل إقليم دولة أخرى بين أجزاء إقليم الدولة - دولة أخرى مثال (تفصل كندا ولاية ألاسكا الأمريكية عن باقي الولايات المتحدة)، وهذا الوضع رغم ما قد يثيره من مشاكل عملية إلا انه ليس له تأثير على النظام القانوني للإقليم.

ويوفر الإقليم الديمومة والاستقرار للجماعة البشرية، إذ يساعد (الإقليم) في النمو التدريجي للضمير الجمعي الذي يجتمع حوله الأفراد، مما يُسهم في تطوير الجماعة البشرية ويساعد على الانتقال بها من الجماعات غير المنظمة إلى المجتمعات المنظمة[2].

---

(1) محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، ج1، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1979م)، ص80.

(2) طعيمة الجرف، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم: دراسة مقارنة، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ط4: 1973م)، ص66.

ويمثل الإقليم الوعاء السياسي لكل مجتمع سياسي، ولا يكفي لقيام الدولة وجود مجموعة مترابطة من الناس، إذ لا بد من رقعة جغرافية محددة من الأرض يستقرون عليها ويمارسون نشاطهم فوقها بشكل دائم، فالإقليم يحدد النطاق المكاني الذي يمكن للدولة أن تحدد شعبها على أساسة تحديداً واضحاً.

ويؤكد (صموئيل ب. هنتغتون) على الارتباط الأرض (المكان) بالهوية ويقول "ينتمي الناس بقوة إلى الأماكن التي خلقوا وعاشوا فيها، والتي وفقاً لظاهرة - الجماعة الصغيرة - تمثل تماثلهم مع بلدهم ككل، فقد يرى الناس بعض المواقع المعينة أنها تمثل شخصية الأمة الرمزية والتاريخية والثقافية وعلى نحو أكثر اتساعاً قد ينتمون إلى خصائص الأرض العامة الجغرافية والطبيعية التي يسكنونها"[1].

ويجسد الإقليم رابطة معنوية بين الإنسان والأرض عِبرَ روابط تاريخية وجغرافية، ويسهم بدوره في عملية بناء الدولة (الأمة)، عندما تتوجه السلطة السياسية نحو تنمية وعي الجماعة البشرية بأرضها وتأريخها وتحويله إلى شعور وطني يُسهم في تحديد صورة الهوية الوطنية، وبذلك يُعدُ الإقليم مصدراً أو أداةً للولاء ضمن إطار ثقافة المواطنة وبهذا أضحى الإقليم إطاراً وظيفياً للمجتمع السياسي[2]. والإقليم هو المَعلَم الشرعي الذي يحدد هوية الأفراد نسبة إلى ولائهم للسلطة، وبذلك يصبح الإقليم تجسيداً جغرافياً لفكرة المجال العمومي الذي يتحدد بهوية معينة[3]. وحدود الإقليم هي التي تزود السكان بهوية جغرافية وسياسية مميزة وواضحة بما في ذلك اسمهم الجماعي المشترك[4].

إن أقدم ذكر لأسم كردستان بصيغتها الدالة على التسمية السياسية هي ألاسم الرسمي لدولة (الكاشيين Kassities)، التي أسست في الأطراف الجنوبية لكردستان الحالية تحت اسم (كاردؤنياش Kardu-n-yash)، حيث أن (كاردؤ) هو تطوير لمصطلح (كوركورد Kurkurda)، الذي يعني (Kurda) المدينة، أما (kur) يعني الجبل، ويكون معناه (سكان

---

(1) صموئيل ب. هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سميرة خلف عبود، (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص63.

(2) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة - الأمة (دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه، (العراق: جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية، 2012م)، ص131.

(3) برتران بادي، الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي، ترجمة شوقي الدويهي، (بيروت: دار الفارابي، 2006م)، ص113 - 117.

(4) Bhikhu Parekh, Rethinking Multiculturalism Cultural Diversity and Political Theory, (2nd ed.), (Palgrave Macmillan, New York: 2006), p.180.

المدن الجبلية)، وأصبحت حسب الصرف اللغوي للغات السنسكريتية (الكردية - السومرية) (كاردؤ Kardu)، أما حرف N فهو لاحقة عيلامية وYash تعني الوطن أو البلاد والتي تبدلت بعد موجات القبائل الرعوية الآرية في المنطقة إلى (stan)[1].

وكردستان كلمة كردية (آرية) مؤلفة من مقطعين (كرد) وتعني البطل أو الشجاع وهي تسمية لشعب كان قبل الإسلام فرعاً من أربع فروع تشكل مجموعها الشعوب الإيرانية وهم (الأكراد، والفرس، والديلم، الجيل). أما المقطع الثاني (ستان) فتعني الأرض والسكن والكلمتان معاً تعنيان أرض الأكراد أو أرض الأبطال، ... فهي تدل على موطن الأكراد وبلادهم[2].

أولاً: إقليم كردستان سياسياً

تغيرت المدن الكردية بسبب إختلاف الظروف السياسية، فالحرب التي نشبت بين القوى المتنافسة في المنطقة، الفرس الساسانيين، الروم البيزنطيين، فالمنطقة الكردية قبل الإسلام كانت مقسمة بينهما، لذا كانت الحرب بينهما حتى الفتح الإسلامي لها، أي أن المدن الكردية كانت مسرحاً لتلك الحروب فكانت تقع تارة بيد الفرس ومرة أخرى بيد الرومان، فالتغيير كان واقعاً من جراء ذلك وخاصة في منشأتها ومرافقها العامة[3].

1- إقليم الجبال:

كان (إقليم الجزيرة والجبال) قبل الإسلام مقسم ما بين الروم والفرس، ولكل منهما لديه عُمال وإداريين هناك، فكانت رأس العين فما دونها إلى الفرات للروم، ونصيبين وما وراءها إلى دجلة لفارس، وجبل ماردين ودادا وطور عبدين للروم، وهكذا تختلف السيطرة من حين إلى حين[4].

تكاد المدن الكردية التي تقع جميعها في إقليم الجبال احد مواطن الأكراد والمناطق التابعة للجزيرة أو المتاخمة لها، في حين تتركز مناطق الرعي في إقليمي فارس وأرمينيا، وبعض مناطق الموصل حيث أحياء الأكراد (الهذبانية والحميدية واللاري)، أو المنطقة

---

(1) جمال رشيد أحمد، ظهور الكرد في التأريخ، ج1، (أربيل: دار ئاراس، 2003م)، ص70.
(2) جكر خوين، (مرجع سابق)، ص7.
(3) علية عبد السميع الجنزوري، إمارة الرها الصليبية، (القاهرة: 1974م)، ص22.
(4) أبو يوسف يعقوب إبراهيم، كتاب الخراج، (بيروت: دار الحداثة، 1990م)، ص144.

المحصورة ما بين الزابين الكبير والصغير التي تتميز بمراعيها الكبيرة مما أدى إلى استقرار الأكراد (الهذبانية) فيها[1].

ويوجد الأكراد في زُمُوم (النواحي عند أهل فارس) وهي أربعة زمزم، وتفسير الزموم: محالُ الأكراد، فمنها زُم الحسن بن جيلويه ويسمى البازنجان، من شيراز على أربعة عشر فرسخاً، وزُم أردام بن جواناه، من شيراز عاى شته وعشرين فرسخاً، وزُم القاسم بن شهربراز، يسمى الكوريان، من شيراز على خمسين فرسخاً، وزُم الحسن بن صالح يسمى السوران، من شيراز على سبعة فراسخ[2].

وقدمت الظروف السياسية المناسبة في المنطقة دفعاً جديداً لعمليات قبيلة (الهكارية والبوختية) وانتشرت بعض منها في مقاطعة (الزوزان)، كما استوطنت قبيلة الحميدية بشكل خاص في منطقة الثغور العربية – البيزنطية. إن الجبال الواسعة التي سماها اليونان ميدية (ماذي Media) الممتدة من سهول العراق والجزيرة في الغرب إلى مفازة فارس الملحية الكبرى في الشرق، قد سماها (البلدانيون) العرب إقليم الجبال[3]. وبطل استعمال هذا اللفظ (الجبال) بعد الغزو المغولي للمنطقة.

وينقسم إقليم الجبال القديم على قسمين:

أ- الصغير وهو كردستان في الغرب.

ب- والكبرى وهو عراق العجم في الشرق وكانت المدن الأربعة القديمة – قرميسين (كرمشاه)، وهمدان والري وأصفهان – أجل مدن النواحي الأربع لهذا الإقليم منذ القِدَم.

لقد ذكر (البلاذري) المدن الكردية (بمعاقل الأكراد)، ومن هذه المدن شهرزور والصامغان ودراباذ والمرج، ويقصد كل المدن والقرى والقلاع الكردية الواقعة شمال

---

(1) أبي القاسم ابن حوقل النصيبي، صورة الأرض، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1992)، ص304 -317.

(2) أبي القاسم عبيد الـلـه بن خُرداذبه، المسالك والممالك، إعداد وتقديم خير الدين محمود قبلاوي، (دمشق: وزارة الثقافة، 1999م)، ص77.

(3) كي لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، (بغداد: مطبعة الرابطة، 1954م)، ص220؛ انظر ملحق رقم (2) خريطة إقليم الجبال.

وشرق الحصن الشرقي (نينوى)[1]، (أي ما تسمى ألان محافظة دهوك الواقعة في كردستان العراق)، ويرجع احد الباحثين أن فتح المناطق الشرقية من دجلة بما فيها المرج وغيرها، جرى في سنة 20هـ/640م، على يد عتبه بن فرقد السلمي[2].

ولم تكن هناك وحدة إدارية خاصة (ببلاد الأكراد) حتى أيام العباسيين، حيث كانت المناطق الكردية منتشرة من أذربيجان وأورميا وإقليم جزيرة ابن عمر في أعالي ما بين النهرين[3]. ويحدد القزويني في كتابه (نزهة القلوب) 740 هجري (القرن الرابع عشر الميلادي). الأقاليم المجاورة لكردستان، فمن الشمال إقليم أذربيجان، وغرباً العراق العربي، وجنوباً إقليم خوزستان، وشرقاً العراق الفارسي، وكان إقليم كردستان يضم ستة عشر قضاء إداري. كما ذكر اسم كردستان المؤرخ والعالم (ابن العبري - ت1271م) في كتابه تاريخ الدول السريانية الذي ألفه باللغة السريانية[4].

ويرى بعض المؤرخون أن أرض الأكراد هي تلك الأرض التي تمتد من همدان إلى موطن (تكفور) و(ابن لاوين) بالقرب من بحيرة أروميا، وكانت تعرف في ذلك الوقت بتسميات عديدة مثل (كاردونياس، باقردا، كارادوخان، بختويخ)، وإن معظم الأسماء التي جاءت تشير إلى أجزاء من كردستان التي كانت تجاور هذه الأمم، ولأن كردستان كانت تضم عدة إمارات لكل منها تسمية خاصة مثل إمارة (بابان وسوران وبادينان وبختان وغرزان وكورتان وكردكان...الخ)، وكانت تطلق على كل تلك الإمارات والأراضي التابعة لها مجتمعة لفظة كردستان[5].

2- مقاطعة كردستان:

قام الشاه (سليمان السلجوقي) في القرن الخامس الهجري باستقطاع جزء من جبال (كرمنشاه، سنندج، شهرزور)، وجعل منها مقاطعة اسماها (كردستان)،

---

(1) أبي العباس أحمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق عبد اللـه أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، (بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1987)، ص464 - 467.

(2) سامي بن خماس الصفار، إمارة أربل في العصر العباسي ومؤرخها ابن المستوفي، (الرياض: دار الشواف للنشر والتوزيع، 1992م)، ص31.

(3) إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، (دمشق: دار المدى، 2003م)، ص70 - 71.

(4) زرار صديق توفيق، ظهور تسمية كردستان في التاريخ، مجلة متين، دهوك، العدد80، 1998م، ص127.

(5) جكرخوين، تأريخ كردستان، (مرجع سابق)، ص8 - 10.

تضم عدة ولايات يفصل بينها سلسلة جبال زاغروس، ففي شرق هذه السلسلة تقع ولايات (همدان وولاية دينور وولاية كرمنشاه) وفي غربها تقع ولايتا (شهرزور وسنجار)[1]، أما عاصمة هذه المقاطعة فكانت (قلعة بهار) الواقعة شمال همدان[2]، أما العثمانيون فقد سموا (ديرسيم) والمناطق المجاورة لها (كردستان)، ومنها انتشرت التسمية إلى باقي مناطق الأكراد[3]. وفي المئة السادسة للهجرة حين انبسط نفوذ السلجوقيين على المنطقتين الجبلية والسهلية في العراق وحكموها باسم الخليفة العباسي من مقرهم في همدان، أطلقوا على إقليم الجبال اسم (عراق العجم)، وكان يشمل المنطقة الجبلية حتى همدان الإيرانية، وأطلقوا على إحدى ولايات هذا القسم (عراق العجم) اسم (كردستان)، وكانت هذه الولاية تشمل مُعظم القسم الجنوبي من المنطقة الجبلية في العراق وحتى مدينة كرمنشاه الإيرانية[4].

ويعتقد الأكراد أن الأرض التي سكنوها مع الشعوب الأخرى، بينت للآخرين من شعوب الجوار بأنها أرض كردستان بِعدِّها اصطلاحاً (اثنوغرافياً)، وهي ذات حدود طبيعية متميزة عن غيرها من البلدان المجاورة وتمثل وحدة جغرافية واقتصادية وقومية متناسقة[5]. ومِيزة بلاد كردستان هو طابعها الجبلي، ففي هذا الإطار الطبيعي نشأ الشعب الكردي فبنى مساكنه في أعالي القمم وسفوح الجبال وفي الوديان وقد بدأ نشأته على الأرجح على ضفاف أنهر (بوهتان) و(الخابور) و(الزاب الأكبر)، ثم انتشر بعد ذلك في هضبة أرمينيا وفي كردستان تركيا وجبال إيران الغربية[6]. ويعد القرن الثاني عشر الميلادي الفترة المؤقتة لتكوين (بلد الأكراد)، وفي البداية كانت هذه الأرض إقليماً من أرض الشرق الأدنى (في إيران) وبمدينتها الرئيسية (بها)، وكان الإقليم يضم خمس ولايات كبيرة وهي (همدان، الدينور،

---

(1) سنجار مدينة كبيرة مبنية في سفح جبل، وأهل سنجار أكراد ولهم شجاعة وكرم. وللمزيد من التفاصيل أنظر: محمد بن عبد الـلـه ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، راجعه درويش الجويدي، (بيروت: المكتبة العصرية، 2005م)، ص111.

(2) باسيل نيكتين، (مرجع سابق)، ص29.

(3) جكر خوين، تأريخ كردستان، (مرجع سابق)، ص8.

(4) جاسم محمد خلف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، ط3، (القاهرة: دار المعرفة، 1965م)، ص437 – 438.

(5) يوسف مالك، كردستان أو بلاد الأكراد، ترجمة عز الدين مصطفى رسول، (السليمانية: مكتب الفكر والتوعية في الإتحاد الوطني الكردستاني، ط2: 2001م)، ص45.

(6) باسيل نيكتين، (مرجع سابق)، ص33.

كرمنشاه، شهرزور، سنجار)، وستة عشر منطقة مع معابد للزرادشتيين، وحتى القرن الثالث عشر الميلادي دخلت ضمن حدود كردستان، لورستان (إيران).

وتكونت كردستان من عدة إمارات مستقلة عن بعضها البعض، وكان يرأس كل إمارة قائد قبلي مشهور أو أميراً إقطاعياً من سلالة كردية مثل (الشداديين)، (المروانيين)، و(الأيوبيين) وآخرين، وكانوا يحكمون دياراً مثل ديار بكر، ماردين، شهرزور، ومدن أخرى من القفقاز[1].

وشهدت كردستان عدة غزوات من قبل المغول، فقد غزوا ديار بكر، ونصيبين، وماردين، وشهرزور في عام (1247م)، ثم غزوا جزيرة ابن عمر وهكاري[2]. وبعد قرن ونصف من الغزو المغولي عانت كردستان دماراً أخر، فقد استولى (تيمورلنك) على بغداد عام 795هـ - 1383م[3]، وتحرك شمالاً باتجاه الموصل وترك كردستان تحت رحمة ابنه جلال الدين، الذي احتل ديار بكر وماردين وطور عابدين وحصن كيف وأربيل وجزيرة بن عمر وهكذا خضع الإقليم تحت سيطرتهم[4].

وبعد ذلك حصلت تطورات في إيران، ففي عام 1502م قام القائد (إسماعيل الصفوي) بالسيطرة على الحكم في مدينة (تبريز) الإيرانية ومنادياً لنفسه بالشاه، وفي عام 1505 تقدم الشاه (إسماعيل) بجيشه نحو الغرب واستولى على المناطق الكردية حتى (مرعش)، واستولى على غرب ديار بكر عام 1507م وعلى الموصل وبغداد عام 1508م.

3- الدولة العثمانية وتقسيم كردستان:

تأسست الدولة العثمانية في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، ووصلت إلى ذروة قوتها في القرن السادس عشر الميلادي، ثم بدأ الضعف ينخر في جسدها أبان حكم عبد الحميد الثاني (1876 - 1909م)[5]. ونشأت الإمارة العثمانية من جراء استقلالهم عن السلاجقة بعد خسارتهم على أيدي المغول، واستقر العثمانون في منطقة الثغور مع الدولة البيزنطية، وكان هدفهم الفتوحات الإسلامية. وتحالف الأكراد مع العثمانيين لوقف زحف (تيمورلنك)

(1) كنياز إبراهيم ميرزويف، (مرجع سابق)، ص67 - 68.
(2) ديفيد مكدول، (مرجع سابق)، ص63.
(3) إبراهيم الداقوقي، (مرجع سابق)، ص133.
(4) ديفيد مكدول، (مرجع سابق)، ص64.
(5) شعبان مزيري، (مرجع سابق)، ص13.

عام 1400م، فأوقفوا زحف (تيمورلنك) قرب مدينة (العمادية)، وهكذا خضعت كردستان للحكم العثماني[1]. واخذ التوسع العثماني في أوربا يزداد منذ بداية القرن السادس عشر، وبتقدم الشاه (إسماعيل ألصفوي) نحو حدودهم الشرقية ازداد الخطر وهدد الدولة العثمانية.

جهز السلطان سليم جيشاً بقيادة (ياووز) وتوجه نحو إيران لمقاتله الشاه إسماعيل، وأنضم أمراء الأكراد إلى حملة السلطان العثماني نتيجة مساعي العلامة الكردي (إدريس البتليسي)[2]، مما كان ذلك سبباً في ترجيح كفه السلطان العثماني (سليم الأول)[3] في معركة (جالديران) (620 - 1514)[4]، وتم إنزال الهزيمة بجيش الشاه (إسماعيل)، الذي لم يستطع بعد ذلك عبور جبال (زاغروس) نحو الأناضول لان كردستان أصبحت تحت الحماية العثمانية[5]. جعلت هذه المعركة العثمانيين يتحكمون بالطرق الرئيسية الإستراتيجية في الأناضول عبر القوقاز وسوريا وإيران، والسيطرة على طريق التجارة العالمية وخاصة (طريق الحرير)، الذي يمر في بلاد فارس من تبريز إلى حلب والسيطرة

---

(1) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002م)، ص28 - 29.

(2) إدريس البدليسي (1452 - 1520م) هو إدريس حسام الدين علي البدليسي ولد في مدينة بدليس، التحق بالسلطان يعقوب حاكم آق قوينلو (الخروف الأبيض)، في عام (1501م) دخل في خدمة السلطان (بايزيد خان الثاني) (1481- 1512م)، انتقل إلى الأستانة وعين هناك في البلاط العثماني، اشترك مع السلطان (سليم) في معركة (جالديران)، وحث الأكراد للانضمام إلى الجيش العثماني وكان له دورا كبير في استقطاب الأكراد، ورافق الحملة العثمانية على مصر عام (1517م)، وكان (إدريس البدليسي) صاحب الطريقة الصوفية المعروفة (بالنور بخشية)، وهي الطريقة الصوفية الوسطية، أي الوسط بين تعاليم المذهب الشيعي والسني، توفي في الأستانة (1520م). وللمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الكريم محمد المدرس، علماؤنا في خدمة العلم والدين، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1983م)، ص87.

(3) أقدم السلطان العثماني (سليم الأول) على احتلال العراق وكردستان عام (1514م)، بعد انتصاره في معركة (جالديران). وقد رحب الأكراد بالعثمانيين وساعدوهم في الانتصار، لأسباب مذهبية خوفاً من أتساع النفوذ الإيراني، وهذه المساعدة لقيت ارتياحا لدى السلطان سليم، وترتب عليها آثار بعيدة في الإقليم الكردي، فقد اكتفى السلطان بالسيادة الاسمية على كردستان وأعتبر حكامها الأكراد حلفاء طبيعيين وأخوه في الدين والمذهب. وللمزيد من التفاصيل أنظر: منذر الموصلي، القضية الكردية في العراق - البعث والأكراد، (دمشق: دار المختار، 2000م)، ص33.

(4) جواد ملا، كوردستان والكورد وطن مسروق ومغتصب ومقسم - امة مستعبدة وسجينة وبلا دولة، (منشورات جمعية غرب كردستان، ط3، 2008م)، ص52.

(5) إبراهيم الداقوقي، (مرجع سابق)، ص140.

على تجارة الرقيق عبر القوقاز. وتم للسلاجقة الأتراك السيطرة على بلاد الأكراد، وجندوا الأكراد للزحف نحو الدولة البيزنطية لفتحها ونشر الإسلام مدفوعين بالنزعة الدينية[1].

إلا أن مقاطعة كردستان فقدت في القرن الخامس عشر معظم أجزائها إذ استولى الفرس على ولايتي (همدان ولورستان)، ولم يبق من كردستان الفارسية سوى ولاية (أردلان)[2] مع عاصمتها سندج[3]. أعاد الشاه (عباس الصفوي) احتلال بغداد سنة 1633م، فسارع حاكم (أردلان) الكردي إلى الوقوف بجانب الشاه، بينما احتفظ بقية الأمراء الأكراد على ولائهم التقليدي للسلطان العثماني. واعتلى السلطة العثمانية (مراد الرابع)، وقاد حملة عسكرية في آذار 1638م، وبدأ السير إلى العراق لاستعادته من الاحتلال الصفوي، وسار عبر حلب إلى ديار بكر مروراً بالموصل إلى كركوك ثم بغداد[4]. انتهت الحرب بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية، وعقدت معاهدة (اماسية) 1554م وهي أول معاهدة بين الدولتين ذكرت فيها حدود العراق ولاسيما حدوده الشمالية, وتضمنت ترك ولاية قارص وقلعتها للدولة العثمانية, ويجري تحديد حدود شهرزور - شمالي العراق - الذي طالت المنازعات من أجله, وقد فرضت المعاهدة ضرورة احترام حدود العراق الشمالية, وانتهى الأمر بالحكومة الإيرانية إلى عدم تجاوزها بعد تحديدها, كما عقدت اتفاقية (زهاب – معاهدة تنظيم الحدود - 1639م)، وبهذا تجزأت كردستان منذ ذلك الوقت، وانطلقت التجزئة التاريخية[5] التي كرستها جميع المعاهدات والاتفاقيات

---

(1) حامد محمود عيسى، (مرجع سابق)، ص28.

(2) في عام 1538م شق عصا الطاعة في (أردلان) الأمير (حسين)، واعترف بسلطة الشاه الإيراني، وأعاد الكرة عام (1549م)، فجُهزت حملة عسكرية ثانية ضده بقيادة (عثمان باشا) والي حلب وانضمت إليه قوات كردية. استمرت الأوضاع الإدارية والسياسيةعلى حالها طوال ثلاثة قرون (1514 - 1850م) عندما قرر السلطان (محمود الثاني) العثماني عام 1834م، احتلال كردستان وضمها فعلياً لحكم السلطنة المباشرة والقضاء على استقلال إماراتها القائمة، آنذاك وهي (الاردلان والسوران) في كردستان الشرقية، و(البابان والبهدينان) في كردستان الجنوبية، و(الهكارية وبوتان) في كردستان الشمالية، وأفلحت الجهود بضم كردستان الجنوبية والشمالية. وللمزيد من التفاصيل أنظر: منذر الموصلي، (مرجع سابق)، ص34.

(3) باسيل نيكتين، (مرجع سابق)، ص31.

(4) منذر الموصلي، (مرجع سابق)، ص35.

(5) معاهدة (زهاب 1639)، هي معاهدة في الأساس مبنية على شروط فرضها السلطان (سليمان القانوني) في عام (1555م)، وهي موقعة اثر حملة السلطان (مراد الرابع) على الشاه (صفي الدين الأول)، وبين الجانبين العثماني والصفوي عدة معاهدات من بينها معاهدة: (همدان 1727)، (الأستانة 1736)، (موغان 1746)، (ارضروم 1827). وللمزيد أنظر: ميهرداد ئيزيدي، الكرد نبذة وجيزة، ترجمة هادي محمود، مجلة سردم العربي، العدد 5، (السليمانية: دار سردم للطباعة والنشر، 2005م)، ص78. أيضاً: شاكر صابر الضابط, العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران, (بغداد: دار منشورات البصري, 1966م), ص18- 19.

الدولية اللاحقة التي وضعتها الدولتان وخاصة معاهدة (ارضروم الثانية) لعام 1847م[1]، و(اتفاقية تخطيط الحدود) لعام 1913، ثم معاهدة (لوزان) لعام 1923، وصك الانتداب البريطاني على العراق[2]. وأصبحت أراضي العشائر الكردية (الكلهر والكلور والاردلان)، بكاملها خاضعة لإيران وأصبحت عشائر (المكري) على الحدود الجديدة وانقسمت إلى قسمين، قسم في بلاد شهرزور وبقيت تابعة للحكومة العثمانية، والقسم الأخر تأجل البت بوضع المناطق الواقعة إلى شرقيها مثل (سقز وزهاب ودرنة) جنوب (كرمنشاه)، فقد اتُفق على أن يترك أمر تسوية وضعها لاتفاقية مقبلة[3]. وتنازلت الدولة العثمانية لإيران بموجب هذه الاتفاقية على الجبال وما وراءها شرقاً ودخلت ضمن حدود فارس من أقصى الشمال حيث بحيرة (وان) حتى أقصى الجنوب في (درنه)[4]. ومع حلول القرن السادس عشر كانت.

قد برزت في العالم الإسلامي إمبراطوريتان كبيرتان هما:

أ- الدولة الصفوية التي أسسها (إسماعيل الأول) (1502- 1518م) في إيران وتدين بالمذهب الشيعي.

ب- الدولة العثمانية ومركزها آسيا الصغرى (تركيا الحالية)، وتدين بالمذهب السُني.

---

(1) معاهدة أرضروم الثانية (1847م): بموجب هذه المعاهدة تركت الحكومة الفارسية للحكومة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة أي الأراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة (زهاب)، وتتعهد الحكومة العثمانية بان تترك للحكومة الإيرانية القسم الشرقي، جميع الأراضي الجبلية من المنطقة بما فيها وادي (كرند)، وتتنازل الحكومة الإيرانية عن كل مالها من إدعاءات في منطقة (شهرزور)، وتعترف الحكومة العثمانية بسيادة الحكومة الإيرانية على مدينتي المحمرة (خورمشهر) وجزيرة حضر والمرسى والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية من شط العرب، وهكذا تخلت إيران عن إدعائها بالسليمانية. وللمزيد من التفاصيل أنظر: مصطفى عبد القادر النجار، دراسات تاريخية لمعاهدة الحدود الشرقية للوطن العربي (1847 - 1980)، (بغداد: إتحاد المؤرخين العرب، 1981م)، ص15. أيضا: شاكر صابر الضابط, (المرجع السابق), ص63 - 66.

(2) خالد العزي، أضواء على التطور التاريخي للنزاع العراقي - الفارسي حول الحدود، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1981م)، ص56.

(3) منذر الموصلي، (مرجع سابق)، ص36.

(4) جابر إبراهيم الراوي، إلغاء الاتفاقية العراقية الإيرانية لعام 1975 في ضوء القانون الدولي، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1980م)، ص12.

ومرة أخرى أصبحت منطقة كردستان هي المنطقة العازلة بين القوتين المتنافستين، وقد حارب الأكراد إلى جانب السلطان العثماني (سليم الأول)، ضد الشاه (إسماعيل)، وكان لهذه الأحداث تأثير فعال على المناطق الكردستانية التي أصبحت هي المنطقة الحدودية بين الإمبراطوريتين، حيث كان على كل من الإمبراطوريتين تقدير الحد الذي يمكن أن تمد إليه سيطرتها على المناطق الحدودية، بينما كان الزعماء الأكراد يتوجب عليهم اختيار الاعتراف بإحدى الإمبراطوريتين وموازنة ذلك مع الرغبة في الحصول على الحد الأقصى من الحرية من تدخل الدولة ضد المصلحة والاعتراف الرسمي بسلطتهم في إقليمهم ومدنهم[1].

4- تقسيم كردستان بعد الحرب العالمية الأولى:

هاجمت القوات البريطانية الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، وأنزلت جيوشها في البصرة، وفي أواخر عام 1915م أتمت بريطانيا احتلال الجنوب العراقي، وفي 11مارس 1917م احتلت بغداد، وانتهت عملية احتلال العراق في عام 1918م بدخول الموصل[2] وأعُلنت الهدنة بين بريطانيا والدولة العثمانية في 31 تشرين الاول 1918م، وكانت القوات البريطانية في تقدم نحو مدينة الموصل حتى دخلتها، وسلمت مدينة أربيل

(1) يدفيد مكدول، (مرجع سابق)، ص67.

(2) كان العراق أواخر العهد العثماني مقسماً إداريا إلى ولايات ثلاث هي (بغداد والموصل والبصرة)، وكل ولاية مقسمة إلى (سناجق) وكل سنجق إلى (أقضية) وكل قضاء إلى ناحية وكل ناحية إلى قرى. وما يتعلق بموضوعنا هي ولاية الموصل: وكانت تنقسم على 1- سناجق الموصل: وأقضيته هي: العمادية، زاخو، عقرة، الزيبار، دهوك، سنجار. 2 - سنجق كركوك: واقضيته هي: راوندوز، كوي سنجق، اربيل، حلامية، رانية. 3 - سنجق السليمانية: واقضيته هي: كلعبر، بازيان، معمورة الحميد، شهربازار. 4 - الموصل المركز يتألف من: الشورة، الحمدانية، الشرقاط، الحميدات، تلكيف. وللمزيد أنظر: عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج1، (بغداد: مطبعة النجاح، 1953م)، ص292 - 297. أيضاً: حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي 1914 - 2004، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005م)، ص30 - 34.

حسب الهدنة[1]. أما مدن السليمانية وجمجمال وحلبجة وما يجاورها فقد بقيت تحت إدارة زعماء محليين[2].

وكانت ذريعة بريطانيا وفرنسا أنهما تخوضان غمار الحرب في الشرق وعلى الدولة العثمانية، بحجة تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباء استعباد الأتراك، وتأسيس حكومات وإدارات وطنية لهذه الشعوب تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين ومحض اختيارهم[3]. إلا أنهما اتفقتا على تقاسم أقاليم الإمبراطورية العثمانية باتفاقية (سايكس بيكو) عام 1916م، وبمقتضاها تم إخضاع العراق للحكم البريطاني وسوريا ولبنان لفرنسا. وانتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء على ألمانيا والدولة العثمانية، وفرض الحلفاء شروطهم في معاهدتي (فرساي وسيفر)، ومع تغير موازين القوى أضطر الحلفاء لتوقيع معاهدة صلح جديدة مع تركيا الكمالية في يوليو 1923م بمدينة لوزان، وفي إتفاقية لوزان احتفظت تركيا بكافة أراضيها (عدا الأقاليم العربية)، ولم يرد ذكر المسألة الكردية في هذه الإتفاقية ولا قضية الموصل[4]. وقد قسمت إتفاقية لوزان كردستان بين تركيا والعراق وسوريا[5].

---

(1) أربي دبليو، سنتان في كردستان 1918- 1920، ترجمة فؤاد جميل، ج1، (بغداد: مطبعة الجاحظ، 1973م)، ص139.

(2) أرسل الميجر نوئيل في منتصف تشرين الثاني 1918 لإقامة نظام إدارة مؤقت في السليمانية، وكان نصيراً للطموحات الكردية وناقش مع مسئولي الإدارة البريطانية في العراق ثلاث أشكال للدولة الكردية عندما كانت القضية الكردية مطروحة للنقاش في مؤتمر السلام، وكانت له في هذا المجال أفكار هي:

أ- كردستان الجنوبية ومركزها السليمانية وتضم كل من (راوندوز) و(أربيل) و(كركوك) و(كفري) و(خانقين).

ب- كردستان المركزية ومركزها (الموصل).

ج- كردستان الغربية ومركزها (دياربكر) وتمتد شمالا حيثما بقي الأكراد يشكلون غالبية السكان، على أن تكون هذه الأشكال مشمولة بالحماية والمشورة البريطانية. وللمزيد من التفاصيل أنظر: المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، (بغداد: الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م)، ص189. أيضاً: سر ارنلدتي ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين لواءين خواطر شخصية وتاريخية، ترجمة فؤاد جميل، (بغداد: دار الشئون الثقافية، 1992م)، ص14- 15.

(3) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، (بغداد: مطبعة العاني، 1967م) ص24.

(4) سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق هموم الأقليات في الوطن العربي، الطبعة الثانية (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1994م)، ص220 - 221.

(5) كنياز إبراهيم، (مرجع سابق)، ص55.

وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) لم يطرأ أي تغيير على خارطة كردستان الشرقية، لان إيران كانت محايدة في تلك الحرب ومحتلة من قبل بريطانيا وروسيا لضرورات الحرب واستنادا إلى معاهدة (1907) بينهما، في حين تقسمت كردستان الغربية العثمانية، مرة أخرى، في نهاية الحرب إلى ثلاثة أقسام لثلاث قوى جديدة هي روسيا وبريطانيا وفرنسا بموجب معاهدة (سايكس بيكو 1916)، ومن ثم بين بريطانيا وفرنسا وتركيا، بعد أن فشل الحلفاء في فرض معاهدة (سيفر) على تركيا الكمالية عام 1920 التي ظهرت كقوة مؤثرة ولاعب قوي جديد على المسرح الجغرافي للأناضول[1].

ثانياً: كردستان الإقليم والجغرافيا

كردستان هو الاسم الأحب إلى قلب الأكراد حيث يحرك آمالهم القومية، ويجعلهم يشعرون على الدوام بأن لهم وطناً قومياً خاصاً بهم وأن هذا الوطن القومي ذو معالم جغرافية وإقليمية متميزة وله حدود معلومة[2]. إلا أنه من الصعب على الباحثين تعيين حدود كردستان[3] من الجهات الأربعة وخاصة في الجُزئيات[4]، وتشكل جبال (طوروس) الشرقية وجبال (زاغروس) العمود الفقري لقلب كردستان الممتدة من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، وفي الجناح الجنوبي الغربي فهناك أودية كبيرة متوازية غالباً ما تكون شاهقة جداً وشديدة الانحدار، تنخفض تدريجاً في السهول ما بين النهرين (دجلة والفرات)، أما باتجاه الشمال والشمال الشرقي فأن المشهد الطبيعي يتغير ليصبح نجداً شبيهاً بالسهول وهضابهاً. وكان النجد العالي الواقع إلى الشمال من بحيرة (وان) العملاقة

---

(1) فؤاد حمه خورشيد، اخفاق الكورد في تشكيل دولتهم بموجب معاهدة سيفر1920، الحوار المتمدن، العدد: 4514، 2014/7/16.

(2) محسن محمد متولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى 1914 حتى سقوط الملكية في العراق 1958، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2001)، ص13.

(3) لقد تم استعمال كلمة كردستان كمصطلح جغرافي – كما أسلفنا - لأول مرة في القرن الثاني عشر الميلادي من قبل السلاجقة، وقد امتدت الحدود الجغرافية لهذا المصطلح عبر القرون التالية بانتقال الأكراد نحو الخارج، شمالاً خلف نهر (أراس) وغرباً حتى (سيواس وأرضروم ومرعش) وحتى سهل بلاد ما بين النهرين حوالي منطقة (كركوك)، وشرقاً خلف مدينة (كرمنشاه). لقد كانت غالبية الأكراد من القبائل التي تنتقل ضمن وخارج المستوطنات التي كان الفلاحون غير الأكراد يسكنونها. انظر: ديفيد مكدول، (مرجع سابق), ص39.

(4) حكيم احمد خوشناو، الكورد وبلادهم عند البلدانيين والرحالة المسلمين، (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م)، ص97.

حيث مصدر نهري دجلة والفرات قد جرت العادة على تسميته بالنجد (الأرمني) - لان سكانه كانوا في معظمهم من الأرمن - أما الأكراد فلم يقطنوا تلك المنطقة إلا خلال القرون القليلة الماضية، ومنذ تهجير العديد من الأرمن (في الحرب العالمية الأولى) فإن هذا النجد غُدا موطناً للأكراد بصورة رئيسية[1].

أما في الشمال الغربي فلا توجد حدود خاصة بهذه الدرجة، فهناك اندماج تدريجي بين الجماعات الكردية والتركية، وقد أختلط تحديد الحدود الإقليمية لكردستان نظراً للطموحات التي كانت لدى الأكراد والتحجيم من قبل الحكومات التي حكمت كردستان. فقد كانت كردستان جغرافياً لدى (قاسملو)، تبدأ من خط مستقيم عند قمة (أرارات) في الشمال الشرقي ينحدر جنوباً إلى الجزء الجنوبي من (زاغروس) وبشتكوه، ومن تلك النقطة يرسم خط مستقيماً نحو الغرب إلى الموصل في العراق، ومن ثم خط مستقيم نحو الغرب يمتد من الموصل إلى المنطقة التركية من لواء الأسكندرونة، ومن تلك النقطة يمتد خط نحو الشمال الشرقي حتى أرضروم في تركيا، ثم من أرضروم يمتد خط نحو الشرق إلى قمة (أرارات)[2].

أما (ادموندز) فقد حدد كردستان بالتخوم الشمالية تتبع تقريباً خطاً يمر (بيرفان وأرضروم وأذربيجان)، ثم تمر بشكل قوسي متجهة إلى حلب من مرعش (مرش)، ومن الجنوب الغربي تمتد على طول سفوح الجبال المنتهية بضفاف دجلة ثم تشرق مجرى النهر، ولا تبتعد عنهُ كثيراً ممتدة من خط جبل (حمرين) حتى تصل نقطة على الحدود العراقية الإيرانية بالقرب من بلدة (مندلي)، وإلى الشرق من الجهة الإيرانية تبلغ نهاية أرض الأكراد خطاً نازلاً من الجنوب شرق (بريفان) لتضم أصقاع (ماكو) وقسماً من (كوي) ورضائية (أورميا) ومهاباد (صوج بولاق) إلى (كرند) يليها الخط المستقيم المنتهي بمندلي، وهو على وجه التقريب الحد الفاصل بين بلاد الأكراد وبين ذوي أقاربهم (اللر) الذين يعدون من ضمن الشعب الكردي[3].

وهناك حدود جغرافية لكردستان في أذهان الجماعات الكردية السياسية، وهي حدود تأمل هذه القيادات تحقيقها، وبدأت هذه التصورات عن الحدود منذ عام **1919**م، وتشمل مضيق ضيق من الأرض له منفذ على البحر الأبيض المتوسط شمال لواء (الاسكندرونة)

---

(1) مارتن فان بروينسن، الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة أمجد حسين، ج1، (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007م)، ص42.

(2) عبد الرحمن قاسملو، (مرجع سابق)، ص12.

(3) ادموندز، (مرجع سابق)، ص25.

تماماً، و(الموصل) والضفة اليسار لنهر دجلة وصولاً إلى (مندلي) والجانب الشرقي من بحيرة أورميا، وهناك من يريد إدخال منطقة كركوك رغم إن غالبية سكانها من التركمان منذ عام 1958م[1].

أما الرأي القومي متمثل بـ(محمد أمين زكي) حول وطن الأكراد، فهو يعتقد بأن حدود كردستان بين خطي طول 30 - 40 شرقاً، وخطي عرض 37 – 48 شمالاً، وهي تمتد من جبال (أرارات) في الشمال حيث يختلط الأكراد والكرج، وولاية بغداد جنوباً حيث يختلط الأكراد بالعرب، ومن الشرق جبال (زاغروس) والحدود الإيرانية، ومن الغرب الخط الممتد بين (قارص) ماراً بارضروم وأذربيجان ودرسيم وخربوط إلى ديار بكر حيث يختلط الأكراد بالترك والأرمن والعرب، وهي بلاد جبلية يختلف مناخها من مكان إلى أخر[2].

ولكن (مينورسكي) ذهب ابعد من الباقين بتحديد كردستان وأشار إلى نقطتين أساسيتين وهما جبال (أرارات) وخليج (الاسكندرونة)، ففي جنوبي أرارات تمتد سلسلة ضخمة من الجبال تتجه جنوباً ثم تتشعب وتنحدر نحو الجنوب الشرقي حتى الخليج العربي، وتقع جبال الأكراد بين (أرارات) وجبل (جلاميرغ)، وتحدها شمالاً قمم جبلي أرمينيا وجنوباً هضبة أذربيجان، ثم هضاب بلاد فارس، وهكذا فإن جبال الأكراد مع بحيرة أورميا تشكل شبة منخفض محصور بين قمم أكثر منهُ علواً. أما خليج الاسكندرونة فهو نقطة إنطلاق لسلسلتين من الجبال، سلسلة (طوروس الشمالية) وسلسلة (طوروس الجنوبية)، وهذه الجبال منابع انهار دجلة والفرات والزاب وهي شرايين لهذه الأرض، وهناك جبال (زاغروس) التي تشكل الحدود الطبيعية لإيران والعراق. ويسكن الأكراد أعالي القمم والسفوح الجبلية وهناك نشأ الشعب الكردي على ضفاف انهر (بوتان والخابور والزاب)، وانتشر في هضبة أرمينيا وكردستان تركيا وجبال إيران الغربية[3].

---

(1) ديفيد مكدول، (مرجع سابق), ص34.

(2) محمد أمين زكي، (مرجع سابق)، ص1.

(3) باسيل نيكتين، (مرجع سابق)، ص30 - 33. ويشير(سليم مطر) إلى هذه النقطة فيقول: إن الذي يستحق الانتباه في تاريخ (كردستان) أن مساحتها الجغرافية تتوسع مع مر القرون، وهذا يدل على توسع الهجرة الكردية إلى مناطق جديدة كانت مقطونة بشعوب أخرى، وبالتالي تضاعفت مساحة كردستان عدة مرات على حساب مجالات سكنى مناطق لم تكن كردية خلال حقب التاريخ السابقة ومقطونة بشعوب أخرى مثل اللور وبختيار والأرمن والسريان والعرب، ويتهم (مطر) الأكراد بارتكاب جرائم إبادة جماعية ضد الأرمن والسريان وتكريد مناطق غير كردية وتغيير ديمغرافية عدة مدن معروفة ويذكر (أربيل وديار بكر وكركوك...الخ) ويلجأ أيضاً إلى اتهام الأكراد بأنهم وقعوا تحت التأثير الصهيوني والامبريالي الغربي في تضخيم مآسيهم وتوسيع رقعتهم الجغرافية. للمزيد انظر: سليم مطر، (مرجع سابق)، ص50 - 80.

وهناك من القوميين الأكراد الذي يسعى لإيصال كردستان إلى الخليج العربي عن طريق ضم قبيلتي (اللور والبختياري)، وبهذا الضم تكون حدود كردستان الكبرى تصل إلى الخليج العربي، ويأخذ القوميون الأكراد بهذا الرأي حسب كتاب (شرف خان البدليس) (شرفنامه)، والذي يذكر بان الأكراد يتكونون من أربعة أقسام وهم: (الكرمانج)، و(اللور)، و(الكلهور)، و(الكوران)[1].

وتُقدر مساحة كردستان الإجمالية بـ(409.600) كيلو متراً مربعاً موزعة على ثلاثة أجزاء معروفة وهي (كردستان الشمالية – تركيا) ومساحتها (194.400)كم^2، وتعتبر أكبرها وأوسعها مساحة وأكثفها سكاناً، وتليها (كردستان الشرقية – إيران)، ومساحتها (124.900)كم^2، و(كردستان الجنوبية - العراق) ومساحتها (72.000)كم^2، و(كردستان سوريا)، ومساحتها (18.300)كم^2[2]. ويتضح مما تقدم، إن كردستان بلادٌ جبلية من الغرب تحدها جبال (طوروس) والهضبة العليا لما بين النهرين - الجزيرة وجبال (ماردين السفلى)، أما في الشرق فسلسلة جبال ما بين بحيرة (أورميا) و(وان)، ومن الجنوب الغربي تقع جبال (زاغروس)، أعلى الجبال هي جبل (أرارات) الكبير ويبلغ ارتفاعه (5258 متر)، وكردستان بلاد مرتفعة بصورة عامة ويتراوح ارتفاعها عن مستوى سطح البحر بمعدل 1000 – 1500م[3].

ومناخ الإقليم الجبلي يختلف عن المناطق الأخرى، إذ يقع تحت تأثير مناخ البحر المتوسط، فيكسبه صفة معتدلة ودافئة بحيث ينمو فيها نباتات طبيعية كثيرة وتكثر فيها مناطق الرعي الجيدة وهي غنية بالموارد المائية، وتدل الينابيع على الخط السكاني في الإقليم حيث يعد من النمط المنتشر (Dispersed)، أما المياه السطحية على كثرتها فهي من خط التعريف المتعامد (Trellis) وهي قليلة الفائدة للاستثمار الزراعي في الإقليم عدا بعض الحالات القليلة التي تكون فيها المياه السطحية ذات نمط تعرية شجرية

(1) خسروا كوران، كردستان عبر أزمنة التاريخ، ج1، (ستوكهولم: 1992م)، ص152 - 153؛ انظر ملحق رقم (3) خريطة كردستان الكبرى.

(2) منذر الموصلي، (مرجع سابق)، ص24.

(3) عبد الرحمن قاسملو, (مرجع سابق)، ص13.

(Dendretic)[1]، وعلى الرغم من وجود أنهار كثيرة، إلا أنها لا تقدم فائدة زراعية في الإقليم إذ يعاني الإقليم من مشكلة التعرية وانجراف التربة (تعرية خندقيه وتعرية قشرية) وهي تهدد الأراضي الزراعية فيه[2].

أما منطقة الجبال العالية، فتقع بين المنطقة شبه الجبلية وبين الحدود العراقية الإيرانية والحدود التركية، وتمتد جبالها في اتجاه شمالي غربي جنوبي شرقي، ويتراوح ارتفاعها بين 1000 - 3600 متر فوق مستوى سطح البحر، وتتكون جبالها من صخور نارية ومتحولة ورسوبية شديدة المقاومة، وتتراوح أعمار صخورها فيما بين أواخر الزمن الأول حتى الزمن الرابع، وتمتاز المنطقة بكثرة أمطارها التي تتراوح بين 50 - 100 سم وبقاء الثلوج على قممها لمدة تتراوح بين 10 - 12 شهراً[3].

(1) دارا عومةر، ئاسؤي ئابووري، سةرضاوةكاني ئاو وكانزاني كوردستان، (السليمانية: مةكتةبي بيرو هؤشياري، 2006م)، ص53.

(2) مشكلة الأرض وواقع الزراعة في كُردستان، الطبعة الثانية (أربيل: مكتب الدراسات والبحوث المركزي في الحزب الديمقراطي الكردستاني، 1996م)، ص54.

(3) جاسم محمد خلف، (مرجع سابق)، ص22.

ونتيجة لهذا التباين الجغرافي الواضح فان الأرض المعروفة (كردستان) قد توزعت على أربع دول هي:

تركيا[1]، إيران[2].والعراق[3]، وسوريا[4]. وقد سكن كردستان في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شعوب مختلفة، ولكن السكان الأكراد كانوا يشكلون الغالبية في هذه المنطقة، وسكن إلى جانبهم الأتراك والفرس والعرب والتركمان والأرمن والأشوريين واليهود. وقدرت لجنة عصبة الأمم عام 1925م للتحقق في النزاع على الموصل بين بريطانيا وتركيا، عدد الأفراد الأكراد في تركيا (مليون ونصف المليون نسمة).

---

(1) تمتد أراض تركيا على قارتي أسيا بنسبة97% وأوربا 3% من مساحتها البالغة 779.453 كيلو متراً مربعاً، فكانت واصلة جغرافية بين الشرق والغرب، وتبلغ حدودها حوالي 9848 كم، منها 7200كم سواحل على البحر، حيث يقع بحر ايجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب والبحر الأسود في الشمال، وتقاسمت باقي حدودها ثماني دول مجاوره لها هي: جورجيا (252كم)، أرمينيا (268 كم)، وإيران (499كم)، أذربيجان (9كم)، سوريا (822كم)، العراق (352كم)، اليونان (206كم)، بلغاريا (240كم). وللمزيد من التفاصيل أنظر: حبيب راضي طلفاح، توزيع السكان في تركيا، دراسة في الجيوبولتكس، رسالة ماجستير، (العراق: الجامعة المستنصرية: كلية التربية، 1988م)، ص7.

(2) تبلغ مساحة إيران 1.648.195 كم2، منها1636000 مليون كم٢ يابسة و١٢٠٠٠كم٢ مياه ويجاورها مجموعة دول من الشمال تركمانستان (990كم)، وبحر قزوين أذربيجان (610كم)، وأرمينيا (35كم)، ومن الشرق أفغانستان وباكستان (830كم)، ومن الغرب تركيا (470كم)، والعراق (1300كم)، ومن الجنوب والجنوب الغربي خليج عُمان والخليج العربي. وللمزيد أنظر: فاضل حسن كطافة، العراق وموقعه المجاور لإيران: دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، (العراق: الجامعة المستنصرية: كلية التربية، 2006م)، ص41.

(3) تشكل العراق الحديث في 1921/8/23، بتتويج الملك فيصل ملكاً على العراق. وتبلغ مساحة العراق 438.317 كم2، ويحده من الشرق إيران بمساحة حدودية (1300كم) ومن الجنوب السعودية (812كم) والكويت (195كم)، أما الجانب الغربي فهناك الأردن بمساحة حدودية طولها (178كم) وسوريا (600كم)، ومن الشمال تركيا (377كم)، أما الساحل البحري على الخليج العربي (55.56كم). وللمزيد أنظر: جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 1994، بغداد، 1995، ص5.

(4) خضعت سوريا للحكم العثماني من عام (1516 إلى 1918م)، وانفصلت عن الدولة العثمانية في عام (1920) بموجب معاهدة سيفر، ووضعت تحت الانتداب الفرنسي وقسمت سوريا ولبنان ثم قسمت سوريا الجنوبية إلى (حكومة فلسطين وإمارة شرق الأردن)، وخضعت للانتداب البريطاني. استقلت سوريا الحالية في 1946/4/17. وتقع سوريا على البحر المتوسط في الجزء الأسيوي بمساحة 185.180كم2، يحدها من الشمال تركيا (822كم) ومن الشرق العراق (605كم)، ومن الغرب لبنان (375كم)، وشريط ساحلي على البحر المتوسط ومن الجنوب الأردن وفلسطين (76كم). وللمزيد أنظر: محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، (القاهرة: المكتبة النموذجية، 1978م)، ص277.

وفي إيران (سبعمائة ألف)، وفي العراق (خمسمائة ألف)، وفي سوريا وغيرها (ثلاثمائة ألف)، فيكون المجموع ثلاثة ملايين نسمة[1].

وسكن وعاش الأكراد في جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وخرسان أيضاً، ولكن بشكل قليل، أما الغالبية منهم (الأكراد) فأنهم يفضلون المناطق الجبلية والهضاب التي تلتقي حدود تركيا وإيران والعراق[2].

والجماعات الكردية مهما كان حجمها وتعدادها تتوزع على خمس دول أساسية وذلك على النحو التالي:

---

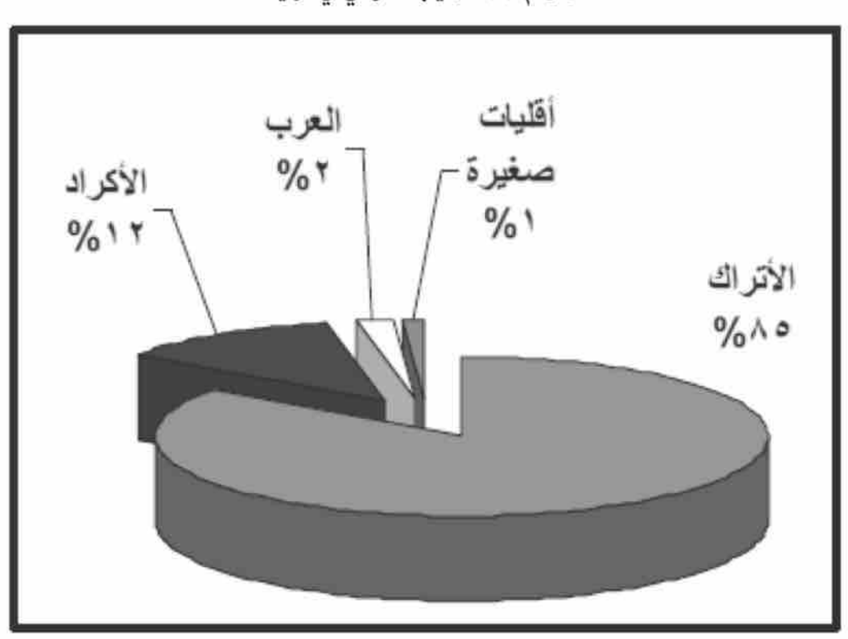
(1) طبقا للأرقام المقدمة في تقرير بعثة الحياد التي حولتها عصبة الأمم مهمة النظر في قضية الحدود بين تركيا والعراق، حيث درست البعثة المسائل الجغرافية للمنطقة بكل حرص ودقة، فقد وجدت أن المقاطعة الكردية في العراق منفصلة انفصالاً جغرافياً واقتصادياً وسياسياً تاماً عن المقاطعات في تركيا، كما أن العوامل نفسها التي قادت فيما بعد لجنة الحدود التابعة لعصبة الأمم إلى اقتراح ضم هذه المقاطعات إلى العراق. انظر: محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1974م)، ص184 - 186؛ انظر ملحق رقم (4) تواجد الأكراد في منطقة الشرق الأوسط.

(2) ديفيد مكدول، (مرجع سابق)، ص38.

1- تركيا:

يقع في تركيا الجزء الأكبر من كردستان وتقدر بحوالي 194ألف كم^2، وتوجد الأغلبية الساحقة من الأكراد (حوالي 10 - 12 مليون نسمة) يتركزون في الولايات الشرقية والجنوبية في مدن أهمها: (ديار بكر، ووان، وهكاري، وبتليس، ودرسيم)[1].

شكل رقم (1) التركيب القومي في تركيا[*]

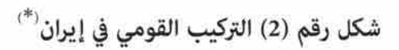


(1) صلاح سالم، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 116 (القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، ابريل 1994م)، ص193؛ انظر ملحق رقم (5) خريطة تواجد الأكراد في تركيا.

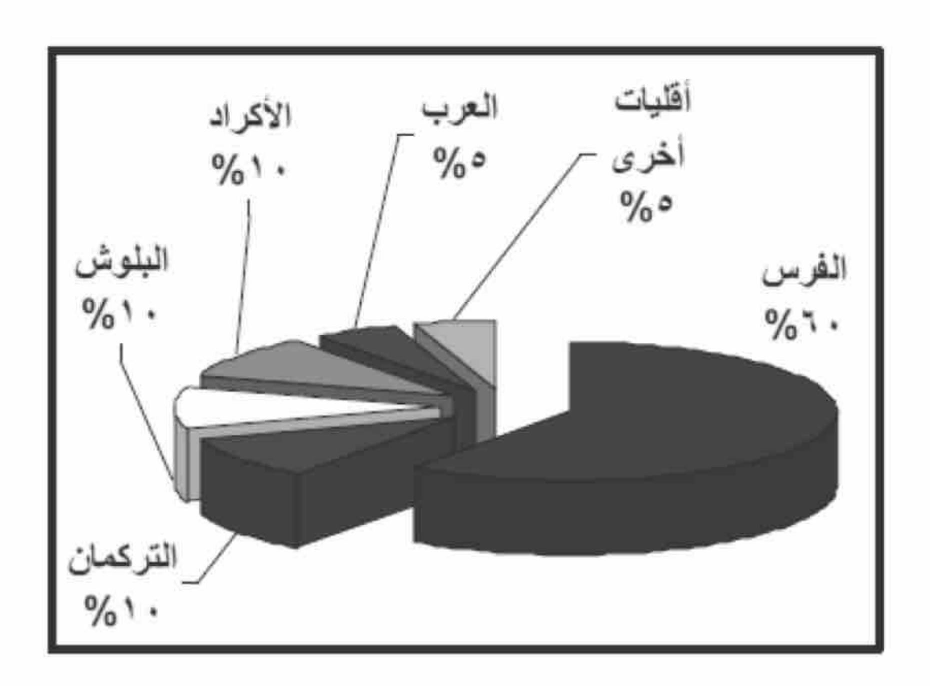
(*) الرسم البياني من إعداد الباحث؛ وللمزيد انظر، استبرق كاظم شبوط، العلاقات التركية الإسرائيلية وأبعادها الإقليمية، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم الجغرافية، 2005)، ص24.

2- إيران:

يتوزع الأكراد في إيران على مساحة تقدر بنحو 125 ألف كم^2، أي بنسبة 8% من مساحة إيران كلها، وأهم المناطق الكردية في إيران هي ولايتي (كرمنشاه، واردلان)، إضافة إلى مقاطعتي (لورستان وخوراستان)[1].



شكل رقم (2) التركيب القومي في إيران(*)



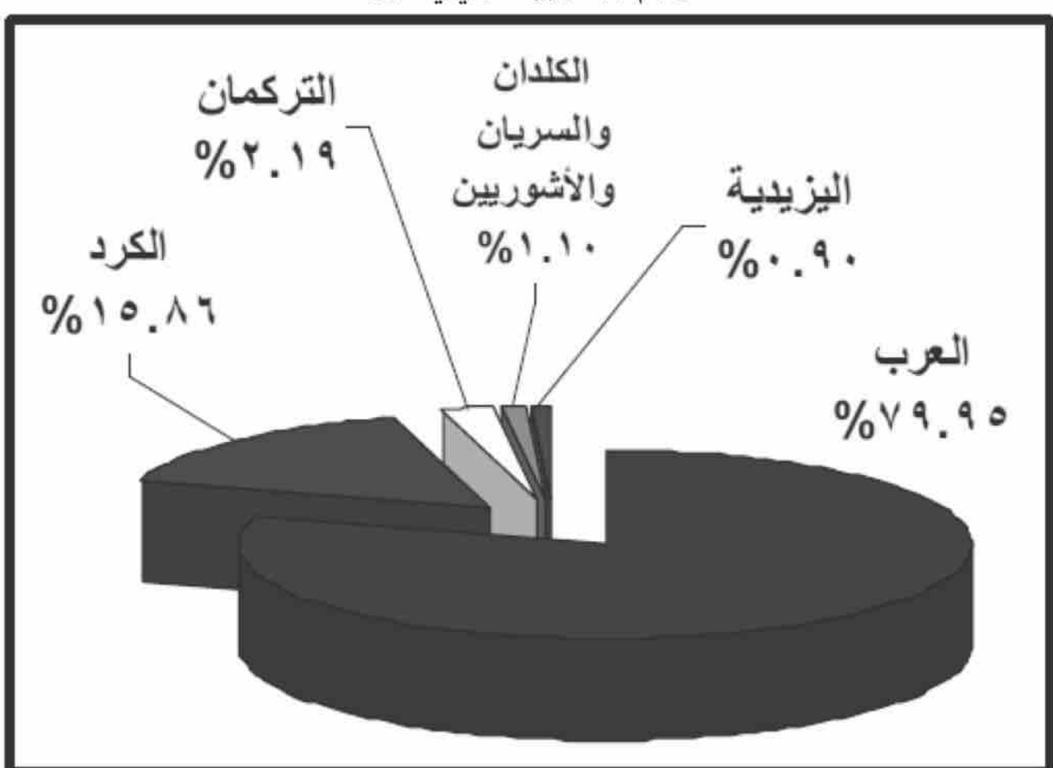
(1) انظر ملحق رقم (6) خريطة تواجد الأكراد في إيران.

(*) الرسم البياني من إعداد الباحث؛ وللمزيد انظر، فاضل حسن كطافة، (مرجع سابق)، ص57.

3- العراق:

أما في العراق فان الأكراد يشكلون في مناطق سكناهم أكثرية، ويتركز الأكراد في محافظة (السليمانية وأربيل ودهوك)، وهذه المناطق تمثل شمال والشمال الشرقي للعراق، وتشكل مساحة 72 ألف كم2[1].

شكل رقم (3) التركيب القومي في العراق[*]

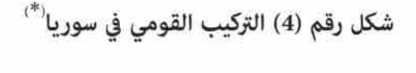


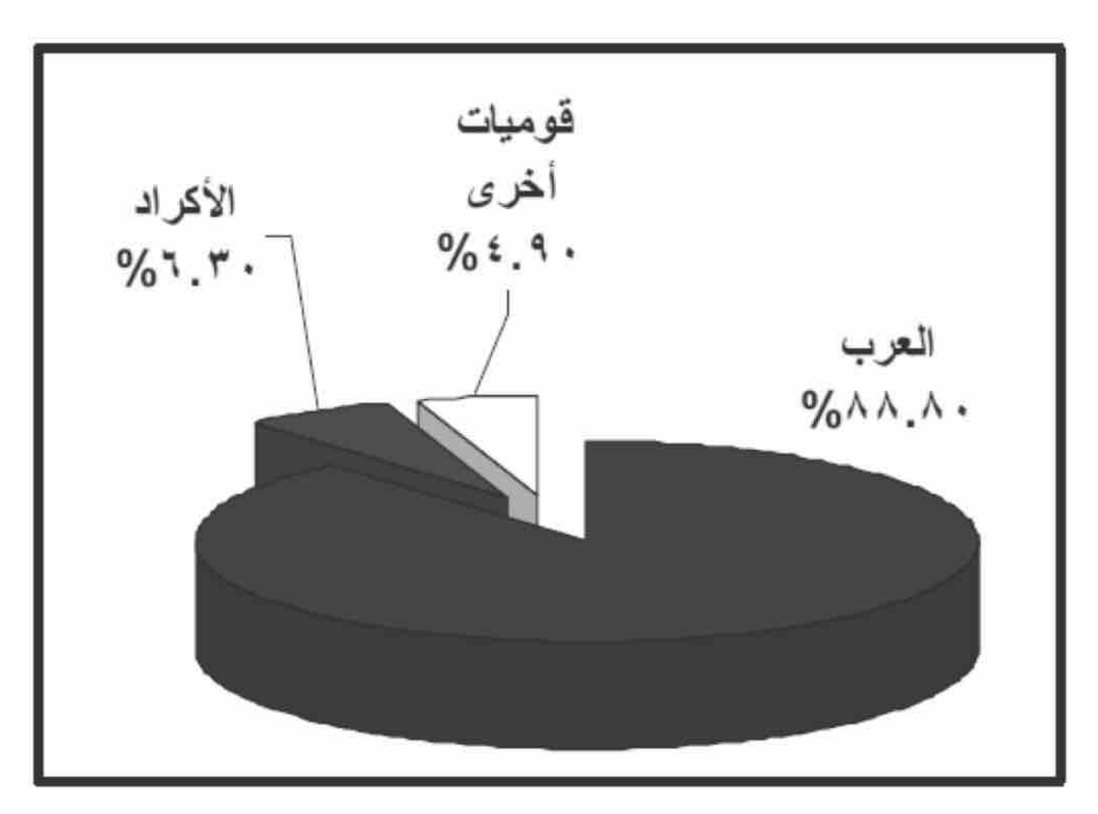
(1) فاضل حسن كطافة، (مرجع سابق)، ص193؛ انظر ملحق رقم (7) خريطة تواجد الأكراد في العراق.

(*) الرسم البياني من إعداد الباحث؛ وللمزيد انظر، محمود الدرة، القضية الكردية، (بيروت: دار الطليعة، 1966)، ص228.

4- سوريا:

وتمتد المناطق الكردية في الشمال والشمال الشرقي، وتمثل بالتحديد في منطقة التخوم العراقية السورية التركية[1]، وهي أراضي اقل مساحة من الدول السابقة الذكر، ويتمركزون في جبل الأكراد (شرق نهر دجلة)، وشمال مدينة حلب ومنطقة الجزيرة ما بين طرفي الخابور مع رأس العين، ومناطقهم تكاد تكون متباعدة بعضها عن البعض الأخر[2].


شكل رقم (4) التركيب القومي في سوريا(*)



(1) محمد عبد المجيد عامر، دراسات في الجغرافية السياسية والدولية أسس وتطبيقات، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، بلا)، ص546؛ انظر ملحق رقم (8) خريطة تواجد الأكراد في سوريا.

(2) سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، (بغداد: كلية العلوم السياسية، مركز دراسات العالم الثالث، 1988م)، ص6.

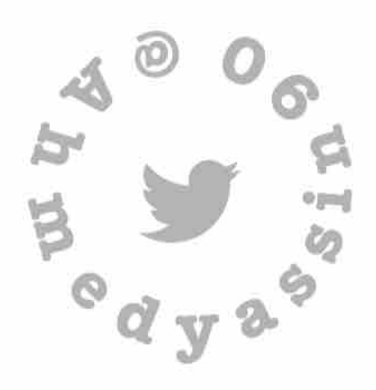
(*) الرسم البياني من إعداد الباحث؛ وللمزيد انظر، سوريا – جغرافية الوطن العربي، المصدر: www.ac4p.com.

ولا يزال الجدل قائما بين الباحثين حول تحديد تعداد الأكراد، ويمكن القول بأن هذه المسألة تعد من المسائل الأكثر تعقيداً وتضارباً وصعوبة، ويمكن إرجاع هذه الصعوبة إلى ذلك التضارب بين الإحصائيات التي تقدمها الدول التي يتواجد فها الأكراد، وتلك التي تقدمها المصادر الكردية، الإضافة إلى تقديرات تقدمها أطراف خارجية. ويتفق الكثير على إن المصادر الكردية تميل إلى الزيادة أو المبالغة في تقديم تعداد الأكراد بينما تميل حكومات الدول التي يتواجد فيها الأكراد إلى تقليص هذا العدد. فطبيعة الإقليم وتركيبته الجغرافية والسكانية جعلت من أرض كردستان مكاناً تلتقي فيه حدود عدد من الإمبراطوريات الكبرى تاريخياً، وعدد من الدول القومية المعاصرة، كل من هذه الإمبراطوريات في الماضي وكل من هذه الدول في الحاضر لها منافذ خارجية على بحار أو محيطات، أما أرض كردستان نفسها فهي إقليم جبلي محصور (منطقة حبيسة جغرافياً)، ليس له مثل هذه المنافذ، هذه الحقيقة جعلت من الصعب على سكان الإقليم أن يتعاملوا أو يتصلوا بالعالم الخارجي مباشرة، ومن ثم كان لابد لهم أن يفعلوا ذلك فقط من خلال أراضي شعوب وقوميات أخرى، وفي الغالب والأعم كانت هذه الأخيرة لا تسمح لسكان كردستان بأن يؤسسوا دولتهم المستقلة. وكانت تَسمح لهم فقط أن يكونوا إقليماً تابعاً، أو منطقة عازلة بين الدول والإمبراطوريات الكبرى في المنطقة. إن حقيقة اقتسام كردستان، تعني في جانب منها إنقسام الأكراد ديموجرافياً بين عدة دول قومية ذات سيادة وهي في الوقت الحاضر تشمل العراق إيران تركيا سوريا، وتعني هذه الحقيقة أيضاً خضوع الأكراد لسيادة تلك الدول وللتأثر بأنظمتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وبمستوى تطورها الحضاري والتنموي، وقد تفاوتت الدول القومية التي يعيش في ظلها الأكراد في سياساتها نحوهم، وخاصة فيما يتعلق بالاعتراف بكيانهم القومي والثقافي، وتراوحت هذه السياسات بين محاولات الصهر والدمج بالقوة.

كما في تركيا وإيران من جانب، وبمحاولات الإخضاع السياسي لقوة الدول المركزية مع ترك هامش من الحكم الذاتي والمحافظة على الثقافة واللغة القومية للأكراد كما في العراق، وقد أدى ذلك إلى التطور الغير متكافئ بين التكوينات الكردية في الدول المختلفة التي يعيشون تحت سيادتها، والتي تقتسم إقليم كردستان.

إن كردستان بلاد ذات حدود طبيعية وهي وطن الشعب الكردي رغم عدم وجود حدود سياسية دولية ورغم تقسيمها بين دول العراق تركيا إيران سوريا أرمينيا، وجغرافية كردستان تشكل عنصراً أساسياً من الهوية القومية الكردية، والحركة القومية الكردية مصرة على تحويل الحدود الطبيعية لكردستان إلى حدود سياسية لكيان سياسي مستقل أو شبه مستقل، وهي تصر على أن كردستان هي بلاد الأكراد وتحدد حدودها حسب تواجد

الشعب الكردي بالإضافة إلى الرجوع إلى أقوال بعض المستشرقين وخاصة الذين تكون أقوالهم في صالح الأكراد، وبذلك تساهم إشكالية تحديد حدود كردستان الجغرافية والطبيعية في تعميق إشكالية الهوية القومية الكردية.


@Ahmedyassin90

المبحث الثالث: الحكومة (السُلطة)

إن كلمة السُلطة في اللغة العربية مشتقة من التسلط وتسليط - سلطان، الذي ينطوي على معنى الغلبة والقوة والقهر (أي السطوة)، وتسلط أي مَكَّنَ من التسلط والقدرة والسلطان أو القدرة والملك[1]. ومفهوم السلطة في اللغةذذ العربية يعني التسلط والسيطرة والتحكم، وتسلط عليه تحكم وتمكن وسيطر، وسُلط أطلق له السلطان والقدرة، وبهذا فإن اللغة العربية المعجمية تركز على جانب السلطان والتسلط في مفهوم السلطة[2].

ولا يوجد معنى اصطلاحي دقيق متفق عليه لمفهوم السلطة حيث يختلف المفهوم من باحث إلى آخر ومن مجال لأخر، وذلك لاختلاف متطلباتهم النظرية ومصادرهم الفكرية والأيديولوجية والاجتماعية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن السلطة تمثل في كثير من جوانبها انعكاساً للبيئة ألتي تنبثق منها، مما يؤدي إلى اختلاف نظرة الباحثين لهذا المفهوم. فالمفكر الإنكليزي (برتداند راسل) يعرف السلطة بأنها: (إحداث تأثير مقصود). وهذا يعني أن أكثر الرغبات الإنسانية (في رأيه) هي الرغبة في الوصول إلى السلطان والمجد وعلى الرغم من التحالف القائم بين هاتين الرغبتين، إلا أنهما لا تكونان رغبة واحدة أو رغبتين متشابهتين، فرئيس الوزراء مثلاً يملك من السلطان أكثر مما يملك من المجد، بينما يتمتع الملك بالمجد أكثر من تمتعه بالسلطان[3].

ويعرفها (ماكس فيبر) إنها أمكانية فرض إرادة شخص ما على سلوك الأشخاص الآخرين[4]، ولا توجد جماعة إنسانية دون سياسة ولا توجد سياسة دون سلطة تسمح بممارسة السياسة وتحمل مسئوليتها، فالمجتمع قرين السياسة والسياسة قرينة السلطة والسلطة قرينة المسئولية[5]. فالسلطة السياسية ظاهرة قرينة لكل وجود اجتماعي، وطالما

(1) المنجد في اللغة والإعلام، (بيروت: دار الشرق، ط38: 2000م)، ص344.

(2) ابن منظور، (مصدر سابق)، ص320 وما بعدها.

(3) برتراند راسل، السلطان آراء جديدة في الفلسفة والاجتماع، ترجمة مجدي حماد، (بيروت: دار الطباعة، 1962م)، ص33 - 44.

(4) نقلاً عن: جون كينيث جالبريث، تشريح السلطة، ترجمة عباس الحكيم، (دمشق: مؤسسة كورجي للطباعة والنشر، ط2، 1994م)، ص17.

(5) عامر حسن فياض، وعلى عباس مراد، إشكالية السلطة في تأملات العقل الشرقي القديم والإسلامي الوسيط، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2005م)، ص14 - 31.

وجد المجتمع الإنساني وجدت فيه السلطة السياسية، وأن وجدت السلطة السياسية وجدت حتماً الأفكار الإنسانية وتأملاتها العقلية بشأنها وحولها وفيها. أما (جان وليم لابيار) فانه يعرف السلطة السياسية بأنها: (السلطة الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات الحديثة وهي مجتمعات كلية محددة متميزة)[1]. والسلطة السياسية في اعتقاده هي أرفع السلطات الاجتماعية التي تحكم الجماعات الخاصة في المجتمع المدني فهي تدير المجتمع المدني بأكمله وتتدبر تنظيم العلاقات بين الجماعات العديدة والمتنوعة التي تؤلفه بشكل يكفل لها بقاءها مندمجة بالمجموع الكلي للنظام، ويوفر لها الطواعية اللازمة لمواجهة التحولات الخارجية والداخلية.

في حين يذهب (مصطفى مرتضى علي محمود) إلى أن السلطة هي: (جزء من مؤسسة المجتمع بوظائفها الشديدة العمومية والتي قد تبدو معها وكأنها سلطة فوق الجميع، أو بوظائفها البالغة التخصص في تجسيد المصالح الاقتصادية والسياسية في مرحلة ما، حتى لو تقنعت بالوجوه ذاتها أو الشعارات. كما إنها خاضعة بشكل أو بآخر لمتغيرات المد والجزر في البنية الاجتماعية، وهذه السلطة لها ديناميكيتها الإيديولوجية سواء من خلال المثقفين أو التقنيين أو الإعلاميين أو رجال الدين)[2].

أولاً: سلطة الإمارات الكردية

تبدو المصادر الكردية حول سلطة الإمارات القديمة التي شكلوها في العهود القديمة، ليست بذات قيمة ولا تنير سبيلاً ولذلك وضع المؤرخون المحليون المتأخرون اعتمادهم على الباحثين الأوربيين أكثر من رجوعهم إلى الأخبار والكتابات المحلية، ويبدو انه لا توجد روايتان متطابقتان لأي حدث تاريخي قبل عام 1800م[3].

وفي موضوع السلطة نجد أن أبرز السلطات الكردية القديمة التي حكمت كردستان كانت الإمارة (الروادية) والإمارة (الحسنوية)[4]، وسوف نقوم بذكر سلطة الإمارات الكردية في الفترة القريبة، للوقوف على فهم طابع السلطة التي حضي بها الشعب الكردي.

---

(1) جان وليم لابيار، السلطة السياسية، ترجمة هناء إلياس، (بيروت: منشورات عويدات، 1983م)، ص90.

(2) مصطفى مرتضى علي محمود، المثقف والسلطة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1984م)، ص57.

(3) ادموندز، (مرجع سابق)، ص96.

(4) منى أحمد سلطان، تاريخ الأكراد في إيران، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2008م)، ص63-68.

فقد نشأت إمارات إقطاعية في القرون الماضية وبرزت من بينها إمارات بابان، وسوران، وبهدينان، وبوتان، وهكاري، وكانت تدور بينها رحى حروب كثيرة، ولهذا كانت حدودها في تبدل وتغير مستمرين. وكانت بابان وسوران وبهدينان ترتبط ببغداد، غير إن أرتباطها كان اسمياً ولم تكن الإمارات الكردية تقدم لباشا بغداد سوى (مفرزة عسكرية) في أثناء الحملات العسكرية، وتبعث له هدايا ثمينة في المناسبات ولقاء ذلك، كان يتم إعفاء الحاكم الكردي من الضرائب الحكومية[1]. **وكما يلي:**

1- إمارة بابان:

تأسست الإمارة (البابانية) في أوائل عام (1501م)، في المنطقة المجاورة لبحيرة أورميا، ومؤسس هذه الإمارة (بير بوداق بك) وضمت إليها ولاية (لأرجان وشياكرد) السورانية وسلبها من عشيرة (زرزا)، ... أما أصل كلمة بابان فتعني الأب أو الكبير القدم وبمرور الوقت تحولت إلى (بابان) التي تعني ال (بابان)[2]. وعندما ضم العراق للدولة العثمانية فى عام 1534م، أعلنت إمارة بابان انضواءها رسمياً تحت سيطرة الباب العالي[3]. وقد استطاع البابانيون أن يستفيدوا من قوة عشيرة الجاف في القضاء على منافسيهم من القبائل الأخرى.

تمتعت الإمارة بعدة ايجابيات كان أهمها: الاهتمام بالثقافة والعلم ورجال الدين وعنايتهم بالمدارس وتطوير المكتبات مقارنة بالإمارات (اردلان، سوران، بهدينان). أما سلبيات إمارة بابان فهي: تهافت أمراء البابانيين على السلطة وتعاونهم مع الدول الأجنبية من اجل السلطة وهذا دفع المنطقة لتصبح مسرح للحروب والصراع بين الدولتين الإيرانية والعثمانية. وكان أمراء (بابان)، يمتلكون مساحات شاسعة من الأراضي وكادت سلطتهم أن تكون سلطة مطلقة، حيث حكموا المنطقة التي تقع جنوب (الزاب الصغير)[4].

---

(1) جليلي جليل وم. س. لازاريف وآخرون، (مرجع سابق)، ص13.

(2) محسن طاهر قادر البرزنجي، حركة الشيخ محمود الحفيد في المصادر العراقية (1914-1933)، رسالة ماجستير، (بغداد: معهد التاريخ العربي والبحث العلمي، 2005م)، ص21.

(3) عماد عبد السلام العطار، الحياة الاجتماعية في العراق إبان عهد المماليك 1749 - 1831م، أطروحة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة, 1976)، ص128.

(4) جليلي جليل وم. س. لازاريف وآخرون، (مرجع سابق)، ص75.

2- إمارة بهد ينان:

ينتسب البيت الحاكم لإمارة (بهدينان) في (العمادية) إلى الخلفاء العباسيين[1]. وتشترك معهم في هذا النسب مجموعة من الأسر الحاكمة المجاورة لها، كاسرة (شمدينان) في (حكاري)[2]. واستطاعت هذه الإمارة أن تمسك بزمام الحكم، وان تخضع القبائل الكردية البدوية (الرحالة) لسلطاتها، وتوسعت وأخضعت مدن مهمة مثل (زاخو، ونيروة، وزيباري، ودهوك)[3]، وهكذا تجمعت مجموعة من القبائل حول (العمادية) مثل قبائل (برواري) وقبائل (نيروه) و(ريكان) و(كوران) وقبائل (البارزان) و(الدوسكي) و(الشرابيون) و(الكيكية) وعشيرة (السندي) وعشيرة (الكلي) والقبائل (اليزيدية)، وبهذا يتبين بان المجتمع في (بهدينان) كان مجتمعاً مكوناً من الاتحادات القبلية.

لقد تأسست إمارة (بهدينان) في النصف الثاني من القرن السابع الهجري في منطقة (بهدينان)، ... حينما أعلن (بهاء الدين بن شمس الدين بن شجاع الدين) نفسه أميراً على المنطقة، وشملت مدن (العمادية) مركزاً لها، ... و(عقرة ودهوك)، ... واستطاعت هذه الإمارة بسط نفوذها على المنطقة وعلى حساب الإمارات المجاورة، وقد تعاقبت على الحكم فيها ستة وعشرين أميراً، ولقد كانت العلاقات العائلية والعرقية والموروث الثقافي هي التي تحدد هويتهم[4].

3- إمارة بوتان:

تقع إمارة بوتان غرب إمارة بهدينان، وكانت مدينة الجزيرة مركزاً للإمارة، حكمت (بوتان) الأسرة الأميرية من عشيرة عزيزان، وعشيرة عزيزان سميت فيما بعد (بوهتي - بوهتان) وترجع نسبها إلى (خالد بن الوليد). عانت الإمارة في القرنيين السابع عشر والثامن عشر الميلادي من التدهور والانحطاط، إلا أنها نهضت من جديد في أوائل القرن

---

(1) كان سَنَدهم في هذا الشأن هو أن (شمس الدين وبهاء الدين ومنتشا) كانوا أخوة ثلاثة، وان حكام هكاري يمتون بصلة النسب إلى الأخ (شمس الدين)، ويدعونهم في اصطلاح الأكراد أسرة (شمو – شمس الدين)، وحكام العمادية ينتمون إلى (بهاء الدين) يدعون (بهديني)، وحكام كليس الذين هم من سلالة (منتشا) يدعون مند. وللمزيد من التفاصيل أنظر: شرف خان البدليس، شرفنامة، (مرجع سابق)، ص367.

(2) شرف خان البدليس، شرفنامة، (مرجع سابق)، ص231.

(3) عماد عبد السلام العطار، (مرجع سابق)، ص130.

(4) ديفيد ماكدول، (مرجع سابق)، ص62.

التاسع عشر عندما تسلم (بدر خان بك) مقاليد السلطة في الإمارة عام (1821م). وامتدت سلطة (بدر خان) إلى منطقة ديار بكر، وأستغل هزيمة الجيش العثماني أمام المصريين، فبدأ بتوسيع رقعة أرضه وبدأ بتحسين علاقته مع حكام (هكاري) وانضم إليهم حاكم (اردلان) في إيران. وبدأ (بدر خان) ببناء مصانع الأسلحة وأرسل الطلاب للتعلم في أوربا مستفيدا من (محمد علي) في مصر، وحاول كسب تأييد الأرمن والأشوريين، أصبح (بدر خان) حاكماً مستقلاً بعد أن قام بترسيخ مواقعه العسكرية والسياسية والاجتماعية.

4- إمارة هكاري:

في أوائل القرن السادس عشر الميلادي سادت سلطة حكام (هكاري) على المنطقة الجبلية الوعرة في كردستان الشرقية التي تشمل حاليا الولايتان التركيتان المعاصرتان (هكاري) و(وان) ومناطق شمال العراق[1]. وإمارة (هكاري) إمارة جبلية تقع جنوب بحيرة (وان)، وعلى المجرى الأعلى لنهر (الزاب الكبير)، وتحدها من الشمال والشمال الغربي مناطق (وان) و(هو شاب)، مركز الإمارة مدينة (جولمرك). وتعززت سلطة أمراء (هكاري) بشكل ملحوظ في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، استمرت الصراعات بين الدولة العثمانية والإيرانية بإخضاع (هكاري) لسلطاتهم. وعبر القسم الأطول من الحقبة الإسلامية، طغت الأممية الإسلامية على التمايز القومي، غير أن بدء تداعي الإمبراطورية العثمانية جاء إلى العالم الإسلامي بتيار البعث القومي الذي كانت أوربا تشهده منذ تحقيق الوحدتين: الإيطالية والألمانية، ولم يكن الأكراد بعيدين عن الإحساس بذلك البعث ضمن قوميات مسلمة أخرى أخذت تتجاذب الدولة العثمانية، وكان من أبرز تجليات هذا البعث في كردستان ثورة الشيخ عبيد الـلـه النهري[2]. الذي انتهت ثورته بالفشل والقي القبض عليه وأرسل إلى اسطنبول وبعدها أرسل إلى المنفى في مكة[3].

5- إمارة سوران:

يعد (عيس بن كلوس) هو المؤسس لإمارة (سوران)، و(كلوس) من أصل عربي من بغداد، تركها وتوجه نحو (راوندوز)، وكان هذا الأمر في القرن الثاني عشر الميلادي وتمكن (عيس بن

---

(1) م. س. لازاريف وآخرون، (مرجع سابق)، ص71.

(2) Hakan Ozoglu, Kurdish notables and the Ottoman State: evolving identities, competing loyalties and shifting boundaries, (SUNY Press: 2004), p.95.

(3) جيراد جالديان، المأساة الكردية، ترجمة عبد السلام النقشبندي، (اربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، 2007م)، ص50-51.

كلوس) من توسيع رقعة الإمارة واتخذ من مقاطعة (حرير) مركزاً لها[1]. وفي عهد (سليمان بك) نقلت الإمارة إلى (راوندوز)، وبعد أن أصاب إمارة (بابان) الضعف توسعت إمارة (سوران) على حسابها[2]. واستطاعت الإمارة التوسع إلى أن وصلت إلى (أربيل وكويسنجق) - مناطق سيطرة بابان - ثم توجهت إلى الاستيلاء على إمارة (البهدينانية)، واحتلوا مناطق (العمادية وعقرة وزاخو ودهوك وسهل الموصل ونصيبين وماردين وسنجار[3].

لقد اختار أمراء (السوران) مدينة (راوندوز)، مركزاً للإمارة بسبب وعورة أراضيها، فتكون عصية على الأعداء، وكذلك مرور طرق التجارة في منطقة (راوندوز)[4]. وبمقتل الأمير (محمد) على يد العثمانيين انتهت الإمارة (السورانية) بعد أن تضافرت الجهود الإيرانية والعثمانية لإسقاطها، وأدت عمليات الجيش التركي في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الثامن عشر إلى هزيمة القوى الانفصالية الكردية الإقطاعية والى القضاء على الإمارات الكردية شبه المستقلة.

6- إمارة أردلان:

كان حُكام (أردلان) يتوارثون الحكم في إدارة الإمارة، وكانت عاصمة (أردلان) هي (سنندج) على الجهة الشرقية لجبال (زاغروس)، وارتبط التطور السياسي والاقتصادي لإمارة اردلان بـ(خسرو خان). وبعد معركة (جالديران) توصل والي (أردلان) إلى تفاهم مع السلطان (سليم) ولكنه لم يدم طويلاً، فقد كان على حُكام (أردلان) الاختيار ما بين إيران أو تركيا. وبسبب وقوع معظم أراضي إمارة (أردلان) على السفوح الشرقية لسلسلة جبال (زاغروس) فإن الاختيار وقع على إيران، وبهذا طردهم السلطان (سليم) عام (1537م) من سهل (شهرزور)[5]. حَكم حُكام (أردلان) العشائر الواقعة تحت سيطرتهم وهي (الجاف وموكري وهورامي وأكراد كلهور)[6].

---

(1) شرف خان البدليس، شرفنامة، (مرجع سابق)، ص427-428.

(2) عماد عبد السلام العطار، (مرجع سابق)، ص127.

(3) عبد الرحمن حلمي العباسي السهروردي، تاريخ بيوتات بغداد في القرن الثالث للهجرة، تحقيق وتعليق عماد عبد السلام رؤوف، (بغداد: 1996م)، ص80.

(4) عبد ربه إبراهيم الوائلي، تاريخ الإمارة البابانية 1783-1851، (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م)، ص42.

(5) ديفيد ماكدول، (مرجع سابق)، ص75.

(6) (المرجع نفسه)، ص67-77.

ثانياً: السلطة الكردية بعد الحرب العالمية الأولى

نال الأكراد بعد الاحتلال البريطاني للعراق شيئاً من السلطة بعيداً عن الحكومة المركزية، وذلك عندما تولى الشيخ (محمود الحفيد) حكم السليمانية وكان حكماً ذاتياً، وكانت بريطانيا تبغي من هذا الأمر عدم الاحتكاك المباشر بالأكراد في هذه الفترة الزمنية.

1- سلطة الشيخ محمود البرزنجي في السليمانية:

عينت السلطات البريطانية في عام 1918م، الشيخ (محمود البرزنجي) (1882 - 1956م) سليل عائلة دينية وصاحب نفوذ حاكماً على السليمانية[1]، ومنذ أن استلم (الشيخ محمود) الولاية طالب بولاية الموصل كلها، وعزم على تأسيس دولة مستقلة. وبعد تلقي الشيخ محمود المساعدة من أكراد إيران لتحقيق السيادة القومية، قام (الشيخ محمود) بمهاجمة مقر الضباط البريطانيين في السليمانية في 23 مايو 1919م، فأعلن الشيخ (محمود) إستقلال السليمانية، ورفع العلم الكردي بدلاً من علم السلطات البريطانية ووصل نفوذه إلى كركوك. لكن القوات البريطانية اعتقلت الشيخ (محمود) بعد معركة (دربند بازيان) في 18 يوليو 1919م، ودخلت السليمانية وأرسلت الشيخ (محمود) أسيراً إلى بغداد. وساءت الأوضاع في الموصل مما دفع القوات التركية بالوصول إلى مشارف السليمانية، فتركت بريطانيا مواقعها وتراجعت إلى (أربيل وكركوك). وفي عام 1922م قررت بريطانيا إعادة الشيخ (محمود) من المنفى لأنه القادر على مواجهة النفوذ التركي، فرجع الشيخ محمود من الهند إلى بغداد فالسليمانية، وتسلم حكم السليمانية على أن تقتصر منطقة الحكم الذاتي على السليمانية فقط. وفور تسلمه السلطة، أعلن الشيخ (محمود) بأن اللغة الكردية هي اللغة الرسمية واصدر طوابع وعملات نقدية، واستمر صدور صحيفة (بانكي كردستان) وصحيفة (أوميدي كردستان- أمل كردستان) و(روزا كردستان – يوم كردستان).

تبددت جهود الشيخ محمود في أقامة دولة كردية، عندما أحكمت القوات البريطانية سيطرتها على السليمانية عام 1923م[2]. اندلعت مظاهرات في السليمانية في ايلول1930م

---

(1) جليلي جليل وآخرون، (مرجع سابق)، ص145.

(2) ألبرت م. منتشا شيفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشي صالح التكريتي، (بغداد: مديرية مطبعة جامعة بغداد، 1978م)، ص325-328.

مُطالبة[1]، بتشكيل دولة كردية من (زاخو إلى خانقين)، وإبقاء المنطقة المذكورة تحت الانتداب البريطاني إلى أن تصدر عصبة الأمم قراراً في هذا الشأن[2]. تحركت الحكومة العراقية نحو السليمانية ولم يَصمُد الشيخ (محمود) أمام القوات الحكومية، فتم القبض عليه ونفي إلى مدينة (السماوة) عام 1931م، وتم نقله بعدها إلى (أدرنة)[3].

2- سلطة جمهورية مهاباد:

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية إحتل الاتحاد السوفيتي شمال إيران، وذلك طمعاً في الموارد النفطية وكان له ذلك في يوم 25 أغسطس1941م. وقد أيقظ الإحتلال لشمال إيران من قبل السوفييت الآمال الوطنية الكردية بسبب تقلص نفوذ السلطة المركزية الإيرانية في المنطقة، وكان هذا السبب الدافع لإعلان جمهورية مهاباد[4]. فقد اجتمع (القاضي محمد) بسكان (مهاباد) وراح يذكر مستمعيه بأن الشعب الكردي قائم بذاته، يسكن أرضه ويشارك الشعوب الأخرى حقها في تقرير المصير، وأن الأكراد قد استيقظوا من سباتهم ولديهم أصدقاء أقوياء، وأن جمهورية كردية ذات حكم ذاتي قد تأسست في هذه اللحظة بالذات[5]، وأعلن القاضي (محمد) مستنداً على حق الشعوب في تقرير المصير عن تشكيل جمهورية كردستان الديمقراطية ضمن الكيان الإيراني العام[6]. وقد عبر الأكراد بقيام الدولة أنهم يمثلون شعباً قائماً بذاته، يعيش على أرضه ويشارك الأمم الأخرى في حق تقرير المصير، بما يراه مناسباً من الحق في الحكم الذاتي. واحتفظ (القاضي محمد)

---

(1) كانت أبرز المطالب هي تشكيل دولة كردية ضمن الحدود الطبيعية الممتدة من (زاخو) إلى ما وراء (خانقين) وإبقاء المنطقة تحت الانتداب البريطاني كدولة كردية إلى أن تصدر عصبة الأمم قراراً في هذا الشأن، وإطلاق سراح السجناء والمنفيين اثر انتفاضة السليمانية، ونقل جميع الضباط والموظفين الأكراد من المناطق العربية إلى المناطق الكردية. وللمزيد انظر: غانم محمد الحفو وعبد الفتاح البوتاني، الكورد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي 1921-1958، (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م)، ص50.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، (بيروت: مطبعة دار الكتب، ط4: 1974م)، ص70-72.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، (مرجع سابق)، ص133-137.

(4) ثناء فؤاد عبد الـلـه، أكراد إيران بين الصراع الذاتي وصيغة التوازن الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير 1999م)، ص194.

(5) وليام ايغلتن الابن، جمهورية مهاباد جمهورية (1946) الكردية، ترجمة جرجيس فتح الـلـه، (بيروت- بغداد: منشورات الجمل، 2012م)، ص112.

(6) جوناثان راندل، أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة نادى حمود، ط2، (بيروت: دار النهار للنشر، ط2: 1999م)، ص170.

برئاسة الجمهورية وأعلن تشكيل الحكومة، وقد حاولت الحكومة الجديدة إشراك أكراد تركيا والعراق في الحكومة الفتية، لكن الحكومة المشكلة كان معظم أعضاءها من منطقة (مهاباد) والمنطقة الكردية الخاضعة للسيطرة الروسية[1].

وفي 22 يناير 1946م أنضم الملا (مصطفى البارزاني) تحت لواء جمهورية كردستان الديمقراطية الشعبية في (مهاباد)، وجرى تعيينه بمنصب القائد العام للقوات المسلحة لهذه الدولة الفتية[2]، رأى الأكراد في وجود القوات السوفيتية في إيران ضماناً معيناً لنشاطهم القومي الديمقراطي، وكان الأكراد الذين عاشوا في المناطق المتاخمة للحدود السوفيتية يتعاطفون مع الاتحاد السوفييتي[3]. وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، اضطر الاتحاد السوفييتي تحت الضغط المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى الانسحاب من شمال إيران في مايو 1946، تاركاً جمهورية (مهاباد) تواجه مصيرها في مواجهة الجيش الإيراني القادم من طهران[4]. بقى القاضي محمد معتمداً على ولاء قبيلة (مهاباد)، وتخلى عن ألقابه ولقب جمهوريته وقدم نفسه بأنه زعيم (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، وبدأ يتصل بطهران لإقناعها بان الحكم الذاتي هو هدفه، واستسلم لمصيره وامتنع عن القتال ورحب بالجيش الإيراني الذي دخل (مهاباد) في 17ديسمبر1946م، وتم إعتقال القاضي (محمد)، واعدم يوم 31 مارس 1947م، وشهدت سائر مدن كردستان إيران موجة إعدامات مماثلة[5]. وهكذا انتهت أول جمهورية كردية في العصر الحديث، ومع إن محاولة قيام دولة كردية في (مهاباد) عام 1946م انتهت بالإخفاق، فقد كان قيام الجمهورية خلال (11) شهراً مرحلة مهمة في نضال الأكراد من أجل حقوقهم القومية.

3- السلطة الكردية في العراق الجمهوري:

تضمن الدستور العراقي المؤقت عام 1958م، في الباب الأول المادة الثالثة على أن يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية

---

(1) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992م)، ص399-340.

(2) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية، (لندن: 1991م)، ص246.

(3) (المرجع نفسه)، ص264.

(4) لورانت شابري وآني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى: الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة زوقان قرقوط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991م)، ص352.

(5) محمد البريفكاني، حقائق تاريخية عن القضية البارزانية، (بغداد: الشركة الأهلية للطبع والنشر، 1953م)، ص24.

ضمن الوحدة العراقية[1]. وشكل عام 1970م محطة هامة إذ حصل الأكراد في مفاوضاتهم مع الحكومة العراقية على أول اعتراف رسمي بحقهم في كيان قومي داخل الحدود العراقية. وعدلت الحكومة العراقية دستورها المؤقت في عام 1974م بعد إعلان قانون الحكم الذاتي[2] ليتضمن إشارة صريحة إلى حصول الأكراد على الحكم الذاتي في منطقتهم، ولكن المشروع فشل بسبب إصرار الجانب الكردي على ضم المناطق المتنازع عليها مع الحكومة[3]. وبعد عام 2003 نصت المادة التاسعة من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية على إن اللغتين العربية والكردية هما اللغتان الرسميتان في العراق، وبذلك نال الأكراد الفرصة في إن تغدوا لغتهم إلى جانب العربية والفارسية والتركية والعبرية اللغة الخامسة الرسمية في الشرق الأوسط، وحولت تلك المادة العراق إلى البلد الوحيد في المنطقة الذي تسوده لغتان رسميتان، ونصت المادة 53 من قانون إدارة الدولة العراقية على الحكم الذاتي للأكراد في الإقليم الذي سيشكل جزءاً من الفدرالية العراقية[4].

---

(1) رعد ناجي الجدة, التطورات الدستورية في العراق, (بغداد: بيت الحكمة, 2004), ص80.

(2) (المرجع نفسه), ص192-195.

(3) إن المناطق المتنازع عليها تتضمن، شريطاً من الأراضي يبدأ من منطقة (مندلي) عند الحدود العراقية الإيرانية ويمتد شمالاً على امتداد الضفة الشرقية لنهر دجلة حتى يصل سنجار عند الحدود السورية. وتتميز هذه المناطق بميزة خاصة تتمثل في كونها تضم مناطق ذات تنوع سكاني اثني ديني شديد التعقيد، أي أنها تضم إلى جانب الأكراد، أعراقا أخرى مثل العرب والتركمان والاشوريين مع أقليات من الأكراد الايزيديين والشبك، وهناك تنوع حتى بالنسبة للطائفة الواحدة، فالأكراد موزعون فيها على (سنة وشيعة وكاكائيه وايويديين وشبك)، والتركمان موزعون على (سنة وشيعة) وهناك مناطق يرجع أصل الناطقين بالتركية فيها إلى الأتراك وليس التركمان، والعرب يتوزعون فيها إلى (سنة وشيعة ومسيحيين)، أما الناطقون باللغة السريانية فينقسمون إلى أشوريين وكلدان، وهناك بعض الأرمن. وقد بحثت هذه المسألة في عام 1970 واستمرت لمدة أربع سنوات، وكذلك في عام 1991، وظلت هذه المشكلة دون حل بين الأكراد والحكومة العراقية. وبالنسبة للأكراد، يتمثل الأمر بالتطلع إلى الوحدة الجغرافية وتعد كل الأراضي المتنازع عليها، من وجهة نظر الأكراد، امتدادا طبيعياً للسهول الواقعة بين السلاسل الجبلية ونهر دجلة. وللمزيد من التفاصيل أنظر فريد أسسرد، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط2: 2007م)، ص51-55.

(4) الدساتير العراقية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية, الطبعة الاولى, (شيكاغو: المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان, كلية الحقوق بجامعة دي بول: 2005), ص166-183.

ثالثاً: السلطة في كردستان العراق

تشكلت سلطة حكومة كردستان العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م، وساعدت الأحداث الداخلية والإقليمية والدولية في الإسراع بتشكيل برلمان وحكومة كردستان العراق، وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأكراد لتوجيه المزيد من الضغط للعراق بعد انسحابه من الكويت.

1- حرب الخليج الثانية 1991م والملاذ الآمن:

تعرض العراق بعد احتلال الكويت في 2 أغسطس1990م، لسلسلة من العقوبات الدولية، بدأت بقرار مجلس الأمن المرقم (660)، مرورا بالقرار (661)، وانتهاء بالقرار (678) في 29 نوفمبر1990م، الذي قرر بموجبه مجلس الأمن استخدام الخيار العسكري ما لم يُنفذ العراق جميع قرارات مجلس الأمن، وخول هذا القرار التحالف الدولي باستخدام جميع الوسائل اللازمة لإرغام العراق على الانسحاب وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة[1]. إلا أن العراق لم يستجيب لقرارات مجلس الأمن وتعرض لحرب مدمرة، أجبرته على الانسحاب من الكويت وأربك انسحاب الجيش العراقي الوضع الداخلي العراقي، فأنتفض الأكراد في الشمال (6 مارس 1991م)، وسيطر الأكراد على مدن (أربيل والسليمانية ودهوك)، وبدأ الأكراد بالزحف نحو كركوك، وبعد معارك تمت السيطرة على المدينة[2]. وعلى إثر ذلك قامت القوات العراقية في (27 مارس1991م)، بالتحرك نحو المناطق الشمالية للعراق، مما أدى إلى نزوح جماعي كبير للمدنيين الأكراد باتجاه الحدود الإيرانية والتركية. وتناولت وسائل الإعلام بالأخبار والصور، هذا النزوح إلى جميع أرجاء العالم، فأثارت الرأي العام العالمي لصالح القضية الكردية، فتوسعت دائرة تعاطف أغلب شعوب العالم مع الشعب الكردي، فبدأت مساعدة الأكراد للخروج من هذه المحنة[3].

أدت هذه الأحداث إلى اخرج مصطلح (الملاذ الآمن)، واستغلت الولايات المتحدة صدور قرار مجلس الأمن المرقم (688)، وبدأت بإدخال معونات الإغاثة جوا إلى الأكراد في شمال العراق، وبدأت قوات من (فرنسا وايطاليا وبريطانيا وهولندا) ببناء مخيمات للاجئين

(1) أبو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، مجلة السياسية الدولية، العدد(145)، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يوليو 2001م)، ص151-152.

(2) Gerard Chaliand, The Kurdish tragedy, 2ed, Books LTD, (London and Newjersey: 1994), P-1.

(3) فوزي الاتروشي، كوردستان العراق أراء وموجهات إعلامية، (أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، 2002م)، ص31.

وحمايتهم، وتم تشكيل قوة المهمة المشتركة (13 إبريل1991)، لتثبيت المناطق المؤقتة التي يشار إليها بالمناطق التي تحميها الأمم المتحدة استناداً إلى تفويض القرار(688)[1]. وكانت أولى الخطوات المتخذة لتطبيق هذا القرار، هو فرض منطقة الحظر الجوي وحظر النشاط الجوي للقوات الجوية العراقية في مناطق شمال خط عرض (36)[2].

2- الأسباب الإقليمية والدولية التي ساهمت في قيام برلمان كردستان:

بدأ الاهتمام التركي بالوضع الكردي المتدهور منذ عام 1991م، بعد أن تخوفت أنقرة من تزايد الهجرة الكردية عبر حدودها، وقد أدانت تركيا سياسة العراق تجاه الأكراد، ولم يكن أمام حكومة (تورغوت اوزال) إلا قبول حوالي (نصف مليون لاجئ) عراقي في أراضيها، أو ردهم وتهيئة مكان أمن لهم، وفي هذا الوقت كانت ظروف تركيا السياسية والاقتصادية والأمنية لا تسمح بقبول هذا العدد من اللاجئين. أو أن تقبل تركيا بـ(قوة المطرقة) لحماية (الملاذ الآمن) للأكراد، وبهذا عليها أن توافق على عسكرة هذه القوات في قاعدة (انجرليك)[3]، فوافقت تركيا على الحل الثاني باستقبال قوة المطرقة وحماية الملاذ الآمن للأكراد. وتزامن انسحاب قوات التحالف الدولي من (الملاذ الأمن) شمال العراق مع بدء الجولة الأخيرة من المفاوضات بين الحكومة العراقية والأكراد التي جرت في بغداد. إذ انسحبت عناصر القوة الغربية كافة المؤلفة من (3170) جندي بقيادة الجنرال الأمريكي (جي غارنر) في يوم 1991/7/15 إلى الأراضي التركية، محتفظة بمركز قيادة أطلق علية اسم (مركز التنسيق العسكري) في مدينة (زاخو)[4].

3- تشكيل برلمان كردستان العراق:

قررت الحكومة العراقية في بغداد سحب الإدارات الحكومية من محافظات العراق الشمالية، (أربيل والسليمانية ودهوك) في 23 أكتوبر1991م لتخلق فراغ إدارياً وتشريعياً فيها، كرد فعل منها على إقامة (الملاذ الآمن)، الأمر الذي أدى إلى غياب السلطة التنفيذية وعرقلة مؤسسات الحكومة. ورداً

---

(1) عبد الفتاح عبد الرزاق، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام (دراسة تحليلية)، (أربيل: مؤسسة موكابي للطباعة والنشر، 2002م)، ص382.

(2) Jonathan C. Randal, After such know ledge, what forgiveness? My encounters with Kurdistan, (West View Press, USA, 1999), P-67.

(3) محمد إحسان: كوردستان ودوامة الحرب، (أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، ط2: 2001م)، ص111-112.

(4) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق 1946-2001، (بيروت: مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م)، ص533.

على هذا الأمر قامت (الجبهة الكردستانية)[1]. لتحل محل الإدارات الحكومية المنسحبة باعتبارها سلطة (الأمر الواقع)، وهكذا تولت السلطة في كردستان العراق كسلطة الأمر الواقع لغرض حل الفراغ الإداري والتشريعي في الإقليم. وفي إبريل 1992، ظهر رأي داخل الجبهة الكردستانية مفاده (إن القضية الكردية لها حل وحيد وهو الإتفاق داخل العراق، وكان هذا الرأي يشكل الأغلبية داخل الجبهة)[2]، وذلك لإدراك الجبهة بان الدول القريبة لا تساند الأكراد في صراعهم مع الحكومة المركزية، بل تتخذ هذه الدول القضية الكردية مبرراً للتدخل في شئون العراق.

وترأس (جلال الطالباني) وفد الجبهة الكردستانية الأول للتفاوض مع الحكومة في بغداد يوم 1991/4/20م، أما الجولة الثانية فقد ترأسها (مسعود البارزاني)، وقد بدأت في 1991/5/7م واستمرت حتى 1991/6/17م[3]. لكن المفاوضات تعثرت ولم يتم التوصل لإتفاق بين الطرفين الحكومي من جهة والكردي من جهة أخرى، إذ طالب الأكراد بحق تقرير المصير وتوسيع رقعة الحكم الذاتي لتشمل محافظة كركوك، أما الحكومة المركزية فطالبت بخضوع المناطق الكردية للحكم المركزي إضافة إلى عدم التخلي عن كركوك، وفي هذه الفترة حدثت اصطدام بين قوات الجيش والبيشمركة (المقاتلون الأكراد)، فقام الجيش

---

(1) نشأت الجبهة الكردستانية في عام 1987، باجتماع بين الأحزاب الكردية المعارضة للحكومة العراقية المركزية في منطقة (رازان) الحدودية وكانت أعمالها تنصب على دراسة الوضع في العراق ودور الحركة الكردية في عموم الحركة الوطنية الديمقراطية العراقية، وقد تشكلت الجبهة من أحزاب عدة أبرزها:
1- الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق.
2- الاتحاد الوطني الكردستاني.
3- الحزب الاشتراكي الكردستاني- العراق.
4- حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني.
5- الحزب الاشتراكي الكردي (باسوك).
وقد شكلت الجبهة الكردستانية مجلساً وطنياً كردستانياً من ممثلي الأحزاب والمنظمات السياسية والمهنية والجماهيرية وممثلي الأقليات القومية والدينية والشخصيات الوطنية في كردستان العراق، وقد تم تشكيل هذا المجلس بعد توقف المفاوضات مع الحكومة المركزية في (يناير 1991). وللمزيد من التفاصيل أنظر: صابر علي أحمد، مسيرة العمل الجبهوي للحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق (1975-1988)، (العراق: مطبعة خابات، 1988م)، ص60-81.
(2) عدنان المفتي، الكرد والعلاقات العربية الكردية، (مصر: مركز المحروسة للبحوث والدراسات والنشر، يناير 1998م)، ص67.
(3) صلاح الخرسان، (مرجع سابق)، ص530-531.

بقصف مناطق تجمع (البيشمركة) بالمدفعية، ورداً على هذه الأعمال أعلنت القوى السياسية الكردية قطع المفاوضات أواسط (يناير 1992م) مع الحكومة المركزية[1].

لم يقتصر الأمر على سحب الإدارات الحكومية المركزية من محافظات (دهوك والسليمانية واربيل)، بل إنها أخلت أيضاً المناطق المحيطة بأربيل من وحدات الجيش والأجهزة الأمنية، وأعتبر (مسعود البارزاني) صدور القرار بالانسحاب من المفاوضات، إنما جاء بتأثير من (جلال الطالباني)[2]. وفي نيسان 1992م شكلت الجبهة الكردستانية لجنة متخصصة لوضع مشروع قانون انتخابات المجلس الوطني رقم (1) لسنة 1992م (باعتبارها سلطة أمر واقع)، وقانون رقم (2) لسنة 1992م لانتخاب قائد الحركة التحررية الكردية، ولم يستقر الرأي على شكل الهيكل الدستوري (النظام السياسي) في كردستان بعد الانتخابات وترك الأمر للمجلس المنتخب، إضافة إلى الحساسيات الإقليمية والتي أخذتها الجبهة بنظر الاعتبار[3].

وجرت الانتخابات يوم 1992/5/19م بإشراف (الهيئة العليا للإشراف على الانتخابات في كردستان العراق) التي شكلت من قبل القيادة السياسية للجبهة الكردستانية وأعلنت النتائج يوم 1992/5/23م، وحصد الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني معظم أصوات الناخبين ولم تستطع الأحزاب الأخرى الدخول للبرلمان لعدم حصولها على نسبة 7% من أصوات المقترعين المطلوبة[4].

اقترنت العملية الانتخابية التي طبقت بعدة مبادئ مهمة كان أهمها (مبدأ الاقتراع السري المباشر)، و(مبدأ المساواة في الانتخابات)، و(إعتماد نظام التمثيل النسبي على أساس القوائم الحزبية في الانتخابات)، و(اشتراط تحقيق نسبة (7%) من أصوات الناخبين للقائمة

---

(1) مايكل ميدوكروفت وماراتن لون, انتخابات البرلمان الكردي، تقرير مراقبة، من المنشورات المترجمة لمكتب الدراسات والبحوث المركزي للحزب الديمقراطي الكردستاني، دراسة رقم 28، 1996، في 19 آذار عام 1992 ص40.

(2) عبر (مسعود البارزاني) بقوله"في الحقيقة قطعنا شوطاً كبيراً على طريق الحل، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق حول كل المسائل المهمة مع الحكومة المركزية، لكن (جلال الطالباني) من ناحيته، لعب أيضا دوراً سيئاً, وكان الموضوع شخصياً جداً, عندما لاحظ أن الحكومة العراقية لا تهتم به كثيراً بشكل خاص، وإنما أرادت أن يكون الحل مع الجميع، في ذلك الوقت اتخذ هو موقفاً آخر، لكن في الحقيقة لو كانت الحكومة العراقية موافقة على توقيع الاتفاق معه بالذات، كان سيوقع عليه حتى بأقل مما توصلنا إليه في ذلك الوقت. أنظر: صحيفة الشرق الأوسط، العدد (6512)، في 1996/9/26.

(3) (المرجع نفسه).

(4) صلاح الخرسان، التيارات السياسية، (مرجع سابق)، ص535.

الفائزة)، و(عدم جواز جمع بين عضوية المجلس والوظائف العامة)، و(إقرار مبدأ التعددية)، و(جرائم الانتخابات)، و(إقرار قانون مبدأ شخصية التصويت)[1].

واعتبرت الحكومة العراقية الانتخابات في إقليم كردستان العراق غير قانونية، واستنكرت أن تكون للانتخابات مسوغ في ظل إتفاق الحكم الذاتي لعام 1970م، وكان الرد الكردي بان الانتخابات تنسجم مع الدستور العراقي وأن الانتخابات في كردستان تجري فقط لملأ الفراغ الحكومي الإداري وليست لتكوين دولة كردية منفصلة عن العراق[2].

وتشكلت الوزارة الأولى برئاسة (فؤاد معصوم) عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، ونائب رئيس الوزراء (روج نوري شاويس) عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتألفت الوزارة من (15) وزيراً، ستة وزراء للحزب الديمقراطي وستة وزراء للاتحاد الوطني ومنحت حقيبة واحدة للحزب الشيوعي الكردستاني وأخر للحركة الديمقراطية الآشورية وثالثة خصصت للمستقلين. وترأس المجلس الوطني الكردستاني (جوهر سالم نامق) عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني، ونائبه (أحمد عزيز) من الاتحاد الوطني الكردستاني، ومن أهم القرارات التي اتخذها المجلس تبني نظام الفيدرالية في العلاقة مع الحكومة المركزية في بغداد وذلك في بيان أصدره في 1992/10/4م[3].

إلا أن الوضع لم يستمر الأمر طويلاً، فقد نشب النزاع بين الحزبين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني)، لأسباب إقتصادية وللتفرد بالسلطة في الإقليم. وبعد عدة جولات من الاقتتال والمفاوضات، إجتمعت قيادتا الحزبين (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) وتمثل اللقاء بزعماء الحزبين (جلال الطالباني ومسعود البارزاني) يوم 1998/9/17م في واشنطن وبحضور (ديفيد ويلش) مساعد وزير الخارجية الأمريكي، ثم وقعا على اتفاق وقف القتال بشكل نهائي بين الأحزاب الكردستانية العراقية وبحضور وزيرة الخارجية الأمريكي (مادلين اولبرايت)[4].

---

(1) نسرين أحمد عبد الله الجاف، التجربة البرلمانية في إقليم كردستان العراق(1991-1998)، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، 2005م)، ص120.

(2) المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان: انتخابات بلا حدود، تقرير حول انتخابات آذار 1992 في كردستان العراق، من المنشورات المترجمة لمكتب الدراسات والبحوث المركزي، أربيل، دراسة رقم(34) ط1، 1999، ص37.

(3) صلاح الخرسان، التيارات السياسية، (مرجع سابق)، ص536.

(4) نسرين أحمد عبد الله الجاف، (مرجع سابق)، ص177.

وعقدت الجلسة الأولى للبرلمان في إقليم كردستان بعد اتفاقية (واشنطن) في بناية البرلمان في أربيل في 2002/10/4م، ثم الجلسة الثانية في السليمانية في 2002/10/8م[1]، وبهذا وضعت إتفاقية واشنطن نهاية لحرب دامت لأربع سنوات من الحرب الداخلية بين الحزبين الكرديين، وتولدت قناعة لدى الجميع باستحالة تحقيق إنتصار حاسم من قبل طرف على الأخر.

4- موقف تركيا وإيران من البرلمان والسلطة الكردية الجديدة:

ظهر موقف تركيا من خلال وزارة خارجيتها، باعتبار الانتخابات في كردستان العراق لا تنسجم مع سياسة تركيا إتجاه العراق والمنطقة، وهذا ما جعل أنقرة تتخوف من ازدياد نضال الأكراد الذين يعيشون في تركيا من تأسيس دولة مستقلة للأكراد في شمال العراق، وقد صرح حزب العمال الكردستاني التركي(PKK) بان الانتخابات هي خيانة للمصالح القومية الكردية[2]. وعقدت تركيا لقاء ثلاثي لوزراء خارجية (تركيا إيران وسوريا) لبحث المسألة الكردية في العراق ورفض أي كيان كردي لهذه المنطقة.

كما قامت تركيا بدور الوساطة بفتح باب الحوار بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية، كذلك قامت تركيا بمنع اللاجئين العراقيين الأكراد من الاشتراك في الانتخابات التي أقامتها الجبهة الكردستانية في إقليم كردستان العراق.

أما الموقف الإيراني[3]. فكان أكثر مرونة من تركيا، ورفضت أيضا مشاركة أللاجئين الأكراد العراقيين في الانتخابات، خشية تنامي التوتر في العلاقات مع العراق. وانتقدت إيران الانتخابات باعتبارها مؤامرة غربية لخلق (إسرائيل ثانية) في الشرق الأوسط.

---

(1) http//www.nahrain.com/d/news/02/10/09/srq-1009c.htm.

(2) رود هوف وآخرون، انتخابات كردستان العراق في 19 آذار 1992 تجربة ديمقراطية، تقرير فريق من ثلاث منظمات مستقلة غير حكومية (أجنبية) زار كردستان أثناء الانتخابات، من المنشورات المترجمة لمكتب الدراسات والبحوث المركزي، دراسة رقم 27، 1996, ص18.

(3) ساهمت التحولات في كردستان العراق في جعل إيران تتوجس الخوف من انتخاب مجلس وطني وبرلمان كردي وحكومة، الأمر الذي يكون من المحتمل وصول امتدادها إلى باقي المناطق الكردية في إيران، فسعت إيران لإفشال الحكومة الجديدة عن طريق بث الدعايات حولها، ومن جانب أخر انتهاك الأراضي العراقية منذ أيار 1993 إلى 1996 ودعم الأحزاب الكردية مثل الحركة الإسلامية وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني من اجل السيطرة على أنابيب النفط العراقي التي تمر إلى تركيا لنقل نفط العراق لتطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء)، وهكذا تستطيع إيران التحكم غير المباشر بالنفط العراقي عن طريق دعمها للاتحاد الوطني الكردستاني، كذلك تهدف إيران إلى ضرب المنظمات المعارضة لها في العراق مثل (منظمة مجاهدي خلق)، وحجة التدخل- أن إيران تعتبر هذه المنطقة جزءاً من مجالها الحيوي وأمنها القومي. وللمزيد من التفاصيل أنظر: فرست مرعي الدهوكي: التغلغل الإيراني في كردستان العراق، منشور على الانترنيت في الموقع التالي: .http://www.fnoor.com/fn0025.htm

- **الموقف الدولي من برلمان كردستان العراق:**

كان الموقف الأمريكي من الإنتخابات الكردية يتلخص في التأكيد على وحدة الأراضي العراقية وتأكيد سيادة الدولة العراقية، إلا أنها حريصة على عدم تدخل العراق في الانتخابات وإفشالها، بل رحبت بضمانات القادة الأكراد بان الانتخابات ستتعامل مع شؤون الإدارة المحلية وأنها لا تمثل حركة باتجاه الانفصال[1]، ولم ترسل الإدارة الأمريكية أي مراقب للعملية الانتخابية ولم تسمح لأي من مواطنيها بزيارة المنطقة في تلك الفترة.

شجعت المملكة المتحدة (بريطانيا) وألمانيا، الانتخابات في إقليم كردستان العراق ولكن ليس على حساب تأسيس دولة أو الاستقلال عن العراق، ووصل عدد من المراقبين والمشرفين على الانتخابات من المنظمات الإنسانية وغير الحكومية بالإضافة إلى الأشخاص التابعين للأمم المتحدة[2].

وأخيراً تعددت مصادر أصول الشعب الكردي، فهناك من نسبهم إلى الأصول العربية، وأهتم رؤساء القبائل الكردية اهتماماً متزايداً بالفرضية العربية لنسب الأكراد، في محاولة منهم وتأكيد أصالتهم العربية لنشر الدين الإسلامي. أما الروايات الكردية فأنهم ينسبون بأنفسهم إلى (الكوتيين)، ويرى البعض أن الأكراد هم من الشعوب القوقازية ونتيجة اختلاطهم مع (الميديين)، اقتبسوا اللغة الميدية الآرية وتحولوا إلى آريين(هندو - أوربيين)، ويعتقدون إنهم هاجروا من شرق إيران إلى غربها واندمجوا مع السكان هناك ونراهم بالصورة الحالية.

وتتكون اللغة الكردية من مجموعة من الـلـهجات المقسمة حسب التوزيع الجغرافي والتطور التاريخي للغة الكردية. تميزت الـلـهجة الكرمانجية التي يتحدث بها أكراد تركيا وسوريا وبعض أكراد العراق، بأنها اللغة المنتشرة والأكثر شيوعاً. ثم تأتي بعدها الـلـهجة السورانية التي يتحدث بها أكراد إيران بعض أكراد العراق. اهتمت المملكة المتحدة البريطانية بعد احتلال العراق باللغة الكردية، وتم وضع الكثير من القواعد والضوابط لها،

---

(1) رود هوف وآخرون، (مرجع سابق)، ص48.

(2) محمد إحسان، (مرجع سابق)، ص85.

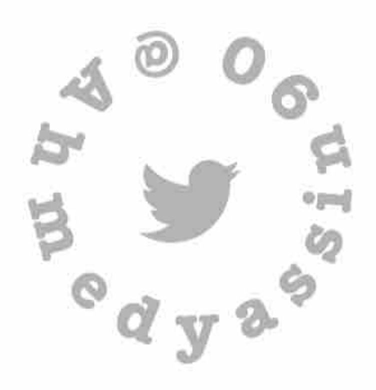
وتم مساعدة الأكراد في نشر اللغة الكردية بين الأكراد. ازدهرت اللـهجة السورانية بين الأكراد(خاصة العراق) بعد ثورة 1958، بينما تراجعت الكرمانجية بعد منع تركيا أكرادها من الحديث بالكردية. تميز المجتمع الكردي بصورة عامة، بأنه مجتمع قبلي، الولاء فيه أولاً للعائلة ثم القبيلة. تطور المجتمع الكردي مع بداية القرن العشرين، بسبب تطور المنطقة الكردية اقتصادياً. وكانت الأرض والموارد الطبيعية والثروة حكراً على الإقطاع، وهذا أدى إلى الفجوة الاقتصادية بينهم وبين الفلاحين، وبدأ النظام الإقطاعي بالانحسار في بداية القرن العشرين.

تميزت طبيعة كردستان بالطابع الجبلي، وتشكل جبال طوروس وجبال زاغروس العمود الفقري لكردستان، وتقاسمت الإمبراطورية الساسانية والبيزنطية المنطقة الكردية حتى دخول الإسلام، الذي فتح البلاد ودخلت الشعوب في المنطقة تحت راية الإسلام بما فيهم الأكراد. ثم قام الشاه سليمان السلجوقي (القرن الخامس الهجري)، باستقطاع جزء من جبال كرمنشاه وشهرزور واسماها مقاطعة (كردستان). ثم تقاسمها العثمانيين والصفويين، اثر معركة جالديران 1514م، وبعد الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918م، واثر إتفاقية فرساي وسيفر ولوزان تم توزيع الأكراد على الدولة التركية والعراقية والسورية.

لا يزال الجدل قائماً بين الباحثين حول تحديد تعداد الأكراد، ويمكن القول بأن هذه المسألة تعد من المسائل الأكثر تعقيداً وتضارباً وصعوبة، ويمكن إرجاع هذه الصعوبة إلى التضارب بين الإحصائيات التي تقدمها الدول التي يتواجد فيها الأكراد، وتلك التي تقدمها المصادر الكردية. إن كردستان بلاد ذات حدود طبيعية وهي وطن الشعب الكردي رغم عدم وجود حدود سياسية دولية ورغم تقسيمها بين دول العراق تركيا إيران سوريا، وجغرافية كردستان تشكل عنصراً أساسياً من الهوية القومية الكردية، والحركة القومية الكردية مصرة على تحويل الحدود الطبيعية كردستان إلى حدود سياسية لكيان سياسي مستقل أو شبه مستقل، وهي تصر على أن كردستان هي بلاد الأكراد وتحدد حدودها حسب تواجد الشعب الكردي بالإضافة إلى الرجوع إلى أقوال بعض المستشرقين وخاصة الذين تكون أقوالهم في صالح الأكراد، وبذلك تساهم إشكالية تحديد حدود كردستان الجغرافية والطبيعية في تعميق إشكالية الهوية القومية الكردية.

نشأت إمارات إقطاعية في القرون الماضية وبرزت من بينها إمارة بابان، وسوران، وبهدينان، وبوتان، وهكاري، وكانت هذه الإمارات في قتال دائم فيما بينها، وكانت كل إمارة تزيح وتنهي الإمارة الأخرى، وهذا الأمر أضعف الأكراد وأبعدهم عن الوحدة في

تشكيل إمارة أو دولة قوية. بعد الحرب العالمية الأولى، حصل الشيخ محمود الحفيد وبمساعدة بريطانيا على بعض الحقوق في السليمانية، فنصب نفسه ملكا عليها، وتم إزاحته من قبل بريطانيا، ومع ذلك كانت كردستان تستجيب للتطور الذي شجع القوى التقدمية السياسية لدى الأكراد. وتطور المشروع الكردي بجمهورية مهاباد في إيران 1946 التي لم تستمر طويلاً، واخذ التطور السياسي الكردي بالتزايد بعد حصول الأكراد على حقوقهم في الدستور العراقي لعام 1958، ثم قانون الحكم الذاتي في العراق لعام 1974، ثم حلم الفيدرالية في عام 2003 في العراق.


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني
تحديات بناء الدولة القومية الكردية

المبحث الأول: التحديات الداخلية.

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية.

المبحث الثالث: التحديات الدولية.

خضعت المناطق الكردية إلى سيطرة الإمبراطوريات العظمى القديمة تاريخياً، ثم خضعت إلى السيطرة العثمانية والصفوية، وبعد الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918م، أصبحت كردستان مقسمة ما بين تركيا وإيران والعراق وسوريا وبعض الدول الأخرى.

بدأ الشعور القومي الكردي بالنمو والازدياد مطلع القرن العشرين، وبتكون الدول على الأساس القومي، أصبح للأكراد الشعور والحلم بتكوين الدولة الكبرى لهم، لكن الصعوبات والتحديات جعلت من هذه الدولة حلماً ما زال الأكراد يسعون خلفه. والتحديات تكاد تتوزع ما بين التحديات الداخلية بالشعب الكردي واللغة الكردية والنظام المجتمعي.

أما التحديات الإقليمية فقد كانت القضية الكردية ورقة ضغط تمارسها وتستغلها الدول الإقليمية (تركيا، إيران، العراق، سوريا) للضغط فيما بينهم والحصول على بعض المكاسب، واستخدمت هذه الدول الأكراد للحصول على بعض التنازلات الإقليمية.

وكان التحدي الدولي الأساس في منع تشكيل الدولة الكردية في بداية القرن العشرين، فقد استخدمت القوى الكبرى القضية الكردية للسيطرة وفرض الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، حيث استُخدمت القضية في عملية التأثير على (تركيا، العراق، إيران، سوريا) وقد استغلت الدول الكبرى القضية الكردية لتكون أداة للضغط على دول الإقليم، أو الضغط ما بين دول الإقليم فيما بينهم، وهكذا أصبحت القضية الكردية أداة بيد الدول للحصول على المكاسب على حساب الشعب الكردي.

المبحث الأول: التحديات الداخلية

تواجه القضية الكردية عدة تحديات ومعوقات تكاد تجعل من بناء وتشكيل الدولة الكردية عامل مستحيل، فقد توزعت هذه التحديات على العوامل السياسية من اختلاف مابين الأحزاب السياسية الكردية واستمرار الاقتتال فيما بينهم من اجل تحقيق مصالح ضيقة وشخصية. وهناك التحديات الاقتصادية التي تكاد تخنق كردستان بسبب موقعها الجغرافي ما بين دول تعادي الأكراد، ولان كردستان بلد حبيس لا يطل على البحر، وهذا يجعل منه بلد يصعب عليه الاتصال بالعالم الخارجي وكذلك صعوبة الاتصال العالم بهم. وتلعب العوامل المجتمعية في عدم تجانسها تحدياً أمام تكوين الدولة الكردية، فقد تقاسمت كردستان أربع دول هي تركيا وإيران والعراق وسوريا، وحاولت هذه الدول دمج وإذابة المجتمع الكردي بمجتمعاتها لأسباب سياسية، وقد أدى هذا الفعل إلى تباعد المجتمع الكردي فيما بينهم وفق الانتماء لهذه الدول.

أولاً: التحديات السياسية

لقد أوجد تعدد الأحزاب السياسية الكردية واختلافها في الفكر والعقيدة حالة من التَفَرُق وليس التوحد، وجاء الاقتتال ما بين الأحزاب الكردية ليزيد من عمق التباعد بين هذه الأحزاب، وهذا بدورة أدى إلى عدم الاندماج ما بين زعماء الأحزاب من جهة وما بين أعضاء الأحزاب من جانب أخر، وسوف نقوم برصد الأحزاب الكردية الفاعلة والاختلاف في فكرها السياسي، وكذلك المواقف التي أدت إلى عدم الاندماج فيما بينها وأسباب الصراع التي أدت إلى عدم الاندماج. وكما يلي:

1- اختلاف مناهج الأحزاب السياسية الكردية:

لم تحصل الأحزاب السياسية الكردية على موافقات قانونية من الدول المتقاسمة أراضي كردستان للعمل العلني لأسباب متعلقة بطبيعة النظام السياسي في هذه الدول من جهة، ومن جهة أخرى، لأنها كانت تثير مخاوف سلطات هذه الدول، التي لم تكن مستعدة لاتخاذ الخطوات الكفيلة بحل القضية الكردية على أُسس سليمة. حيث إن عدم سماح سلطات الدول بوجود نشاطات سياسية كردية بصورة علنية دفع بالوطنيين الأكراد إلى

ممارسة نشاطاتهم عن طريق تأليف أحزاب وتنظيمات سرية[1]. فالأحزاب السياسية الكردية المعاصرة تكاد تتفق في موقفها من السلطة ومصدر شرعيتها وأن اختلفت في نهجها وتوزعت ما بين اليمين واليسار وبين العلمانية والدينية. وسوف نختصر بعرض للأحزاب الكردية الفاعلة، وذلك لكثرة الأحزاب والحركات الكردية. وأهما هي:

أ- الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي):

يعد الحزب الديمقراطي الكردستاني[2]. وليد تطور الحركة التحررية الوطنية في كردستان العراق ضد الحكومات العراقية المتعاقبة، ويمثل الحزب واقع المرحلة التأريخية واستجابة حية لأوضاع المجتمع الكردستاني[3]. تأسس الحزب في 1946/8/16م في بغداد بشكل سري، وأخذ يعرف اختصاراً بـ(البارتي). وقد شكلت عناصر (شورش[4] ورزكاري)[5]، حوالي 90% من أعضاء المؤتمر التأسيسي[6]. وقد نافس الحزب منذ ظهوره، الحزب الشيوعي العراقي بشكل كبير في أرض كردستان ونشبت دائرة صراع فكري

---

(1) عزيز حسن بارزاني، الحركة القومية الكوردية التحررية في كُردستان العراق (1939-1945م)، (دهوك: دار سبيريز للطباعة والنشر، 2002م)، ص71.

(2) كان الأعضاء الأوائل لـ (البارتي) يمثلون ثلاثة تيارات فكرية هي 1- تيار عشائري يقوده الملا (مصطفى البارزاني) رئيس الحزب وقائده المؤسس. 2- تيار يساري (ماركسي) ويتمثل بالأعضاء السابقين في حزب (شورش). 3- تيار المثقفين القوميين ويقف على رأسه المحامي (إبراهيم أحمد). وللمزيد من التفاصيل أنظر: حبيب محمد كريم، تأريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني، (دهوك: مطبعة خابات، 1998م)، ص47.

(3) عثمان على، دراسات في الحركة الكردية المعاصرة 1833-1946م، دراسة تأريخية وثائقية، (أربيل: التفسير للطباعة والنشر، 2003م)، ص51.

(4) الحزب الشيوعي الكردستاني (شؤرش): تأسس من فرع (وحدة النضال) في1945/4/20م، دعا الحزب إلى تحرير كردستان الكبرى وتوحيدها، على أن يكون تحرير كردستان–العراق هي الخطوة الأولى، وأكد النهج على الاستقلال الإداري لكردستان- العراق ورفع كل أنواع الاضطهاد والتفرقة العنصرية والتعريف بالقضية الكردية في المحافل الدولية وتعميم استعمال اللغة الكردية ودعا إلى إحياء التأريخ والأدب الكردي. انظر: عزيز حسن بارزاني، (المرجع السابق)، ص98.

(5) حزب رزكاري (حزب التحرير الكردي): تأسس عام 1945م، وهو حزب يساري يؤمن بالاشتراكية العلمية. وتكون الحزب من بقايا حزب هيوا وجمعية رِاستي (طريق المستقيم) والحزب الشيوعي الكردستاني (شؤرش)، وطالب بالنضال من اجل تحرير الأكراد وحل القضية الكردية، وهو أول حزب ادخل فكرة تقرير المصير للأكراد في برنامجه السياسي. أنظر: سعد ناجي جواد، دراسات في المسالة القومية الكردية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005م)، ص45.

(6) صلاح الخرسان، (مرجع سابق)، ص53.

بينهما[1]، وانتهى هذا الصراع من حيث المبدأ بإقرار الحزب الشيوعي برأي (الحزب الديمقراطي الكردستاني) بإعطاء الحق الكامل للشعب الكردي بأن يكون لهم حزب طليعي يقودهم لنيل حقوقهم المشروعة معترفاً بذلك بخصوصيتهم القومية[2].

وفي عام 1958م أعلن الحزب ومن منطلقات فكرية عن تأييده الكامل لثورة 14يوليو 1958م باعتبارها ثورة جماهيرية وشعبية أسقطت النظام الملكي واستبدلته بآخر جمهوري[3]، غير إن الحزب وبعد تنكر النظام لوعوده، أعلن الثورة عام 1961م وتحول من حزب مدني النشأة والتنشئة إلى قاعدة لثورة مسلحة تقود حرباً طويلة مع الدولة المركزية في حياة الحزب، وكان سبب هذا التحول في المنهج هو ضرورات الحرب[4].

شارك (البارتي) في انتخابات عام 1992م، ومثلت الانتخابات نقلة نوعية في تطور الفكر السياسي للحزب وتمخضت نتائجها عن نشوء برلمان وحكومة منبثقة عنه، والبدء بالعمل البرلماني وممارسة السلطة السياسية والإدارية في كردستان, وامن بالحل الديمقراطي[5].

---

(1) كان الصراع الفكري بين الحزبين قد تمثل في القضايا الآتية: 1- وجود أمة كردية من عدمها، حيث عدّ الحزب الشيوعي الأكراد أقلية ولا تمثل أمة، في حين عد (البارتي) الأكراد أمة لها جميع الحقوق التي تملكها الأمم الأخرى وأهمها حق تقرير المصير. 2- وجود حزب طليعي كردستاني ووجود منظمات جماهيرية، عَدَ الحزب الشيوعي العراقي (البارتي) حزباً بورجوازياً قومياً، في حين عد (البارتي) نفسه حزباً طليعياً ديمقراطياً. 3- الاختلاف حول مفهوم (كُردايتي) إذ عدها الشيوعيون نظرية الحركة القومية البورجوازية، بينما عدها (البارتي) نظرية الحركة التحررية الوطنية الكردستانية. وللمزيد أنظر: عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن 1908-1958م، (بغداد: المعرفة للطباعة والنشر، 1989م)، ص123.

(2) فريد أسسرد، اتجاهات السياسة الكردية بعد الحرب العالمية الثانية، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2008م)، ص83 وما بعدها.

(3) قدم الملا مصطفى البارزاني في 9 ديسمبر 1960 طلبا إلى وزارة الداخلية للموافقة على إجازة الحزب, وعدّ الحزب مجازاً منذ التاسع من فبراير1960, وللمزيد أنظر: ليث عبد الحسن الزبيدي, ثورة 14 تموز 1958 في العراق, (بغداد: مكتبة اليقظة العربية, ط2, 1981), ص250-252.

(4) (المرجع نفسه), ص253-257.

(5) كؤمةلة، كوفاري كؤمةلةي رةنجدران كوردستان، خولي2، ذمارة3، ض.ش،1982م، ص26.

للمسألة الكردية داخل العراق[1]. ويؤمن الحزب بأنه حزب قومي ديمقراطي ويضم في صفوفه أيدلوجيات وأفكاراً شتى متباينة، مجتمعين في ظل النضال من أجل التحرر القومي في كردستان[2]. وأعلن الحزب أن للشعب الكردي أهدافه القومية في العيش ضمن إطار الوحدة الوطنية العراقية على أساس الاختيار الأخوي الحر وليس من خلال الدمج ألقسري، والدعوة إلى توحيد أجزاء كردستان (الكبرى) على أن لا يتعارض هذا مع وحدة العراق الوطنية والجغرافية[3].

ب- الاتحاد الوطني الكردستاني (أ.و.ك):

الاتحاد الوطني الكردستاني هو عبارة عن جبهة مشكلة من عدة تيارات متكاملة الخواص اتحدت في جبهة عريضة ذات ملامح فكرية يسارية، مع الاحتفاظ بالتوجهات الفكرية والتنظيمية لكل تيار مكونين تشكيلة تختلف بمكونها الكلي عن مكون أجزائها، ويعتمد (أ.و.ك) على الركائز الفكرية الأساسية المتمثلة بـ(الكُردايتي[4]، التقدمية، الديمقراطية، التحررية)[5]. أعلن (أ.و.ك) عن تأسيسه في 1يونيو1975م، وأطلق شرارة حركته المسلحة في 1يونيو 1976م تحت عنوان (الثورة الجديدة)[6]. وتأثر كثيراً بنهج (ماوتسي تونغ)، وتبنى آلية الحرب الشعبية في الثورة التي يقودها، واعتمد برنامجه السياسي على إيجاد سلطة وطنية ائتلافية قادرة على توفير الديمقراطية للشعب بأسره، وإقرار حق الشعب الكردي في تقرير مصيره. تبنى (أ.و.ك) في عام 2001 الاشتراكية

(1) يعتقد الحزب بأن الأكراد لهم الحق بأن يكون لهم وطنهم الخاص بهم وأنهم يسعون إلى تحقيق هذا الهدف بالطرق السياسية فقط، وقد يتطلب ذلك قرن من النضال أو أكثر بسبب سيادة السياسات القمعية والعنيفة في الشرق الأوسط). انظر: جريدة الشرق الأوسط، العدد6367 في1996/5/4م.

(2) عبد الغني علي يحيى، الأحزاب والحياة الحزبية في كردستان، مجلة مةتين، عدد81، (دهوك: تشرين الأول، 1998م)، ص80-83.

(3) عبد الستار طاهر شريف، (مرجع سابق)، ص158-159.

(4) تعد هذه الخاصية الفكرية وتسمى لدى الأكراد بصورة عامة (بالكُردايتي- كوردايةتي)، وهي الصيغة السياسية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية للذات الكردية، وتمثل التزاماً أخلاقياً يميز الفرد الكردي ويحقق حالة من العرفان والاعتراف بالذات والمجموع، وهي ناتجة من التراكم الحضاري في كردستان. الباحث.

(5) يةكيَتي نيشتيماني كوردستان، سةرهةلَدان ونويَبونةوة، (السليمانية: مةكتةبي بيرو هؤشياري (ي.ن.ك)، 2005م)، ص4-9.

(6) سةروةر عبدولرةحمان عومةر، (ي.ن.ك) دامةزراندن ودةست ثيَ كردنةوةي شؤرش (1975-1976)، السليمانية: سةنتةري ضاث وثةخشي نةما، 2002م)، ص60.

الديمقراطية[1]، ويرى (أ.و.ك) بأن وظيفة السلطة وظيفة متعددة في كردستان يأتي في مقدمتها حماية الشعب الكردي وتحرير كردستان، وتحقيق الحرية، والتنمية الشاملة في كردستان، عن طريق تبنى الاشتراكية الديمقراطية[2]. ويعتقد (ا.و.ك) أنه ينبغي بناء العلاقات بينهم وبين العرب على أساس الفدرالية[3] والديمقراطية، وأن هذا الشكل من الحل لا يتناقض مع الوحدة الوطنية العراقية ولا يستهدف وحدة العراق، بل يمهد الطريق للمصالحة الوطنية العامة في العراق ويعزز الحرية والديمقراطية والسلام والتآخي وبذلك تحل مسألة الحكم في العراق[4]. وقد بني (ا.و.ك) منذ البداية على مفهومين أو رؤيتين الأولى ترى أن الثورة مفهوم سياسي يتحمل واجبات سياسية والرؤية الثانية ترى أن مفهوم الثورة ذو دلالة اجتماعية تهدف إلى تغيير اجتماعي[5]، وبهذا أصبح المفهومين متزاوجين تحرير الوطن والتنمية الاجتماعية بالانتقال إلى الحداثة.

(1) يرى (ا.و.ك)، بأن الديمقراطية للعراق تعني نظام ديمقراطي برلماني يحل محل النظام الديكتاتوري تكون جميع الحقوق الديمقراطية فيه دستورية كحرية الأحزاب والنقابات والمنظمات والجمعيات وحرية الكتاب والتعبير وحرية الصحافة وحرية الاعتقاد والمعتقدات، والاعتراف بالحقوق الإثنية والاجتماعية للجميع، ومن الضروري أن يتم اختيار الحكومة من قبل البرلمان الذي يمتلك سلطات دستورية في ذلك، وأن يسن البرلمان القوانين، وأي ديمقراطية لا تراعي ذلك فأنها صورية وليست حقيقية.وللمزيد أنظر: جةلال تالةباني، كوردايةتي-بزتنةوةي رزطارينةتةوايةتي طةلي كوردستانة، (ث،د،ك)، ط1966:3م، ص11.

(2) يةكيَتي نيشتماني كوردستان، ثيَشةنطي خةبات وراثةرين وئاوةدانكردنةوةية، شةمالَ عةبدولَلاَ، يةكيَتي نيشتماني كوردستان، ئاسؤيةك بؤ طؤران ونويَبوونةوة، (السليمانية: مةكتةبي بيروهؤشياري (ي.ن.ك)، 2006م)، ص1.

(3) يقول جلال طالباني: (بأنه لا يؤمن بنظرية إقامة دولة كردية لأنها مسألة انفصالية، ويُضيف: أريد أن أكون صريحاً فعلاً، أنا أؤمن بوجود أمة كردية واحدة، مجزأة بحراب المستعمرين والغاصبين بين تركيا وإيران والعراق والسوفيت، وهذه الأمة طالبت بحقوقها بعد الحرب العالمية الأولى، ونالت بإتفاقية سيفر حق الاعتراف بكيان خاص لها، إلا أن المصالح الاستعمارية البريطانية تطلبت ربط كردستان التي تتقاسمها ألان، وأنا أؤمن بأن هذه الأمة الكردستانية لها الحق في تقرير مصيرها كسائر دول العالم بما فيها إقامة الدولة وتوحيد البلد، أنا أؤمن بأن هذا غير ممكن فكما أن للأمة العربية الحق في تقرير المصير والوحدة ولكن هل استطاعت الأمة العربية تحقيق وحدتها رغم التقدم الاقتصادي والحضاري والثقافي؟ ومع ذلك، فكيف يكون الأمر بنسبة للأكراد، ولهذا نطالب بحقوقنا ضمن عراق ديمقراطي واحد). أنظر: تصريح لجلال الطالباني في جريدة (شيحان الأردنية) بتأريخ 1996/6/10م.

(4) حبيب محمد كريم، (مرجع سابق)، ص550-551.

(5) عمل (ا.و.ك) فكرياً على ربط النضال الطبقي مع التحرر القومي ومزاوجة الأهداف الاجتماعية والأهداف القومية والوطنية. ويقول جلال الطالباني (إن عقيدتنا السياسية هي النظرية العلمية بما يلائم والأحوال والشروط الموضوعية لكردستان العراق وبالاعتماد على تجارب الثورات الكردية ونضال الشعوب). أنظر: جةلال تالةباني، جؤشداني خةبات دذي ئيمبرياليزم وفاشيزم ونؤكةرانيان بؤ سةربةخؤيي وديموكراسي ئوتؤنؤمي، ي.ن.ك، ض.ش، 1980م، ص64-65.

ج- الحزب الشيوعي الكردستاني (ح.ش.ك):

أسس الطلاب الأكراد اليساريون في عام (1944م) حزباً شيوعياً باسم (شورش الثورة)، يعمل الحزب الشيوعي الكردستاني[1] من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان وإقامة مؤسسات النظام السياسي الديمقراطي في كردستان، وفي حياته الداخلية يتبنى الديمقراطية والتجديد، ويعتمد الديمقراطية أساساً في منهاجه الداخلي وتعاملاته الخارجية، ويعمل على التلائم مع المتغيرات العالمية ليكون حزباً عصرياً ومواكباً للأحداث والمتغيرات العالمية ومؤثرا فيها ومتفاعلا معها[2].

د- الحزب الاشتراكي الديمقراطي (حسدك):

الحزب الاشتراكي الديمقراطي (حسدك)، أعلن إيمانه بالديمقراطية والتعددية، لذلك فأن الحزب يعمل في سبيل تحقيق الديمقراطية وتحرير شعب كردستان وصيانة حقوقه وتوحيد أواصر الأخوة بين الشعب الكردي والشعب العراقي في المنطقة، واحترام حق الشعوب والأديان والمذاهب الموجودة في كردستان، ويسعى إلى تنظيم المجتمع ومبادئ الدولة بأسلوب ديمقراطي وتميز السلطة التشريعية الإنجاز والعدالة، وتأمين الحريات

(1) يعد الحزب الشيوعي العراقي أحد الروافد المهمة والمستمرة للفكر الاشتراكي في كردستان، وفي الميثاق الثالث للحزب في عام 1965م استنتج الحزب أن الانفصال عن العراق مع مشروعيته يتنافى مع مصالح الجماهير الكردية، وبسبب الاستعمار فأن الفجوة بين مختلف الطوائف الكردية من حيث اللغة والعادات والتقدم الاجتماعي قد اتسعت. وجاء في الوثيقة البرنامجية التي اقرها المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي العراقي عام 1992م ما يأتي: (إقرار حق تقرير المصير للشعب الكردي في كل أجزاء وطنه، وحقه في الوحدة الوطنية، وتعزيز النضال المشترك والأخوة العربية- الكردية وإقرار الفدرالية لإقليم كردستان دستوريا، ومن خلال موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الكردية، نرى بأنه الطرف العراقي الوحيد الذي كانت له مواقف ايجابية من قضية كردستان وله مواقف فكرية واضحة من القضية بصورة عامة، لذلك استطاع بسبب مواقفه أن يصبح مصدراً فكرياً مهماً للفكر الاشتراكي في كردستان. وللمزيد من التفاصيل أنظر: سعد ناجي جواد، المسالة الكُردية في العراق، (مرجع سابق)، ص191.

(2) نصف قرن فأكثر والشيوعيون الكردستانيون يواصلون المسير لتحقيق تطلعات الكادحين، ريَطاى كُوردستان، الحزب الشيوعي الكُوردستاني-العراق، العدد204، (أربيل: 2001م).

السياسية والديمقراطية داخل المجتمع، والسلطة الحقيقية للقضاء، ووضع الدستور الدائم في العراق بحيث يتم تحديده بالفيدرالية القومية الجغرافية لكردستان[1].

هـ- الجماعة الإسلامية (كؤمة لَي ئيسلامي):

يختلف التيار الإسلامي في كردستان بتوجهاته الفكرية عن التيارات الأخرى، فالجماعة الإسلامية في كردستان تنظر إلى الديمقراطية كآلية للحكم[2]. وكان الإتحاد قد تأسس في عام 1992م بقيادة الشيخ (صلاح الدين محمد بهاء الدين)، وللحزب توجه إصلاحي لا يعتمد على المواجهة المسلحة، وهو يمثل فكر (الإخوان المسلمين) وله علاقات طيبة مع الجماعة الأم بمصر، وكذلك الزعيم التركي (نجم الدين أربكان) وتنظيمه السياسي. ويرى الاتحاد الإسلامي الكردستاني، إن الفيدرالية نظام سياسي من شأنه قيام إتحاد مركزي بين مقاطعتين أو إقليمين أو مجموعة مقاطعات وأقاليم، بحيث لا تكون الشخصية الدولية إلا للحكومة المركزية مع احتفاظ كل وحدة من الوحدات المكونة للإتحاد الفيدرالي بالاستقلال الداخلي، وهذه الوحدات ليست فقط بنيات سياسية، بل اقتصادية واجتماعية وثقافية أيضا[3].

---

(1) ومن الأحزاب الإشتراكية التي تشكلت أيضاً وفق مبادئ الإشتراكية العلمية الحزب الديمقراطي الكردستاني (اللجنة التحضيرية)، الذي أقدم على تحليل أسباب انهيار الثورة وأعلن عن تقويم للأوضاع الجديدة وفضل الثورة المسلحة، واندمج مع الحركة الاشتراكية الكردستانية وشكل الحزب الاشتراكي الكردستاني- العراقي في عام 1981م وظهر بمظهر اشتراكي ثوري. وللمزيد أنظر: هةلَسةنطاندني رةوش وهةرةسهيَناني شؤرشي كورد، دةرس وثةندةكاني، ثارتي ديموكراتي كوردستان، كؤميتةي ئامادةكردن، 1977م، ص78. أيضاً: ثرؤطرام وثةيرةوي ناوخؤي حزبي سؤسياليست ديموكراتي كوردستان، ثةسةندكراوي كؤنطرةي ضوارةم، 2001، ناوةندي ضاثةمةني راطةياندني حزبي سؤسياليست ديموكراتي كوردستان، (السليمانية: 2001م)، ص6.

(2) ترى الجماعات الإسلامية أن النظام الديمقراطي يعد من أفضل الأنظمة الموجودة في الوقت الحاضر، ومن الأنظمة التي أنتجها العقل البشري، ولكن قياساً للشريعة الإسلامية والآليات التي وضعتها الشريعة هناك خلل وأخطاء في الديمقراطية، وبالنسبة للبشرية والآليات التي وضعتها الديمقراطية للحكم، فالديمقراطية أفضل أنظمة الحكم الموجودة، وهناك نقاط التقاء بين التي وضعتها الشريعة للحكم والآليات التي تشتمل عليها الديمقراطية، منها التداول السلمي للسلطة. وللمزيد أنظر: وجيه عفتو، مفهوم الديمقراطية في فكر الأحزاب الكُردية المعاصرة، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية، 2007م)، ص150.

(3) حيدر جميل الجاف، الحوار والديمقراطية هي السبيل لتقريب وجهات النظر حول الفيدرالية، مجلة الحوار، العدد2، (أربيل: الإتحاد الإسلامي الكردستاني، أيلول 2002م)، ص27.

و- جماعة أنصار الإسلام:

تأسست هذه الجماعة في عام 2001م، ويتزعمها الشيخ (كريكار)، الذي انشق عن الحركة الإسلامية في عام 1998م وأسمت نفسها جند الإسلام، وغيرت أسمها إلى أنصار الإسلام. والجماعة خليط من العرب والأكراد، وتُتهم الجماعة بارتباطها بتنظيم القاعدة، وأنها استضافت في الجيب الذي تسكنه في شمال العراق مقاتلي القاعدة الذين هربوا من الحرب الأمريكية على أفغانستان في عام 2001م، ويُنسب إليها الكثير من العمليات المُسلحة ضد الوجود الأمريكي وكذلك ضد حكومة إقليم كردستان. وقد قَصفت قوات الولايات المتحدة مُعسكرات هذه الجماعة عام 2003م، أثناء احتلال الولايات المتحدة العراق[1].

ز- حركة غوران (الحركة من أجل التغيير):

انشق (نيشروان مصطفى) عام 2006م عن الإتحاد الوطني الكردستاني، وأعلن عن تأسيس الحركة عام 2009، وحصلت الحركة على (25) من أصل (111) مقعداً في انتخابات إقليم كردستان، وبهذا أصبحت الحركة منافساً قوياً للحزبين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني[2].

ح- الحزب الديمقراطي الكردستاني - إيران:

تأسس أول تجمع قومي كردي إيراني (الكومالا) في عام 1942، وبدفع من الاتحاد السوفيتي السابق، وتحولت (الكومالا) في عام 1945م إلى حزب سياسي أطلق عليه اسم الحزب الديمقراطي الكردي، ترأس الحزب القاضي محمد (قاضي مهاباد)، والذي أعلن قيام جمهورية مهاباد الكردية[3]. بعد انهيار تجربة مهاباد أواخر عام 1946م، انسحب من الحزب جميع العناصر الإقطاعية وبقى بعض أفراد الطبقة البرجوازية المثقفة أمثال (عزيز يوسفي) و(غني بلوريان)، وبمرور الوقت اضطر الأعضاء للنضال تحت اسم

---

(1) أمين شحاتة، الأحزاب والتيارات السياسية الكردية، مجلة المعرفة، العدد 135، (السعودية: 200/5/23م).

(2) الأحزاب الكردية، موقع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي:

http://carnegieendowment.org/publications/spec.ial/misc/iraqielections2010/index.cfm?fa=ka_ar.

(3) سعد ناجي جواد، دراسات في المسالة القومية الكردية، (مرجع سابق)، ص55-56.

(العصبة الشيوعية لكردستان)، إلا أنهم تراجعوا بفضل مساهمة الحزب الشيوعي الإيراني (تودة) في إحياء تنظيمات من جديد باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني[1].

تبنى الحزب الأفكار اليسارية ورفع شعار الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي لكردستان، ومبدأ الكفاح المسلح ضد نظام الشاه، ومبدأ التعاون مع الحركة الوطنية الإيرانية، ومبدأ النضال من أجل تغيير اجتماعي وديمقراطي جذري في إيران والحصول على الحقوق القومية للشعب الكردي[2].

وقد اختار زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني (قاسملو) منهج الحل السلمي وإجراء المفاوضات مع الحكومة لإيرانية لتحقيق هدف الحكم الذاتي بعد أن تأكد له صعوبة تحقيق هذا الهدف من خلال الخيار العسكري[3]. ولذلك تعرض الحزب إلى انشقاق في عام 1980م وشكل تنظيم جديد عرف باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني (أنصار المؤتمر الرابع)، وفي عام 1988م انشق الحزب بتنظيم أخر أطلق على نفسه الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني (القيادة الثورية). في أعقاب مقتل (عبد الرحمن قاسملو)، تراجعت طموحات وتطلعات الحركة القومية الكردية في إيران، وأعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني - إيران انه في ظل المناخ الحالي من غير الممكن الجلوس على طاولة المفاوضات مع السلطات الإيرانية[4].

تبنى الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في عام 1997م، منهج الحل السلمي كشعار لتحقيق مطالب الشعب الكردي وإيمانه بصعوبة العمل المسلح في مناطق كردستان العراق على اعتبار أن العلاقة بين أكراد العراق وإيران لا تتحمل أي نشاط مسلح معادٍ لإيران انطلاقاً من تلك المناطق[5].

ط- إتحاد ثوريي كردستان إيران:

تنظيم يساري يعرف بـ(المنظمة الثورية لكادحي كردستان) (الكومالا)، تأسس في عام 1969م في العاصمة طهران وبشكل سري بعد انشقاق الحزب الديمقراطي

(1) فائزة حسين عباس، التطور السياسي والفكري للحركة القومية الكردية في إيران (1939-1979)، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 1995م)، ص145-146.

(2) سعد ناجي جواد، دراسات في المسالة القومية الكردية، (مرجع سابق)، ص66-67.

(3) Kerim Yildiz, Tan yei B. Taysi, The Kurds In Iran The Past, Present and Futuer, (London: Pluto Press, 2007), p,27.

(4) Farideh Koohi- Kamali, The Political Development of the Kurds in Iran, (New York: Palgrave Macmillan, 2003), P.151.

(5) Hashem Ahmadzadeh and Gareth Stansfield "The Political, Cultural, and Military RE-Awakening of The Kurdish Nationalist Movement in Iran", Middle East Journal, VOl.64, no.1, (Winter, 2010), P.21.

الكردستاني الإيراني، واقتصر عمل الكومالا على مدن كردستان الكبيرة مثل (سنندج) و(سقز) و(وبوكان)، لكون التنظيم يؤمن بان المدن منطلق الثورة، وهذا خلاف نهج الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي يعتبر القرية منطلق الثورة[1]، وأعلن الحزب عن نفسه بأنه حزب طبقي يؤمن بإتحاد وتضامن القوى الكادحة العاملة الكردية في كردستان إيران مع كادحي إيران من اجل التحرر الطبقي، بخلاف الأحزاب الكردية الأخرى التي يُنظر إليها على أنها أحزاب قومية[2].

ى- حزب الحياة الحرة الكردستاني الإيراني ومختصرة (بيجاك):

في عام 1997م قامت مجموعة كردية إيرانية بتشكيل تنظيم جديد في إيران، متبنية الوسائل السلمية في تحقيق أهدافها بعيداً عن العنف ومتأثرة بتجربة كردستان العراق بعد عام 1992م، ولتجاهل الحكومة الإيرانية المشكلة الكردية اضطر هذا التنظيم إلى اللجوء لكردستان العراق في عام 1999م، واستقروا تحت حماية حزب العمال الكردستاني التركي المتواجد في جبال قنديل شمال العراق. وقد تأثر التنظيم بعقيدة حزب العمال، فتخلوا عن فكرة الحل السلمي واتجهوا إلى صوب العمل المسلح، وفي إبريل 2004م، قام أعضاء التنظيم بتشكيل حزب سياسي جديد عرف بحزب (الحياة الحرة الكردستاني الإيراني) ومختصرة (بيجاك)[3]. وفي ديسمبر 2005م أعلن الحزب عن وجوده رسمياً بزعامة (رحمن حاجي أحمادي) ويضم الحزب في صفوفه مقاتلي من أكراد إيران وتركيا والعراق وسوريا.

ك- الحزب الديمقراطي الكردستاني التركي:

ويعدّ من أبرز الأحزاب الكردية التي لها نفوذ كبير بين الأكراد، وبسبب كثرة الانشقاقات التي توالت داخل الحزب وأدت إلى كثرة الخلافات حول الالتزامات داخل الحركة السياسية الكردية، فقد تحول هذا الحزب إلى حزبين بعد الانشقاق الذي تم في عام 1969 داخل صفوف الحزب وانقسم إلى:

---

(1) فائزة حسين عباس، (مرجع سابق)، ص178-179.

(2) (المرجع نفسه)، ص180.

(3) Geoffrey f. Gresh, "Iranian Kurds in an Age of Globolisation", Iran and the Caucasus, VOl.13, 2001, P.193.

- الحزب الديمقراطي الكردستاني- جناح الدكتور(شوان). وكانت تنظيمات الحزب داخل صفوف الطبقة البرجوازية الصغيرة وينتشر بين المثقفين والفلاحين والطلبة في المدن، والحزب قريب من أفكار(جلال الطالباني).

- الحزب الديمقراطي الكردستاني- جناح (سعيد الجي). ويعمل التنظيم على استقطاب الإقطاعيين ورؤساء العشائر والمتنفذين، والحزب قريب من القيادة البارزانية[1].

ل- حزب العمال الكردستاني التركي (PKK):

نشأ حزب العمال الكردستاني المعروف باختصار(PKK) وهي الأحرف الأولى من أسمه باللغة الكردية (Partiya Karkeren Kurdistan)، في شهر ديسمبر من عام 1978[2].

وتم إعلان الحزب رسمياً في مارس 1979م[3]. وجوهر فكر مؤسسي الحزب الذي يتزعمه (عبد الله أوجلان)، "إن كردستان الشمالية أي مناطق جنوب تركيا هي تحت سيطرة القوات التركية, ويجب تحريرها وإقامة دولة مستقلة فيها للشعب الكردي، تتسع لتشمل كل كردستان الشرق الأوسط"[4]. وكان الحزب قد تأثر بالإيديولوجية الماركسية، وأكد (عبد الله أوجلان) على أن حل القضية الكردية في تركيا يتوقف على مدى تطبيق المبادئ الماركسية، ويؤكد PKK في أدبياته على حرب العصابات[5]. كما ارتكز الفكر

(1) أحمد عبد الباقي أحمد، الدور السياسي للقوميات في تركيا الأكراد (دراسة حالة)، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، 1989م)، ص77-78.

(2) ترجع بدايات تشكيل الحزب من خلال انضمام أعضائه ومن بينهم زعيم الحزب (عبد الله أوجلان) إلى أحد التنظيمات اليسارية المعروفة باسم (جمعية الديمقراطيين للتعليم العالي)، والتي ظهرت في العاصمة التركية عام 1973، ثم البدء بالترويج للأفكار الماركسية في المناطق الريفية الكردية في إطار عملية ما يعرف (العودة إلى الوطن)، تلك العملية امتدت حتى عام 1977 والتي حققت نجاحاً واسعاً في أوساط الفلاحين من خلال تعريفهم بالأفكار الثورية ذات الطابع الماركسي. وللمزيد من التفاصيل انظر: رعد عبد الجليل، صراع الاستيعاب والانفصالية: دراسة في تجربة حزب العمال الكردستاني في تركيا، مجموعة باحثين، في الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث، (بغداد: مركز دراسات العالم الثالث، 1989م)، ص113-115.

(3) عبد الفتاح علي يحيى، حزب العمال الكردستاني في تركيا: نشأته وتطوره، في مجموعة باحثين، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، (الموصل: مركز الدراسات التركية، 1994م)، ص120.

(4) Gerar Chaliand, A People Without A country, The Kurde is Kurdistan, (London: Zed Books Ltd, 1993), p.241.

(5) نقلاً عن: أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009م)، ص229.

السياسي لحزب (PKK) على خلق القومية الكردية وإنشاء الدولة الكردية التي تقوم على حدود تركيا والعراق وإيران وأرمينيا، وطالب (عبد اللـه أوجلان) الزعماء الأكراد في الدول الأربعة بالتفاهم لتصفية خلافاتهم مؤكداً "إن القبلية الكردية التقليدية تشكل عائقاً أمام وحدة الأكراد، لأنها تعوق الفكر الديمقراطي والإرادة الوطنية"[1].

والواقع إن حزب العمال يختلف بطبيعته، وتنظيمه، وأسلوبه في العمل السياسي التنظيمي والمسلح عن بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية الكردية الأخرى، فهو يعدّ نفسه الممثل الحقيقي للأكراد ويرى أن حركته حركة تحررية عصرية قومية مستقلة[2]. لكن أفكار الحزب و(عبد اللـه أوجلان) تغيرت بعد التضييق والخناق الذي تعرض له الحزب على أيدي القوات التركية، وإلقاء القبض على (عبد اللـه أوجلان) وإيداعه السجن في تركيا، فقد طرح فكرة أخرى حول القضية الكردية، والتي تقوم على فكرة إقامة فدرالية مع تركيا، وقبول أي حل سلمي ديمقراطي يستند على احترام السيادة التركية[3].

2- كثرة الانشِقاقات وعدم الإندماج بين الأحزاب الكردية:

لقد انشقت الأحزاب السياسية الكردية على نفسها أكثر من مرة وتقاتلت مع بعضها مرات عديدة، وسوف نذكر بعض الانشقاقات المهمة وبعض مواقف القتال التي بَاعدت المسافة ما بين الأحزاب الكردية في العقيدة والنهج. ففي العراق تحديداً وفي عام 1964م انشق المكتب السياسي بقيادة (إبراهيم احمد) عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبهذا أصبح هناك تياران كل منهما يدعي تمثيل (ح.د.ك)، الأول بقيادة ملا (مصطفى البارزاني) ويطلق عليه اصطلاحات (الحزب الديمقراطي الكردستاني- المكتب العسكري) والثاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني- المكتب السياسي)[4]. وتحول الاختلاف الإيديولوجي بين (جلال الطالباني وإبراهيم أحمد) للملا (مصطفى البارزاني) إلى عداء

---

(1) محمد سعد أبو عامود، الدولة الكردية بين الفكر والحلم الواقع، السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير 1999م)، ص86.

(2) سناء عبد اللـه الطائي، مغزى نفي صفة الإرهاب عن حزب العمال الكردستاني التركي، المصدر:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles.

(3) محمد سعد أبو عامود، (المرجع السابق)، ص86.

(4) صلاح الخرسان، (مرجع سابق)، ص131.

دفين، ففي شهر يناير 1966م، بدأت الحرب بينهم واستخدمت الحكومة العراقية هذا الخلاف فساعدت جناح (جلال الطالباني) كقوة موازية للبارزانيين[1].

وبعد إنشقاق (جلال الطالباني) عن الحزب الديمقراطي الكردستاني وتأسيس (ا.و.ك) عام 1975، حصلت مواجهات مسلحة بين الحزبين في عام 1978م، وكان سبب القتال هو الصراع على النفوذ في مناطق كردستان العراق. ووقف (ا.و.ك) إلى جانب إيران خشية تعرض عموم منطقة كردستان العراق للخطر (حسب قول جلال الطالباني)، واكتفائه بالمساعدات المادية التي كانت تقدمها له سوريا وليبيا[2]. وقام جلال الطالباني بزيارة لإيران وحصل على ضمانات بتلقي الأسلحة والتمويل لقاء تخليه عن دعم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وفي ديسمبر 1985 أستأنف (ا.و.ك) العمل المسلح ضد النظام العراقي واستطاع (ا.و.ك) فرض سيطرته على الطرق الرئيسية التي تربط كركوك والسليمانية وحتى الحدود الإيرانية[3].

وقد أثرت نتائج الانتخابات التي جرت في كردستان العراق عام 1992م على العلاقة بين (البارتي) و(ا.و.ك)، بحيث تحول التعاون الذي كان قائماً بينهما في إطار الجبهة الكردستانية إلى حالة من التنافس المستتر تجلت مظاهره بسعي كل منهما إلى توسيع قاعدته الحزبية بشتى السبل، واندلع القتال بين (ح.د.ك) والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني في يناير1993م في أربيل والسليمانية، وفي نفس الشهر تفجر القتال بين (ا.و.ك) والحركة الإسلامية في كردستان العراق في مناطق كركوك وأربيل والسليمانية[4].

(1) ديفيد مكدول، (مرجع سابق)، ص484.

(2) Michael G. lortz, A history of Kurdish military forces the peshmarge- from the Ottomam Empire to present day Iraq, Master Thesis presented to (the florida State University- Department of international affairs, 2005), p.54.

(3) درية عوني، (مرجع سابق)، ص104.

(4) في 20 يناير 1993، اندلع قتال بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحركة الإسلامية الكردستانية (I.M.K)، وكانت الأسباب المعلنة، هو سوء توزيع عائدات المساعدات الإنسانية الغربية بين اللاجئين الأكراد، ولكن جوهر الصراع هو تشجيع إيران للحركة الإسلامية للدخول كطرف ثالث في معادلة إقليم كردستان العراق، ففي يوليو 1993، تلقى زعيم الحركة الإسلامية الذي يتخذ من مدينة (حلبجة) مقراً له، دعوة رسمية لزيارة العاصمة الإيرانية والتقى، خلالها بالمرشد الأعلى للثورة الإسلامية (علي خامنئي) ورئيس الجمهورية الإيرانية (علي أكبر هاشمي رفسنجاني) ووزير الخارجية (علي اكبر ولايتي)، وقدمت إيران الأسلحة والمواد الغذائية اللازمة لتمويل عناصر الحركة. وللمزيد أنظر: ديفيد مكدول، (مرجع سابق)، ص579؛ ملحق رقم (9) الاقتتال الداخلي في كردستان العراق.

وتجدد القتال بين (ا.و.ك) و(البارتي) في مايو 1994م، وشاركت قوات الحركة الإسلامية وقوات حزب الـلـه الثوري بقيادة (أدهم البارزاني) في القتال إلى جانب (البارتي)[1]. وتجدد الاشتباك بين (البارتي) و(ا.و.ك) في يناير 1994م، من دون مشاركة الحركة الإسلامية في كردستان هذه المرة، واستطاعت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني المتفوقة عسكرياً من بسط سيطرتها على (أربيل) يوم 29 ديسمبر 1994[2]. وبين شهري أغسطس يناير عام 1995م، نجحت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني في إلحاق الهزيمة بقوات حزب العمال الكردستاني التركي، والسيطرة على اكبر قواعده في شمال العراق قرب المثلث الحدودي بين تركيا وإيران والعراق، رداً على قرار زعيم حزب العمال الكردستاني التركي (عبد الـلـه أوجلان) بمهاجمة الحزب الديمقراطي الكردستاني، نتيجة تلقيه الدعم من تركيا لمواجهة حزبه[3]. وسرعان ما تجدد القتال بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وأنصار الاتحاد الوطني الكردستاني، يوم 16يونيو 1996، في مناطق (حاج عمران، كلاله، ورتي). وفي 31 أغسطس 1996، قام (البارتي) بطلب مساعدة الجيش العراقي ودعم الهجوم على (أربيل) واستعادتها من قوات (ا.و.ك)، وفي 9 سبتمبر1996 فتح الطريق أمام قوات (البارتي) للاستيلاء على مدينة (السليمانية)، وانسحبت قوات (ا.و.ك) إلى المرتفعات الجبلية على الحدود الإيرانية. ونتج عن هذا القتال بين الأطراف المتصارعة نزوح السكان الأكراد المدنيين صوب الأراضي الإيرانية، وقدرت وزارة الداخلية الإيرانية عدد النازحين بحوالي 39 ألف شخص، وكان هناك 160 ألف يقفون على الحدود داخل الأراضي العراقية، مما هدد بحدوث مشكلة إنسانية شبيهة بما حدث أثناء الهجرة في مارس 1991م[4].

---

(1) صلاح الخرسان، (مرجع سابق)، ص543.

(2) طلب الحزب الديمقراطي الكردستاني المساعدة من تركيا لمواجهة الاتحاد الوطني الكردستاني من جهة وحزب العمال الكردستاني التركي من جهة أخرى، وقد طرح سامي عبد الرحمن عضو المكتب السياسي للبارتي لصحيفة (تركش ديلي نيوز) عدد مايو 1995 بقوله" سجلوا لنا 20 ألف مسلح، مع رواتبهم وأسلحتهم، ونحن سنحارب الـ PKK ونواجهم وسنقضي عليهم". أنظر: صلاح الخرسان، (مرجع سابق)، ص549.

(3) جلال عبد الـلـه معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م)، ص159.

(4) صحيفة الحياة، العدد 12253، في 1996/9/12.

وفي 12 أكتوبر من عام 1996م شن (ا.و.ك) هجوماً معاكساً، تمكن من خلاله استعادة معظم المناطق التي فقدها خلال الفترة السابقة، ولكنهُ فشل في استعادة مدينة (أربيل) بسبب قرب القوات العراقية منها[1]، وفي 23 أكتوبر عام 1996م انتهت الجولة الثالثة من القتال بعقد هدنه بين الحزبين، أفرزت واقعاً جديداً، إذ تم تقسيم كردستان العراق إلى منطقتي نفوذ، حيث أحتفظ الاتحاد الوطني الكردستاني بكامل محافظة السليمانية وأجهزتها الحكومية مع جزء من مناطق محافظة (أربيل وكركوك)، بينما أحتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني بمحافظة (دهوك) مع معظم محافظة (أربيل) التي أقام فيها حكومته الخاصة[2]. وفي 12 أكتوبر عام1997م تجدد القتال بين قوات (البارتي) من جهة وقوات التحالف الديمقراطي مدعومة بقوات من حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) من جهة أخرى، وخلال المعارك التي دارت استطاع (البارتي) من تصفية وجود (PKK) في مدينة (أربيل) وما حولها والسيطرة على كافة مقراته وقواعده هناك، وفي المقابل سيطرت قوات التحالف الديمقراطي وحليفها (PKK) على مدينة (سيدكان) قرب المثلث الحدودي العراقي الإيراني التركي، مما اضطر هذا العمل إلى تدخل الجيش التركي في المعارك[3].

وبحلول خريف عام 1997م قام (ا.و.ك) بضغط الضعف المالي من الهجوم على مواقع (البارتي)، فاستعاد مواقع على الحدود الإيرانية واندفع نحو طريق هاملتون الاستراتيجي، وفي هذا الوقت تدخلت القوات التركية لمنع هذا التقدم، مما اضطر (ا.و.ك) للتقهقر إلى خط وقف إطلاق النار السابق وتم الاتفاق على وقف جديد لإطلاق النار[4]. وفي مايو1997م اندلعت معركة بين (ا.و.ك) والحركة الإسلامية في معقلها في (حلبجة).

وبدأت إيران بالعمل مع (ا.و.ك) بعلاقة تعاون وتنسيق عسكري بهدف مواجهة التهديد الكردي الإيراني المتمثل بـ(حزب الحياة الحرة الكردستاني الإيراني)، ففي عام 2007م

---

(1) صدر عن الحزب الديمقراطي الكردستاني تصريح اعتبر فيه التدخل الإيراني لصالح الاتحاد الوطني الكردستاني، تنفيذاً لسياسة عقابية على رفضه التعاون مع إيران في مجال مكافحة قواعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في مناطق نفوذه أو تسليم عناصره إليها. أنظر: وليد عبد الناصر، أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية، السياسة الدولية، العدد 127، (القاهرة:، مؤسسة الأهرام، يناير 1997م).

(2) Liam Anderson and Gareth Stansfield, the future of Iraq: Dictatorship, Democracy, OR Divison?, (New York: Palgrave Macmillin, 2004), p.177.

(3) صحيفة خابات، العدد 837، في 1997/8/15.

(4) ديفيد مكدول، (مرجع سابق)، ص584.

شاركت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني مع القوات الإيرانية في مهاجمة قواعد حزب الحياة الحرة الكردستاني المنتشرة بالقرب من الحدود الإيرانية[1]. كما ازدادت التدخلات من قبل حزب العمال الكردستاني في شئون كردستان العراق الداخلية[2]، مما جعل (ا.و.ك) و(البارتي)، يشاركون في حملة مع الجيش التركي في أكتوبر 1992م[3]، من اجل تحجيم قوة حزب العمال الكردستاني. ورغم المشاركة إلا أن القيادة الكردية العراقية رفضت تسليم أعضاء حزب العمال الكردستاني إلى تركيا، كونه يشكل إحراجاً لها أمام إخوانهم من أكراد تركيا وأكراد الداخل (العراقي)، واكتفت بمطالبة الحزب اقتصار نشاطه على الجانب السياسي والإعلامي دون العسكري مع السماح لعناصره الإحتفاض بأسلحتهم الخفيفة، وتم نقل مقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى معسكر(زلي)، أحد معسكرات قوات الاتحاد الوطني الكردستاني القديمة والقريب من الحدود الإيرانية[4].

وتحول (PKK) إلى تهديد جدي للـ(الباراتي)، فعلى المستوى العقائدي يرى وجد بعض الأكراد العراقيين في عقيدته الداعية إلى استقلال الأكراد جميعهم جاذبية أكثر من موقف (البارتي) الداعي إلى الحكم

---

(1) Thomas Renard, PJAK in Northern Iraq: Tangled Interest and Proxy Wars, Terrorism Monitor, VOl,6, NO.10, May 15, 2008, p.3.

(2) بعد اتخاذ حزب العمال الكردستاني شمال العراق مقراً له، وتأسيس فرعاً له باسم (حزب التحرير الكردي) في أعقاب حرب الخليج الثانية، سعى إلى توسيع نشاطه شمال العراق والوقوف جنباً إلى جنب مع الحزبين الكرديين العراقيين. ولكن ذلك قوبل بالرفض للفكرة من الأساس، وعلى الرغم من معارضتهما للإجراءات التركية ضد الحزب حرصاً منهما على إحياء القومية الكردية، وحتى لا يكون موقفهما حرجاً أمام الشعب الكردي في تركياوالعراق. ويرى أكراد العراق أن حزب العمال الكردستاني يؤثر فيهم تأثيراً مباشراً في المجالات الآتية: أ- تدخله في الشئون الداخلية لكردستان العراق وعدم احترامه للاتفاقيات مع أكرادها. ب- استخدام العنف في حل مشاكله مع الأحزاب الكردية العراقية. ج- قيامه بأعمال استفزازية، تؤدي إلى تدخل القوات المسلحة التركية في شمال العراق، مما يؤثر في الوضع الأمني لأكراد العراق. د- تأثيره في العلاقات بين أكراد العراق وتركيا، التي تضغط بدورها على أكراد العراق للحد من أنشطة حزب العمال، التي تعدها أنشطة إرهابية. ويبدو أن هذه النقطة تظهر التباين في الرأي والممارسة بين حزب العمال الكردستاني وأكراد العراق الذين يدعو زعمائهم إلى أن أفضل نضال هو نضال كل منطقة كردية مستقلة عن الأخرى والتحرك وفقاً لظروف البلد الذي يقطنون فيه. انظر: حزب العمال الكردستاني وموقفه من أكراد العراق، موقع مقاتل:

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/akrad/sec06.doccvt.htm.

(3) في تصريح لـ (مسعود البارزاني) يؤكد" على الرغم من هذه العقبات، قام أكراد العراق بالتعاون مع الأتراك لضمان الحدود وسحق قواعد PKK في العراق، وفي هذا المجال نؤكد على الجهود المشتركة بين الأتراك والأكراد لضمان توفير الأمن في مناطق الحدود أن حزبنا بصورة عامة ضد الإرهاب". المرجع: أحمد نوري النعيمي، (مرجع سابق)، ص337.

(4) حزب العمال الكردستاني (PKK) ودوره في حركة التحرر القومي الكردستاني، من منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني، (أربيل: مكتب الدراسات والبحوث المركزي، 1996م).

الذاتي داخل العراق. وعلى الأرض، فقد زلزل المنطقة، وهدد (البارتي) في علاقته مع تركيا، لذلك وحين دخلت تركيا الحدود العراقية لتعقب (PKK)، هاجم (البارتي) المنظمات المرتبطة بـ(PKK) في (أربيل)[1]. وتبقى الحقيقة هي إن الاختلاف بين (البارتي) و(ا.و.ك) هي خلافات شخصية بين قادة الحزبين، وخلافات جغرافية بين (بهدينان، وسوران)، ولغوية بين (الكرمانجية، والسورانية)، وأيديولوجية بين الثقافتين المحافظة والتقدمية[2].

ثانياً: التحديات الاقتصادية

يلعب الاقتصاد الدور الأساس في حياة الأمم والشعوب، ويعتمد الإنسان في حياته ومعيشته عليه ويتحدد نمط حياته به. فالسياسة ترتكز على الاقتصاد، الذي يُحدد معالمها وصورها وأساليبها وأهدافها، لذلك فأن الجانب الاقتصادي هو أهم عنصر في حياة الإنسان والشعوب للتواصل مع الحياة وخلق عالم مُرفّه يُحقق طموحات وأماني الإنسان ويُشبّع رغباته.

1- الإقليم مُغلق جغرافياً (الإقليم الحبيس):

فإقليم كردستان جغرافيا هو إقليم مغلق يفتقر لإطلالة بحرية، فهو إقليم قاري حبيس، والإقليم محاط بحدود أربع دول هي إيران وتركيا والعراق وسوريا. ويعتبر إقليم كردستان، إقليما جغرافيا مغلقاً أو حبيسا من وجهة النظر الجيوبولتيكية، بعبارة جغرافية أخرى انه إقليم قاري يفتقر إلى منفذ بحري، وهو محاط بأربع دول بحرية (إيران والعراق وتركيا وسوريا) اكبر منه حجماً وأرضاً وسكاناً واقتصاداً. لذا وجب الانتباه إلى أهمية موضوع الاقتصاد ومخاطره على مستقبل الإقليم مقارنه بما يشكله الثقل الاقتصادي للدول المجاورة للإقليم من ضغوط حالية ومستقبلية عليه لتلافي مكامن الخطر في السياسة الاقتصادية للإقليم ومعالجتها.

زادت عزلة كردستان بعد فتح قناة السويس وتطور الطرق الجوية الحديثة[3]. ويؤكد البعض على مساوئ الموقع الجغرافي الحبيس والمقفل للإقليم، في إن هذا الموقع الحبيس قد

---

(1) ديفيد مكدول، (مرجع سابق)، ص584.

(2) (المرجع نفسه)، ص576.

(3) قبل تحول طرق التجارة الدولية في العالم القديم من الطرق البرية إلى الطرق البحرية, وبعد اكتشاف (فاسكودي كاما) رأس الرجاء الصالح عام 1497م, كانت كردستان هي ملتقى تلك الطرق البرية (طرق القوافل), كالطريق الإمبراطوري الذي فتحه الملك الفارسي (داريوس) في الحقبة الأخمينية والممتد من (سوسه) إلى (ساردس) عبر (أربيل) والذي كان يخترق معظم أراضي كردستان وطريق الحرير الذي كان يربط الشرق الأقصى بأوربا عبر أراضي كردستان مع ذلك ظلت كردستان تتمتع بنفس الأهمية من النواحي العسكرية والإستراتيجية (السوقية) لجيوش القوى المحيطة بها. انظر:

Maria T. Oshea, (Trapped between the map and reality: Geography and perception of Kurdistan), (Routledge, New York, London, 2004), p.18.

وكذلك: جوناثان راندل, (مرجع سابق), ص31.

يتحول إلى موقع للمنافسة وعداء الأكراد بالنسبة لجارتي كردستان الكبيرتين- تركيا وإيران- وتمنع تصدير النفط عبر أراضيهما. إلا أن العزلة الجغرافية وانعدام وجود منفذ بحري قد ساهم في تأخر وصول النفوذ الأجنبي ودخول الأفكار المعاصرة إلى كردستان، فقد كان الأكراد في أحيان كثيرة متخلفين بخطوة عن جيرانهم ووجدوا صعوبة في اللحاق بالتطورات السياسية، وقد أعاق هذا العامل حريتهم في التصرف وقدراتهم على أن يحيوا على نحو مستقل. وأصبح اعتماد الأكراد على العنصر الأجنبي دائرةً مُغلقة لم يتمكنوا من النجاة منها، فحتى أواخر القرن الماضي كانت تلك العلاقة من ناحية واحدة - من الخارج إلى الداخل، لذا لم يتمكن الأكراد من أن يضعوا أنفسهم في الساحة الدولية في موقع قوة نافذة قادرة على ممارسة الضغط لتحقيق المصالح الكردية[1].

أما أرض كردستان فأن القسم الأعظم منها، هي عبارة عن أراضٍ صخرية ومنحدرات جبلية وخالية إلى حد كبير من الأراضي الرخوة الصالحة للزراعة، التي تلبي حاجات سكانها إلى الطعام والغذاء بشكل كاف، وكذلك نتيجة الجفاف وقلة سقوط الأمطار التي ينحصر سقوطها في فصلي الشتاء والربيع، ويؤدي عدم توفر المياه في فصل الصيف إلى إلحاق الأضرار بالزراعة. وتنتشر الزراعة في كردستان في منطقة السهول ومن أشهر هذه السهول: سهل (أربيل، ورانية، وشهرزور) وترتفع على مستوى (500) متر عن مستوى سطح البحر، ويتراوح مجموع سقوط الأمطار فيها ما بين (200 - 950) مليمترا سنوياً، وهذه السهول الواسعة هي صلبة لا يمكن حرثها أو لا يتواجد فيها الماء، أو يصل إليها الماء بصعوبة شديدة[2].

2- النفط وتأثير على تشكيل الكيان المقترح:

يُعد النفط المحرك الأساسي لجميع اقتصاديات العالم، ولهذا يسعى الأكراد للسيطرة على منابع النفط وخاصة في كركوك لضمان اقتصاد ثابت لهم عند تأسيس الدولة المقترحة.

(1) أوفرا بينغيو، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، ترجمة عبد الرزاق عبد الـلـه بوتاني، (أربيل- بيروت: دار آراس للطباعة والنشر- دار الساقي، 2014م)، ص23.

(2) فاضل كريم أحمد، تاريخ الفكر الكردي، ترجمة بندر علي مندلاوي، (السليمانية: مؤسسة حمدي للنشر والطباعة، 2011م)، ص64.

لقد ظهر النفط بشكل سطحي في كركوك منذ الألف الخامس قبل الميلاد[1]، وجرت أول محاولة لاستخراج النفط في كركوك في العصر الحديث وبطرق بدائية من قبل عائلة (النفطجي) في عهد الدولة العثمانية وهي عائلة تركمانية معروفة في كركوك، حيث منحت امتياز استخراج النفط بتاريخ (1049هـ/1639م)، بموجب فرمان صادر من قبل السلطان العثماني مراد الرابع[2]. ويُعدُ دخول البعثة الألمانية إلى العراق عام (1871م)، بداية جادة لإلهاب بواعث الصراع على نفط المنطقة الشمالية من العراق، وقد أشارت التقارير الجيولوجية لهذه البعثة بوجود كميات كبيرة من النفط في هذه المنطقة[3]. وأعقب ذلك وصول بعثات جيولوجية عديدة وباحثين جدد عن النفط في هذه المنطقة، وأشار (جاك جان دي موركان) عندما زار المنطقة عام 1892م إلى وجود النفط في منطقة كركوك وخانقين، وكتب المهندس الألماني (أ.ف ستال والكولونيل مونسيل) والبارون (ماكس فون أوبنهايم)، وذكروا جميعهم في بحوثهم وتقاريرهم أن حقول النفط في شمال العراق مدهشة لا تقدر[4]. وأكدت بعثة ألمانية أخرى عام 1907 بأن كركوك تعوم على بحيرة من النفط[5]، ومنذ عام 1927م تدفق النفط منه بغزارة من حقول بابا كركر[6]. وتحتل مدينة كركوك مكانة عاطفية عليا بالنسبة للأكراد، ليس لمكانتها الاقتصادية

(1) حكمت سامي سليمان، نفط العراق- دراسة اقتصادية سياسية، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1979م)، ص60.

(2) عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، ج1، (بغداد: وزارة الإعلام العراقية، 1973م)، ص77.

(3) إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، (بيروت: دار الطليعة، 1967م)، ص39.

(4) حكمت سامي سليمان، (مرجع سابق)، ص70.

(5) من أهم حقول النفط في كركوك: 1- حقول بابا كركر: ويعد هذا الحقل أهم حقل نفطي في الحقول النفطية العراقية كما أنه ثالث أهم حقل نفطي في العالم بعد حقل البرقان في الكويت والغوار في السعودية، اكتشف هذا الحقل بكميات تجارية في 1أكتوبر1927م،أي بعد مرور أشهر معدودة فقط من المباشرة بعمليات حفر الآبار في منطقة كركوك، ويتألف حقل باباكركر من تركيب قبابي محدب يبلغ طوله 96كم ويتراوح عرضة بين (4-2,4) كم في اتجاه شمال غرب- جنوب شرقي ويتألف من ثلاث قباب اثنين رئيستين هما باباكركر وأفانة والثالثة تركيب ثانوي يحتوي على قبة غازية تسمى خورمالة. 2- حقل باي حسن: ويقع هذا الحقل على تركيب مواز لحقل باباكركر على مسافة 10كم، ويتكون من تركيب قبابي أيضاً يبلغ طوله 28كم وعرضه3كم ويتألف من قبتين هما كيتكة وداود، واكتشف حقل باي حسن عام 1953 ودخل مرحلة الإنتاج التجاري عام 1960. 3- حقل جمبور: اكتشف عام 1953 يقع حقل جمبور على نفس خط امتداد حقل باي حسن وعلى مسافة 72كم إلى جنوب شرقي منه، يبلغ طول الحقل 40كم وعرضه 4كم. وللمزيد من التفاصيل أنظر: محمد أزهر السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، (الموصل: 1980م)، ص139-140.

(6) فؤاد حمه خورشيد، جيوبولتيكية نفط اقليم كوردستان، الحوار المتمدن-العدد: 4464، في 2014/5/26.

ومخزونها النفطي فقط بل لاعتبارها رمزاً من رموز مظلوميتهم المستمرة منذ قرار المملكة المتحدة[1] تشكيل الدولة العراقية في مطلع العشرينات من القرن العشرين[2]. وطبقاً للمنظور الكردي فإن مستقبل كركوك بوصفها مركزاً اقتصادياً مهماً وعلى اعتبارها رمزاً للسيادة الكردية في المنطقة، أصبح يمثل تتويجاً للمشروع القومي الكردي الذي يسعى إلى ضمان وجود كردستان واقعاً سياسياً وتعبيراً جغرافياً، ومسألة من أشد المسائل إلحاحاً بين القضايا القومية التي تتطلب حلاً في القرن الحادي والعشرين[3]. ورغبة الأكراد بضم كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي كانت سبباً في فشل صيغة التفاهم بين الحكومة العراقية والأكراد لوقف القتال باتفاقية 11 مارس 1970م[4].

ويرفض العرب في العراق رفضاً تاماً لكل الأفكار القومية والعنصرية الانفصالية، مهما كانت كركوك عربية أو كردية أو تركمانية أو آشورية، والإيمان الكلي بالأفكار الوطنية والتضامن والتآلف بين جميع فئات الوطن، القومية والدينية. مع الاعتراف التام بكل خصوصيات وحقوق هذه الفئات وضمان حقها بالمشاركة الفعالة بإدارة الوطن[5]. ويرفض

---

(1) يعد اكتشاف النفط في كركوك بكميات هائلة أمر جوهري في تغيير السياسة البريطانية إزاء المسالة الكردية بوجه عام، ومنطقة كركوك بوجه خاص. أنظر: عمر وهيب ياسين، مشكلة كركوك (نموذج لقضية المناطق المتنازع عليها) في العراق، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية، 2010م)، ص14.

(2) لقد نازع الشيخ محمود الحفيد البريطانيين على كركوك، وشبهها الملا مصطفى البارزاني بـ(قلب كردستان) وأعلن بأنها ستظل كردستانية حتى لو لم يبق فيها كردي واحد، في حين شبهها جلال الطالباني بـ(قدس الأكراد). وبالنسبة للقيادة الكردستانية العراقية الحالية فإنها ترى أن لكركوك طابع كردستاني وهذا يعني أنها جزء من المنطقة الجغرافية المسماة كردستان ولكنه لا يعني أنها كردية حصراً، فالتركيبة الديمغرافية لمنطقة كردستان تشمل على العرب، والأكراد، التركمان، الآشوريين، الكلدان، وغيرهم وهذا ينطبق على كركوك أيضاً. أنظر: بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان العراق الجاران الحائران، (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م)، ص168.

(3) ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية وديمقراطية أم تقسيم، ترجمة رمزي قاسم، (لندن: دار العراق للنشر، 2005م)، ص121.

(4) لقد تم تنفيذ بعض بنود الاتفاق ومنها على الفور: تعيين خمسة ممثلين أكراد وزراء في بغداد، وتنفيذ إصلاح زراعي، وتوسيع العمل بنظام الرعاية الصحية ليشمل ابعد المناطق. وتقدم التعليم الكردي تقدماً سريعاً، أما بالنسبة إلى المسألة الأكثر حساسية وهي، تأسيس منطقة كردية ذات حكم ذاتي، فلم يحُرز سوى تقدم أقل بكثير، ولم تتوصل الحكومة والأكراد أبداً إلى اتفاق حول حدود هذه المنطقة: إذ كان الأكراد يطالبون بضم مناطق خانقين وكركوك الغنية بالنفط. غير أن الحكومة المركزية كانت مترددة على نحو مفهوم (من قيام استقلال مستقبلي للأكراد)، إلا أنها لم تكن لترضى بإنابة السيطرة على مصدر حيوي كهذا إلى طرف آخر، وبدلاً من ذلك شرعت الحكومة (بتعريب) المنطقة من خلال إبعاد الأكراد بالقوة وإحلال العرب محلهم. وللمزيد انظر: مارتن فان بروينسن، (مرجع سابق)، ص80.

(5) عمر وهيب ياسين، (مرجع سابق)، ص156.

التركمان[1] أن تكتسب كركوك طابعاً كردياً أو عربياً وتتمسك بكركوك لجميع العراقيين[2]. وقد تعرضت كركوك لعدة محاولات لتغيير واقعها الديموغرافي للسكان منذ اكتشاف النفط إلى الآن، الأمر الذي أثر سلباً على طابعها القومي من خلال الاتساع العشوائي للمدينة الذي خلق جواً من التوتر القومي وصراع حول عائديتها وهويتها القومية[3].

وبعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق 2003م، وتشكيل حكومة عراقية جديدة ودستور عراقي دائم، ظهرت إشكالية المادة (140) من الدستور العراقي الدائم لسنة 2005[4]، كونها تختص بشكل مباشر بقضية كركوك بالرغم من أنها تتعلق بكافة المناطق المتنازع عليها داخل العراق، حيث إنها تحدد الوضع القانوني والسياسي لتلك المدينة التي تضم خليطاً من الأكراد والعرب والتركمان والكلدوآشوريين، في الوقت الذي أصر الأكراد فيه على عدم التنازل عنها باعتبارها خطوة أساسية على طريق ضمان كردية مدينة كركوك وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من إلحاق المدينة بإقليم كردستان. إن هذا التمدد الكردي في كركوك جعل تركيا تأخذ موقفاً[5] رافضاً من هذا التمدد. أما الموقف الإيراني من سيطرة الأكراد على

---

(1) استوطن أوائل التركمان في شمال العراق منذ القرن السابع أو الثامن الميلادي بعد نزوحهم من آسيا الوسطى، وقد ازداد أعدادهم بعد مجيء الأتراك السلاجقة إلى المنطقة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وكان عهد الدولة العثمانية العهد الذهبي للتركمان، فالباب العالي عمد إلى تسليم المناصب الحكومية العليا إلى التركمان، ولضمان كثافة سكانية تركية وموالية على امتداد طرق التجارة والنقل إلى بغداد جنوباً. انظر: بيار مصطفى سيف الدين، (مرجع سابق)، ص162.

(2) ازدادت مشاعر التوتر التركمانية ضد الأكراد منذ قيام إقليم كردستان في عام 1991، إذ يعتقد كثير من التركمان أن الأكراد وافدون جدد على ارض كركوك، وأنهم لم يستثمروا سياسات الدولة لتعزيز موقعهم فحسب، بل شرعوا هم أنفسهم في تطبيق نسخة كردية من سياسة التعريب، هي (التكريد)، والتركمان لا يترددون في الإشارة إلى أن معاناتهم لم تكن تقل عن معاناة الأكراد من سياسات التعريب بل تعين عليهم أن يتحملوا آثار (التكريد) أيضاً. أنظر: ليام اندرسون وغاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك: السياسة الإثنية في النزاع والحلول التوافقية، ترجمة عبد الإله النعيمي، دراسات عراقية، (بغداد- أربيل- بيروت: 2009م)، ص114.

(3) نجم الدين البيرقدار، كركوك بين الحقيقة والواقع، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2011م)، ص147.

(4) تطرح المادة (140) إشكالية تنبع من أنها وإن كانت قد استقت غالبية اللغة التي كتبت بها المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية المرحلة الانتقالية، وقد أضافت ثلاثة إيضاحات مهمة هي: 1- لقد حددت موعداً هو 31 يناير 2007 لاستكمال المراحل الثلاث كلها (التطبيع، الإحصاء، الاستفتاء). 2- استعاضت عن عبارة "إرادة الشعب" المبهمة بمصطلح الاستفتاء الواضح. 3- أناطت بالسلطة التنفيذية المنتخبة بموجب الدستور، مسئولية تنفيذ العملية خلال الفترة المحددة. أنظر: الدساتير العراقية, (مرجع سابق), ص186-187.

(5) في تصريح لرئيس الحكومة التركية آنذاك (رجب طيب أردوغان) سنة 2004" انه سيتم توقيف الأكراد عند حدهم إذا ما رغبوا في تحقيق طموحهم بالسيطرة على المناطق الغنية بالنفط في الشمال، وبالذات منطقة كركوك. انظر: هدى الحسني، الفدرالية في العراق هاجس يحمله أردوغان إلى واشنطن، صحيفة الشرق الأوسط، (لندن: 2004/1/22).

نفط كركوك كان واضح، ويتمثل بخشية إيران من أن تؤدي السيطرة الكردية على كركوك إلى تشجيعهم على الانفصال وإعلان دولتهم المستقلة[1].

3- اقتصاد إقليم كردستان الشرقي (غرب إيران):

يشكل الأكراد معظم سكان غرب إيران، ويعاني هذا الإقليم من عدم وجود تنمية حقيقية وعدم توظيف واستغلال الإمكانيات الموجودة بالفعل داخله، فالبنية التحتية في هذا الإقليم متأخرة جداً. ولو استعرضنا مكونات البنية التحتية والقوى البشرية والمياه والتربة في الإقليم فسندرك أن لكردستان كل الإمكانيات والخصائص اللازمة للتنمية الشاملة والثابتة والموزونة. فبالنسبة للمياه والتربة تتمتع كردستان بأرض خصبة صالحة للزراعة ولديها مجاري وأنهار مائية وتتم الزراعة فيها الآن بشكل واسع، ولديهم أكبر بحيرة مياه عذبة في إيران وهي (زريغار). ويتميز الإقليم بوجود مراعي من أجل تربية الحيوانات وتقوم عليها صناعة الجلود والألبان التي تصدر للخارج، وهذا الأمر لا يقل أهمية عن النفط في هذا الإقليم. وفي هذه المنطقة يوجد احتياطي معدني كبير ومتنوع بجانب النفط والغاز، وطبقاً لقول أحد الخبراء فإنه لابد أن يطلق علية إقليم الذهب. إن اكتشاف النفط في كردستان في أوائل القرن الماضي منح هذه الأرض وموقعها ومساحتها قيمة وعنصر قوة إضافيين. وبخصوص التنمية الصناعية ومع وجود هذه الإمكانيات فإن الاستثمارات الصناعية الخاصة في هذا الإقليم ليست بالمستوى الذي يتماشى مع إمكانيات الإقليم وسيولة تصدير المنتجات الصناعية[2].

---

(1) أكد الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) في مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في العاصمة السنغالية (دكار) في مارس 2008 على هذه النقطة بقوله" يجب على الدول الثلاث العراق وتركيا وإيران أن يتعاونوا إذا أُريد هزيمة الانفصاليين الأكراد، وأن يوحدوا جهودهم لطرد الإرهابيين بشرط أن لا تتعرض سلامة الأراضي للخطر أولاً، وثانياً فإنه يجب عدم إيذاء المدنيين، وتخشى إيران من أن تؤدي السيطرة الكردية على كركوك إلى تشجيع أكراد إيران على الانفصال، وإعلان انفصالهم وانضمامهم إلى أكراد العراق. أنظر: عمر وهيب ياسين، (مرجع سابق)، ص173-174.

(2) بهاء الدين أدب، كردستان: إمكانيات ومشكلات، مختارات إيرانية، العدد 34، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة الثالثة، مايو 2003م)، ص22-23.

ثالثاً: التحديات الاجتماعية

لقد فرضت البيئة الجبلية على المناطق الكردية عزلة جغرافية لقرون عديدة، اضطرت الإنسان الكردي على مداها أن يعيش منعزلاً ضمن قبيلته في بيئة إقليمية مصغرة بعيداً عن عموم بني قومه، الأمر الذي جعله يتعصب لبيته الإقليمي المصغر بشكل ملفت، لا في سلوكه وحسب، بل في لهجته اللغوية وفي طراز ملبسه أيضاً. فتحول بموجب كل هذه المؤثرات إلى إنسان صعب الانفتاح والاندماج والصهر بأية موجة (الفرس والمغول والتتار والترك والعرب) وإلى كائن متمترس بهذه الجبال[1]. وقد حال الوضع الجغرافي لكردستان دون تكوين سلطة مركزية، وإنما شجعت جغرافية الأرض بجبالها الشاهقة ووديانها العميقة وأنهارها سريعة الجريان وعدم كفاية الطرق على إنشاء هياكل (جهوية) ومستقلة. ومن أبرز المعوقات في هذا الإطار هي:

1- تحديات القبيلة:

لقد بقيت معظم القبائل الكردية دائماً في محيط الدول الكبرى، وحافظت كمنطقة عازلة بين دولتين مجاورتين (أو أكثر)، ما منح رجال القبائل الأكراد ميزة أكبر، وكان بإمكانهم نظرياً أن يختاروا من بين عدة أسياد، سيداً لهم. إن العلاقات بالمركز متلازمة مع تعاقب ضعف سلطة الدولة المركزي وقوتها. لقد كان بإمكان الدول القوية بشكل فعال أن تضم إليها الكثير من القبائل، وأن تتدخل في شئونها الداخلية تفرض عليها الخدمة العسكرية، وتجبي الضرائب، وتدعم سلطة الزعماء القبليين الذين كانت تعدهم موضع ثقتها. وفي أوقات شيوع الوهن في أوصال سلطة الدولة المركزية فإن الزعماء القبليين كانوا يمتنعون عن دفع الضرائب وتقديم المساعدة المطلوبة، وقد يعلنون استقلالهم بصراحة في نهاية المطاف. أما إذا كان ضعف المركز مؤقتاً، فإن هؤلاء التابعين كانوا يسارعون إلى إعادة تأكيد ولائهم، ومع ذلك، فحينما لا تتم استعادة السلطة المركزية بسرعة، كان من شان المرء أن يرى ظهور مشيخات شبة مستقلة أو ظهور شبة دول في محيط الدولة المركزية. ولم يكن (الحاكم) يتولى الحكم بالتتابع، ففي غالب الأحيان كانت تنشأ زعامات جديدة نتيجة للفوضى التي كانت تعقب إنحسار القوة المركزية والمنافسة الشديدة بين الزعماء القبليين في المحيط، وإذا انبثقت سلطة مركزية قوية جديدة آنذاك (أو

---

(1) فؤاد حمه خورشيد، جغرافية كوردستان وسايكولوجية الانسان الكوردي، الحوار المتمدن-العدد: 3619، في 2012/1/26.

سلالة حاكمة جديدة، أو جهاز دولة مُحدث) فإن استقلالية زعماء المحيط القبليين كانت ستخسر من جديد[1]. ولذلك يمكن الإشارة إلى عدة أمور أهمها:

أ- القبائل بصفتها كيانات من خلق الدولة:

ما دامت حرية القبيلة وحرية كل فرد مضمونة، وما دامت الحكومات لا تتدخل في شئون القبيلة، نرى الأكراد يخضعون طوعاً لقوى الحكومات، حتى أصبح الخضوع من اجل الحفاظ على حرية القبيلة وحرية أفرادها مقبولا ولو على حساب استعباد كردستان بكاملها. ولم يستطيع الأفراد والقبائل تشكيل حلف قوي يقف بوجه الحكومات التي حكمت كردستان، ولم يتعلم الأكراد كيف يموتوا من أجل حريتهم واستقلالهم الوطني وإنما اكتفوا بالقتال فيما بينهم بمعارك لأخذ الثأر بتشجيع من الدولة[2]. إن القبائل الكردية لا توجد في فراغ من شأنه أن يسمح لها بالنشوء نشوءاً مستقلاً، فأداؤها الوظيفي وتنظيمها الداخلي متأثران جداً بالعوامل الخارجية، وتشمل هذه العوامل القبائل الأخرى، بالإضافة إلى الدول. وفي الواقع إن تأثير الدولة على القبائل أكثر تنوعاً ونفاذاً بدرجة كبيرة مما قد أصبح واضحاً حتى الآن، فتدمير الإمارات الكردية والحملات التأديبية ضد القبائل غير المنضبطة والتوطين ألقسري وفرض الضرائب، كل ذلك لم يكن سوى جزء من الصورة الكلية. ولقد كانت للزعامات القبلية الطامحة كثيراً ما تعتمد على الدعم الخارجي أو التحالفات مع زعماء قبليين آخرين أو (ما هو أكثر نفعاً) بالاعتماد على دولة قوية. وفي بعض الأحيان كانت الدول هي التي تسلح القبائل وتَعهدُ لها بالواجبات العسكرية، وأثر هذا بشكل حتمي على التنظيم الداخلي للقبيلة، ويمكن أن ينظر إلى القبائل بصفتها كيانات من خلق الدولة (بمعنى من المعاني)[3].

وفي كردستان أيضاً تطورت العلاقات ما بين كبار مُلاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر والدولة المعنية بطريقة مختلفة، ففي شرق كردستان كما في جنوبها نجد من بين كبار ملاك الأراضي والشيوخ والرؤساء العشائر من هم موالون للدولة. ويدعم كل من إيران والعراق هؤلاء بجميع الوسائل، فهم يحرضونهم لمحاربة الأكراد المناضلين من أجل تحررهم،

(1) مارتن فان بروينسن، (مرجع سابق)، ص286-287.

(2) إسماعيل بيشيكجي، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبد الملك، (السويد: دارAPEC للطباعة والنشر، 1998)، ص296-297.

(3) مارتن فان بروينسن، (مرجع سابق)، ص282-283.

وفي العراق يطلق على هؤلاء اسم (الجحوش)، وغالباً ما تمنحهم الدولة مكافآت لقاء خدماتهم المهمة جداً أثناء الحرب، فالحرب التي تدور في هذين الجزئين من كردستان هي في واقع الأمر حرب بين الأكراد الموالين للحكومة والأكراد المقاتلين من اجل التحرر الوطني[1].

ب- اعتراض القومين الأكراد على الهوية الإثنية:

لقد شهد عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين احتدام الاعتراض على الهوية الإثنية للطوائف الصغيرة، من جانب القوميين الأكراد، ومن جانب المفكرين المعبرين عن مصالح الدولة القومية التركية أو الإيرانية، أو العراقية. وبرزت نزعات قومية انفصالية وسط الناطقين بلغة الزازا (اللغة القريبة من الكردية)، ووسط الأيزيدين، والعلويين الأكراد، وبدأ أن العَصَبيات الجهوية الضيقة أخذت تشتد وتقوى على حساب الإنتماء إلى هوية إثنية أوسع مشاركة. وقد برزت هذه الظاهرة بجلاء في كردستان العراق، حيث أدت المنافسة المريرة بين الحزبين السياسيين الرئيسيين[2]، إلى ترسيخ انقسام المنطقة إلى رقعتين متباينتين اجتماعياً وثقافياً، رقعتين تشعران بتميزهما الجلي عن بعضهما.

وتبقى الحقيقة أن هناك وسط أكراد تركيا والعراق وسوريا فئات يتميز إنتماؤها إلى الكردية بالتأرجح والغموض، حيث لا تعد الهوية الكردية سوى واحدة من خيارات عدة للإنتماء. فالكردي قد ينتمي إلى قرية، أو لهجة معينة، أو طائفة دينية، ونجد وسط الكتلة الأساسية أيضاً وفرة من التنوعات الثقافية التي تجعل تحديد تخوم هذه الكتلة عينها، على

---

(1) إسماعيل بيشيكجي، (مرجع سابق)، ص192-193.

(2) كان الصراع على السلطة بين الجماعات الكردية وخاصة بين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) سببه غياب حركة قومية كردية قوية، كما لعب التنافس الشخصي دوراً مهماً في ذلك النزاع ولهذا وحتى عام 1975، كان (جلال الطالباني) قد أذعن لحقيقة أن الملا (مصطفى البارزاني) هو من يقود الحركة الكردية، ولكنه بعد انهيار الثورة صار يعتبر نفسه الزعيم الشرعي للحركة، وقد أدى ذلك إلى اصطدامه بـ(مسعود البارزاني) والحزب الديمقراطي الكردستاني، وتعمقت المنافسة الدينية بين عائلتي (البارزانية) و(الطالبانيين) قد لعب دوراً أيضاً فهما تنتميان إلى طريقتين صوفيتين متنافستين: البارزانيون ينتمون إلى الطريقة النقشبندية، والطالبانيون إلى الطريقة القادرية. فقد تأسست الطريقة النقشبندية في كردستان العراق لأول مرة في مطلع القرن التاسع عشر عبر جهود الملا خالد (توفي عام 1826م), وهو من أفراد عشيرة الجاف الكردية. ويتبع النقشبنديون تعاليم محمد بهاء الدين البخاري (1317- 1389), وفي الوقت نفسه تقريبا وصلت الطريقة القادرية الأقدم إلى ذروة قوتها في ذلك الإقليم. ويتبع القادريون تعاليم الشيخ عبد القادر الكيلاني (1077-1166). وقد سيطرت الطريقتان فيما بينهما, والى درجة كبيرة على الحياة الدينية الكردية في العهد الملكي, إلا أنهما بدأتا بالانحسار منذ الثلاثينيات, إن لم يكن قبل ذلك, نتيجة لتراجع دور الدين وعلماء الدين بشكل عام. وللمزيد أنظر: مارتن فان برونسن، الكرد والإسلام، ورقة عمل مشروع دراسات المنطقة الإسلامية، رقم 13، (طوكيو: 1999م).

أساس بعض السمات الثقافية المشتركة ضرباً من المحال. كما يعد المجتمع الكردستاني مجتمعاً تَعَدُدياً، يتميز بالتَعدُد القومي والتنوع في الإنتماء الديني والمذهبي والتقسيم الإجتماعي الريفي والمدني الذي يجعل كردستان تفتقر إلى وحدة فكرية وإثنيه ودينية، وهذا ما يولد معوقات اجتماعية وسياسية في كردستان، هذا التميز بالتنوع والتعدد في المجالات الفكرية والاثنية والدينية وغيرها قد يكون مقدمات لترسيخ الانشقاق وعدم الاتفاق بين المكونات.

2- الاختلاف اللغوي:

أدى واقع الأكراد الاجتماعي والثقافي واللغوي إلى بروز كتابات ومواقف وأفكار، وليس مشروعات كبرى حتى الآن، قصدها التوحيد أو التقنيين اللغوي والثقافي وتأطير مفردات الهوية ومواجهة السياسات الخارجية لدول الجوار، غير أن تلك الأفكار والكتابات تبين أن نظام القيم ربما لم يعد يتواءم مع التعددية الكبيرة ووقوع الأكراد تحت تأثير العناصر الفاعلة محلية وإقليمية وعالمية واسعة الطيف ومتعددة الاتجاهات والأغراض، ومن ثم متعددة النتائج والتجليات، الأمر الذي يتجلى في سياسات لغوية واتجاهات للهوية يصعب تأطيرها أو استخلاص معانٍ عامة لها، فأدى هذا إلى ارتفاع نسبة الافتراق والمنافسات السياسية والثقافية واللغوية، ومن ثم إلى تمزق الجهد والموارد وتشتتها.

ويشهد البناء اللغوي للأكراد تحديات واسعة الطيف ومتفاوتة من حيث إدراكهم لها، ومن حيث تأثيرها المحتمل في هويتهم كما يتجلى في الخطاب الكردي الراهن، كما أن الإشارات القليلة إلى التعدد والتشتت اللغويين تُحيل الأسباب عند التحليل على العوامل الخارجية، أما العوامل الداخلية المتمثلة بالعوائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فكثيراً ما يتم تجاهلها وأحياناً تُعطى وزناً نوعياً وتحليلياً أقل، وقد تعبر تبعاتٍ أو نتائج للعوامل الخارجية إياها. وتُشكل السياسات العامة لدول المجال الكردي مصدر تهديد رئيس بالنسبة إلى البناء اللغوي للأكراد من خلال (التعريب، والتتريك، والتفريس) وما يماثلها، انطلاقاً من عَدَها التكوين الكردي تطوراً مُمنهجاً أو خارج السياق العام لثقافة الدولة أو الاجتماع السياسي المعني[1].

(1) غفور مخموري، تعريب كوردستان: التعريب المخاطر المواجهة، ترجمة عبد الـلـه قركه يى، (أربيل: دار ئاراس للنشر، 2006م)، ص45.

إن التحدي اللغوي الرئيسي هو في المجتمع الكردي نفسه، ونحن لا نُقلل من عوامل البيئة المحيطة بالمجال الكردي أو التي تحكمه، ولا بعناصرها الفاعلة، لكننا نعيد ترتيب أولويات النظر إلى اللغة والبناء الغوي واعتبارات تحليل الواقع الثقافي الراهن، ذلك أن التشكيل اللغوي والـلـهجات المتعددة سابق على الانقسام الجغرافي والتوزيع بين الكيانات السياسية الراهنة، ومن ثم قد يكون سبباً له، أو أحد أسبابه، وقد يكون نتيجة له أيضاً[1].

ويعتبر (اللوريين والبختياريين) الناطقين بلغات قريبة من الكردية، أنفسهم بعيدين عن الانتماء للقومية الكردية، رغم مزاعم القوميين الأكراد الأكثر تطرفاً بان (اللوريين والبختياريين) أكراداً. بالمقابل نجد أن الناطقين (بالكورانية والزازائية) اعتبروا أنفسهم، على مدى قرون أكراداً، مثلما أن جيرانهم الناطقين بالكردية، علاوة على المؤلفين العرب والأتراك، اعتبروهم أكراداً أيضاً، رغم أن هاتين اللغتين غير مفهومتين عند الناطقين بالكردية الأصلية[2]. بل إن (الكرمانجية والسورانية)، وهما الـلـهجتان الأساسيتان في الكردية، تفتقران إلى الفهم المتبادل، فالسوراني لا يفهم الكرمانجي، والكرمانجي لا يفهم السورانية.

وقد تضم اللغة الواحدة عدة لهجات محلية، تدفع المتحاورين من مناطق مختلفة إلى تفضيل التواصل في اللغة التركية أو الفارسية أو العربية، بسبب صعوبة فهمهم الكردية بعضهم. إن الـلـهجات الكردية المتنوعة تعرضت في البلدان التي يسكنها الأكراد إلى تأثيرات كبيرة من اللغات الرسمية في تلك البلدان، من ناحية المفردات، والنحو والصرف أيضاً (في حدود معينة)، وهكذا فإن الـلـهجة المحكية الواحدة على جانبي الحدود بين الدولتين أخذت تفترق تدريجياً إلى لهجتين. ولعل عوامل التهديد اللغوي ومخاوف الهوية ترتبط بالمعنى العميق للسياسة في المنطقة، من جهة العلاقة بالثقافة والتكوينات الإثنية، ومن جهة توسل القوة والعنف المادي والرمزي، تجاه ما يُعتبر تهديداً. وهذا ينطبق على حال الأكراد، خصوصاً في ما يتعلق باللغة، إذ تشكل الأخيرة ساحة من ساحات المواجهة الرمزية والمادية على امتداد المنطقة، وأن بدرجات متفاوتة، وأقترن ذلك أحياناً بعقوبات لردع مستخدمي لغات غير مُعترف بها أو غير مُصرح بها، وهناك من يعد توسل لغة أخرى بمنزلة فعل خيانة لـ(الأمة).

---

(1) عقيل سعيد محفوض، الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م)، ص105.

(2) مارتن فان بروينسن، الأكراد وبناء الأمة، (مرجع سابق)، ص14.

واعتبر الأكراد أن وضعهم اللغوي هو نتيجة مركبة للوضع السياسي في المنطقة والعالم، مثلما أن السياسات التي تتبعها دول المجال الكردي تعتبر الأكراد مصدر تهديد محتمل أو وشيك لزعم أو أيديولوجيا البناء اللغوي القومي. ويقول الكاتب الكردي الإيراني (أمير حسنبور) "بقي علماء اللغويات ودارسو اللغة الكردية صامتين تجاه القتل المتعمد لموضوع أبحاثهم من سلطات عدد من الدول في تركيا وإيران وسوريا. وإن سياسة الإبادة اللغوية المُشرعنة في الدساتير والقوانين لم تنكر حقوق الأكراد اللغوية فحسب، وإنما انتهكت حرية تعليمها أكاديمياً في كل مكان ... وليس من الصعب رؤية أن هذا الصمت يسمح لآليات الإبادة اللغوية أن تشغل بحرية في حقولها القاتلة"[1].

ومن المعوقات الظاهرة للفرد الكردي عدم استخدمه لغة القرية، بل اللغة الرسمية للدولة (تركية، عربية، فارسية)، وهذا وسع الهوة الثقافية الفاصلة بين أكراد العراق وإيران وتركيا وسوريا. وإن التعليم الإلزامي والخدمة العسكرية الإجبارية، إضافة إلى أشكال التعبئة السياسية المختلفة (الانتخابات - التظاهرات الجماهيرية) والتطور الإقتصادي والهجرة الداخلية، وتأثيرات التلفزيون (القومي)، عملت جميعاً على دمج القرى البعيدة وزجها في الحياة القومية لهذه الدول[2]. وتبلورت في المجتمع الكردي ظاهرة يُطلق عليها الهوية القومية (الكردي العراقي، الكردي التركي، الكردي الإيراني)، التي تميزها عن المجتمعات الكردية في الدول الأخرى، لقد وسم هذا التطور تبلور هويات قومية مناطقية في الدول العربية وإيران وتركيا. إن رسم حدود أربع دول مختلفة داخل موطن الناطقين بالكردية قد أثر في وضعهم بطريقتين[3]:

أ- إن القوة المحركة للسياسة والثقافة واللغة والنماذج الاجتماعية لكل دولة قد تركت سمتها الخاصة والمميزة على كل من المجتمعات الكردية الأربعة.

ب- إن مصالح أحد تلك المجتمعات الكردية كانت تتصادم في بعض الأحيان مع مصالح مجتمع كردي آخر، مما ينجم عنه الصراع فيما بينهما، ومثال ذلك الاشتباكات المسلحة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق وحزب العمال الكردستاني (PKK) في تركيا، وخاصة في تسعينيات القرن العشرين.

---

(1) Amir Hassanpour, The Politics of A-Political Linguistics: Linguists and Linguicide, Kurdish Academy of Language, on the Web: www.kurdishacademy.org/?q=node/180 (Accessed 12/2/2013).

(2) مارتن فان بروينسن، الأكراد وبناء الأمة، (مرجع سابق)، ص18.

(3) أوفرا بينغيو، (مرجع سابق)، ص19.

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية

يمثل الأكراد تحدياً حقيقياً لكل الدول المتاخمة لكردستان وتعبيراً إقليمياً فريداً عما يمكن أن نسميه التصادم بين (فكرة القومية)، وبين (فكرة الدولة) مثلما حدث في أوربا في تسعينيات القرن العشرين - وعلى الأخص في يوغسلافيا الاتحادية السابقة- فمع وضوح تمايزهم القومي والعرقي، يبدو كما لو أن هناك توافقاً إقليمياً على عدم الاعتراف بهم كأصحاب قومية خاصة، نمت عبر قرون عديدة. حيث كان الأكراد يلقون نوعاً من الإنكار والاضطهاد في كل البلدان التي يعيشون فيها، وفي زمن سابق حتى عام (1999م)، كان العراق وتركيا يتبادلان حق التعقب الساخن داخل أراضيهما لضرب المتمردين الأكراد. وكانت المسألة الكردية باستمرار موضع إنشغال وإستثمار الدول التي تمتد عبرها أراضي كردستان وينتشر فيها الأكراد في إدارة كل منها للعلاقات الإقليمية، خصوصاً ما بين تركيا والعراق، وتركيا وسوريا، والعراق وإيران.

وواقع كردستان اليوم مقسمة وملحقة أجزاؤها بكل من تركيا وإيران والعراق وبشكل أقل في سوريا وأذربيجان وأرمينيا. ومَكن وجود الأكراد كعنصر فصل بين العرب والفرس والأتراك – خاصة في ظل حرية تحركهم النسبية على حدود الدول الثلاث- من الحصول في معظم الأحوال على قدرة من المناعة في مواجهة التأثير والسيطرة التامتين سياسياً وثقافياً للشعوب المجاورة. ورغم أن وجود الأكراد في العراق شكل إغراء للقوى الإقليمية لإستخدامهم للتدخل في شئون العراق مما يتيح لجيران أو منافسين إقليميين للعراق فرصة ممارسة ضغط على العراق، فإن القضية الكردية شَكلت مشكلة مزدوجة أيضاً لكل من تركيا وإيران وسوريا بسبب وجود الأكراد ذات ثقل داخل حدودها، وأحياناً سعت تلك الدول إلى التعاون مع العراق، وأحياناً أخرى تعاونت فيما بينها ثنائياً أو ثلاثياً لإحتواء انعكاسات وتداعيات القضية الكردية. إن واحدة من ابرز المشاكل التي يواجهها الأكراد في الوقت الحاضر، هو عدم خضوعهم لدولة واحد، فالكثير من الشعوب تحررت لأنها كانت تخضع لدولة واحد. أما حالة كردستان فهي حالة نادرة لأنها تخضع لأربعة دول.

أولاً: التعاون الأمني بين (تركيا - إيران - العراق - سوريا)، ضد مقترح كيان كردي

فُعلت إتفاقية التعاون الأمني بين العراق وتركيا في 25 مارس 1983م، وسمح للقوات التركية بالتوغل داخل الأراضي العراقية مسافة (30كم)، بهدف مُهاجمة المناطق الكردية الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني (PKK)، وبعد يومين من بدء العملية قامت الطائرات التركية بقصف بعض مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني في منطقة (باهدينان) الواقعة قرب الحدود التركية الإيرانية[1].

وقد اعترضت تركيا على المفاوضات بين الحكومة العراقية والإتحاد الوطني الكردستاني، واستخدمت النفط كورقة ضغط على العراق في حال الاتفاق بين الطرفين، فالعراق يدرك أن غلق أنبوب النفط المار عبر الأراضي التركية سوف يخنق الاقتصاد العراقي، كونه المنفذ الوحيد لتصدير النفط العراقي أثناء الحرب (مع إيران). وعليه قام وزير خارجية تركيا (فاهت هاليو غلو) بزيارة العراق في أكتوبر 1984م مهدداً بإغلاق الحدود بوجه الواردات العراقية، وأكد على إتفاقية التعاون المشترك بين العراق وتركيا[2].

وفي مجال التنسيق مع تركيا، قام وزير الخارجية العراقي بزيارة لأنقرة لغرض توقيع إتفاقية التعاون الأمني مع تركيا والتي أصبحت سارية المفعول في 15أكتوبر 1984م، والتي عرفت بإتفاقية (المطاردة الحثيثة) لغرض مكافحة الإرهاب في منطقة الحدود المشتركة، والتي نصت على السماح لكل من تركيا والعراق القيام بعمليات متابعة للعناصر التخريبية داخل أراضي الطرف الأخر في حالة الضرورة القصوى ولمسافة خمسة كيلو متر ولمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام.

كما وجهت الاتهامات إلى إيران وسوريا بدعم الانفصاليين الأكراد، الذين كانوا يسعون للقيام بأعمال تخريبية ضد أنبوب النفط الذي يمر بالمناطق العراقية والمتجه إلى تركيا[3]. إن هذه الاتفاقية جاءت تلبية لمصالح البلدين، فتركيا وقعت الاتفاق جراء انتقال حزب

(1) بيار مصطفى سيف الدين، المسألة الكردية في العلاقات الأمريكية التركية 1991-1999، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية، 2009م)، ص107.

(2) فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، (قبرص: دار قرطبة للنشر، 1993م)، ص77.

(3) وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني PKK، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002م)، ص132.

العمال الكردستاني التركي من معسكراته السابقة في سوريا وسهل البقاع اللبناني إلى معسكر (لولان) في شمال العراق عبر الأراضي الإيرانية وبموافقة الحكومة الإيرانية، بموجب أتفاق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في يوليو 1983م[1]. وهكذا مَنح العراق الجيش التركي التفويض بملاحقة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وتنفيذ عدة عمليات عسكرية واسعة، مما أتاح الفرصة لتركيا لملء الفراغ في شمال العراق بسبب انشغال الجيش العراقي بحربه مع إيران[2].

أما إيران فقد سمحت للمرة الأولى لتركيا بتعقب وتنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق داخل أراضيها لملاحقة حزب العمال الكردستاني وذلك في 20 أغسطس1984م، وتوغلت القوات التركية لمسافة (22كم) داخل الأراضي الإيرانية ومسافة مماثلة داخل الأراضي العراقية. وتم التوقيع على اتفاق أمني بين تركيا وإيران في 28 نوفمبر 1984م، ولكن هذا الاتفاق لم يرتق إلى مستوى ما تحقق على صعيد الاتفاقية الأمنية الموقعة بين تركيا والعراق[3].

وبعد تشكيل حكومة الأمر الواقع شمال العراق، واعتماد الصيغة الفيدرالية مع بغداد، ومن أجل تفادي وقوع أزمة مع إيران إزاء ذلك التطور، وجه برلمان كردستان العراق في أوائل عام 1993م رسالة إلى مجلس الشورى الإيراني يوضح فيها رغبة السلطة الكردية في التعاون مع إيران، كما جاء التأكيد فيها على أن إقامة إقليم كردي فيدرالي لن يكون مقدمة لتقسيم العراق مما يهدد دول الجوار، وأن القيادة الكردية تتفهم المخاوف الأمنية الإيرانية وسوف تفعل قصارى جهدها لعدم تعريض المصالح الإيرانية للخطر[4].

وفي هذا السياق، قام (عصمت سيزجين) وزير الداخلية التركي بزيارة إيران في سبتمبر 1992م، لتوقيع اتفاق أمني بين الحكومتين ينص على تشكيل لجنة إيرانية- تركية أمنية عليا، وإنشاء لجان عسكرية على طول الحدود الإيرانية – التركية التي تبلغ (499كم)، للقيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد قواعد حزب العمال الكردستاني التركي[5].

(1) Michael M. Gunter, A defacto Kurdish state in northern Iraq, Third World Quarterly, vol.14, no.2, 1993, p.305.

(2) Michael M. Gunter, The Kurds and the Future of Turkey, (New York: Mocmillam press, 1997), p.97.

(3) فيليب روبنس، (مرجع سابق)، ص70.

(4) Bayram Sinkaya, Conflicya, Conflict and Cooperation in turkey- Iran relation: 1989-2001, master thesis, (middle east technical university, department of international relation, 2004), p.71.

(5) وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2005م)، ص166.

كان الاتفاق الأمني لعام 1992م، امتداداً لإتفاقية عام 1989م بين البلدين، وتشكيل لجنة أمنية عليا مشتركة إيرانية - تركية تختص بالمسائل الأمنية وامن الحدود، إلا أن الاتفاق الأمني لعام 1992م، لم يكتب له النجاح نتيجة الاتهامات الإيرانية المتكررة لتركيا بتقديم الدعم لمنظمة مجاهدي خلق المعارضة لإيران[1]. وفي نوفمبر 1993م، وفي إطار جولة جديدة من المباحثات بين الطرفين التركي والإيراني، تم التوقيع في أنقرة على بروتوكول أمني مشترك خاص بمسائل أمن الحدود، وينص على عدم سماح الدولتين لأية منظمة إرهابية بالتواجد فوق أراضيها[2].

توجت مرحلة التعاون الأمني بين إيران وتركيا، بزيارة الرئيس التركي (ديميرل) إلى إيران في يوليو 1994م، وهذه الزيارة الأولى لرئيس تركي منذ إعلان جمهورية إيران الإسلامية عام 1979م، وتباحث الرئيس التركي مع الرئيس الإيراني (هاشمي رفسنجاني) في عدة أمور من بينها المسألة الكردية[3]. وأعرب الرئيس الإيراني عن استعداد بلاده للتعاون مع تركيا ضد حزب العمال الكردستاني، كما أعلن "إن إقامة دولة كردية هو من قبيل المستحيلات"[4]. وفي 10 أغسطس 1996م، زار رئيس الوزراء التركي (نجم الدين أربكان) إيران، وكان اللقاء بين الطرفين للتباحث في الأمور الأمنية والتعاون بين البلدين، وعلى هامش الزيارة أتفق البلدان على ضبط الأمن في حدودهما المشتركة، وتبادل المعلومات بين قوات أمن الدولتين[5]. كما توصلت كل من إيران وتركيا إلى توقيع بروتوكول تعاون أمني مشترك في 19ديسمبر1998م في طهران[6]. وفي منتصف يناير 2001م، قام وزير الخارجية الإيراني (كمال خرازي) بزيارة إلى تركيا بهدف التعهد بعدم السماح لعناصر حزب العمال الكردستاني بالتسلل إلى أراضيها، والبدء بتسوية القضايا الأمنية محل

(1) خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999م)، ص51.
(2) أحمد نوري النعيمي، القضية الكردية في تركيا الواقع والمستقبل، دراسات إستراتيجية، (بغداد: 2003م)، ص51.
(3) شيماء عادل فاضل، أثر المتغير الإيراني في العلاقات العراقية- التركية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، (بغداد: جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، 2006م)، ص98.
(4) روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية- الإيرانية، ترجمة محمد إحسان، (أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، 2001م)، ص65.
(5) الأبعاد السياسية للتحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط، سلسلة تقارير، العدد5، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، أغسطس1996م)، ص3-4.
(6) السيد عوض عثمان، أفاق جديدة للعلاقات الإيرانية- التركية، مجلة مختارات إيرانية، العدد25، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة الثالثة، أغسطس 2002م)، ص82.

الخلاف من خلال التشاور والمحادثات المباشرة ومن خلال القنوات الرسمية ذات الصلة وعبر الأطر المؤسساتية التي تم الاتفاق عليها في وقت سابق[1].

وأثناء الزيارة الرسمية للوفد التركي إلى إيران في 7 مايو 2001م، لبحث قضايا الإرهاب، عقدت اجتماعات اللجنة الأمنية العليا المشتركة التي تم إنشاؤها أواخر عام 1998م، وأسفرت هذه الاجتماعات عن توقيع الطرفين على مذكرة تفاهم لتنفيذ الاتفاقيات الأمنية الموقعة بينهما سابقاً، والاتفاق على تشكيل ورش عمل لدراسة قضايا الإرهاب التي تهدد الأمن الداخلي لتركيا وإيران من خلال تبادل المعلومات والآخر بحث أساليب تنفيذ الإجراءات المشتركة[2].

وبعد أحداث 2003م واحتلال العراق، وقعت تركيا والعراق اتفاق أمني في شهر أكتوبر 2007م، وكان الهدف منه مطاردة وتصفية جيوب حزب العمال الكردستاني[3]، بعد العمليات النوعية التي قام بها مقاتلوه في مناطق متعددة من تركيا قبل توقيع هذا الاتفاق[4]. وفي منتصف عام 2003م قام الرئيس التركي (نجدت سيزار) بزيارة لإيران، ثم تلاها زيارة وزير الخارجية التركي (عبد اللـه غول) مرتين لإيران، كما قام وزير خارجية إيران (كمال خرازي) بزيارة لتركيا في العام نفسه. وبظهور حزب كردي جديد يمثل الجناح الإيراني لحزب العمال الكردستاني التركي في إبريل 2004م، والمعروف باسم (حزب الحياة الحرة الكردستاني)، بدأت حالة الخلافات الإيرانية - التركية في الحل، وبدأ التركيز على رفع مستوى التعاون الأمني بين الدولتين.

(1) السيد عوض عثمان، أفاق جديدة للعلاقات الإيرانية- التركية، مجلة مختارات إيرانية، العدد25، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة الثالثة، أغسطس 2002م)، ص83.

(2) أحمد محمد طاهر، العلاقات الإيرانية- التركية، في مدحت أحمد حماد (محرراً), التقرير الاستراتيجي السنوي 2001، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 2002م)، ص290.

(3) في 21 فبراير 2008 توغل الجيش التركي في شمال العراق لمدة ثمانية أيام، وأعلن أنه نجح في تحقيق أهدافه ضد حزب العمال الكردستاني. وبعد التوغل التركي قال الرئيس العراقي (جلال الطالباني) خلال زيارة زعيم (حزب المجتمع الديمقراطي التركي) طالباً منه المساعدة على حل المشكلة الكردية في تركيا: "قولوا لعناصر حزب العمال الكردستاني ألا ينتظروا منا دعماً، وعليهم أن يتركوا السلاح وان يعودوا إلى صوابهم". بينما أشادت تركيا بدور (مسعود البارزاني) في بناء المخافر الحدودية وتعزيز أمن الحدود على جانب الحدود التركية العراقية. أنظر: طه اقيولن، المسألة الكردية على مفترق طرق، صحيفة الحياة، في 2008/5/14.

(4) صحيفة الوطن الكويتية، في 2007/10/11.

وفي عام 2004م قام وزير خارجية تركيا (عبد الـلـه غول) بزيارة إيران والتقى خلالها بالرئيس الإيراني (محمد خاتمي)، الذي صرح "لن يستطيع أعداء تركيا من جماعات إرهابية أو غيرها إلحاق أي أذى بها عبر إستخدام الأراضي العراقية"[1]. وفي الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي (أردوغان) إلى إيران في 28 يوليو 2004م، وقعت تركيا وإيران اتفاقاً للتعاون الأمني الذي صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني التركي منظمة إرهابية محظورة[2]. وتزايدت وتيرة التعاون التركي الإيراني، بعد تزايد هجمات حزب الحياة الحرة الكردستاني على إيران، وحزب العمال الكردستاني على تركيا. فقد استمر التعاون الأمني بين الدولتين واستمرت الاجتماعات على مستوى وزراء الخارجية، وقام وزير الخارجية الإيراني بزيارة تركيا نهاية عام 2005م للتباحث حول موضوع الإرهاب والتعاون الأمني بين الدولتين، وأسفرت الزيارة عن توقيع مذكرة تفاهم أمني في 30 فبراير 2006م، وجاءت الاتفاقية طبقاً للاتفاقية الأمنية المبرمة في يوليو 2004م. وأستمر الترتيب الأمني بين الدولتين وتوصل البلدان في 17 إبريل 2007م، إلى توقيع مذكرة خاصة بتفعيل التعاون في القضايا الأمنية وتبادل المعلومات الإستخباراتية حول أماكن تواجد حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني. وفي ربيع عام 2008م، انعقدت اجتماعات اللجنة الأمنية العليا المشتركة في العاصمة التركية، لمناقشة القضايا الخاصة بالتعاون الإستخباري ضد الحزبين الكرديين المناوئين[3].

وقام الرئيس الإيراني (محمود أحمدي نجاد) أثناء زيارته لتركيا في يوليو 2008م، في الكشف عن معلومات تفيد بتزايد الدعم الإيراني للقوات التركية في قصف قواعد حزب

(1) بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (دبي: 2005م)، ص72.

(2) لقد منحت الاتفاقية الأمنية بين تركيا وإيران في عام 2004، تركيا الأفضلية في قتال حزب العمال الكردستاني من خلال ما تضمنته الاتفاقية من بند يتعلق بتنسيق العمليات العسكرية بين إيران وتركيا ضد حزب العمال الكردستاني، كما جعلت الاتفاقية إيران تتخلى عن حزب العمال الكردستاني كأداة للمساومة لعدة عقود. أما أهمية الاتفاقية بالنسبة لإيران، فقد جرى توقيعها بعد مضي ثلاثة أشهر من إعلان تأسيس حزب الحياة الكردستاني- الفرع الإيراني لحزب العمال الكردستاني. وللمزيد أنظر: KerimYildiz,Tanyei B. Taysi, op.cit, p.76.

(3) عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، العدد 10، (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، سبتمبر 2008)، ص26.

العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني المنتشرة في سلسلة جبال قنديل[1]. هذه أبرز الاتفاقيات الأمنية بين (تركيا وإيران والعراق)، لمنع أي كيان كردي في النشوء، أو التمدد على مناطق الدول المذكورة، لقد سعت الدول المذكورة إلى إعاقة أي تفكير للقيادات الكردية أو الأحزاب الكردية بالعمل على الأخذ بنظام الحكم الذاتي أو الفدرالي، على حساب حكومات الدول المُقتسمة لكردستان.

ثانياً: التعاون السياسي ما بين (تركيا - إيران - العراق - سوريا)، ورفض قيام كيان كردي

في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991م، سعت إيران وتركيا وسوريا للتنسيق فيما بينها بهدف الحفاظ على وحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، وللحيلولة دون التعاون فيما بين الفئات الكردية الفاعلة- سياسياً أو عسكرياً- عبر الحدود القائمة ودون إنشاء دولة كردية مستقلة. فقد اتفقت تركيا وإيران على مواجهة خطر التهديد الخارجي المتمثل في أكراد العراق خشية تعرض أمنهما القومي للخطر. وعلى أثر إعلان تشكيل حكومة إقليم كردستان العراق في أكتوبر 1992م، دعا رئيس الوزراء التركي (سليمان ديميريل) كلاً من إيران وسوريا والسعودية إلى حضور اجتماع عاجل في أنقرة للتباحث بشأن مستجدات الوضع السياسي في شمال العراق، وفي يومي 13 - 14 نوفمبر 1992م انعقد الاجتماع الأول على مستوى وزراء خارجية تركيا، وإيران،وسوريا، باستثناء السعودية التي رفضت الحضور. وفي الاجتماع أبدى وزراء الخارجية قلقهم على مصير العراق، وأعلنوا رفضهم أي خطوة تهدد وحدة العراق واعتبار الفيدرالية في العراق تهديداً لوحدته[2].

وفي فبراير1993م أنعقد الاجتماع الثاني على مستوى وزراء الخارجية في دمشق، والثالث في طهران في يونيو 1993م[3]، والرابع في إسطنبول في فبراير 1994م، والخامس في دمشق أغسطس1994م، وقد نجحت هذه الاجتماعات إلى حد كبير في وقف التوجهات

(1) Henri J. Barkey, Preventing Conflict over Kurdistan, (Washington: Carnegie Endowment for International peace, 2009), p.30.

(2) علي صالح الميراني، موقف جريدة (ده نكى كورد/ صوت الأكراد) من تطورات الأوضاع السياسية في كوردستان 1977-1997، (دهوك: مطبعة جامعة دهوك، 2010م)، ص79.

(3) صلاح سالم، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، (مرجع سابق)، ص551.

الانفصالية لأكراد العراق[1]. أما الاجتماع السادس فكان في العاصمة الإيرانية طهران في سبتمبر 1995، وكالعادة في ختام الاجتماع أكد وزراء الخارجية للدول الثلاثة على معارضتهم لفكرة تقسيم العراق. قام رئيس الوزراء التركي (نجم الدين أربكان) في أغسطس 1996م بزيارة إلى إيران، أقترح على إيران حضور قمة رباعية إلى جانب سوريا والعراق لمناقشة الأوضاع في شمال العراق وبحث سبل التعاون لمواجهة خطر تقسيم العراق، لم ينعقد المؤتمر بسبب إعلان تركيا إقامة منطقة أمنية عازلة على طول الحدود مع العراق في شهر سبتمبر من العام نفسه[2].

وبعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية العراق 2003م، تم انعقاد المؤتمر الإقليمي الأول في تركيا في يناير 2003م بحضور وزراء خارجية إيران وسوريا، وعُقد المؤتمر الثاني في طهران في مايو 2003م، والثالث في دمشق في أكتوبر من العام نفسه للتباحث في الشأن العراقي وإقليم كردستان، وفي ختام الاجتماعات اتفقت الدول الثلاث على العمل معاً لمنع تفتيت وحدة الأراضي العراقية[3]. وعُقد بالتوازي مع اجتماعات الدول الثلاث (تركيا وإيران وسوريا) مؤتمر خاص بالعراق ودول الجوار الإقليمي في العاصمة التركية 23 يناير 2003م، شاركت فيه سوريا وإيران ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية، وانعقد المؤتمر الثاني في الرياض، والثالث في طهران 28 مايو 2003م، والرابع في دمشق 2 نوفمبر 2003م، وفي ختام هذه الاجتماعات أكد وزراء خارجية الدول رفضهم لأي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تجزئة العراق والتأكيد على احترام سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه، وتأتي هذه البيانات الصادرة عن المؤتمرات الأربعة تلبية لرغبة إيرانية – تركية مشتركة، على اعتبار أن مشروع الدولة الكردية في شمال العراق إذا ما تحقق قد يؤدي إلى انضمام الجنوب الشرقي من الأناضول إليه وأجزاء من إيران وسوريا[4].

---

(1) نادرة وهاب أحمد الفيلي، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة (2002-2009)، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية، 2010م)، ص194.

(2) آمال حسين محمود، العلاقات الإيرانية- التركية، في مدحت أحمد حماد (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي 1996، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام، 1997م)، ص76.

(3) سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران، مجلة العلوم السياسية، العدد 41، (بغداد: تموز- كانون الاول2010م)، ص21.

(4) سعد إرزيج إيدام، العلاقات التركية – الإيرانية 1979-2006 الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه، (بغداد: جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية، 2008م)، ص316.

ثالثاً: القضية الكردية وتباين موقف الدول الإقليمية الأربعة منها

دفع تواجد الأكراد بين الدول (تركيا – إيران – العراق - سوريا) إلى النزاع فيما بينها والصراع على طول الحدود من جانب، وحول ما يشكله الأكراد من إخلال بتوازن القوى من جانب أخر. ولم تفلح المعاهدات والاتفاقيات بين دول الجوار في القضاء على تلك المنازعات حتى ولو بدت آثارها الإيجابية لحين من الوقت، إذ سرعان ما تزول آثارها تبعاً لتغير القوى الحاكمة وفق موازين القوة التي تجبر الجانب الضعيف أحياناً على قبول الأمر الواقع، فإذا ما استرد قواه وعادت عافيته نشط لاستعادة ما سبق وتنازل عنه.

1- استخدام إيران للأكراد في تحقيق مصالحها:

خلال المرحلة التاريخية الممتدة ما بين عامي (1971-1974م)، حدثت مجموعة من المتغيرات الإقليمية التي ساهمت في توتر العلاقات بين إيران والعراق[1]. وإزاء حدة المعارك بين الأكراد والسلطة العراقية عام 1974[2]، حاول العراق الوصول إلى تفاهم مع إيران على

---

(1) اقترح رئيس الجمهورية العراقية (أحمد حسن البكر)، إنشاء حلف دفاعي تشترك فيه الدول العربية في الخليج، ورفضته كل من السعودية والكويت تشكيكاً في النوايا العراقية، ورأت إيران المشروع استبعاداً واضحاً لها ورأت بأن العراق الذي لا يبلغ طول سواحله على الخليج أكثر من ستين كيلو متر، قد تجاهل إيران التي يبلغ طول سواحلها على الخليج ما يزيد على 850 كيلو متراً، فجابهته بشدة. وسرعان ما توترت العلاقة بين الطرفين إلى مناوشات حدودية من الجانب العراقي في 10 إبريل 1972، رداً على قيام إيران بتجهيز الأكراد في العراق بالأسلحة الثقيلة. وفي عام 1973 زادت حده التنافس بين الطرفين بسبب اعتقاد إيران أن الروس وراء الحملة المنظمة لتقسيم باكستان ورفع موقع الهند لتحتل الهيمنة في المحيط الهندي في الوقت الذي يدعون فيه إلى التخريب في جبهة إيران الغربية، مما حثها على التوثب نحو العراق بإثارته سياسياً في حين كان بدوره ساخطاً على الدعم الأمريكي لإيران. هذا الأمر أدى إلى اندلاع اشتباكات على الحدود في فبراير1974، وتم التوصل إلى وقف إطلاق النار بواسطة الأمم المتحدة في مارس 1974. وللمزيد أنظر: محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير الاستقلال – الحكم الذاتي- الفدرالية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008م)، ص106.

(2) في خريف (1968)، نشب القتال بين قادة الحركة الكردية (قوات مصطفى البارزاني من جانب وقوات جلال الطالباني وإبراهيم أحمد من جانب أخر)، وكان الطالباني مدعوم من الحكومة العراقية والبارزاني مدعوم من إيران، وأدى هجوم البارزاني إلى انسحاب الطالباني والجيش العراقي، الأمر الذي سمح للبارزاني بقصف حقول نفط كركوك أملا في إشغال القوات العراقية عن منطقة الحدود الإيرانية لغرض إدامة الخطوط اللوجستية مع إيران. وأعلنت إيران من جانبها في إبريل 1969 عن فسخ معاهدة الحدود الإيرانية العراقية 1937 والخاصة باقتسام مياه شط العرب. وأدرك العراق ضرورة التوصل إلى حل للمشكلة الكردية بغية قطع الطريق أمام تأثيرات النفوذ الإيراني على الحركة الكردية، وتم توصل الطرفين إلى عقد إتفاق تم الإعلان عنه في بيان 11 مارس 1970. وفي 14 مارس 1974 تجدد القتال بين الأكراد والحكومة العراقية بعد أن أعلن العراق قانون الحكم الذاتي في 11 مارس 1974 الذي لم يُرضِ القادة الأكراد الذين اخذوا موقف متصلب واستعدادهم للدخول في صراع طويل مع الحكومة العراقية، ويرجع هذا الموقف المتصلب من جراء الدعم الخارجي الكبير الذي حصل عليه البارزاني وحركته المسلحة من إيران وحليفاتها الولايات المتحدة وإسرائيل. وللمزيد أنظر: جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، (بيروت: دار الساقي، 2004م).

أساس وقف مساعدتها للأكراد، وبدأ العراق بتوسيط المملكة العربية السعودية ومصر والأردن، ونتج عن هذه الوساطة وضع أسس اتفاقية الجزائر في فبراير 1975م. وتم الاتفاق النهائي بين العراق وإيران في مارس 1975م - على هامش مؤتمر قمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) - على وقف المساعدات الإيرانية للحركة الكردية المسلحة، وتخطيط الحدود البرية والنهرية بين الطرفين[1]. وفي 22 مارس1975م، انهارت المقاومة الكردية وأعلن (الملا مصطفى البارزاني) بأن الحرب قد انتهت وقال"نحن وحيدون دون أصدقاء ولم يعد الأمريكان يقدمون لنا أية مساعدات وننتظر أياماً سوداء قاتمة"[2].

وتلقى الأكراد ضربة قوية من جراء تغير التحالفات الإقليمية التي كانت تستخدم الأكراد كورقة ضغط بين الأطراف المتصارعة. ويقول (شاه إيران): بالتأكيد لقد ساعدنا الثورة الكردية وحتى المرحلة الأخيرة، كنا الوحيدين الذين نمدهم بالمساعدة، وعندما أوقفنا مساعدتنا انهارت الثورة، فلعدة سنوات كانت الحكومات العربية تضايقنا بدعاياتها العدائية ومحاولاتها التخريبية، فوجدت ثمة إمكانيات في قلاقل كردستان وبعد التفكير في الموضوع قررت مساعدة الأكراد"، "لقد ساعدت الأكراد. ولم أكن أرغب في بعث المسألة الكردية، فلدينا أقلية كردية في إيران، لكني أردت أن أصفع الحكومة في بغداد على وجهها، وعندما توقفوا عن مضايقتنا توقفنا نحن عن مضايقتهم، لقد كلفتنا عملية كردستان (300) مليون دولار، وهذا مبلغ ضخم حتى أنفقه، لكن كان علي أن أنفقه"[3].

قامت إيران بعد ثورة 1979م بدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، مادياً ومعنوياً، فضلاً عن منحه حق إقامة معسكرات على أراضيها كقاعدة انطلاق لتنفيذ الهجمات ضد الجيش العراقي، لقاء تأييد قيادة الحزب وأعضائه للثورة الإيرانية والقتال إلى جانب قوات

(1) فتحي عفيفي، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي، (القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، 2000م)، ص208.

(2) نقلاً عن: جوناثان راندل، (مرجع سابق)، ص200-230.

(3) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، مدافع آية اللـه: قصة إيران والثورة، (القاهرة: دار الشروق، ط3، 1983م)، ص142.

الحرس الثوري ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني[1]. وقد أيد الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران العهد الجمهوري الإسلامي الذي أعقب سقوط الشاه، وكان الأكراد أكثر ترحيباً به من باقي القوميات المتواجدة في إيران، إذ توقع الأكراد أن يحصلوا على حقوقهم القومية بعد إنبثاق عهد جديد، ولم تنجح جميع المحاولات التي بذلها رئيس (الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني) (عبد الرحمن قاسملو) والشيخ (عز الدين الحسيني)- زعيم ديني كردي- في وقف العمليات القمعية التي وجهتها طهران إلى الحركة الكردية في كردستان إيران خشية أن تمتد إلى بقاع أخرى من إيران، فكانت الحملة العسكرية الإيرانية في إبريل 1979م[2] ضد أكراد كردستان التي تم القضاء على الحركة، واضطر قادتها إلى مغادرة إيران[3].

وساعدت الحرب الإيرانية العراقية (1980 - 1988) التنظيمات الكردية المناوئة للنظام العراقي في تحقيق أهدافها. وهكذا نلاحظ أن التنظيمات الكردية تنشط تاريخياً في فترة الأزمات بين الدول التي يعيش فيها الأكراد، واستخدمت إيران الحرب كوسيلة سياسية وعسكرية لمواجهة المشكلة الكردية الداخلية من جهة ولضمان استمرار المشكلة الكردية في العراق كمصدر تهديد دائم للعراق من جهة أخرى. وفي أثناء الحرب دعمت إيران الأحزاب الكردية بالسلاح لإشغال العراق بالحرب مع الأكراد، بالمقابل حاول العراق اللعب بالورقة الكردية لردع هذا التدخل الإيراني[4].

وعلى الرغم من إن الحكومة العراقية في حربها ضد الأكراد، فإنها لم تغفل ما للأكراد من قوة، لو أنهم تعاونوا معها، وما لذلك من أثر على قلب موازين القوى العسكرية مع إيران. فسعت بغداد إلى الاتفاق مع الاتحاد الوطني الكردستاني لوقف إطلاق النار في كردستان،

---

(1) دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م)، ص231.

(2) لقد قامت الثورة الإسلامية في إيران وفقاً لمفهوم (الأمة)، أي مجتمع المؤمنين، وهذا المجتمع ليست له حدود وإنما يضم الشعب المُسلم كله ككتلة متحدة تخضع فقط لقوانين الإسلام، لقد كان هدف (آية الـلـه الخُميني)، هو تحقيق وحدة الوطن الإسلامي الذي دمرته الامبريالية ومؤامراتها لتقسيم المجتمع الإسلامي وتحويله إلى قوميات منفصلة، بما رفض معه (الخُميني) وجود قوميات مستقلة داخل المجتمع الإيراني، ولم يقبل منح الأكراد أي درجة من الحكم الذاتي، واعتبر أن هذه المطالب ضد الإسلام، كما أنها جزء من المؤامرة الإمبريالية لتقسيم مجتمع المُسلمين، وفي هذا السياق نظر (آية الـلـه الخُميني) إلى المسألة الكردية على أنها أصعب القضايا المتعلقة بالأقليات إذا ما قورنت بمطالب (البلوش والآذريين والعربستان)، مما دعاه إلى قمع الأكراد وسحق حركتهم. وللمزيد أنظر: فهمي هويدي، إيران من الداخل، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ط4، 1991م)، ص175-190.

(3) منذر الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كردستان، (لندن: دار رياض الريس للنشر، 1991)، ص331.

(4) مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجاً، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2003م)، ص177.

والبحث عن تعديلات لصيغة الحكم الذاتي للأكراد يكون مقبولاً لدى الطرفين[1]. وتكمن أهمية هذا الاتفاق في أن الورقة الكردية باتت تدخل في صميم المواجهة بين العراق وإيران، بعد فتح إيران جبهة جديدة في عام 1983م عند منطقة الحدود الشمالية الشرقية متحالفين مع (الحزب الديمقراطي الكردستاني) بزعامة (مسعود وإدريس البارزاني).

طلبت إيران من الاتحاد الوطني الكردستاني، أن يكون الحليف الاستراتيجي لها، وأن يشكل الاتحاد الوطني الكردستاني جبهة تضم مجموعة من الأحزاب الكردية لتواجه العراق، وبهذا قامت إيران بتشجيع الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الشيوعي العراقي، والحزب الاشتراكي الكردستاني، وحزب البعث العراقي- فرع سوريا، وتنظيمات أخرى لتشكيل الجبهة المضادة للعراق وعُرفت باسم (الجبهة الوطنية الديمقراطية) واختصارها (جود)[2].

كما بدأت إيران بتقريب وجهات النظر بين الحزبين (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني)، واستطاعت بجمع (جلال الطالباني ومسعود البارزاني) في شهر مارس1986م، وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الطرفين لتشكيل تحالف عسكري بين الحزبين الكرديين من جهة وإيران من جهة أخرى[3]. في مايو 1987م أعلن (مسعود البارزاني وجلال الطالباني) عن تشكيل جبهة كردية موحدة، تضم إلى جانب حزبيهما، مجموعة من الأحزاب الكردية[4]. وأعلنت إيران في مارس 1988م، عن نجاحها بمساعدة أحزاب الجبهة الكردستانية في السيطرة على مناطق تبعد عن شرق كركوك مسافة 120كم[5].

وإزاء هذه التهديدات للعراق من الجبهة الداخلية (الفصائل الكردية)، والخارجية (إيران)، جاء الرد العراقي في فبراير 1988م، بشن عمليات عسكرية كبيرة على المناطق التي تسيطر

---

(1) لقد طال زمن المفاوضات وتباينت وجهات النظر، واصطدمت بعدم الاتفاق على مدى ما يتمتع به الأكراد من سلطات في مناطق الحكم الذاتي، وانتهت هذه المفاوضات بالفشل، مما جعل الاتحاد الوطني الكردستاني يعلن في 1985/1/15 عن قطع المفاوضات مع الحكومة. انظر: محمد طاهر محمد، (مرجع سابق)، ص114.

(2) Martin Van Bruinessen, Between Guerrilla War and political murder: the workers party Kurdistan, middle east report, no. 153, July-Aug, 1988, p.14.

(3) فاضل الزهاوي، حرب الخليج وانتفاضة كردستان العراق، (السليمانية: مطبعة روون، 2004م)، ص285.

(4) وهذه الأحزاب هي: الحزب الاشتراكي الكردستاني – العراق، وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الاستقلال الكردستاني، والحزب الشيوعي العراقي – فرع كردستان. واستغلت إيران هذا التحالف لفتح جبهة شمالية وإشغال العراق بها للهجوم على المناطق الجنوبية من العراق. انظر: ديفيد مكدول، (مرجع سابق)، ص529.

(5) جلال عبد الله معوض، تركيا والحرب العراقية الإيرانية، مجلة التعاون، العدد 12، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، كانون الأول 1988م)، ص105.

عليها الفصائل الكردية في إطار ما يعرف (عمليات الأنفال) والتي استمرت حتى 26 أغسطس 1988م، وأسفرت الحرب ضمن ما أسفرت عنه تأكيد حقيقة أن الأكراد تاريخياً هم لعبة السلم والحرب في منطقة الشرق الأوسط، فإذا اتفق الجيران أو تحاربوا كانوا هم الخاسرين[1].

2- استخدام سوريا للأكراد:

أما العلاقات بين سوريا والأكراد فكانت معقدة هي الأخرى، فقد دعمت سوريا الاتحاد الوطني الكردستاني في عام 1975م، وكان الدافع لسوريا إلى دعم الأكراد هو عداؤها للعراق، وكذلك حاجتها إلى (تصدير) مشكلتها الكردية عن طريق دعم كل من الاتحاد الوطني الكردستاني في العراق وحزب العمال الكردستاني في تركيا[2]. وتصاعد الدعم السوري للأكراد ضد تركيا لأهداف سياسية. وقدمت سوريا الدعم لحزب العمال الكردستاني التركي منذ بداية الثمانينيات وحتى نهاية التسعينيات، فاحتضنته منذ عام 1984م, ومنحته فرصة فتح مكاتب واتخاذ مقرات، إضافة إلى كل التسهيلات اللوجستية الممكنة في الأراضي السورية وفي منطقة البقاع اللبناني التي كانت تسيطر عليها القوات السورية[3]. وفي يوليو 1987 وقع (توركت أوزال) رئيس وزراء تركيا بروتوكولا للأمن مع سوريا في دمشق، ووفقاً لمواد ذلك البروتوكول وافقت سوريا على منع حزب العمال الكردستاني من الانطلاق من أراضيها للإغارة على تركيا، بل أن تُبعد حزب العمال الكردستاني من الأراضي السورية. ومن جانبها وافقت أنقرة على تزويد دمشق بما لا يقل عن خمسمائة متر مكعب من المياه في الثانية شهريا وبعد ذلك، توضح موقف سوريا المتصلب، وتم نقل معسكرات تدريب أعضاء حزب العمال الكردستاني إلى المناطق التي تسيطر عليها سوريا والتي من المفترض وجودها داخل الحدود اللبنانية، ولكنها تخضع للسلطات الشرعية السورية[4].

---

(1) إن ظروف الأكراد بعد الحرب الإيرانية – العراقية كانت، مشابهة في نواحي عدة، لظروفهم بعد انهيار الثورة الكردية في مارس 1975. ففي كلتا الحالتين كانت إيران الداعم الرئيسي للحركة القومية الكردية، وهي التي توقفت عن تقديم الدعم لأسباب سياسية، لتوجه بذلك ضربة مميتة للحركة الكردية، وفي كلتا الحالتين كان هناك نزوح جماعي للاجئين الأكراد (إلى إيران في الحالة الأولى وتركيا في الحالة الثانية). وللمزيد أنظر: أوفر بينغيو، (مرجع سابق)، ص248.

(2) (المرجع نفسه)، ص294.

(3) الآن قادر، القضية الكردية في غربي كردستان، (لندن: مطبوعات جمعية غربي كردستان والمؤتمر الوطني الكردستاني، 2002م)، ص8.

(4) ميخائيل م. جونتر، الأكراد ومستقبل تركيا، ترجمة سعاد محمد إبراهيم، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007م)، ص137.

ووجه الرئيس التركي (سليمان ديميريل) تهديدات إلى سوريا باللجوء لاستخدام القوة العسكرية، بما يكشف عن توتر العلاقات بين الدولتين، وبلوغ الأزمة بينهما حافة المواجهة العسكرية، وهذه الأزمة تعتبر امتداد لازمات سابقة بين تركيا وسوريا إلا أنها المرة الأولى منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين يصل فيها التصعيد التركي مع سوريا إلى حد المواجهة العسكرية. وإزاء توتر العلاقات بين الدولتين تدخلت مصر في النزاع لتجنب منطقة الشرق الأوسط نزاعاً مسلحاً لا تحتمله الظروف التي تمر بها المنطقة، وتم التوقيع على اتفاق في (أضنة) بتاريخ 19 - 20 أكتوبر 1998م، ولم يعن الاتفاق إلا بالمسالة الكردية حيث لم يتعرض الاتفاق لأمر سواها وظلت المشاكل بين الدولتين عالقة[1].

لقد استغلت سوريا القضية الكردية لاستخدامها في مواجهة خلافاتها الإقليمية مع دول الجوار، فاستخدمت أكراد تركيا لمواجهة خلافاتها مع تركيا[2]، واستخدمت أكراد العراق في خلافها مع العراق بسبب العداء بين حزب البعث الحاكم في سوريا وحزب البعث الحاكم في العراق، فاستضافت (جلال الطالباني) الذي أسس في سوريا الاتحاد الوطني الكردستاني.

---

(1) تدخل الرئيس المصري (حسني مبارك) في النزاع التركي السوري، وطرح مبارك مبادرته لتسوية النزاع بين الدولتين، ثم قام بزيارة إلى تركيا اجتمع بها مع الرئيس التركي (سليمان ديميريل)، كان من نتيجتها تهيئة الظروف لمفاوضات تركية سورية انتهت بتوقيع اتفاق (أظنة) في تركيا، ويتضمن الاتفاق 1- تعهد سوريا بطرد (عبد اللـه أوجلان) وحزبه من أراضيها. 2- إن سوريا لن تسمح لحزب العمال الكردستاني المحظور بحمل السلاح أو أي إمدادات أو مساعدات مالية، أو شن حملة دعائية من فوق أراضيها، ولن تسمح لزعيم الحزب (عبد اللـه أوجلان) بالعودة إلى أراضيها وللمنظمات المنتمية للحزب، كما تعترف دمشق بأن حركة حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية. انظر: حامد محمود عيس، القضية الكردية في تركيا، (مرجع سابق)، ص333.

(2) ترجع أسباب الخلافات بين تركيا وسوريا إلى قضايا عدة يمكن حصرها فيما يلي: 1- استضافة سوريا (عبد اللـه أوجلان) زعيم الحزب العمال الكردستاني مع مقاتلي الحزب وتوفير المعسكرات لهم في منطقة البقاع جنوب لبنان، التي كانت خاضعة لسيطرة سوريا. كذلك استضافت سوريا المؤتمر الأول لحزب العمال الكردستاني 15-26 يوليو 1981، والمؤتمر الثاني في البقاع 20-25 أغسطس 1982. 2- الخلاف حول لواء (الاسكندرونة): فقد ضمت تركيا لواء (الاسكندرونة) عام 1939 من سوريا، ومنذ ذلك الحين لم تكف المطالبات السورية باستعادة الإقليم إلى سيادتها وتقدم في سبيل المحافظة على حقها في الإقليم مذكرة سنوية عبر بعثتها لدى الأمم المتحدة. 3- قضية المياه: حيث تطالب سوريا باقتسام مياه الفرات بين الدول المتشاطئة للنهر: تركيا وسوريا والعراق. 4- استغلال سوريا التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي في حشد تأييد جامعة الدول العربية ضد تركيا. 5- اتجاه سوريا لاستئناف العلاقات مع العراق يلحق ضرراً اقتصادياً بتركيا بتصدير البترول العراقي عبر الأنبوب السوري وليس التركي. وللمزيد أنظر: عايدة العلى سرى الدين، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، (بيروت: دار الأفاق الجديدة، 2000م)، ص35.

رابعاً: سياسات (تركيا, إيران, سوريا) تجاه الأحزاب الكردية

أدت تطورات الأوضاع في كردستان العراق بعد عام 1991, إلى انعكاسات خطيرة على دول الجوار العراقي وتحديداً تركيا وإيران, فقد تمكن أكراد العراق من تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية, عبر مظاهر مختلفة: من حكومة, وبرلمان, ومليشيات عسكرية, وعلم خاص, وميزانية مستقلة, أظهرت مخاوف حقيقية للحكومات التركية من تأثير تلك التطورات على وضعها الكردي المضطرب, واحتفاظ حزب العمال الكردستاني بقواعد للتمركز والتدريب في شمال العراق ومهاجمة الجيش التركي. ولذلك تبنت أنقرة إستراتيجية متعددة الأبعاد, يتركز شطرها الأول على الاستمرار في مهاجمة قواعد الحزب في شمال العراق, وإقامة شريط حدودي عازل مع العراق يمنع تسلل مقاتلي الحزب إلى الأراضي التركية[1]. وتخشى تركيا من تأثير الوضع الكردي في العراق على سكانها الأكراد وما يمكن أن يصاحب ذلك من تداعيات. وفي هذا تخشى تركيا من عاملين:

1- تصاعد مطالب الأكراد الأتراك بإقامة حكم ذاتي على غرار ما حدث في العراق.

2- تحول كردستان العراق إلى قاعدة للأكراد الأتراك.

وبالرغم من أن المخاوف التركية المعلنة تتركز حول وضع الأغلبية التركمانية في كركوك. إلا أن الواقع يشير إلى أن ثمة أهدافاً إستراتيجية تركية أخرى، حيث تعتبر تركيا أن الأهداف القومية لأكراد العراق ليست مقتصرة على الحصول على الحكم الفيدرالي في إطار نظام ديمقراطي فيدرالي وإنما أهدافهم تتمثل في الاستقلال وإقامة دولة كردية مستقلة للأكراد[2].

لقد أصبحت منطقة شمال العراق واقعياً تحت الحماية الدولية. وإن النمط المتمثل في استخدام إحدى الدول أكراد دولة أخرى كوسيلة ضد كردها وضد الدولة المنافسة، ومأزق المجاميع الكردية المتمثل في الاضطرار إلى الاختيار بين مصلحتهم الخاصة والمصالح القومية العليا، كان مثل القيد السياسي المتأصل الذي عمل ضد القضية الكردية. لذا فإن العمليات عبر الحدود كانت تقطع كلا الطريقين بما أنها كانت تضُر بالقضية الكردية في

---

(1) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون, 2009), ص144-145.

(2) بير محمد ملازهي، تركيا وتطورات كردستان العراق، مجلة مختارات إيرانية، العدد 57، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أبريل 2005م)، ص62.

العراق وتركيا وإيران وسوريا بالإضافة إلى حكومات الدول، وهكذا نلاحظ أن تحقيق أهداف أكراد العراق بدأ مرهوناً بإفشال أهداف حزب العمال الكردستاني (PKK).

كانت إيران في تلك المرحلة معادية للاتحاد الوطني الكردستاني بسبب اتهامها إياه بتقديم المساعدات (للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني)، وهكذا دخلت المسألة الكردية في سياق محاولات السياسة الإيرانية للتأثير في التركيبة السياسية في العراق. وتضاعف النفوذ الإيراني في شمال العراق عقب المعارك التي دارت بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وتحول دعم إيران منذ ذلك الوقت للاتحاد الوطني الكردستاني، فالخط السياسي لحكومة إيران تجاه المسالة الكردية، عبر عنه القادة الإيرانيين بأن إنشاء كيان مستقل في شمال العراق هو من قبيل المستحيلات"[1].

أما العلاقات التركية الإيرانية، فقد بدأ القلق التركي يزداد بعد وصول النظام الإسلامي في إيران إلى السلطة في عام 1979م، وهذا القلق يرجع في بدايته إلى التصريح الذي أدلى به (الإمام الخُميني) بعد وصوله إلى العراق قادماً من تركيا في عام 1964م "إني أعتقد بأن أتاتورك مَظهر من مظاهر الشيطان، فهو لم يقض على الخلافة بأمر أسياده المستعمرين فحسب، بل لقد حاول محو الدين"[2]. لهذا استشعرت تركيا خطراً حقيقياً من تأثير التيار الإسلامي على نظامها العلماني[3]. وجاء اندلاع الحرب الإيرانية العراقية ليقلل من عامل القلق والتوتر الذي طغى على السياسة التركية إزاء إيران وثورتها.

وظهرت الأزمة السياسية بين إيران وتركيا في عام 1982م، جراء التدخل العسكري التركي في شمال العراق، وأعربت إيران من جانبها عن استيائها جراء قيام تركيا بممارسة ضغط كبير على العراق بقصد التوقيع على اتفاقية أمنية تتيح للجانب التركي القدرة على مراقبة أنشطة التنظيمات الكردية على طول الحدود مع العراق والسماح للقوات التركية

(1) ثناء فؤاد عبد اللـه، أكراد إيران بين الصراع الذاتي وصيغة التوازنات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، يناير 1999م)، ص108.

(2) نقلاً عن: سعد إرزيج إيدام، (مرجع سابق)، ص138.

(3) عاد التوتر من جديد من جراء زيارة رئيس وزراء إيران (مير حسن موسوي) إلى تركيا 15 يونيو 1987م، وانتقد بصورة علنية فلسفة مؤسس الدولة التركية (أتاتورك)، مما آثار استياء الأوساط العسكرية والإعلامية التركية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد أصدرت مجموعة من علماء الدين في إيران فتاوى تضع تركيا ضمن قائمة الدول المعادية للإسلام مطالبين بعدم زيارتها والتوقف عن التعامل مع التجار الأتراك. انظر: (المرجع نفسه)، ص140.

بدخول الأراضي العراقية سعياً وراء المتمردين الأكراد، نتيجة قلق تركيا من عدم قدرة العراق السيطرة على مناطقه[1].

وفي عام 1986م قام (عبد اللـه أوجلان) بإرسال شقيقه (عثمان أوجلان) إلى إيران، لإجراء اتصالات مع الحكومة الإيرانية بقصد الحصول على موافقتها لاستضافة قيادة ومقاتلي حزب العمال الكردستاني، وجاء اختيار أوجلان لإيران نتيجة استخدام الأراضي الإيرانية من قبل أعضاء الحزب في سفرهم إلى أوربا أثناء فترة علاقات الحزب المميزة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي حليف إيران، وبحلول 1987م كان حزب العمال الكردستاني قد حصل على ترخيص لاستخدام محدود للأراضي الإيرانية القريبة من الحدود التركية[2]، وتم إقامة مساكن لمقاتلي الحزب في مدينة (أروميا وماكو) وغيرها من المدن غرب إيران الواقعة قرب الحدود التركية[3]. واستغلت إيران الحركة الكردية لتحقيق بعض أغراضها السياسية في تركيا واستمرت في الحفاظ على الحركة الكردية مشتعلة في تركيا والعراق.

تحالفت إيران مع الحزب الديمقراطي الكردستاني للحد من قوة الاتحاد الوطني الكردستاني مطلع 1993م، وكذلك كسب ولاء الحزب الديمقراطي الكردستاني مما يتيح لها فرصة تطويق نشاط التنظيمات الكردية الإيرانية المعارضة[4].

---

(1) Nader Entessar, "Wither Iranian-Turkish relations?" Journal of Iranian Research and analysis, vol.16, no.1, April, 2000, pp.110-111.

(2) Aliza Marcus, Blood, And Belief: The PKK and the Kurdish Fight For Independence, (U.S.A: New York University Press, 2007), p.120.

(3) إن موافقة إيران على إقامة المعسكرات لحزب العمال الكردستاني، جاء مقابل التعاون من قبل حزب العمال لتقديم معلومات عن المنشآت العسكرية الأمريكية والتركية عن طريق المجندين الجدد الذين عبروا إلى إيران للانخراط في صفوف الحزب، كذلك ردة فعل على رفض قيادة جبهة كردستان العراق العرض الذي قدمته إيران أثناء أحداث مارس 1991، فقد أوفدت إيران وفد عسكري إلى كركوك لغرض توفير الدعم اللوجستي للأكراد. كذلك تحسنت العلاقات بيت تركيا والحزبين الكرديين في شمال العراق، الذي أثار قلق إيران خشية سيطرة تركيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حقول النفط العراقية، الأمر الذي يخل بميزان القوى في المنطقة. وحذرت إيران حزب العمال من القيام بأي عمل عدائي داخل المجتمع الكردي الإيراني أو مساعدة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، كذلك أبلغته بعدم شن هجمات على تركيا انطلاقاً من مواقع قريبة من الحدود الإيرانية، وللمزيد انظر: فاضل الزهاوي، (مرجع سابق)، ص142.

(4) أرسلت إيران وفداً رسمياً في يوليو 1993، إلى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في إقليم كردستان العراق للتباحث في مسألة نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وفي ختام المباحثات تم التوصل إلى موافقة الاتحاد الوطني الكردستاني على إبقاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بعيداً عن الحدود الإيرانية ومنعه من شن الهجمات على إيران، في مقابل زيادة وتعزيز الروابط مع إيران وفتح مكاتب تمثيل لأحزابهم في طهران أسوة بتركيا. انظر: Bayram Sinkaya, Conflicya, Conflict and Cooperation in turkey-Iran relation: 1989-2001, op.cit, p.71.

ومنذ عام 1995م تخلت إيران عن الوفاء بإلتزاماتها تجاه الحزب الديمقراطي الكردستاني والتوجه بدعمها نحو الاتحاد الوطني الكردستاني الحليف الأقوى في كردستان العراق[1]. وبزيادة الدعم الإيراني لحزب العمال الكردستاني المتواجد على أراضي كردستان العراق، قام الحزب بتأسيس فرع تابع له شمال العراق صيف 1992م، حمل اسم (حزب الحرية الكردستاني)[2]. استغلت إيران القرب ما بينها ومعسكرات حزب العمال الكردستاني، فقامت بتزويد الحزب بالأسلحة، وقام الحزب في يناير 1994م، بتفجير جزء من إنبوب نفط كركوك- يمورتاليك داخل الأراضي التركية[3]. ردت تركيا على تحركات حزب العمال الكردستاني في (زالة) بالقصف ورافق هذا توجيه إتهامات صريحة إلى إيران بالسماح لعناصر حزب العمال الكردستاني بالمرور من شمال العراق إلى إيران، بعد تنفيذ هجماتها داخل الأراضي التركية[4].

وفي 19 ديسمبر1998م توصل البلدان إلى توقيع اتفاق امني في العاصمة طهران. ورغم وصول حزب العدالة والتنمية المعروف بتوجهاته الإسلامية إلى حكم تركيا في نهاية عام 2002م، إلا أن الحكومة التركية برئاسة (رجب طيب أردوغان) أبدت شكوكها إزاء مواقف إيران من المسألة الانفصالية الكردية - التركية، بسبب عدم وضعها (إيران) حزب العمال الكردستاني أو منظمة (كاديك)[5] على لائحة التنظيمات الإرهابية. وفي أعقاب زيارة رئيس وزراء تركيا (رجب طيب أردوغان) إلى طهران في يوليو 2004م، أعلنت إيران

---

(1) سعد البزاز، الأكراد في المسألة العراقية: أحاديث وحوارات، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997م)، ص189.

(2) وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993، (مرجع سابق)، ص107.

(3) جلال عبد الـلـه معوض، الأكراد والتركمان في العراق، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994م)، ص62.

(4) سيد أسد الـلـه طهري، إيران وتركيا: إعادة قراءة العلاقات الثنائية بين البلدين بعد الحرب الباردة، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 35، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يونيو، 2003م)، ص70.

(5) استبدل حزب العمال الكردستاني اسمه باسم (المؤتمر من أجل الحرية والديمقراطية في كردستان)، واختصاره (كاديك)، وذلك في إبريل 2002، ثم غير اسمه مرة أخرى نوفمبر 2003 إلى (مؤتمر شعب كردستان) واختصاره (كونغرا- جيل)، وجاءت محاولات التغير من جراء الحظر الدولي الذي فرض عليه من قبل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وإدراجه عام 2002 في قائمة المنظمات الإرهابية، فضلاًعن أسباب تعود إلى حدوث انقسام داخلي في الحزب يتبنى الوسائل السلمية لحل القضية الكردية بعيد عن العنف. انظر: بيل بارك، (مرجع سابق)، ص76.

اعتبار حزب العمال الكردستاني التركي منظمة إرهابية، وتعهدت منذ ذلك الوقت بالقضاء على نشاط الحزب في المناطق الحدودية، وكان هذا الإعلان بمثابة تنازل كبير من جانب إيران التي كانت تستخدم الحزب كأداة للمساومة لعدة عقود مضت[1].

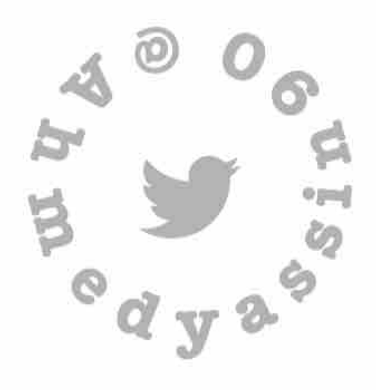
وتوقف التدخل العسكري الإيراني في كردستان العراق، أثر تخلي الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عن فكرة الكفاح المسلح ضد الجمهورية الإيرانية عام 1997م. واستمر الوضع على ما هو عليه حتى إعلان عن تشكيل حزب سياسي كردي إيراني جديد (حزب الحياة الحرة الكردستاني - PJAK) في 2004م، الذي قاد منذ ذلك الوقت حركة مسلحة في كردستان إيران انطلاقاً من كردستان العراق، فاستأنفت القوات الإيرانية مجدداً عملية اختراق الحدود العراقية في مايو 2005م بهدف مطاردة عناصر حزب الحياة الإيراني في مناطق (حاج عمران ومندلي)، وبررت إيران هذه الهجمات بأنها موجهة ضد متمردين أكراد يتخذون هذه المناطق منطلقاً لشن الهجمات على إيران[2].

لقد كان الأكراد ورقة ضغط تمارسها الدول الإقليمية (تركيا – إيران – العراق - سوريا)، لغرض الحصول على بعض المكاسب أو الحصول على بعض التنازلات من بعضها البعض. وكان الاقتتال الكردي- الكردي في داخل الدولة، أو الاقتتال الكردي- الكردي في الدول المتجاورة، عامل مضعف ومفتت للشعب الكردي، وقد اضعف هذا القتال عملية الاندماج مابين الشعب الكردي في الدول التي يسكنوها. شكلت الورقة الكردية في منطقة الشرق الأوسط، حالة من الحراك المتناقض (التنازع والصراع والتعاون)، فمرة تصل مراحل النزاع والصراع ما بين الدول إلى مرحلة التصادم ومرة تصل إلى مرحلة القتال ومرة أخرى تصل إلى مرحلة التعاون الأمني والعسكري ومرة أخرى تصل إلى مرحلة التعاون السياسي. هذا بدورة انعكس على أمال وتطلعات الشعب الكردي في بناء دولته، وهذه التناقضات كانت سبب من أسباب تحديات بناء الدولة الكردية.

---

(1) Kerim Yildiz and Tanyel B. Taysi, The Kurds In Iran The Past, Present and Futur, op.cit, P.76.

(2) عامر هاشم عواد، دراسة في أثر الفاعلين الإيراني والتركي في المعادلة العراقية، مجلة دراسات سياسية، العدد 14، (بغداد: بيت الحكمة, قسم الدراسات السياسية، 2009م)، ص49-50.


@Ahmedyassin90

المبحث الثالث: التحديات الدولية

شكلت التحديات الدولية عامل حساس ومباشر في عدم تكوين الدولة الكردية، فقد كان للعامل البريطاني دور فعال في إبقاء الشعب الكردي موزع ما بين تركيا وإيران وهذه المرة تم زيادة التقسيم إلى أربع دول بإضافة العراق وسوريا، بعد الحرب العالمية الأولى. واستغلت الدول الكبرى العامل الكردي بالضغط على دول الشرق الأوسط لتحقيق السيطرة على هذه الدول.

أولاً: المعاهدات الدولية وتأثيرها

إذا كانت الدولة ظاهرة تاريخية، بمعنى أنها تمتد بجذورها إلى التاريخ القديم، فان الدولة القومية (وهي الصورة السائدة للدولة الآن) بما تتضمنه من شعب وإقليم محدد وحكومة ذات سيادة، ظاهرة حديثة نسبياً، إذ ترتبط في ظهورها بالأحداث التي صاحبت انتقال أوربا من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، لاسيما في أعقاب معاهدة صلح (وستفاليا 1648) والتي يؤرخ بها لظهور الدولة القومية. وقد لعب العامل الدولي كمعوق لإنشاء الدولة الكردية بعد الحرب العالمية الأولى للأسباب التي سنذكرها في هذا المبحث والمتضمنة المعاهدات الدولية وموقف الولايات المتحدة، وموقف روسيا من جهة والدول الأوربية من جهة ثانية. وكما يلي:

1- اتفاق سايكس بيكو 1916م:

عقدت بريطانيا وفرنسا بالاشتراك مع روسيا القيصرية معاهدة سرية في مايو 1916م، حول الترتيبات المقبلة في الشرق الأوسط بعد أن تنبأت الحكومتان بهزيمة ألمانيا والدولة العثمانية في الحرب. وعرفت باتفاقية سايكس- بيكو[1], وبعد المراسلات والمباحثات بين الدول الثلاث، اتفقوا على تقاسم أراضي الإمبراطورية العثمانية **وعلى النحو الأتي:**

أ- منطقة الموصل وسوريا ولبنان وإقليم كيليكيا ويشمل على ولاية أظنة – إلى فرنسا.

ب- المناطق الشمالية الشرقية من تركيا، والتي تشتمل بشكل رئيسي على أقاليم أرضروم، طرابيزون، وان، بتليس – إلى روسيا.

ج- مناطق وادي الرافدين ومنطقة الخليج العربي – إلى بريطانيا،

---

(1) حامد محمود عيس، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني، (مرجع سابق)، ص99.

2- هدنة مدروس 1918م:

وقعت هدنة مدروس بين الدولة العثمانية وبريطانيا في 30 أكتوبر 1918م، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا قد احتلت كل ما يعرف اليوم باسم كردستان العراق[1]. كما جدد (شريف باشا)[2]. المطالب الكردية والمقترحات[3]. في يونيو 1918م، أثناء لقائه بالسير (كوكس) في مرسيليا، ويبدو أن البريطانيين قد أبدو نوعاً من الاستجابة للطلب الكردي.

3- مؤتمر الصلح في فرساي 1919 - 1920م:

في 18 يناير 1919م افتتح مؤتمر الصلح في باريس بين دول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) من جهة، ودول الاتحاد (ألمانيا، والدولة العثمانية) من جهة أخرى، فقد رأت الدول المتحالفة التي خرجت منتصرة وجوب عقد مؤتمر لمعالجة آثار الحرب والقضاء على أسبابها مستقبلاً، وذلك بإعادة تنظيم خارطة البلدان التي كانت تخضع للدول المهزومة بما يتناسب ورغبات الشعوب. وفي المؤتمر شرعوا في الحديث - وللمرة الأولى - عن الأكراد[4].

قدم (شريف باشا) نفسهُ ممثلاً عن الأكراد، ورفع إلى مؤتمر الصلح مذكرتين باسم الأكراد في 22 مارس 1919 و1920م، تضمنتا مطالبهم[5]. مرفقة بخارطة كردستان المتكاملة[6]. وبالرغم من مساندة بريطانيا للقضية الكردية إلا أنها لم تكن تنوي إدخال أجزاء مهمة من كردستان ضمن أي كيان كردي مستقبلي، وهذه الأجزاء هي كردستان الجنوبية (كردستان العراق الحالية)، كذلك لم تتحدث مطلقاً عن كردستان الشرقية (الإيرانية)، في هذه

---

(1) محسن محمد المتولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى (مرجع سابق)، ص77.

(2) شريف باشا (1865-1951): وهو ابن سعيد باشا خندان، تقلد ما بين سنوات 1898-1908م، ويعد من المؤسسين لجمعية التعاون والترقي الكردية. اقترن اسمه بالقضية الكردية في مؤتمر الصلح في باريس 1919م حيث مثل الأكراد فيها. وللمزيد انظر: روهات الاكوم، شريف باشا سنوات عاصفة لديبلوماسي كوردي، ترجمة شكور مصطفى، (كردستان العراق: 2004م)، ص18-23.

(3) وجه شريف باشا مذكرة إلى السير (كوكس) في 23 أكتوبر 1914، عارضاً عليه خدماته لما له صلة بالشئون الكردية، وطلب مساعدة بريطانيا في توحيد الأكراد، إضافة إلى تقديم بعض المقترحات العملية كالحكم الذاتي للأكراد. انظر: أحمد عثمان أبو بكر، كردستان في عهد السلام، (أربيل: د. مطبعة، 2002م)، ص246.

(4) Harry N. Howard, The Partition of Turkey 1913-1923, (New York: 1966), P.221.

(5) انحصرت هذه المطالب في تأسيس دولة كردية مستقلة وفق مبادئ تقرير المصير في (البنود الأربعة عشر) للرئيس الأمريكي ويلسن. انظر: حامد محمود عيس، القضية الكردية في العراق، (مرجع سابق)، ص107.

(6) روهات الاكوم، (المرجع السابق)، ص184-195.

الفترة على الأقل، بل سعت ومنذ الأيام الأولى لمؤتمر الصلح إلى التعامل مع كردستان الجنوبية بشكل منفصل، فأرسلت إليها نخبة من موظفيها، كما أنشأت في السليمانية في نهاية ديسمبر1919م حكومة كردية برئاسة الشيخ (محمود البرزنجي)[1].

ورفض وزير الخارجية البريطاني (كرزن)، المقترحات الفرنسية الهادفة إلى إستحصال موطئ قدم لها في كردستان، وفضل إقامة كيانات كردية أو كيان كردي بعيد عن النفوذ العثماني والفرنسي[2].

4- مؤتمر سان ريمو - إبريل 1920م:

تم في مطلع مارس1920م وضع قرار المجلس الأعلى لدول الحلفاء الذي جرى النظر فيه إلى جانب تشكيل أرمينيا المستقلة – الاعتراف المحتمل بكردستان المستقلة. وجاء في مشروع رد الحلفاء على مذكرة الرئيس (ويلسن) بتاريخ 24مارس1920م، أنه يجب (تثبيت حدود تركيا الجنوبية مع عدم الأخذ بالحسبان العوامل العرقية فقط، بل الاقتصادية والجغرافية أيضاً)، الأمر الذي كان من الممكن إدراكه كرغبة، وخاصة في سلخ كردستان الجنوبية على الأقل من تركيا[3]. وقدم (كيرزون) اقتراحاً لحل المسألة الكردية، وهو وضع جزء من البلاد تحت حماية بريطانيا وفرنسا، وإذا لم يؤدَ ذلك إلى نتيجة فينبغي فصل كردستان عن تركيا

(1) السر ارنولد ولسن، الثورة العراقية، ترجمة جعفر الخياط، (بيروت: 1971م)، ص185.

(2) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية (مرجع سابق)، ص92-93.

(3) ومن الجدير بالذكر أن العراق قسم إدارياً بعد دخول الجيوش العثمانية بغداد في 1534/12/31 إلى أربع ولايات هي: بغداد، والموصل، والبصرة، وشهرزور، ثم أعيد التقسيم خلال فترة الحكم العثماني الذي أستمر أربعة قرون، فكانت كل من الولايات الثلاث بعد دمج شهرزور بولاية الموصل (تحت إدارة والي واحد مركزه في بغداد)، غير أن تلك المناطق تحولت بموجب (تنظيمات) مدحت باشا الجديدة لعام 1876م، إلى ولايات منفصلة هي ولاية بغداد وولاية الموصل وولاية البصرة. وبسبب تلك العلاقة العضوية والتاريخية بين مختلف أجزاء العراق بما فيها المناطق الكردية فإن مشروع بريطانيا لفصل تلك المناطق إدارياً عن جهاز الحكم المركزي في بغداد، واجه صعوبات جمة فوجئ بها القيمون على السياسة البريطانية في العراق وعلى رأسهم المندوب السامي البريطاني، الذي وجد أن من الصعوبة بمكان فصل هذه المناطق عن العراق، وشعر أن هذا الفصل معناه فصل منتجات كردستان عن أسواقها الطبيعية، الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار المباشر بالأكراد أنفسهم، وفي الوقت نفسه لاحظ أن كردستان العراقية تكاد تكون منفصلة تمام الانفصال عن بقية المناطق الكردية الواقعة في تركيا وإيران حيث إندمجت حياة الأكراد الاقتصادية والاجتماعية بحياة العرب الاقتصادية والاجتماعية، فكانوا يسوقون منتجاتهم إلى أسواق كركوك والموصل وبغداد لبيعها، ويشترون بأثمانها المواد الغذائية والسكنية. وللمزيد أنظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط7، 1988م)، ص280-181.

وجعلها ذات حكم ذاتي[1]. وأيد الممثل الفرنسي تأجيل المسألة الكردية، وقد أشار رئيس الوزراء الفرنسي ووزير خارجيتها (أ. ميليران) إلى أن (كيرزون) - حسب رأيه- يقف إلى جانب ترك الأكراد في ولاية الموصل تحت الانتداب البريطاني. وقد فُصلت كردستان الجنوبية عن تركيا وبصورة دائمة، وتم تحويلها إلى ميدان للتأثير الاستعماري المباشر[2].

5- اتفاق سيفر 10 أغسطس 1920م:

فرضت على تركية اتفاقية سيفر التي هي جزء من معاهدة فرساي. وكان طرفا الاتفاقية هما بريطانيا وفرنسا واليونان وايطاليا ورومانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وبلجيكا واليابان والحجاز وأرمينيا الطاشناقية من جانب، وسلطان تركيا من جانب أخر. وقد حضر المؤتمر كذلك وفد كردي يقوده (شريف باشا)، وقد تضمنت الاتفاقية فيما يختص بكردستان والموضحة في المواد 62، 63، 64[3].

أبطلت انتصارات (مصطفى كمال) معاهدة سيفر عملياً، ومع ذلك ظلت الدبلوماسية البريطانية تلوح في المحافل الدولية حتى أوائل 1921م بشعار كردستان المستقلة، لكن (مؤتمر لندن) الذي جرى الإعداد له من 21 فبراير ولغاية 14 مارس 1921م، أي بعد حوالي نصف عام من الإعلان عن معاهدة سيفر، كشف بشكل واضح حقيقة الموقف البريطاني من

---

(1) تكهن (كيرزون) بوجود مصاعب كبيرة، والرئيسية منها تكمن في الأكراد أنفسهم، الذين لا تبدو نواياهم واضحة ما إذا كانوا يحققون (الاستقرار) لكي يتمكنوا من تأسيس (دولة ذات حكم ذاتي). فهو لا يستطيع أن يرى بين صفوف الأكراد شخصية تمثل مصالحهم قاطبة، (فكل كردي يمثل قبيلة فقط)، كما لا يمكن الاعتراف (بشريف باشا) كممثل كردستان. والأكراد يدركون أنه ليس بوسعهم البقاء دون تأييد الدول الكبرى، فهم يقبلون الحماية البريطانية، كما ويقبلون الحماية الفرنسية. أما إذا بدا الاستقلال صعب المنال، ولا توافق بريطانيا وفرنسا على فرض حمايتها، فمن الأفضل ترك الأكراد تحت الحكم التركي الذي اعتادوا عليه. وللمزيد أنظر: حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني، (مرجع سابق)، ص110-111.

(2) (المرجع نفسه)، ص111.

(3) أقرت معاهدة (سيفر) المعقودة في 1920/8/10 في بنودها (62، 63، 64) بحق الأكراد في تأسيس دولتهم ضمن المناطق الكردية (شرق الفرات، وجنوب غرب تركيا، وشمالي الحدود التركية المتاخمة لسوريا والعراق)، وهي مناطق تقع جميعها ضمن حدود تركيا الحديثة حالياً، وقد اشترطت المعاهدة أن يوضع مشروع استقلال الدولة الكردية المقترحة خلال ستة أشهر من تاريخ دخول تلك المعاهدة حيز التنفيذ، وأن يتم منحها الاستقلال خلال سنة من تاريخ تطبيق معاهدة الصلح مع تركيا، وذلك في حال حصول رغبة من السكان المحليين في الانفصال عن تركيا التي لم تكن الخلافة الإسلامية قد ألغيت فيها بعد، وتقديمهم طلباً بذلك إلى مجلس عصبة الأمم الذي تجب مصادقته عليه. كما لم يبد الحلفاء أي ممانعة في انضمام كردستان العراق إلى الدولة الكردية المستقلة إذا رغب سكانها بذلك. وللمزيد أنظر: صلاح الخرسان، (مرجع سابق)، ص17-18.

قضية كردستان[1]. وإن شكوك الأكراد ومخاوفهم كانت في محلها، فقد أظهرت بريطانيا إستعدادها بإعادة النظر بأية معاهدة فيها إشارة إلى كردستان مستقلة. وتبلورت الأفكار البريطانية الجديدة بخصوص الأكراد بشكل واضح في مؤتمر القاهرة، المنعقد في القترة من 12-30 مارس 1921م. والذي جاء استجابة لنجاحات الكماليين في الأناضول، وكان هدفه الأساس هو رسم سياسة بريطانية أقل كلفة في الشرقيين الأدنى والأوسط[2].

لقد أثر عدم وجود شعور قومي متماسك بين الأكراد في الموقف البريطاني تجاه القضية الكردية، لهذا كان الشعور القومي الكردي دائماً في الجانب الخطأ من المعارضة، سواء أكانت تركية أو بريطانية أو عربية، وبإستثناء عدد قليل من الأشخاص ذوي الأصل الكردي المستقرين في (اسطنبول) أو في الغرب، والذين فقدوا الاتصال بجذورهم العشائرية في الوطن، فإن هنالك إشارة ضعيفة حتى الآن على وجود إحساس كردي إيجابي بالتكافل والتماسك القومي، بل لم تكن هناك أية رغبة للتعبير عن هذا التضامن والتكافل بشكل سياسي. إن الأفق السياسي للأكراد كان محدوداً، ومحكوماً بالصراعات بين عشيرة وأخرى، أو بين الجماعات ورؤساء القبائل المختلفة المتنافسة، وظلت السياسة بالنسبة للأكراد مسألة شخصية، فردية في روحيتها[3].

6- معاهدة الصلح النهائية لوزان 24 يوليو 1923م:

ألغت معاهدة (لوزان) الموقعة في 24 يوليو 1923م، معاهدة (سيفر)، ولم يعد لمشروع الدولة الكردية المقترحة أي وجود[4]. كما لا يمكن إغفال دور روسيا السوفيتية في تقويض مشاريع بريطانيا الكردية في معاهدة سيفر، ونبذت بريطانيا التدخل في كردستان الشمالية لصالح الأكراد رغبة منها في ضمان علاقات جيدة مع النظام الكمالي الجديد[5].

---

(1) تبقى معاهدة سيفر رغم موتها أول وثيقة سياسية دولية تبحث قضية الاستقلال المحلي للمناطق التركية والإيرانية التي يقطنها الأكراد. وللمزيد أنظر: جليلي جليل وآخرون، (مرجع سابق)، ص115. أيضاً: موسى مخّول. موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين, آسيا, (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام, ط2، 2006), ص382.

(2) Saad Eskander, Southern Kurdistan under Britain's Mesopotamian Mandate: From Separation to Incorporation, 1920-1923, Middle Eastern Studies, London, Vol.37, NO.2, April 2001, p.157.

(3) Arnold J. Toynbee, The Islamic World: Survey of International affairs 1925, Vol. I, London, 1927, PP.279-280.

(4) صلاح الخرسان، (مرجع سابق)، ص25.

(5) روبرت اولسن، (مرجع سابق)، ص45.

ثانياً: الموقف الأمريكي

استخدمت الولايات المتحدة الأكراد في التاريخ الحديث كوسيلة مفيدة للدعاية، وعلى الرغم من أن واشنطن لم تهتم قطُ بمعاناتهم، فقد استغلتهم جيداً ضد الحكومة العراقية، وقد كان ذلك على الدوام جزءاً من عالم سياسة الأمر الواقع الوصولية النفعية. ولم يكن هناك أي احتمال حقيقي لأن تسعى أمريكا إلى دعم حلم الأكراد القديم في إقامة دولتهم، وأن تُغضب بالتالي حليفتها الرئيسية في المنطقة وفي الحلف الأطلسي، تركيا. والتطورات السياسية التي حدثت في مطلع السبعينيات من القرن العشرين، قد ساهمت في صياغة موقف الولايات المتحدة الأمريكية الجديد من المشكلة الكردية، **وهذه التطورات تمثلت بالأحداث السياسية المهمة، وهي كما يلي:**

1- تأميم النفط العراقي:

بعد ثورة 14 يوليو عام 1958م، أصدر رئيس الوزراء العراقي (عبد الكريم قاسم) القانون رقم (80) لسنة 1961م بتاريخ 1961/12/11م وكان القانون خطوة جريئة على طريق التأميم[1].

(1) تأسست في العهد العثماني شركة النفط التركية (TPC (Turkish Petroleum Company عام 1912 جامعة المصالح الإنجليزية والألمانية لاستثمار النفط في ولايتي بغداد والموصل (50% للبنك الأهلي التركي، وهو مؤسسة مسجلة في بريطانيا، 25% للبنك الألماني، 25% لشركة الأنجلو ساكسون). وتمت اتفاقية (الخط الأحمر) Red Line Agreement في لندن عام 1928، حيث أسفرت عن دخول المصالح الأمريكية في شركة TPC. وقد آلت هذه الشركة، أي TPC، فيما بعد إلى شركة نفط العراق IPC بعد أن مرّت بسلسلة من التحولات التي عكست التغييرات في الخارطة السياسية للعراق والشرق الأوسط وتهافت القوى الكبرى على الثروة النفطية, وكانت شركات النفط الأجنبية ذات عقود الامتياز التي كانت عاملة في العراق منذ العشرينات وحتى منتصف السبعينات هي:

- شركة نفط العراق (IPC) Iraq Petroleum Company، ومُنح الامتياز عام 1925 لمدة 75 سنة، ويشمل ـ بموجب الاتفاقية الأصلية ـ جميع أنحاء العراق باستثناء الأراضي المحوّلة وأراضي ولاية البصرة، ثم عدّلت باتفاقية 1931 لتشمل جميع الأراضي الواقعة في ولايتي بغداد والموصل والتي تحدها ضفة نهر دجلة الشرقية باستثناء منطقة امتياز شركة نفط (خانقين).

- شركة نفط الموصل (MPC) Mosul Petroleum Company، ومُنح الامتياز عام 1932 لمدة 75 سنة، ويشمل الأراضي الواقعة في ولايتي بغداد والموصل غربي نهر دجلة وشمال خط عرض 33.

- شركة نفط البصرة (BPC) Basra Petroleum Company، ومُنح الامتياز عام 1938 لمدة 75 سنة، ويشمل جميع أراضي العراق والجزر والأراضي المغمورة بالمياه والمصالح العراقية في المنطقة المحايدة مما لا تشمله اتفاقيات الامتياز المذكورة سابقا. وللمزيد أنظر: فخري قدوري، ملخص تاريخ شركات النفط الأجنبية في العراق .http://iraqieconomists.net/ar/2013/03/02

لأنها حددت نطاق استثمار الشركات الأجنبية في العراق[1]، وكانت تجربة (محمد مصدق) في إيران ماثلة أمام العراقيين عندما أمم النفط لكن التدخل الأمريكي أدى إلى قيام انقلاب أزاح مُصدق وألغى التأميم.

لقد حصلت مستجدات محلية وإقليمية ودولية أدت إلى تنامي الوعي الوطني لدى البلدان النامية نحو التحرر سياسياً واقتصادياً، وتأسيس (منظمة الأقطار المصدرة للنفط

(1) مرّت العلاقة بين الحكومة العراقية وشركات النفط الأجنبية بمنعطفات عدة، كان أهمها:

1- القانون رقم (11) لسنة (1964) وتأسست بموجبه شركة النفط الوطنية العراقية Iraq National Oil Company (INOC)، وخُوّلت العمل في الصناعة النفطية في أية مرحلة من مراحلها في المساحات المسترجعة، ولها حق التعاون مع شركات لتحقيق أغراضها.

2- القانون رقم (97) لسنة (1967) حيث حرّم على شركة النفط الوطنية العراقية استثمار النفط بطريق الامتياز أو ما في حكمه، ومنحها حق الاستثمار بطريق الاشتراك مع الغير بشرط أن يتم ذلك بقانون.

3- تعاقد شركة النفط الوطنية العراقية INOC مع شركة النفط الحكومية الفرنسية ERAP سنة 1968، للتعاون باستثمار النفط بعقد خدمة service contract، وتعاقد شركة النفط الوطنية العراقية INOC مع المؤسسة الحكومية السوفياتية المختصة (ماشينو أكسبورت Machinoexpor) سنة 1969 للتعاون باستثمار النفط في إطار المساعدة الفنية. وتعاقد شركة النفط الوطنية العراقية مع شركة النفط الوطنية البرازيلية (بتروبراس Petrobras) سنة 1972 للتعاون باستثمار النفط بعقد خدمة.

4- القانون رقم (69) لسنة (1972)ـ الصادر والنافذ بتاريخ 1972/6/1ـ بتأميم شركة نفط العراق المحدودة IPC التوقيع على اتفاقية بين العراق وفرنسا بتاريخ 1972/7/18 حول حصول الشركة الفرنسية للبترول CFP على نفس الكميات من النفط قبل التأميم ولمدة عشر سنوات وبأسعار مناسبة يتفق عليها، وقيام فرنسا بتقديم المساعدة الفنية والمالية للعراق لتنفيذ مشاريعه النفطية، وتأمين استمرار الشركة الفرنسية ERAP في عملياتها في العراق.

5- القانون رقم (28) لسنة (1973) - الصادر بتاريخ 1973/3/1 - الذي صادق على الاتفاقية المؤرخة في 1973/2/28 بين الحكومة العراقية من جهة ومجموعة شركات النفط IPC, MPC, BPC من جهة أخرى، وتم بموجبها: القانون رقم 70 لسنة 1973 الصادر والنافذ بتاريخ 1973/10/7 القاضي بتأميم حصة شركتي (أكسون) و(موبيل أويل) في شركة نفط البصرة BPC، وانتقال ملكية الحصة المؤممة إلى INOC.

6- القانون رقم (90) لسنة (1973) الصادر في أكتوبر 1973 القاضي بتأميم حصة شركة (رويال دتش بتروليوم) الهولندية والتي تبلغ 60% من حصة مجموعة رويال دتش شل الهولندية البريطانية في ملكية BPC البالغة 23,75%.

7- القانون رقم (101) لسنة (1973) الصادر في ديسمبر 1973 القاضي بتأميم حصة (بارتكس Partex) ـ كولبنكيان ـ البالغة 5%.

8- القانون رقم (200) لسنة (1975) الصادر في ديسمبر 1975 القاضي بتأميم الحصص الأجنبية المتبقية في شركة BPC، وانتقال ملكية الحصص المؤممة إلى INOC. وللمزيد أنظر: فخري قدوري، (مرجع سابق).

OPEC) أثر اجتماع بغداد عام 1960م، للدفاع عن مصالح بلدانها الأعضاء التي تملك النسبة الكبرى من احتياطي النفط وكميات التصدير عالمياً، وتأسيس (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC) عام 1968م للتنسيق والتعاون بين البلدان العربية النفطية، وتحقيق تعاون وثيق في مجال إنتاج النفط وتسويقه بين شركات النفط الوطنية للبلدان النفطية عطفا على برتوكول بغداد لعام 1970م.

2- انسحاب المملكة المتحدة من الخليج العربي:

في 16 يناير 1968م أصدرت الحكومة البريطانية بيانا سياسيا أعلنت عن نيتها في الانسحاب التام من الخليج العربي، في موعد أقصاه نهاية عام 1971م. وجاء التبدل الذي طرا على السياسة البريطاني بسبب التغير السريع في الإستراتيجية البريطاني بمنطقة الخليج العربي منذ عام 1957م، التي أصبحت تعرف بإستراتيجية (شرق السويس) – إي المنطقة الواقعة بين (عدن) غربا و(سنغافورة) شرقا بما في ذلك الخليج العربي. ووفقا لهذه الإستراتيجية فان بريطانيا أرادت الاحتفاظ بنفوذها في المنطقة، عن طريق قواعد عسكرية فعالة ومن هذه القواعد:(عدن وسنغافورة والبحرين). وعدّ وجود القواعد نوعاً من تأمين المصالح الاقتصادية البريطانية دون الحاجة إلى احتلال شامل كما في عهد الاستعمار التقليدي. إلا أن الوجود البريطاني في (عدن) واجه صعوبات جمة، نتيجة المصاعب المالية البريطانية، ونمو الحركات الوطنية التي تطورات بشكل كبير، مما دفع بحكومة العمال البريطانية إلى إعلان عن إعادة النظر في سياستها الدفاعية شرق السويس، التي تضمنت الانسحاب من (عدن) في موعد لا يتجاوز عام 1968م[1].

3- استخدام النفط في حرب 1973م ضد إسرائيل:

شهدت أسعار النفط عام 1973م ارتفاعاً مُثيراً، بعد أن اتخذت الدول العربية المصدرة للنفط، قراراً بحظر النفط عن الدول الغربية التي ساندت ووقفت إلى جانب الكيان الصهيوني في حرب أكتوبر 1973م، ثم اتخذت قراراً آخر بأن تخفض الدول العربية

(1) فؤاد طارق كاظم العميدي، الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، المصدر:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=10&lcid=20481.

المصدرة للنفط إنتاجها بنسبة (5%) شهرياً، لتدفع بالولايات المتحدة الأمريكية للضغط على الكيان الصهيوني، لإجباره على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة[1].

وحدثت بعد ذلك عدة قفزات في أسعار النفط، وأصبحت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) هي الفاعل الرئيس في تسعير النفط والتحكم فيه، مما أدخلها ذلك في صراع مع الشركات النفطية الإحتكارية الغربية، ثم انتقل إلى صراع بين الدول المنتجة للنفط والدول الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد دفع ذلك كله الولايات المتحدة إلى الانزعاج من هذه التطورات، والنظر إلى الدول النفطية الصديقة في الخليج على أنها من مصادر تهديد مصالحها الحيوية النفطية[2].

4- معاهدة الصداقة والتعاون العراقية السوفيتية:

في 9 إبريل 1972م وقع الرئيس العراقي (أحمد حسن البكر) و(أليكسي كوسيجين)، رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي معاهدة الصداقة والتعاون العراقية السوفيتية في بغداد، ودخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي والتسليح، وحرص السوفييت على الحصول على قاعدة بحرية في أقصى شمال الخليج العربي، وحصراً في ميناء أم قصر العراقي وذلك لمجرد إرسال رسالة للولايات المتحدة، ولكن هذه الفكرة لم تخطر ببال العراق في أن يكون مجرد أداة لإزعاج هذا الطرف أو ذاك، فقد كان طبيعياً أن المشروع سيتعثر في خطوته الأولى، فالقيادة العراقية كانت تنظر إلى العلاقات مع أي بلد في العالم ومهما كان وزنه أو ثقله في العلاقات الدولية، على أساس مبادئ التكافؤ التي ثبّتها ميثاق الأمم المتحدة، لذلك فإنها نظرت إلى المعاهدة الثنائية على أساس عدم المس بسيادة العراق باعتباره بلداً صغيراً مقارنة بمكانة الاتحاد السوفييتي وقدراته الاقتصادية

(1) حينما اندلعت الحرب في 6 أكتوبر 1973 أصدر العراق أمرًا إلى قواته الجوية والبرية بالتحرك فورًا إلى الجبهة السورية وبدأت بالتوافد إلى دمشق منذ الأسبوع الأول للحرب في حين اشتركت طائرات العراقية المتواجدة في مصر بالضربة الجوية الأولى التي سبقت عبور القوات المصرية للقناة. وللمزيد أنظر: سعد الدين الشاذلي: مذكرات حرب أكتوبر، (سان فرانسسكو: دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، ط4، 2003)، ص 235-236.

(2) حامد بن عبد اللـه العلي، الارتباط الغربي بالخليج العربي، المصدر:
http://alarabnews.com/alshaab/GIF/15-02-2002/a21.htm.

والتكنولوجية، ومساحته الهائلة وعدد سكانه الكبير، ومكانته الدولية كعضو دائم العضوية في مجلس الأمن الدولي[1].

وخلال السنوات 1961، 1963، 1966، 1968م اشتعلت الثورة الكردية في جبال شمال العراق، واشتدت المعارك بين المقاتلين الأكراد والقوات العراقية، وخفت حدة التوتر بين الجانبين بعد ثورة 1968م في العراق، وتم تلبية معظم المطالب الكردية في الحكم الذاتي، وفتح باب الحوار بين المتخاصمين، ولكن المسألة الكردية انتقلت إلى أيدي الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت الزعامات الكردية التقليدية المحلية تستجيب لوعود وأغراء الولايات المتحدة، كما بدأت أجهزة الإعلام الخاضعة للنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، بتصعيد حدة التوتر. وجرى تنسيق هذه السياسة بالتعاون مع كل من تركيا وبريطانيا وإيران، لتكون وسيلة ضاغطة على العراق بعد أن أصبح خارج إطار النفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، بسبب تقربه من الإتحاد السوفيتي.

لقد أدخل شاه إيران الولايات المتحدة الأمريكية في الصورة، حيث أعطيت الوعود الأمريكية بدعم الثورة الكردية، وفي عام 1971م بدأ الاتصال المباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الكردية بقيادة الملا (مصطفى البارزاني) بواسطة شاه إيران. وفي عام 1972م اقنع (جون كونالى) أحد الشخصيات البارزة في قضية (وتر جيت) الرئيس الأمريكي (نيكسون) بتقديم مساعدة مباشرة إلى الأكراد[2]، وقد حاولت الولايات المتحدة

---

(1) محمد باقر الحسني، أمريكا وأكراد العراق، مجلة شؤون الأوسط، العدد 87، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية, ديسمبر 1999)، ص53.

(2) لم يضيع الشاه الوقت في وضع نفسه بدل بريطانيا في منطقة الخليج، ففي أول نوفمبر 1971 وهو اليوم السابق لانتهاء الضمانات البريطانية للإمارات (الإمارات العربية)، تحركت القوات الإيرانية واحتلت ثلاث جزر صغيرة في الممرات العربية المؤدية لمضيق هرمز، وادعى الشاه أن هذه الجزر ملكيتها تعود إلى إيران مما أكسب الشاه الكثير من الرضا عند الإدارة الأمريكية، إذ أنه وبعد التفاهم مع نيكسون وكيسنجر(رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيتها)، أظهر الشاه نشاطاً متزايداً في منطقة أخرى وهي منطقة كردستان عندما تقابل مع نيكسون وكيسنجر، إذ عمل على توضيح أهمية دوره بما يجب تدعيمه وتحييد العراق، وفي 16 يونيو 1972 اتصل نيكسون بالشاه ليخبره بأنه سيبعث إليه برسول يحمل معه رده بشأن الأكراد، وأرسل (جون كونالى) الحاكم السابق لولاية تكساس ومعه رسالة مؤداها أن أمريكا على استعداد لمساعدة الأكراد إكراماً لحليفها إيران الذي يشعر انه مهدد من قبل عدوه التقليدي العراق، وبين التقرير كذلك أن الأمريكيين كانوا يهدفون إلى تزويد الأكراد بالمساعدة التي تكفي لجعلهم مصدر قلق للعراقيين فحسب، لا أن يحققوا انتصاراً كاملاً على بغداد، الأمر الذي سيمكنهم من المطالبة بشيء من الاستقلال مما كان يسبب كثيراً من الحرج لإيران التي توجد فيها أقلية كردية، وقد ظهر ذلك عملياً في الواقع خلال عام 1974 ففي فبراير من ذلك العام أبدى العراق كثيراً من العناد في محاولته منع توقيع فك الاشتباك الذي كانت أمريكا تحاول إتمامه بين إسرائيل ومصر وسوريا بعد حرب أكتوبر 1973، وقد أكد كيسنجر للمفاوضين المصريين عندما كان في القاهرة خلال يناير 1974، أنه لا يوجد مبرر للقلق: فالشاه سوف يتولى أمر العراق، وبعد عدة أيام أذاعت وكالات الأنباء رسالة صادرة من إيران بان هناك اشتباكات بين الجيش العراقي والإيراني، وان القوات الإيرانية بدأت بالحشد على الحدود العراقية، ولم تلبث مسألة الأكراد في إيران أن أخذت اتجاهاً مغايراً عام 1975 فقد ظهرت علامات خيبة الأمل على الشاه، إذ يبدو أن الأكراد وقد أدوا دورهم ظهرت بينهم في الجانب الإيراني علامات التذمر والسخط وهذا كان آخر شي يتوقعه الشاه أو يؤده أن يحدث. وللمزيد أنظر: محمد حسنين هيكل، (مرجع سابق)، 135-138.

الأمريكية تغيير المسار الوطني للحركة الكردية، وربطها بمخططاتها في المنطقة عن طريق الدعم المادي الذي قدمته لها، وبذلت جهوداً كبيرة للتأثير على الحركة المسلحة الكردية بهدف محاربة الحكومة العراقية في السنوات 1970 - 1974م[1]، وخاصة بعد قيام العراق بتأميم نفطه عام 1972 - 1973م واشتراك الجيش العراقي في حرب أكتوبر 1973م بين العرب وإسرائيل. إلا أنها أخفقت في محاولاتها هذه، ورفضت الحركة الكردية الرضوخ لهذه الضغوط لقناعة قادتها بعدالة تلك السياسات الوطنية التي سارت عليها الحكومة العراقية في تلك الفترة. ولكن الحركة الكردية لم يستمر رفضها كثيراً، فقد رضخت في النهاية[2].

لقد وجد النظام العراقي نفسه مجبراً على الذهاب إلى واشنطن والاستعداد للمقايضة، وقد تبلورت الاجتماعات والزيارات بين المسئولين الأمريكيين والعراقيين على مستوى عال، فزار وزير الخارجية الأمريكي (هنري كيسنجر) العراق عام 1975م[3]، وهذه الزيارة نقلت العلاقات الأمريكية العراقية إلى مستوى المقايضة الصريحة، حيث وافقت أمريكا

---

(1) افتتح محمود عثمان في (1972)، مرحلة جديدة من التحالف بزيارته السرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد زار محمود عثمان وإدريس البارزاني (تل ابيب) أولاً، وواصل الوفد رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ليبدأ بعقد سلسلة من الاجتماعات مع عدد من كبار المسئولين في الإدارة الأمريكية منهم (ريشارد هيلمز) رئيس وكالة المخابرات المركزية. ويمكن القول إن النفوذ المتصاعد للإتحاد السوفيتي في المنطقة واندلاع حرب 1973، كان الدافع الحقيقي لتنامي دعم الولايات المتحدة الأمريكية للحركة القومية الكردية. وللمزيد أنظر: فاضل رسول، كردستان والسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، ترجمة غسان نعسان، (السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2008م)، ص299.

(2) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، (مرجع سابق)، ص422.

(3) قال كيسنجر"إننا سوف نتخلى عن الأكراد لكي يمكن للعراقيين أن يتفرغوا للسوريين الذين رفضوا الدخول في مفاوضات من أجل مرحلة ثانية من فض الاشتباك مع إسرائيل"، وكان كيسنجر لا يرغب في انتصار الأكراد، بل كان أمله في بقاء الثورة الكردية متأججة بالقدر الذي يستنزف موارد العراق، ويحد من الحركة التحررية العربية والكردية. أنظر: (المرجع نفسه)، ص422.

وإيران على التخلي عن الحركة الكردية المسلحة في مقابل تنازل العراق عن شط العرب إلى إيران، وجاءت اتفاقية الجزائر في عام 1975م مطابقة لهذه المساومة[1].

وكانت أقسى الانتقادات قد وجهت إلى علاقات (مصطفى البارزاني) السرية مع الولايات المتحدة. فبعد أن انهارت الثورة استنتج الأكراد أن مجرى الأحداث كان سيبدو مختلفاً لو لم يتم جذب الأكراد إلى إقامة علاقات مع الولايات المتحدة، وفي رسالة البارزاني إلى الرئيس (جيرالد فورد)1977، قال فيها "كان بوسعي منع حدوث الكارثة التي حلت بشعبي لو لم أومن تماماً بالوعد الأمريكي، وكان بالإمكان تحقيق ذلك بمجرد تأييد سياسة البعث وتوحيد قوانا معهم، وهو ما عنى اتخاذ موقف معادٍ للمصالح والمبادئ الأمريكية إثارة المشاكل لجيران العراق"[2].

إن موقف الولايات المتحدة يتضح من خلال تقرير اللجنة التي شكلها الكونجرس الأمريكي المعروف بلجنة (PIKE) والذي ورد فيه "لقد كانت سياستنا غير أخلاقية تجاه الأكراد، فلا نحن ساعدناهم، ولا نحن تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية، قلد حرضناهم ثم تخلينا عنهم" لقد كانت الولايات المتحدة وإيران تحتاجان إلى الأكراد لمقاومة أنصار السوفييت[3].

5- الولايات المتحدة والأكراد بعد حرب الخليج 1991:

كان دور الولايات المتحدة الأمريكية بارز أثره على الأكراد، بتحريضهم على التمرد بعد انسحاب العراق من الكويت عام 1991م، فقد أرادت الولايات المتحدة إنهاك العراق سياسياً وعسكرياً، وإيجاد حجة لحليفتها تركيا لاستخدام ورقة الأكراد ضد العراق وضد تركيا. كما حرضت الولايات المتحدة العراقيين على الخروج ضد الحكومة، فاستغل الأكراد هذا وقاموا (بتمرد) على الحكومة، مما دفع الجيش العراقي للتوجه نحو كردستان العراق، وهذا الأمر أفزع الأكراد ودفعهم للنزوح إلى دول الجوار العراقي (تركيا وإيران)، مما أدى إلى سوء حالة النازحين من جراء البرد وقلة الطعام. وكانت مأساة الأكراد بوابة لدخول وتدخل الولايات المتحدة بشمال العراق عن طريق (الملاذ الأمن) وكذلك فرض حظر الطيران على الأجواء العراقية (شمال خط عرض 36)[4]. أما في عام 2003م، فقد مهدت قوات الولايات المتحدة

---

(1) فائق محمود، العراق وسياسة الاحتواء الأمريكية، مجلة دراسات عراقية، العدد 3 (بغداد: يوليو 1997م)، ص52.

(2) نقلاً عن: أوفرا بينغيو، (مرجع سابق)، ص192.

(3) نقلاً عن: حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، (مرجع سابق)، ص423.

(4) لقد كانت أكثر جهود الأكراد السياسية موجهة نحو المجتمع الدولي، وخصوصاً الحلفاء- الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، إلا أن كل التطلعات السياسية للأكراد كانت تلاقي رداً ضعيفاً من تلك الدول التي استمرت تنظر إلى

الأمريكية الطريق أمام الأكراد نحو الجبهة الشمالية من العراق (كركوك والموصل)، مع بداية الأسبوع الثاني للحرب، وبدأت قوات (البيشمركة) الكردية بمشاركة في القتال ضد الجيش العراقي الذي انسحب أمامها للدفاع عن الموصل وكركوك التي تمثل أهمية خاصة لقوات التحالف، وفي العاشر من إبريل دخلت القوات الأمريكية مدينة كركوك.

والواقع إن دعم أكراد العراق من قبل الولايات المتحدة يخص مصالحها بالدرجة الأساس, وتحديداً محاولة حصار ومعاقبة بعض دول المنطقة, وقد اعتمدت خيارات عدة تتمثل باحتوائها ومحاصرتها اقتصادياً وسياسياً, وعزلها دبلوماسياً, أو خلق بؤر توتر تستنزفها وتتفرع منها مشكلات قد تصعب السيطرة عليها مستقبلاً.

لقد جاء التعاطي الأمريكي مع الطروحات الكردية متناغما مع صيغة الفدرالية التي تطرح بقوة على الساحة العراقية, والتي يمكن أن تكون إحدى أدوات السياسة الأمريكية في العراق لتحقيق هذا الهدف, مع أن الموقف الأمريكي من مسألة الفدرالية يتسم بالغموض, ويخيم عليه الضبابية وعدم الوضوح, وقد يبالغ الأمريكيون في التفاؤل حينما يعتقدون أن تأسيس نظام فدرالي في العراق متحالف مع الولايات المتحدة سيصبح سبباً لتنشيط مسيرة الديمقراطية في دول الجوار الجغرافي للعراق في إيران وسوريا وحتى تركيا[1].

المشكلة الكردية على أنها إنسانية بحتة. فتلك الدول كانت تحاول من ناحية استخدام أكراد العراق كأداة لإضعاف (صدام حسين) وإبقاء الضغط عليه مستمراً، ولكنها من ناحية أخرى كانت تريد إبقاء الأكراد ضعيفين إلى درجة لا يهددون فيها وحدة العراق للخطر أو يكون لهم تأثير سلبي على الأكراد في الدول الأخرى وخصوصاً في تركيا. كما كان الحلفاء قلقين خشية أن يتدهور الوضع ويتطلب تدخلاً دولياً كما كانت الحال في البوسنة. وتحول اهتمام القادة الأكراد نحو تهدئة مخاوف الحلفاء، ففي إبريل 1993 توجه (مسعود البارزاني) و(جلال الطالباني) (بصحبة زعماء المعارضة العراقية) إلى واشنطن، حيث استقبلهم نائب الرئيس الأمريكي (آل غور) ووزير الخارجية (وارن كريستوفر) ومستشار الأمن القومي (أنتوني ليك)، ولكنهم لم يتمكنوا سوى من الحصول على وعد من الحلفاء بضمان استمرار الغطاء الجوي من قاعدة (إنجرليك) بتركيا. كما زار (البارزاني والطالباني) كل من هولندا وبلجيكا وفرنسا، حيث استقبلهم في الأخيرة الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران). ولكنهم لم يحصلوا على أي تعهد بتقديم دعم إضافي عدا توفير الغطاء الجوي. وللمزيد أنظر: أوفرا بينغيو، (مرجع سابق)، ص300؛ ملحق رقم (10) الملاذ الآمن.

(1) فوزية صابر، الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية, في أحمد يوسف أحمد وآخرون, احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2004), ص734-735.

6- الولايات المتحدة وأكراد تركيا:

أنتقد (عبد اللـه أوجلان) الولايات المتحدة الأمريكية بشدة واصفاً إياها بأنها "هي التي تعد وجهات النظر غير العادلة والمضللة للرأي العام الدولي حول حزبنا"، وأضاف (أوجلان)" إن الولايات المتحدة قد ربحت عداوة الأكراد عبر تأييدها لتركيا"[1]. ولذلك استأنف حزب العمال الكردستاني التركي عام 2004م الهجمات ضد قوات الأمن التركية، واستعمل العراق كقاعدة ليتابع عملياته منه، ويوجه الهجمات ضد تركيا. أثمرت جهود الحكومة التركية في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة تركيا في مواجهة أعمال العنف التي يقوم بها عناصر حزب العمال، وقام الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بدعوة رئيس الوزراء التركي (أردوغان) إلى واشنطن في 5 نوفمبر 2007م، ووافق الطرفان على توثيق العمل لمواجهة حزب العمال، وتم تحديد التعاون في مجالات هي: تشارك الولايات المتحدة الأمريكية تركيا في العمل على إغلاق معسكرات الحزب لأجل قطع دعمه اللوجستي، والتنسيق في عمليات الجيش التركي في شمال العراق[2].

إن التركيز على أهمية تركيا الإستراتيجية يجعل واشنطن ترى في أحوال كثيرة سياستها بأنها عملية معضلات ومشاكل ضخمة في المناطق المحيطة بتركيا, وأمام صانع القرار الأمريكي طريق واحداً لحل هذه المعضلة وهو النظر إلى تركيا بأنها قوة يمكن أن تعمل نيابة عن أمريكا في المنطقة وقوة إقليمية يجب تعزيزها برؤى أكثر فاعلية لدور ايجابي اكبر في المناطق المتاخمة لها, إلا أن عدم اهتمام الأمريكيين والأتراك معا بجارات تركيا, يجعل إتباع هذا المسلك دون جدوى[3].

ثالثاً: الموقف الروسي

أدركت روسيا في القرن التاسع عشر أهمية كردستان الإستراتيجية، وقد قامت بدراساتها الشرقية بهذا الشأن، وبالدرجة الأولى الدراسات العسكرية الإستراتيجية، وكانت المسألة الكردية دائماً موضوع مُباحثات بين الإتحاد السوفييتي وبريطانيا أثناء الصراع

---

(1) ميخائيل م. جونتر، (مرجع سابق)، ص157.

(2) تركيا والأكراد العراقيين: تنازع أم تعاون؟ تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، الرقم 81، مجموعة الأزمات الدولية، واشنطن، 13 نوفمبر- تشرين الثاني 2008، ص7-8.

(3) أف. ستيفن لارابي ولان أو. ليسر, سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض, ترجمة محمود احمد عزت, (بغداد: بيت الحكمة, 2010), ص265.

بينهما بعد ثورة أكتوبر. وكان الإتحاد السوفييتي ذلك الوقت ينظر إلى جميع طموحات الأكراد للاستقلال بوصفها عبارة عن مناورات إمبريالية، هدفها حصار الإتحاد السوفييتي من جهة الجنوب. ومن الجهة المعاكسة، كانت القوى الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ترى الطموحات الكردية إلى الحرية ليست شيئاً آخر سوى عبارة عن محاولة للإتحاد السوفييتي للتمدد إلى منطقة الخليج.

ونظر الإتحاد السوفييتي إلى القضية الكردية في تركيا من منظار، أن الولايات المتحدة لديها قواعد عسكرية ونقاط مراقبة عسكرية في المناطق الكردية في تركيا، ولهذا السبب كان الإتحاد السوفيتي يقدم الدعم للأكراد في تركيا كي يمارس الضغط على تركيا من أجل مواجهة تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية هناك[1]. ولم يستفد الإتحاد السوفييتي من دعمه لقيام دولة إسرائيل في سنة (1948م) فتوجهات إسرائيل أصبحت غربية، وأصبح العالم العربي اتجاه الإتحاد السوفييتي أكثر شكاً. وبقيام حلف بغداد (1955م) المناهض للإتحاد السوفييتي، زاد التعاون بين دول الشرق الأوسط والغرب، فدفع هذا الإتحاد السوفييتي إلى زيادة نشاطه في المنطقة، وكانت البداية مع الرئيس (جمال عبد الناصر)[2] في إبرام الاتفاقية (التشيكوسلوفاكية- المصرية) في سبتمبر (1955م) الخاصة بإمداد مصر بالسلاح، وتمكن الإتحاد السوفييتي عبر تعزيز موقف مصر في حرب السويس (1956م)، من تقوية مواقعه في مصر بشكل ملحوظ. وبسقوط النظام الملكي في العراق (1958م) وانسحابه من حلف بغداد، ومع انتصارات الثورة الجزائرية (1961م)، ربح الاتحاد السوفيتي حلفاء آخرين في منتهى الأهمية. وسوف نتناول ذلك **وكما يلي:**

(1) يعود الاهتمام الشيوعي بآسيا إلى كتابات لينين عن الشرق وكانت أول مقالة كتبها في هذا الصدد في جريدة ايسكرا في عام 1900 عن الصين فضلا عن الأبحاث الأخرى بين عامي 1908 و1913 مثل يقظة آسيا وأوربا المتأخرة وآسيا التقدمية, ثم الأبحاث الأخرى التي وضعها عن القضايا الأسيوية بعد الثورة. وللمزيد من التفاصيل أنظر: ولتر لاكور, الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط, نقله إلى العربية لجنة من الأساتذة الجامعيين, (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر, 1959), ص20. أيضاً: فاضل رسول، (مرجع سابق)، ص86.

(2) أقدمت الحكومة المصرية أواخر عام (1957) على تخصيص برنامج كردي ضمن بث إذاعة صوت العرب من القاهرة. وقد جاءت تلك الخطوة في إطار الحملة المصرية ضد دول حلف بغداد وكمحاولة من الرئيس جمال عبد الناصر لاستخدام ورقة الأكراد كعامل لصالحه في الصراع العربي الداخلي مع العراق. انظر: سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية 1958-1970، (لندن: دار الآم النشر، 1990م)، ص173.

1- الإتحاد السوفييتي وأكراد إيران:

خلال الحرب العالمية الثانية, أحتل الجيش السوفييتي في أغسطس1941م ولاية أذربيجان الإيرانية وأجزاء من كردستان[1]، واجتاح الجيش البريطاني الأطراف الجنوبية لكردستان إيران حتى منطقة (كرمنشاة). وبعد دخول الجيش السوفييتي بشهر تأسس الحزب الشيوعي (توده) في سبتمبر1941م، وتطور تحت مظلة السيادة السوفييتية إلى أهم قوة سياسية في إيران. وبعد المشاورات مع عدد من المسئولين السوفييت، أعلن (القاضي محمد) في 22 يناير 1946م عن قيام الجمهورية الكردية في مهاباد.

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية كان الوضع في إيران ملائما بالنسبة للإتحاد السوفييتي بشكل لم يسبق له مثيل، فحزب (توده) وحلفاؤه حظوا بمواقع مهمة في الحياة السياسية للبلاد، واستطاع الإتحاد السوفييتي استخدام كل من الجمهوريتين الأذربيجانية والكردية كأوراق ضغط ضد الحكومة الإيرانية المركزية. إلا أن توازنات القوى بين الحلفاء وإستراتيجية السياسة الدولية التي انتهجها الإتحاد السوفييتي أديتا في النهاية إلى استخدام موقعه القوي فقط من أجل نيل الامتيازات الاقتصادية لنفسه. واتفق الحلفاء على وجوب مغادرة جيوشهم للأراضي الإيرانية في بداية عام 1946م، هذا الانسحاب لم يكن خسارة بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا، لان مواقعهم في إيران كانت تعتمد على النفوذ السياسي والاقتصادي الذي كانتا تمارسانه تجاه الحكومة الإيرانية. أما موقف الإتحاد السوفييتي كان مختلفاً، لهذا السبب طالب بالثمن لقاء انسحاب قواته، وهذا الثمن كان الامتيازات بالتنقيب عن البترول شمال إيران. وفي 4 ابريل 1946م تم التوقيع على اتفاق بين إيران والاتحاد السوفييتي **تضمن النقاط الآتية:**

أ- انسحاب الجيش السوفيتي من إيران, وقد تم ذلك في مايو 1946.

ب- إنشاء شركة بترول إيرانية – سوفيتية.

---

(1) قام الإتحاد السوفييتي في نهاية عام (1941)، بدعوة ثلاثين شخصية كردية إيرانية، من بينهم ممثلو العشائر المهمة لزيارة الإتحاد السوفيتي، وكان من أهم المشاركين في هذا الوفد القاضي محمد (قاضي مهاباد). وعاد الوفد إلى كردستان حاملاً معه الانطباع، أن الأكراد يمكنهم الاعتماد على الدعم السوفيتي. وبعد استشارة المنظمة الكردية (هيوا- الأمل) التي كانت ناشطة في العراق، أسس ناشطون في إيران 1942/9/16 منظمة (إعادة إحياء كردستان) (كومه له). وفي عام (1944) أصبح القاضي محمد زعيم الكومه له، وسافر وفد كردي برئاسة القاضي محمد إلى الاتحاد السوفيتي في خريف (1945)، ودعا الوفد إلى تأسيس دولة كردية مستقلة، وطالب بدعم الاتحاد السوفيتي. وللمزيد أنظر: فاضل رسول، (مرجع سابق)، ص197.

ج- معالجة القضية الأذربيجانية بوصفها شأناً إيرانياً داخلياً.

وبعد الثورة الإسلامية 1979م ازداد وزن الحركة الكردية في إيران، وأتخذ الإتحاد السوفييتي موقفاً إيجابياً من مطالب الأكراد الإيرانيين بخصوص الحكم الذاتي، غير أن دعمه لمطالب الأكراد الإيرانيين تراجع ما بين سنوات (1980- 1983م). وظهر الدعم السوفيتي مرة أخرى للأكراد، بسبب قمع الحكومة الإيرانية حزب (توده) وتردي العلاقات الإيرانية السوفيتية.

2- الإتحاد السوفييتي وأكراد العراق:

كان موقف الإتحاد السوفييتي الودي تجاه المعارضة الكردية في سنوات الخمسينات من القرن العشرين نابعاً من حقيقة، أن الحكومة العراقية كانت ذات ميول غربية شديدة، وهي التي كانت وراء مبادرة حلف بغداد (1955م) المناوئ للإتحاد السوفييتي، والذي كان يضم إضافة إلى العراق تركيا وباكستان وإيران. وبعد تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين العراق والإتحاد السوفييتي سنة (1958م)، عاد الملا (مصطفى البارزاني) ومقاتلوه إلى العراق، وكان للحزب الديمقراطي الكردستاني علاقة جيدة مع الإتحاد السوفييتي.

وتطورت الحركة الكردية في وقت اكتسبت فيه حركات التحرر أهمية كبيرة، في اريتريا وفلسطين وعُمان، وأصبحت عاملا مهما في السياسة الدولية، خاصة بين (القطبين). وتمكن الإتحاد السوفييتي من خلال علاقاته مع حركات التحرر من كسب التأثير على الحكومات، و إمكانية ممارسة الضغط عليها، فطور الإتحاد السوفييتي إستراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى توسيع موقعه في العالم[1].

وبين أعوام (1958 - 1975م) كان للإتحاد السوفييتي علاقات جيدة مع الحكومة العراقية، وبنفس الوقت علاقات شبة رسمية مع الحركة الكردية، وقد كان يستخدم هذه

---

(1) كان للحركة الكردية إلى جانب أهدافها القومية رؤية حول تغيير النظام السياسي وعلاقات العراق الدولية، شكلت الحركة القومية الكردية في سنوات الستينات من القرن العشرين عاملاً مهماً في تغيير السلطة وتشكيل الحكومات والانقلابات والمحاولات الانقلابية التي مرت بالعراق. لم تتمكن بحكم جذورها الاثنية والجغرافية من الاستيلاء على السلطة في العراق أبداً، لكنها مارست تأثيرها على النظام بشكل واسع ووضعته موضع تساؤل، ولعبت دوراً كبيراً في تشكيل الحكومات وفي السياسات التي انتهجتها. فنتج عن ذلك اهتمام العديد من القوى الإقليمية والدولية بإقامة علاقات مع الحركة القومية الكردية، نظراً لضرورتها بالنسبة لمصالحها. كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وكانتا المتنافستين على هذا الصعيد. انظر: فاضل رسول، (مرجع سابق)، ص270.

العلاقات وفق حالة علاقته بالحكومة العراقية، فكان يستخدمها أحياناً لدعم الحكومة العراقية أو أحياناً أخرى يستخدمها كورقة ضغط ضده[1].

بدأ الدعم السوفييتي للأكراد في حرب 1963م، عن طريق الإعلان عن تضامنه مع الشعب الكردي، وإيقاف شحنات السلاح إلى الحكومة العراقية، وأرسل المساعدات المادية والإنسانية إلى الأكراد عن طريق (هنغاريا) و(ألمانيا الديمقراطية) و(تشيكوسلوفاكية). وطالبت جمهورية منغوليا الشعبية مدعومة من الإتحاد السوفييتي، في يونيو 1963م، من الأمين العام للأمم المتحدة إدراج ملف الحرب في شمال العراق في جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة[2].

وفي 18 نوفمبر 1963م، أطاح انقلاب عسكري بحكومة حزب البعث. فوضع الإتحاد السوفييتي آماله في الحكومة الجديدة، بسبب تقديم قائد الانقلاب العقيد (عبد السلام عارف) نفسه بصفته ناصرياً، وبهذا تولى الإتحاد السوفييتي دور الوسيط في المفاوضات بين (مصطفى البارزاني) والحكومة في فبراير1964م، وتم وقف إطلاق النار بين الجانبين، رغم أن الأكراد لم ينالوا سوى حقوق أقل مما نالوه في عهد عبد الكريم قاسم. وقد ضمن رئيس الوزراء العراقي (عبد الرحمن البزاز)[3]، في اتفاقية يونيو 1966م للأكراد عدداً من الحقوق، مثل إمكانية الترشيح للانتخابات إلى البرلمان وضم ممثلين عن الأكراد إلى الحكومة، إلا أن الاتفاقية لم تمنح الأكراد ما كانوا يأملونه بتحقيق وضعية الحكم الذاتي. ولم يُرضِ هذا الأمر المعارضين الأكراد فكثفت قيادة الحركة الكردية علاقاتها الدولية، فأصبحت العلاقة جيدة مع إيران، وبدأت إسرائيل بتقديم الدعم والمساعدات لهم[4].

---

(1) عبد القادر البريفكاني, المحررون رجال قرن مضى, (لندن, منشورات الزمان, 2001), ص130-131. أيضا: فاضل رسول، (مرجع سابق)، ص234.

(2) (المرجع نفسه)، ص279.

(3) عبد الرحمن البزاز (1913-1973)، أول رئيس وزراء مدني عراقي، استلم رئاسة الوزراء في الفترة من 21 سبتمبر 1965 إلى 9 أغسطس 1966، عمل (البزاز) ما في وسعه من أجل إعادة الأمن للعراق، والحفاظ على وحدته، وقال في بيانه الذي أعلنه في 1965/11/6 (نعترف بحقوق إخواننا الأكراد القومية، تلك الحقوق التي جاء تعبير الدستور المؤقت تأكيداً جديداً على قيامها، وإننا نرغب في العمل حسبما نص عليه الدستور، وبالإضافة إلى هذا كله فإن الوزارة ستشرع بأسرع وقت مستطاع قانوناً جديداً للإدارة المحلية، يمهد للحياة الديمقراطية السليمة تمهيداً عملياً، ويكون خطوة إلى الأمام في سبيل تحقيق أفضل حياة نيابية). وفي 29 يونيو 1966 أعلن رئيس الوزراء (عبد الرحمن البزاز) بياناً لحل القضية الكردية يتضمن (12) مادة. انظر: سيف الدين الدوري، عبد الرحمن البزاز. أول رئيس وزراء مدني في العراق الجمهوري، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006م)، ص99-103.

(4) للمزيد حول التعاون بين إسرائيل والأكراد راجع، شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار: انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية، ترجمة بدر عقيلي، (عمان: دار الجليل للنشر، ط2، 2004م).

كما تزايد سعي الحكومة العراقية لاحتواء القضية الكردية إذ زار الرئيس عبد الرحمن عارف كردستان في اكتوبر1966 وكانت أول زيارة يقوم بها رئيس دولة عراقي لمقابلة زعيم كردي.

كان توقيع اتفاقية الصداقة السوفييتية - العراقية بالنسبة إلى الأكراد دليلاً على أن الإتحاد السوفييتي لن يقف على الحياد إزاء أزمة الكردية مع الحكومة العراقية. وشعر الأكراد أن التعاون العسكري الذي نصت الاتفاقية عليه موجه ضدهم، واعتبر الملا (مصطفى البارزاني) أن الاتفاقية جاءت بالضد من الثورة الكردية، وأكد "إن التقارب السوفيتي العراقي يأتي على حسابنا، فكميات الأسلحة الهائلة التي سيزود السوفيت العراق بها لن تُستخدم ضد إيران التي يقيم السوفيت معها علاقات جيدة جداً وأيضاً لن تُستخدم ضد الإسرائيليين الذين لن تقوم بغداد بمهاجمتهم أبداً رغم التصريحات التي تُطلق بهذا الصدد وسيقوم العراقيون باستخدام هذه الأسلحة ضدنا نحن"[1].

بدأ موقف الاتحاد السوفييتي يتراجع في اسناد حركات التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في العالم، وذلك بسبب الانهيار الذي تعرض له عام 1991، وإجلاء رابطة (كومنولث) بين اثنتي عشر جمهورية من جمهورياته الخمس عشر السابقة[2].

3- روسيا وأكراد تركيا:

كان سقوط جدار برلين 9 نوفمبر 1989م، إلى ظهور نظام دولي جديد، وجاءت عملية غزو العراق للكويت 2 أغسطس 1990م لتكون مدخلاً للتدخل الغربي في المنطقة والهيمنة على الدول[3]، وقد قللت هذه الأحداث من الاهتمام الدولي بقضية الأكراد، وقللت من الدعم الدولي لهم. إذ أصبح التدخل مباشراً من قبل القوى الدولية في أي منطقة من العالم، بسبب تغير موازين القوى من جهة، وزوال المبرر لتدخل الدول عن طريق وسطاء من جهة أخرى.

بعد العهد السوفييتي، أصبح التنافس الرئيسي بين تركيا وروسيا يدور حول جمهوريات آسيا الوسطى المتحدثة بالتركية والقوقازية. فهناك النفط وفشل روسيا في تنفيذ (الاتفاقية حول التخفيض المتبادل للقوات المسلحة) مع الناتو في مناطق جناحيها الشمالي والجنوبي. وكانت القضية الكردية هي ورقة الضغط لدى الروس، وعلى وجه الخصوص في مواجهة

---

(1) نقلاً عن: شلومو نكديمون، (مرجع سابق)، ص264.

(2) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، العدد 158، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, 1992م)، 225-227.

(3) سكوت ريتر، كشف المستور "بوش ضد العراق" لماذا؟ ترجمة فاطمة نصر، (القاهرة: سطور للنشر، 2002م)، ص31.

للمصالح التركية في قضية داخلية روسية مثل الشيشان. وبناء على ذلك، سمح الروس لحزب العمال الكردستاني بعقد المؤتمر الثالث للحزب في موسكو 1994م[1].

أرسل الأتراك مبعوثاً خاصاً لعقد مباحثات مع المسئولين الروس للأعراب عن عدم الرضا، وبعد عقد المؤتمر الثاني في سبتمبر1994م، أعرب الأتراك عن الاستياء الشديد، فسارع وزير الداخلية التركي بالذهاب إلى موسكو، وأسفرت الزيارة عن توقيع بروتوكول مناهضة الإرهاب بين الطرفين، حيث وعد الروس بأن حزب العمال الكردستاني لن يكون منظمة شرعية في موسكو. وفي فبراير 1995م أرسل الروس وفد إلى أنقرة، ووعدت روسيا بعدم السماح لحزب العمال الكردستاني بان يتمركز في أراضيها في مقابل تأييد تركيا لسياسة روسيا في الشيشان. وتخشى روسيا من تقسيم منطقة الشرق الأوسط، وذلك لخشيتها من الحركات الانفصالية التي بدأت تنتشر في دول العالم، والتي قد تطال روسيا، عن طريق المطالب الداخلية لبعض الأقاليم في الانفصال، لهذا تقف اليوم موقف الرافض لدعم الحركات الانفصالية[2].

(1) كان ظهور دول آسيا الوسطى بمثابة فرصة إستراتيجية لإعادة بناء وتطوير المركز الاستراتيجي النسبي لتركيا, وقد استند الدور التركي إلى الروابط اللغوية والثقافية والدينية بينهما. وللمزيد من التفاصيل أنظر: محمد السيد سليم (محرراً), آسيا والتحولات العالمية, (القاهرة: جامعة القاهرة, مركز الدراسات الآسيوية, 1998), ص334-335. أيضاً: روبرت أولسون، المسألة الكردية والشيشان: السياسات الخارجية التركية والروسية منذ حرب الخليج، مجلة الشرق الأوسط، العدد الرابع، مارس 1996، ص106-118.

(2) إن روسيا الاتحادية نفسها تواجه منذ قيامها في العقد الأخير من القرن الماضي تزايد النزعات الانفصالية علي أراضيها, خاصة في الجمهوريات الجنوبية الواقعة شمال القوقاز, والتي تتفق فيما بينها في أنها تعبر عن مجتمعات مسلمة في أغلبها عانت طويلا من الاضطهاد والتنكيل في العهد الشيوعي, وتتمتع هذه الجمهوريات بثرائها في الموارد الطبيعية, خاصة الغاز الطبيعي الذي لم تتوان روسيا في عهدي (بوريس يلتسين) و(فلاديمير بوتين) عن الدفاع عنها لتبقي ضمن أراضيها مهما كان الثمن, واستخدمت في سبيل ذلك القوة المسلحة, وخاضت من أجل ذلك حربين ضاريتين في جمهورية الشيشان التي ما زالت جزءا من الكيان الروسي هي وغيرها من الجمهوريات الروسية الجنوبية مثل داغستان. وعندما تزايدت الضغوط الدولية علي روسيا من أجل الاستجابة للنزعات الانفصالية, كانت روسيا ترد دائما بكل قوة معلنة عن رغبتها في الحفاظ علي وحدة أراضيها حتى لا ينفتح الباب علي مصراعيه أمام مزيد من النزعات الانفصالية في الجنوب الروسي, وكانت في الوقت نفسه تلوح بأن أي دولة أوروبية لا يمكنها القيام بإجراء مماثل إذا كانت الحركة الانفصالية علي أراضيها. وحتى الجمهوريات المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي تعاني من نزعات انفصالية قوية علا صوتها في الفترة الأخيرة, مثل إقليم (أبخازيا في جورجيا), ومثل إقليم (ناجورنو كاراباخ) المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان. انظر: سميحة عبد الحليم نشر، نظرة على الحركات الانفصالية فى العالم، في أخبار مصر يوم 2008/3/18، المصدر: http://www.masress.com/egynews/34768

رابعاً: التحديات الأوروبية

تعاملت الدول الأوربية مع المشكلة الكردية من منظور سياسي- اقتصادي- ديني، على اعتبار أن الأكراد يدين معظمهم بالإسلام. وكانت الرؤية الدينية واضحة من خلال ما قامت به حكومات كل من بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية في إرسال بيان إلى السلطان العثماني في أواخر القرن التاسع عشر- بشأن الأرمن والمقيمين في تركيا- إذ جاء البيان بالنسبة للأكراد" لما كان الأكراد الرحل الذين يعيشون في الجبال والذين يهبطون إلى الوديان التي يقطنها المسيحيون لا لغرض إلا لإشاعة الفوضى، فينبغي ألا يدخلوا في الإحصائيات التي تحدد من هم غالبية سكان تلك المنطقة"[1].

وبعد الحرب العالمية الأولى، بدأت الدول الأوروبية تغير من نظرتها إلى الأكراد، فقد استخدمت بريطانيا وفرنسا الورقة الكردية في الوقوف ضد المد الثوري الشيوعي، فقد كانت الدولتان ربما تنوي إقامة دولة كردية تكون بمثابة العازل بين تركيا وروسيا السوفييتية من ناحية، وكنقطة إستراتيجية من ناحية ثانية، فنشط العملاء البريطانيون والروس في شمال الدولة العثمانية، والعملاء الألمان والبريطانيون في جنوب الدولة العثمانية. ودخلت تركيا المجلس الأوروبي في سنة 1949م، وبعضوية تركيا في (حلف الناتو) عام 1952م أصبحت تركيا تدور في فلك السياسة العسكرية الغربية، وفي سبعينات القرن العشرين بدأت تركيا مفاوضات العضوية ولكنها علقت هذه المفاوضات بسبب بعض التحفظات السياسية والاقتصادية، وازداد الدور التركي داخل حلف الناتو بعد حرب الخليج الأولى[2].

وعلى الرغم من أن دول الإتحاد الأوروبي تؤيد الأكراد في تركيا، إلا أنها لا تدعو إلى إقامة دولة خاصة لهم في تركيا (باستثناء اليونان التي تطالب بدولة كردية منفصلة عن تركيا، بسبب أزمتها مع تركيا حول جزيرة قبرص)، والإتحاد الأوروبي يساند المسألة الكردية إلا انه يرفض أن يضع حلاً لها، وتُعد المشكلة الكردية في تركيا أحد المعوقات أمام انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، حيث تنتقد دول الإتحاد الأوروبي سياسة تركيا ضد الأكراد[3]. وقد قبلت دول الإتحاد الأوروبي بترشيح

---

(1) بدر حسن شافعي، الاتحاد الأوربي وقضية الأكراد، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير 1999م)، ص139.

(2) زهرا برست، تركيا والاتحاد الأوربي اختلاف في الرأي، مجلة مختارات إيرانية، العدد 58، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مايو 2005م)، ص92.

(3) م. س. لازاريف، المسألة الكردية 1917-1923، ترجمة عبدي حاجي، (بيروت: دار الرازي، 1991م)، ص142.

تركيا لعضوية الإتحاد في أواخر عام 1999م، إلا أنها طلبت منها ضرورة إيجاد حل للمشكلة الكردية وإعادة تحسين حقوق الإنسان وتشكيل اقتصادها الهش، والسيطرة على نفوذ الجيش في السياسة، وتقديم المزيد من ضمانات الديمقراطية في الدستور قبل التفاوض من أجل العضوية في الإتحاد[1]. وبهذا تستخدم دول الإتحاد الأوروبي الورقة الكردية في تركيا، بحيث تُطالب بإدماج الأكراد ضمن الشعب التركي حتى تسهم في إضعاف تركيا وتقوية الأكراد، لكي يستمر المُبرر الأوروبي برفض تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي بحجة ملفها السيئ مع الأكراد.

أما في العراق فقد ركزت دول الإتحاد الأوروبي على تقديم المساعدات الإنسانية والمعنوية لأكراد العراق، وضرورة المحافظة على القومية الكردية، ولكن في إطار العراق الواحد الموحد، وترفض دول الإتحاد تشكيل دولة كردية مستقلة عن العراق، ولهذا فهي ترفض التدخل السياسي في العراق وتقتصر مساعداتها على الجانب الإنساني[2]. وأحد أسباب عدم تدخل دول الإتحاد الأوروبي في تأييد الانفصال، هو خشيتها من تزايد الحركات الانفصالية داخل دول الإتحاد الأوروبي[3]. إن فكرة دولة كردية مستقلة لم تكن مستساغة لدى الغرب- وهو

---

(1) عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أبريل 2004)، ص134.

(2) بدر حسن شافعي، (مرجع سابق)، ص143.

(3) منطقة البلقان من أكثر مناطق أوروبا التي شهدت وما زالت تشهد حركات انفصالية, وبدأت هذه الانفصاليات بتفكك الاتحاد اليوغوسلافي السابق إلي دول, ليست صغيرة, وكانت صربيا الوريث الأكبر لهذا الاتحاد, إلا أنها فقدت في تسعينيات القرن الماضي جمهورية البوسنة والهرسك التي أعلنت عن نفسها كدولة مستقلة, ثم فقدت إقليم كوسوفا الذي تقطنه أغلبية من الألبان المسلمين والذين نجحوا بتأييد كبير من القوي الكبرى في إعلان استقلال الإقليم, لتثور مشكلة أخري تتعلق بالأقلية الصربية التي تقيم في الإقليم أو الدولة الوليدة, كما هدد الصرب في البوسنة بإعلان استقلالهم تحت اسم جمهورية (سربسكا) على غرار كوسوفا التي أعلنت الاستقلال عام 2008. الحركة الانفصالية القوية في إقليم (كاتالونيا) الإسباني الخاضع للحكم الذاتي بعاصمته برشلونة, كما توجد في إسبانيا حركة (إيتا) المسلحة التي تقاتل من أجل استقلال إقليم (الباسك). وفي بلجيكا يريد إقليم (الفلامون) الانفصال. ومن الحركات الانفصالية البارزة حركة الجيش الجمهوري الأيرلندي ويعبر عن مطالبه السياسية حزب (شين فين)، وهناك أيضا توجهات أسكتلندية متزايدة للانفصال عن بريطانيا. وهناك في فرنسا حركة انفصالية في جزيرة (كورسيكا) جنوبا, وهناك أيضا إقليم (بريتاني). أما في إيطاليا يسعي الشمال الأكثر تقدما ونهضة صناعية إلي الانفصال عن إيطاليا نفسها, وأصبح سكان إقليم (صقلية) جنوباً، مقتنعين أن انتشار الفقر والفساد والجرائم المنظمة للمافيا سيقود إقليمهم لحرب أهلية لن يمكن تجنبها إلا بالاستقلال عن روما، وأذكت الأزمة الاقتصادية الإيطالية عاطفة إقليمية في منطقة جنوب (التيرول) في جبال الألب. وتصاعدت أصوات انفصالية بجمهوريتي التشيك وسلوفاكيا الخارجتين أصلا من رحم جمهورية تشيكوسلوفاكيا السابقة. أما مونتينيغرو (الجبل الأسود)، التي فقدت استقلالها عام 1918، فقد استعادته عام 2006. ومن الواضح أنّ حركات الاستقلال تربط مطالبها الاقتصادية مع رغبتها في التحرّر السياسي. وتعد العولمة وتكامل الاتحاد الأوربي مسئولان مسئولية جزئية عن إطلاق الصراع بين القوى الطاردة والقوى الجاذبة التي هي أبعد ما تكون عن الاستقرار. أنظر: سميحة عبد الحليم نشر، (مرجع سابق). أيضاً: خالد شمت، المصدر: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/10/24

المُقرر الأخر للمصير الكردي. فرغم تهديدات العراق للكويت، فإن أكثر ما كان يعيق الحلفاء كان احتمال تقسيم العراق. فالاجتماع الواسع المعارض لتغيير الحدود الموجودة كان مدفوعاً بالخوف من حدوث فوضى جديدة في المنطقة، وكذلك لعدم رغبتهم في معاداة دول أخرى في المنطقة، إضافة إلى الميل للنظر إلى الحدود الاستعمارية وكأنها شي مقدس. وكان ذلك عقبة كأداء أخرى في طريق الكيان الكردي، حيث لم تتجرأ أي دولة أو هيئة دولية على الاعتراف بالحكومة الكردية أو إقامة علاقات دبلوماسية معها، هذا علاوة على أن الدعم الاقتصادي والعسكري الضئيل الذي كان يتلقاه الأكراد من الحلفاء كان مردة موقف هؤلاء إزاء العراق. وهكذا ورغم كل إنجازاته ظل الكيان الكردي تحت رحمة العوامل الخارجية القوية.

وأخيراً: تكمن أهم معوقات إقامة الدولة الكردية، في تضارب المواقف الكردية والتباينات الأيديولوجية والحزبية، فالأحزاب الكردية العراقية كثيراً ما كانت تتقاتل فيما بينها، وتختلف أيديولوجيتها، وكثيرا ما كانت تنشق على نفسها، أو كُثر التقلبات بالارتباط بالخارج أو المساعدات التي تتلقاها من الخارج، لتحقيق مصالحها على حساب الإضرار بالعراق. فيما يتبنى أكراد إيران مواقف ومبادئ ثابتة، وتساند قضية الاستقلال وتبدي استعدادها للدفاع عن حالة تعرضه لأي هجوم، ويتبنى هذا الموقف أيضاً حزب العمال الكردستاني في تركيا ومجلس شعب غرب كردستان السوري، في المقابل يعارض حزب الإتحاد الوطني الكردستاني العراقي فكرة الاستقلال في كردستان، ومن ثم فإن السعي نحو دولة مستقلة قد يؤجج هذه الخصومات، وهو ما سيئول إلى مزيداً من الخلافات، خاصة في ظل حاجتهم إلى إعادة هيكلة قواتهم العسكرية التي لا تزال هي الأخرى منقسمة.

ويلعب الاقتصاد دوراً أساسياً في حياة كردستان، فإقليم كردستان جغرافياً هو إقليم مُغلق، يفتقر لإطلالة بحرية وهو إقليم قاري حبيس، وهذا يؤدي إلى المخاطر الاقتصادية على مستقبل الإقليم مقارنة بما يشكله الثقل الاقتصادي للدول المجاورة للإقليم من ضغوط حالية ومستقبلية عليه لتلافي مكامن الخطر في السياسة الاقتصادية للإقليم ومعالجتها.

وتلعب العوامل الاجتماعية دوراً فاعل في إعاقة قيام الدولة الموحدة، فالعقبة القبلية بين الأكراد تكاد تقف عقبة واضحة جداً قديماً وحديثاً. فهناك الولاءات البدائية التي تحدد ولاء الفرد للعائلة والعشيرة، وغالباً تكون هذه الولاءات بديلة عن الدولة. وهناك اللغة وتعددها، بحيث إنها

تُعتبر حاجز كبير بين الأكراد، فقد لا يستطيع أكراد التفاهم فيما بينهم داخل المنطقة الواحد أو المناطق الأخرى (أكراد الدول الأخرى). إن التحدي اللغوي الرئيسي هو في المجتمع الكردي نفسه، ونحن لا نقلل من عوامل البيئة المحيطة بالمجال الكردي أو التي تحكمه، ولا بعناصرها الفاعلة لكننا نعيد ترتيب أولويات النظر إلى اللغة والبناء اللغوي واعتبارات تحليل الواقع الثقافي الراهن، ذلك أن التشكيل اللغوي واللـهجي المتعدد سابق على الانقسام الجغرافي والتوزيع بين الكيانات السياسية الراهنة، ومن ثم قد يكون سبباً له، أو أحد أسبابه، وقد يكون نتيجة له أيضاً.

تتمثل المعوقات الإقليمية لقيام دولة كردية في تحفظ دول الإقليم خاصة إيران وتركيا، حيث ترفض تركيا فكرة الدولة المستقلة باعتبار أن قضية الأكراد ليست عراقية فقط، خاصة أن نسبة كبيرة من الأكراد تقييم في تركيا. شكل أكراد العراق إغراء للقوى الإقليمية لاستخدامهم للتدخل في شئون العراق، وشكلت القضية الكردية قلق مزدوج لكل من تركيا وإيران وسوريا بسبب وجود الأكراد داخل حدود هذه الدول. ولقد استخدمت هذه الدول جميع الوسائل الأمنية والعسكرية والسياسية من اجل القضاء على فكرة الانفصال لدى الأكراد.

أما المعوقات الدولية لقيام الدولة الكردية فقد بدأت مع اتفاقية سايكس بيكو 1916 أثناء الحرب العالمية الأولى وذلك بتقسيم منطقة الشرق الأوسط (تركة الدولة العثمانية)، ثم هدنة مدروس 1918 وبعدها مؤتمر الصلح في فرساي 1919 ثم مؤتمر سان ريمو 1920 وبعدها اتفاق سيفر 1920 ثم معاهدة الصلح لوزان 1923، الذي ألغى معاهدة سيفر وحسم موضوع الكيان الكردي بالفشل ولم يعد مشروع الدولة الكردية المقترح أي وجود.

كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأكراد ضد الحكومة العراقية، وقد كان ذلك على الدوام جزءاً من عالم سياسة الأمر الواقع النفعية، إن التطورات السياسية التي حدثت في مطلع السبعينات من القرن العشرين ساهمت في صياغة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشكلة الكردية وتمثلت في تأميم العراق للنفط، وانسحاب المملكة المتحدة البريطانية من الخليج العربي، واستخدام العرب النفط في حرب 1973 ضد إسرائيل، ومعاهدة الصداقة والتعاون العراقية السوفيتية، واستفادت الولايات المتحدة من الأكراد كثيراً في حرب 1991 ضد العراق، وأحسنت استخدامهم كورقة ضغط ضد الحكومة. أما الجانب الروسي فقد استفاد من الأكراد واستخدمهم كورقة ضغط في المنطقة، فقد استخدمهم في إيران (عن طريق دعم جمهورية مهاباد 1946)، واستغل أكراد العراق من اجل الضغط على الحكومة العراقية، واستخدم أكراد تركيا ضد حكومة أنقرة.

الفصل الثالث

مستقبل الدولة القومية الكردية

المبحث الأول: إمكانية قيام الدولة الكردية.

المبحث الثاني: معوقات قيام الدولة الكردية.

المبحث الثالث: مشاهد تشكيل الدولة الكردية.

تشكلت منطقة الشرق الأوسط بعد الاحتلال البريطاني والفرنسي للمنطقة 1914 - 1918م، وتقاسمت الدولتان المنطقة العربية بعد خسارة الدولة العثمانية الحرب، وقد شكلت بريطانيا الدول العربية حسب ثقافتها في بناء الدولة على الأساس القومي. وبعد انسحاب بريطانيا من منطقة الشرق الأوسط، تاركة المنطقة للقوى الجديدة التي تفردت كإمبراطورية عظمى على العالم متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت فرض بصمتها على المنطقة، فتحقق لها ذلك بعد حرب الخليج 1991، وأحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، واحتلال أفغانستان والعراق.

هنا قامت الولايات المتحدة بفرض ثقافتها في بناء الدولة المعتمد على بناء الأمة قبل بناء الدولة. فانتشر العنف في جميع الدول المحتلة من قبلها، وعم التغيير في الأقطار العربية، ضارباً المجتمعات وفكك روابطها وجعل الولاء للمذهب على الوطن، وذكرتنا هذه الأحداث بالحروب الأمريكية في فترة بناء الأمة الأمريكية. أستغل الأكراد التغير الحاصل في المنطقة، وانهيار أنظمة الحكم في العراق وسوريا وانتشار الفوضى والحروب الداخلية، واستطاع الأكراد الاحتفاظ بكيان مستقل امنياً في العراق وسوريا. ويسعى الأكراد إلى تحقيق الحلم الكردي بقيام الدولة الكردية الكبرى على أنقاض الصراعات والحروب الإقليمية، بعد أن عجزوا عن تحقيقه بالأعمال المسلحة. وسوف نذكر في هذا الفصل إمكانية قيام الدولة الكردية ومشاهد الدولة الكردية.

المبحث الأول: إمكانية قيام الدولة الكردية

قدم أكراد العراق شعار حق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة لهم، فيما بلور أكراد سوريا برنامجاً سياسياً يشير للمرة الأولى إلى الفيدرالية مع الإشارة إلى الانقسام بينهم سواء لجهة التحالفات أو سقف المطالبة بالحقوق. وباتت القضية الكردية في تركيا من أهم القضايا التي واجهتها الحكومات التركية المتتالية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، إلى درجة أنها أصبحت مشكلة مزمنة تهدد أمن البلاد وترهق اقتصادها وتعوق التنمية الشاملة، فضلاً عن إنها تحد من الدور الإقليمي لتركيا، لاسيما في ظل الصراعات الإقليمية الجارية وتطلع العديد من القوى الإقليمية إلى استخدام القضية الكردية كورقة في صراعاتها وتطلعاتها. ويسعى أكراد تركيا في العودة إلى طرح شكل موسع للحكم الذاتي يقترب من الكونفيدرالية، فيما يبقى وضع أكراد إيران غير واضح لأسباب عديدة، من بينها قلة المعلومات المتوفرة عن الحراك الكردي هناك نتيجة سيطرة الدولة المركزية على وسائل الإعلام وأخرى لها علاقة بضعف الحركة الكردية مقارنة بأكراد العراق وتركيا وحتى سوريا، علماً أن أكراد إيران هم أول من أعلنوا عن إقامة دولة كردية في العصر الحديث(جمهورية مهاباد)، التي أقيمت بدعم من الاتحاد السوفييتي عام 1946م، ولم تصمد سوى اقل من سنة قبل أن يدخل الجيش الإيراني إلى عاصمة الدولة ويعدم رئيس جمهوريتها (القاضي محمد) مع كبار قادته.

أولاً: جهود أكراد العراق لبناء دولة كردية

لقد رُسمت مؤشرات لتطور وضع الأكراد في العراق، فقد تعددت المكاسب الكردية على مر السنين وكان الأكراد يأخذون هذه المكاسب مرة باستعمال السلاح ومرة أخرى باستغلال الرأي العام العالمي والوضع الدولي الجديد. وسوف نقوم بشرح وعرض هذه المؤشرات (المكاسب) حسب السنين.

1- الاعتراف بالأكراد وفق الدستور العراقي سنة 1958م:

بقيام ثورة 14 تموز(يوليو) 1958م، رأى الزعماء الجدد أن المشكلة الكردية جزء من الحركة الوطنية في العراق. فأشركت الحكومة الأكراد في مجلس القيادة الثلاثي، والمجلس مكون من ثلاثة أعضاء (سني- شيعي- كردي)، ومثل الأكراد العقيد (خالد النقشبندي)، كما مثل الأكراد وزيران من أصل عشرة وزراء ضمتهم الوزارة الأولى للثورة ساهم الأكراد جنباً إلى جنب

مع العرب في ثورة 14 تموز 1958م، لأن تنظيم الضباط الأحرار الذي خطط للثورة كان يضم في صفوفه ضباطاً أكراد، كما ساهم قسم منهم في الزحف على بغداد والسيطرة عليها[1].

وقد نص الدستور المؤقت في المادة الثالثة منه على "إن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"[2]، كما صدر العفو عن الذين تمردوا على النظام الملكي والذين هربوا من البلاد ومنهم (الملا مصطفى البارزاني) وأتباعه. وفي 5 أكتوبر 1958م، عاد (الملا مصطفى البارزاني) وعائلته، وخصصت لهم الحكومة العراقية بيتاً في بغداد وخصصت له راتباً شهريا[3]، كما شارك الأكراد مع القوات الحكومية في ضرب حركة (الشواف) في الموصل في 8 مارس 1959م[4]. وتقدم الملا مصطفى البارزاني ورفاقه في 9 يناير 1960م، بطلب إلى وزارة الداخلية لإقامة حزب سياسي باسم الحزب الديمقراطي لكردستان العراق، وأُجيز الحزب في 9 فبراير 1960م.

2- بيان 1970 وقانون الحكم الذاتي 1974م:

اهتمت حكومة حزب البعث التي أطاحت بحكم (عبد الرحمن عارف) بالقضية الكردية. حيث أعلنت (الحكومة) أن هدفها الحفاظ على وحدة الشعب العراقي، وأصدرت الدستور المؤقت، وذكرت المادة (21) من الباب الثالث على أن العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون، لا يميز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين، ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن بمن فيهم العرب والأكراد، واقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.

جاء بيان 11 مارس 1970م[5] بعد المعارك ما بين الأكراد والحكومة المركزية كأساس للعلاقة بين الحكومة والأكراد، وبموجبه تم الاعتراف بجملة حقوق قومية وإدارية وثقافية

---

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي، (مرجع سابق)، ص229-234.

(2) الدساتير العراقية دراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، (مرجع سابق)، ص57-59.

(3) أدمون غريب، الحركة القومية الكردية (بيروت: دار النهار للنشر، 1973م)، ص38-39.

(4) أدى إبعاد عبد الكريم قاسم للقوميين واعتماده على الشيوعيين والأكراد إلى محاولة الضباط القوميين العرب الإطاحة به والقضاء عليه، فقامت حركة الشواف بقيادة (عبد الوهاب الشواف). وقد استعان عبد الكريم قاسم للقضاء على الشواف بالشيوعيين والأكراد، فقتلوا الشواف وتم القضاء على ثورته. أنظر: مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية (بيروت: كاوا للثقافة الكردية، ط2، 1997)، ص87.

(5) شمل هذا البيان العديد من الإجراءات الإصلاحية، وقد تحددت أربع سنوات كفترة انتقالية لتنفيذ البيان الذي تم الاتفاق عليه بين الطرفين قبل الإعلان عن الحكم لذاتي الداخلي لكردستان العراق، بحيث يُعلن تولي السلطة للأكراد في موعد أقصاه 11 مارس 1974م، ويتولى الأكراد سلطة الحكم الذاتي في كردستان العراق في أعقاب موافقتهم على البيان. وتم وقف إطلاق النار بين الأكراد والحكومة حيث ساد الهدوء المنطقة الكردية طيلة السنوات الأربعة الممتدة بين عام 1970م وحتى عام 1974م، ونفذت الحكومة العراقية العديد من التزاماتها على الرغم من المصاعب التي واجهتها. اصدر مجلس قيادة الثورة قراره برقم (22) في 30 أبريل 1972م، بفتح العديد من المدارس في المنطقة الكردية، وحدد التدريس فيها باللغة الكردية، وصدرت جريدة (هاو كاري) ومجلة (البيان) الكرديتين. أنظر: سعد البزاز، الأكراد في المسألة العراقية، (مرجع سابق)، ص67.

وتنظيمية تندرج جميعها في إطار العمل لإقامة الحكم الذاتي للأكراد في شمال العراق. توج بيان 1970 بإعلان قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق لعام 1974م ومن طرف واحد. حيث أعلنت الحكومة أن هذا القرار يقوم على أساس إنشاء منطقة حكم ذاتي في إطار الدولة العراقية أساسها ثلاث محافظات، وإن يكون فيها مجلس تمثيلي منتخب، وتكون للمنطقة موازنة مستقلة[1].

3- تشكيل حكومة إقليم كردستان العراق 1992:

خرجت المشكلة الكردية في العراق من الدائرة المحلية والإقليمية إلى الدائرة الدولية، لتصبح من القضايا الدولية المعقدة بعد الهجرة الجماعية للأكراد على اثر قمع انتفاضتهم ضد الحكومة المركزية. وكان من إفرازات هذه الانتفاضة صدور القرار (688) في أبريل 1991م، من مجلس الأمن الدولي مما أدى إلى العودة الجديدة للمشكلة الكردية إلى الساحة الدولية وتحديداً في إطار الأمم المتحدة منذ معاهدة سيفر 1920م، الأمر الذي أتاح للأكراد في العراق إلى الاستقرار شبه الدائم منذ ذلك الوقت رغم الصراع الكردي الكُردي داخل إقليم كردستان منتصف تسعينات القرن العشرين[2].

نظرياً كان للأكراد العراقيين جمعيتهم المنتخبة منذ عام 1974م، ولكن على ارض الواقع كان أعضاء ذلك المجلس معينين من قبل الحكومة. أما في عام 1992، فقد تضافرت عوامل عدة لكي تجعل من الانتخابات في إقليم كردستان انتخابات حقيقية وهذه العوامل هي: الفراغ الإداري الذي خلفه النظام، والمظلة العسكرية الغربية المتوفرة لنجاح هذه الخطوة. وأخيراً أن حقيقة قضية الديمقراطية والانتخابات الحرة أيدها عدد من التجمعات السياسية الكردية

(1) للمزيد حول اتفاق مارس 1970 أنظر: موسى مخول، (مرجع سابق)، ص389-391. وأيضاً: حول نص قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق عام 1974 أنظر: رعد ناجي جدة، (مرجع سابق)، ص192-195. أيضاً: ديفيد مكدول، (مرجع سابق)، ص494-495.

(2) عبد العزيز محمد، (مرجع سابق)، ص98.

واعتبرها الضامن الوحيد ضد أي حالة جديدة من حالات البرلمان المعين من قبل الحكومة المركزية[1]، وهكذا أصبحت الانتخابات في كردستان العراق ناقوس خطر ليس للحكومة العراقية فحسب بل للدول المجاورة أيضاً التي خشيت انتقال عدواها إلى أكرادها عي أيضاً.

إن أعادة صياغة أهداف الحركة القومية الكردية كانت من أهم فقرات جدول الأعمال السياسية بعد حرب الخليج عام 1991، وكان الهدف المعلن للاتجاه الكردي العام هو الحكم الذاتي، ولكن في عام 1992 وبعد مناقشات بينهم وبين الحكومة، تم رفع ذلك الهدف إلى الفيدرالية. وفي قرار المجلس الوطني الكردستاني في بداية أكتوبر 1992، تم إجماع قاده كردستان العراق في تحديد مصيرهم وتعريف علاقتهم القانونية مع السلطة المركزية في هذه المرحلة من التاريخ على أساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني[2] وحالما رفع شعار الفيدرالية أعلنت الحكومة العراقية العداء له لأنها اعتبرته عملاً انفصالياً، بينما اعتبرته دول الجوار العراقي خطراً يُهددهم.

ويرى الباحث بان الولايات المتحدة الأمريكية بشنها حربين على العراق عام (1991-2003)، قد ساعد على تغيير مصير الأكراد في العراق، وساهمت هذه الأحداث بدخول الولايات المتحدة على خط القضية الكردية.

4- إقرار النظام الفيدرالي بعد عام 2003م:

رغم أن منطقة كردستان العراق التي تضم الأكراد العراقيين بقيت تتمتع بالحكم الذاتي منذ عام 1991م، إلا أن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وإسقاط نظام (صدام حسين) كان يعني للمنطقة (حسب رؤيتهم) مزيداً من الأمان والاستقلالية، كما مثل خطوة للأمام باتجاه تحقيق المطلب الكردي بالعيش في ظل عراق فيدرالي ديمقراطي. سرعان ما تنبه المجتمع الدولي إلى هذا الوضع الجديد، فقد صدرت بعض القرارات من مجلس الأمن الدولي (1483) في 2003/5/22 والقرار (1511) في 2003/11/16 والقرار (1546) في 2004/6/8[3]، لتنظيم ترتيبات الانتقال السياسي في العراق. وعلى الرغم من تطلع

---

(1) أوفر بينغيو، (مرجع سابق)، ص269.

(2) صوت شعب كردستان، في 5 نوفمبر 1992.

(3) تضمن القرار (1483) بمنح القوات الأمريكية والبريطانية حق الإشراف على إدارة العراق. والقرار (1511) مساعدة العراقيين لإدارة شئونهم بأنفسهم، والذي وتم تعين الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً للسكرتير العام للأمم المتحدة في العراق، وحث على إصدار القانون الانتخابي العراقي رقم (96)، والذي أطلق علية (قانون الأحزاب والهيئات السياسية) الذي صدر بتوقيع الحاكم الأمريكي في العراق بول بريمر، وينص على حقوق الشعب العراقي من تحديد مستقبله السياسي واختيار حكومته. أما القرار رقم (1546) فكان بخصوص إنهاء الاحتلال من الناحية القانونية والشكلية والإقرار بانتقال السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، وتحديد طبيعة الوجود العسكري الأجنبي في العراق. أنظر: عبد العزيز محمد، (مرجع سابق)، ص123-126.

الأكراد بالأساس للانفصال عن كل ما هو عربي، مع الاحتفاظ بحيز داخل السلطة المركزية في بغداد، إلا أن مطلبهم قوبل بالرفض عربياً وأمريكياً، وجاء الدستور المؤقت لينص فقط على الفيدرالية في إطار عراق ديمقراطي، حيث نصت المادة رقم (4) على "إن نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فيدرالي ديمقراطي تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإداريات المحلية"[1].

لقد نجح الحزبان الكرديان الرئيسيان باستغلال حالة الضعف التي يعاني منها العراقيون العرب، وطرحوا مطالبتهم بنظام حكم يقوم على أساس فيدرالي، وأصروا على أن تقوم الحكومة المركزية في بغداد بالاستجابة لمطالبهم، ورفضوا التنازل عنها خاصة في ظل الضغوط الشديدة التي يتعرض له الحزبان من الجيل الكردي الشاب الذي يرفض أي تسوية مع الحكومة المركزية في بغداد لا تحقق المطالب الكردية[2]. وجاء الدستور العراقي الدائم الذي وافق الشعب العراقي على مسودته في 2005/12/15، ليقر بالصيغة الفيدرالية للدولة العراقية، وبحق الأكراد في الحكم الفيدرالي لإقليم كردستان، معترفاً بالواقع السياسي والأمني الذي عاشه الإقليم في السنوات الماضية منسلخاً عن السيادة العراقية، وفق ما جاء في المادة (117) التي أقرت للدستور عند نفاذه إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليماً اتحادياً. كما تم الاعتراف بالقوانين الصادرة في المنطقة منذ عام 1992 ما لم تكن مخالفة للدستور العراقي وفقاً لنص المادة (141) من الدستور[3]، واحتفاظ الأحزاب الكردية بقوات (البيشمركة) والإقرار بإعادة تطبيع الأوضاع في مدينة كركوك، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية، كما نص على منع تنفيذ أي قرار للحكومة المركزية في بغداد دون موافقة البرلمان الكردي المسبقة، مع تأكيد على أن

(1) الدساتير العراقية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، (مرجع سابق)، ص165.

(2) جوين ديار، الفوضى التي نظموها- الشرق الاوسط بعد العراق، ترجمة بسام شيحا، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص97.

(3) أثير إدريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، (بيروت: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص236- 249. أيضاً:

Elden, Staurt, Reconstructing Iraq, in: Cowen, Doborah & Gilberth, Emily (eds.), War, citizenship & territory, (London: Rout ledge, 2007), p 161- 162.

العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الدين أو المذهب أو العقيدة[1].

ويتضح مما سبق أن الأكراد حصلوا من خلال الدستور العراقي الدائم على ما لم تحصل عليه أي جماعة إثنية أو قومية أخرى في العراق، سواء فيما يتعلق بالاعتراف بحقوقهم القومية بشكل مستقل، أو فيما يتعلق بحقوقهم كجزء رئيس من مكونات الشعب العراقي. فهم القومية الثانية التي أشار إليها الدستور إلى جانب القومية العرابية، كما أن اعتماد النظام الفيدرالي في العراق مكن الأكراد من الاستفادة منه، لان إقليم كردستان يعيش واقعاً قومياً وسياسياً مستقراً منذ عام 1991م.

في سبتمبر 2005، قام برلمان كردستان العراق بتشكيل لجنة لصياغة دستور كردستان، غير أنه من الملاحظ أن لجنة صياغة الدستور لم تقم بصياغة دستور جديد، بل قامت بإعادة صياغة مسودة سبق كتابتها في عام 2000م، وتم تعديل مسودة دستور كردستان مرة أخرى، وصادق برلمان كردستان عليها بالأغلبية المطلقة[2].

5- توطين الأكراد في كركوك والمناطق المتنازع عليها:

مع إصرا الأكراد على فيدرالية قومية تضم كركوك ومناطق أخرى، فقد قام الأكراد في عام 2005 بإقامة مناطق سكنية حول أطراف مدينة كركوك وقام (الاتحاد الوطني الكردستاني) بإعطاء كل أسرة حوالي خمسة ألاف دولار للإقامة الدائمة في كركوك، وتزايدت الكثافة السكانية في كركوك من (700) ألف نسمة إلى (800) ألف نسمة على الرغم من إجبار العديد من التركمان والعرب على الرحيل من كركوك. فقد تم إجبار (150) ألف عربي على الرحيل من المدينة نتيجة لإعمال العنف التي قامت بها قوات البيشمركة ضدهم، وذكرت صحيفة (لوس انجلس تايمز) أن (350) ألف كردي استوطنوا المدينة، ويوجد من بينهم (100) ألف على الأقل لم يعيشوا أبداً في كركوك قبل ابريل 2003م، وذلك بتشجيع من السلطات الكردية التي تسيطر على الأجهزة الأمنية في المدينة والتي قامت بمنحهم الأموال اللازمة لاستيطانهم فيها وقامت بمنحهم أوراق ملكية وإقامة للأكراد الذين قدموا من مناطق أخرى. كما قامت السلطات الكردية بتغيير أسماء الشوارع والمباني من اللغة العربية

(1) سهير إبراهيم العايدي، أثر العامل الخارجي على التوازن الإثني "دراسة حالة لتطور دور أكراد العراق في ظل الاحتلال الأمريكي 2003-2006"، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007)، ص309.

(2) جريدة الحياة، 25 يونيو 2009.

إلى اللغة الكردية، كمحاولة لطمس هوية المدينة ويرى البعض أن أعداد الأكراد الذين تم جلبهم إلى كركوك من قبل الحزبيين الكرديين في السنوات ما بعد الاحتلال يماثل ثلاثة أمثال العرب الذين جلبهم إلى كركوك في عهد النظام السابق خلال (35) عاماً[1].

لقد قام الأكراد بإتباع كافة السبل من اجل طرد العرب من كركوك سواء من خلال استخدام أسلوب الترغيب أو الترهيب، وتتمثل آلية الترغيب في دفع أموال للسكان من اجل الرحيل عن كركوك، أما أليه الترهيب فتتمثل في التضييق على العرب في كركوك من خلال حرمانهم من شغل الوظائف في كركوك، أو اعتقال الأكراد للعرب بدون توجيه أي تهم لهم ثم الإفراج عنهم فقط إذا وافقوا على مغادرة كركوك[2]. كما أتبع الأكراد نفس الوسيلة مع التركمان، وذلك على الرغم من أن التركمان هم أحد ضحايا التعريب شانهم في ذلك شان الأكراد[3]. كما لوحظ سعي الأكراد إلى ضم مدينة (تلعفر)، وذلك على الرغم من أنها أغلبية تركمانية ويبررون ذلك بأنها منطقة مختلطة تقع تاريخياً ضمن الأراضي الكردية، غير أن السبب الحقيقي للمطالبة الكردية بها يرجع إلى وجود احتياطيات نفطية مهمة بها، فضلاً عن أنها توفر مدخلاً مهماً إلى (سنجار) و(بيجي) علاوة على المنطقة الكردية في سوريا[4]. كما يسعى الأكراد إلى ضم بعض أقضية نينوى، ولم يعطي تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة

(1) نقلا عن سهام فوزي حسين، التنوع الإثني والمذهبي والأمن القومي دراسة حالة العراق بعد أبريل 2003، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008)، ص119.

(2) International Crises Group, Iraq is the Kurds: Resolving the Kirkuk Crises, Middle East report, on. 64, April 2007, P. 3-19. .

(3) نحن نعتقد أن المطالبة الكردية بكركوك والمناطق المتنازع عليها، ليس لكرديتها المزعومة، بل لوجود كميات هائلة من النفط بها، وعلى الرغم من استناد الأكراد إلى المادة (112) من الدستور العراقي لنفي أن يكون النفط دافعاً للمطالبة بكركوك والمناطق المتنازع عليها، والتي تذكرها المادة الأولى "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد.."، وبما أن حقول النفط في كركوك تنتج النفط منذ عقود، فان الأكراد يقولون بوجوب تقاسم إيراداتها، غير أن الواقع الذي يفرض نفسه يدل على العكس، ففي أثناء التفاوض على مسودة الدستور الكردي في أواسط عام 2006، تم اقتراح ضرورة اعتماد تفسير بالغ الضيق لعبارة (الحقول الحالية) فيما يخص الطاقات الإنتاجية الكبرى، ومن شأن هذا أن يخرج حقول نفط كركوك من المعادلة ويخضعها للحكومات الإقليمية التي تأمل حكومة كردستان العراق بأن تكونها. للمزيد أنظر: ليام أندسن وغاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك: السياسة الإثنية في النزاع (مرجع سابق)، ص172 وما بعدها.

(4) المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، العراق والأكراد: بوادر معركة تختمر حول كركوك، تقرير الشرق الأوسط رقم 56، في يوليو 2006، ص5.

العراق (يونامي)[1]. لحل الحدود الداخلية المتنازع عليها، لحكومة إقليم كردستان سوى الحق في إدارة قضاء (عقرة ومخمور) على اعتبار أن الأول به أغلبية كردية وكانت محافظة دهوك تقوم بإدارته ابتداء من عام 1991، والثاني كان جزءاً من محافظة أربيل منذ عام 1932م.

6- السيطرة على كركوك والمناطق المتنازع عليها:

بعد سيطرة (داعش) على أجزاء رئيسية من محافظة نينوى وصلاح الدين، تحدث (مسعود البارزاني) – بعد سيطرة قوات البيشمركة على مدينة كركوك- وطلب من أعضاء برلمان إقليم كردستان العراق أن يشكلوا لجنة قانونية خاصة لوضع الية لاستفتاء عام وتنفيذها، وهذا آثار ردود فعل داخلية وإقليمية ودولية مختلفة[2]. وكانت هذه الإحداث مواتية لقيادات كردستان العراق التي بدت قواتهم أكثر قوة وتماسكاً من القوات الأمنية العراقية، فما كان منهم إلا الإيعاز لقوات البيشمركة بالتوجه إلى (المناطق المتنازع عليها) المحاذية لإقليم كردستان، وأحكام السيطرة على هذه المناطق دون علم أو موافقة الحكومة الاتحادية في بغداد، لاسيما مدينة كركوك الغنية بالنفط ومحل الاختلاف الأكبر بين العرب والأكراد والتركمان، وبعدها الإعلان عن ضم هذه المناطق إلى إقليم كردستان واعتبار المادة (140) من الدستور العراقي الخاصة بتطبيع الأوضاع في كركوك منتهية الصلاحية، وظهرت العديد من الأصوات المنادية بحق تقرير المصير للأكراد والعمل من اجل تنظيم استفتاء حول استقلال كردستان العراق[3]. وأدت الأزمة إلى وجود استقلالية أكثر في السياسات والتوجه والأفعال لدى إقليم كردستان الذي أصبح أكثر استقلالا عن حكومة بغداد، فقد أصبح الإقليم أهم أركان القوة الاقتصادية، بعد أن تمكن الإقليم من ضم مدينة كركوك والسيطرة على أهم الحقول النفطية فيها، ما يعني امتلاك الموارد المالية اللازمة والتأثير الخارجي باستخدام العامل النفطي لكسب التأييد الدولي في حال إعلان الانفصال عن العراق وإعلان الدولة المستقلة[4]. وهذا قد يساعد في تفسير التحالف الاستراتيجي بين أنقرة والأكراد.

---

(1) http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=10988#.vmxzxUp97IUh.

(2) أهداف الأكراد من دعوة الاستقلال عن العراق، مختارات إيرانية، العدد 168، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، سبتمبر 2014)، ص62.

(3) مثنى العبيدي، هل يستطيع الأكراد بناء دولتهم على أنقاض الفوضى الإقليمية؟، المصدر:

http://www.rcssmideast.org/Article/2763Vb4FTvmqqko.

(4) تبنى الأكراد سياسات اقتصادية مستقلة، ويمكن الاستدلال على ذلك بتمتع إقليم كردستان العراق بالاستقلال فيما يخص مجال النفط والطاقة، وهو ما تجلى في توقيع حكومة إقليم كردستان عدة اتفاقيات مع شركات مثل (Mobil) و(Chevron) لاستكشاف احتياطات النفط والغاز بالإقليم، استناداً إلى نصوص الدستور العراقي الصادر في 2005. انظر: ريهام مقبل، عوائق الانفصال: إشكالية تأسيس الأكراد لدولة كبرى في الشرق الأوسط، مجلة حالة الإقليم، العدد 14، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، فبراير 2015)، ص18.

7- طلب مسعود البارزاني عقد مؤتمر دولي حول القضية الكردية:

لم تكن دعوة رئيس إقليم كردستان العراق (مسعود البارزاني) إلى عقد مؤتمر قومي كردستاني خلال سبتمبر 2013م[1] بمشاركة القوى والأحزاب الكردية في الأجزاء الأربعة هو الأول، حيث سبق أن دعا كل من (جلال الطالباني)، وزعيم (PKK) عبد اللـه أوجلان إلى مثل هذا المؤتمر. ورغم تلك الدعوات فان جملة الظروف بعضها كردي محلي وبعضها إقليمي خارجي، حالت دون ذلك في الماضي، بينما تبدو الظروف الحالية أكثر من مشجعة، خاصة بعد أن جعلت الأزمة السورية الحدود الجغرافية مفتوحة بين المناطق الكردية في العراق وسوريا وتركيا إلى حد ما، وهو ما جعل التقارب بين القوى السياسية الكردية أفقا قومياً يوحد الأكراد وبفرض عليهم البحث عن مرجعية قومية بعد أن كانوا مشتتين ومنقسمين وأحيانا متنافسين ومتحاربين. في ظل هذا المناخ الايجابي كرديا، عقد الاجتماع التحضيري للمؤتمر القومي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني بمشاركة (39) حزباً وحركة كردية من الأجزاء الكردية الأربعة والمناطق تواجد الأكراد الأخرى.

كما نرى في اعتقادنا أن مسودة دستور إقليم كردستان العراق قد خلقت شبه نواة دولة مستقلة، فقد ضمنت الاستقلالية للإقليم في إدارة كافة شئونه سواء الداخلية أو الخارجية في إطار رابطة اتحاد ضعيفة، فضلاً عن إتاحة الاستقلال للإقليم في حالة تغيير نظام الحكم أو في حالة عدم تنفيذ المادة (140) (المادة 8 أولاً وثانياً). كما أصبح من الحق في عقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو أقاليم داخل دول أجنبية بشأن المسائل التي لا تدخل ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية (المادة 8 ثالثاً). أما بخصوص القوات المسلحة فقد ذهبت المادة (12) على أن لإقليم كردستان استناداً إلى الفقرة خامساً من المادة (121) من الدستور الاتحادي "قوات البشمركة دفاعية لحراسة الإقليم" كما ذهبت المادة (65) الخاصة بصلاحيات رئيس الإقليم إلى نص الفقرة (12) على أن "السماح بدخول قوات مسلحة اتحادية إلى أراضي كردستان عند الضرورة بموافقة برلمان كردستان العراق على دخول تلك القوات مع تحديد مهامها ومكان ومدة تواجدها"[2]. وقد اتخذ الأكراد إجراءات عملية تعكس قدراً كبيراً من الاستقلالية منها:

---

(1) صحيفة الحياة، في 29 أبريل 2013.

(2) نص مسودة دستور إقليم كردستان العراق، المصدر:

http://www.presidency.krd/docs/KRConstitution-ar.pdf

رفض رفع العلم العراقي في المناطق التي تحكمها حكومة إقليم كردستان العراق وقاموا بدلاً من ذلك برفع علم (مهاباد). كما قام الأكراد بإبرام عدد من العقود النفطية مع عدد من الشركات الأجنبية وذلك للقيام باستكشاف النفط في المناطق الخاضعة لحكومة إقليم كردستان، وقاموا بإنشاء شركاتهم النفطية الخاصة والمتمثلة في شركة كردستان لاستكشاف وإنتاج النفط وشركة كردستان الوطنية للنفط وشركة كردستان لتسويق النفط وشركة كردستان لعمليات التكرير وتوابعها. وعندما ذهب الأكراد إلى التصويت في انتخابات يناير 2005، قام الأكراد بالتصويت كذلك على استفتاء غير رسمي من اجل اختيار الاستقلال عن العراق أو البقاء في إطاره، وصوت الأكراد لصالح خيار الانفصال بنسبة بلغت حوالي 98%، وقد صرح مسعود البارزاني عقب الاستفتاء بان الدولة الكردية ستصبح حقيقة في الوقت المناسب[1]. وفي اعتقادنا أن الأكراد يستخدمون ورقة الانفصال كلما وجدوا أنهم لا يمتلكون ورقة سواها، ففي عام 2006 رفع الأكراد على لسان مسئولين أكراد بدرجات متفاوتة ورقة الانفصال خمس مرات، أولها عند إبرام (إبراهيم الجعفري) اتفاقا امنياً مع تركيا، وثانياً لدى خروج إبراهيم الجعفري من رئاسة الحكومة، وثالثاً حينما تعثرت إجراءات تطبيع الأوضاع في كركوك، ورابعاً لدى محاولة الخلافات بين الأكراد والحكومة المركزية المتعلقة بحصة إقليم كردستان من النفط وتدخل الحكومة المركزية في عقود الاستثمارات النفطية التي أبرمتها حكومة كردستان مع الشركات الأجنبية، وخامساً نتيجة اعتراض الأكراد على ما ورد في تقرير (بيكر- هاملتون) وما جاء به من توصيا تحد من صلاحيات الإقليم لصالح المركز. وتظل مسألة حق الإقليم في تقرير المصير من القضايا التي تصر القيادات الكردية على تأكيدها، فعلى سبيل المثال خلال احتفال إقليم كردستان بالذكرى السنوية السادسة والستين لتأسيس جمهورية مهاباد الكردية، في 21 فبراير 2012، أكد مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق على حق الإقليم في تقرير مصيره[2]. وخلال المؤتمر الثالث عشر للحزب الديمقراطي الكردستاني عام 2010م الذي عقد في أربيل وبحضور رئيس الجمهورية العراقية (جلال الطالباني)، ورئيس الوزراء (نوري المالكي)، ورئيس البرلمان (أسامة النجيفي)، ورئيس أتلاف العراقية (أياد علاوي)، ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي (عمار الحكيم) والقيادي في أتلاف العراقية (صالح المطلك)، جدد مسعود البارزاني المطالبة بحق الشعب الكردي بتقرير المصير والكفاح السلمي لبلوغ الهدف وأن المرحلة المقبلة تنسجم مع هذه

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008)، ص276.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2011-2012، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013)، ص167.

المطالب[1]. وكرر مسعود البارزاني تهديده بالانفصال الكردي في حالة إعادة الدكتاتورية إلى العراق[2]، وفي عام 2013م، رأى مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق أن الظروف قد باتت مواتية لعقد مؤتمراً قومياً كردياً تشارك فيه القوى الكردية في العراق وسوريا وتركيا وإيران، وأكد أن القرن الحادي والعشرين هو قرن الشعب الكردي[3].

ثانياً: تصاعد أعمال العنف في سوريا

تعد سوريا الميزان الاستراتيجي العربي لموقعها الجغرافي المتميز من جهة، ولرعايتها دعوة القومية العربية، سواء على المستوى الفكر أو الحركة من جهة ثانية، ولرفعها لواء المقاومة والممانعة ضد المشروع الإسرائيلي المدعوم من الغرب من جهة ثالثة.

في مارس 2011 انطلقت الشرارة الأولى للعنف في سوريا، وقد تسببت الاشتباكات المسلحة بين المعارضة والقوات الحكومية في وقوع خسائر فادحة بين صفوف المدنيين، وبدأ من اشتداد حدة المواجهات العسكرية أن الحكومة والمعارضة عازمون على انتهاج إستراتيجية عسكرية في المواجهة العسكرية. وبذلك أصبحت الجمهورية العربية السورية غارقة في العنف، وعرضه لخطر حرب أهلية شاملة، بما قد يترتب على ذلك من تداعيات مهمة ليس فقط على الشعب السوري، وإنما أيضاً على الدول المجاورة في المنطقة. وقد أدى استمرار المعارك في سوريا إلى خروج سوريا من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، واستمرار فصل سوريا عن الجسد العربي، بعد تكرار المطالب العربية برحيل النظام الحالي لوقف نزيف الدم السوري، ولجوء عدد من الدول الخليجية وخصوصاً (قطر) إلى تسليح المعارضة[4]، بل والمطالبة بالتدخل العسكري المباشر للإطاحة بحكومة بشار الأسد. ولا شك في انفصال سوريا في ظل قيادة بشار الأسد عن محيطها العربي سيؤدي إلى توفير المزيد من الحماية

---

(1) أحمد طاهر، كردستان العراق وتجديد المطالبة وتقرير المصير، السياسة الدولية، العدد 183، (القاهرة: مركز الأهرام، يناير 2011)، ص128.

(2) إيمان رجب، التأثيرات الإقليمية لازمة الحكومة العراقية، السياسة الدولية، العدد 189، (القاهرة: مركز الأهرام، يوليو 2012)، ص133.

(3) صحيفة الحياة، في 29 أبريل 2013.

(4) عبد الحليم محجوب، المسألة السورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة، السياسة الدولية، العدد 190، (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012)، ص90.

والأمن لإسرائيل، بما يجعلها قوة مهيمنة على الشرق الأوسط في ظل الاختلاف الشديد لتوازن القوى الاستراتيجي بينهما وبين الدول العربية[1].

وترى المعارضة السورية أن أزمة سوريا أزمة سياسية عميقة، تسبب فيها الإحباط الذي أصاب قطاعات واسعة من الشعب السوري، وتتطلع إلى الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان، وقد نجم الإحباط من غياب الحل السياسي والقمع الذي تقوم به الحكومة السورية لقوى المعارضة، مما أدى إلى تحول المعارضة إلى مواجهة عسكرية عنيفة بين الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة من جهة أخرى، والتي تضم منشقين عن الجيش السوري، وعدداً من المدنيين المسلحين يطلقون على أنفسهم اسم (الجيش السوري الحر)، وسوف نركز في هذا الموضوع على عدة نقاط أهمها:

1- انخراط الأكراد في الأعمال المسلحة:

لقد أبدى الأكراد استعدادهم لتبني المفهوم (الثوري) الجديد في المنطقة العربية، فانخرطوا في المعارضة السورية بعد أحداث درعا في مارس 2011م، مطالبين بإسقاط النظام وإقامة فيدرالية في سوريا القادمة، لكن الحماس الكردي وثوريته تم تجميدها بعد عام، حين سلم النظام المنطقة الكردية لحزب (الاتحاد الديمقراطي) الذي فرض سلطته وقبضته على مفاصل المجتمع الكردي[2]. وفي المقابل حصل أكراد سوريا على حكم ذاتي بمناطق وجودهم، بموافقة النظام السوري الذي أقدم على هذه الخطوة بعد أن فقد السيطرة على أجزاء كبيرة من سوريا، هذا الأمر يعني أن ضلعي مربع (دولة كردستان) قد تحقق لهما، الحكم الذاتي أو شبه الاستقلال عن الدولة السورية، والاستقلال في العراق. وتكونت في سوريا (وحدات حماية الشعب الكردي) الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي، وأتيح لهذه القوات الحصول على الأسلحة والمعدات الحربية في ظل الأزمة السورية، وإذا أضيف إلى هذه القوات مقاتلو (PKK) فإنهم سيشكلون قوة عسكرية لا يُستهان بها، وتكون أحد مقومات استقلال الدولة الكردية.

أدى استمرار الأزمة السورية إلى انتشار الصراعات الطائفية، والعمليات الجهادية المسلحة في الدول المجاورة لسوريا، فالفوضى في سوريا مثلت البيئة المثلى للجماعات

---

(1) أحمد قنديل، التأثيرات المحتملة للأزمة السورية، السياسة الدولية، العدد 190، (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012)، ص60.

(2) Bakir Sidki, "The Kurds and the syrian Revolution- Statehood & Participation", Heinrich Boll Foundation, March 3, 2014, http://lb.boell.org/en/2014/03/03/Kurds-and-syrian-revolution-statehood-participation, october8,2014.

الإسلامية المسلحة للعمل ليس في سوريا فحسب، وإنما في المنطقة ككل، وهو ما ظهر جلياً في عدد من الأعمال المسلحة التي وقعت في مصر وتركيا ولبنان، كما مثلت الأراضي السورية ملاذاً أمناً للمسلحين العراقيين المعارضين للنظام الحاكم في بغداد، ومقاتلي (PKK) التركي الذي يستهدفون إنشاء دولة مستقلة في تركيا. والواقع أن اغلب الأحزاب الكردية في سوريا ترغب في أن يكون نظام الحكم ما بعد (بشار الأسد) اتحادياً فيدرالياً، يضمن جميع الحقوق لمكونات الشعب السوري. وهناك تخوف كردي عام من احتمال سيطرة الإسلاميين على السلطة نظراً للخلاف الإيديولوجي بين الفريقين، إذ يغلب الطابع العلماني والقومي على معظم المكون الكردي السوري[1]. ومنذ بدء الأزمة السورية تتمتع المناطق الكردية في سورية بقدر من الاستقرار والأمن بالمقارنة بنقاط متأزمة أخرى كما حظيت الجماعات والأحزاب الكردية بمكانة لا يمكن مقارنتها بما كان الوضع عليه في الماضي[2]. فقبل تفجر الأحداث في سوريا كانت مطالب الحركة الكردية تتلخص في إطارين هما[3]:

أولاً: مطالب عامة تتعلق بالحرية والديمقراطية والتعددية على مستوى البلاد.

ثانياً: المطالبة بحقوق ثقافية وسياسية تتعلق بخصوصية الهوية القومية للأكراد.

وتطورت المطالب الكردية بشكل كبير واتخذت شكل المطالبة بحق تقرير المصير، فظهرت مطالبات من نوع الدعوة إلى الفيدرالية والحكم الذاتي والاعتراف الدستوري بالأكراد كقومية ثانية في البلاد على اعتبار أن العرب هم القومية الأولى، وإلغاء كلمة العربية من أسم الجمهورية العربية السورية لتصبح الجمهورية السورية. وقد أثارت هذه المطالب وغيرها جدلاً كبيراً في الشارعين الكردي والعربي معاً، بين من يرى أن هذا الطرح القومي ليس له علاقة بالدعوة إلى إسقاط النظام والانتقال إلى مرحلة سياسية جديدة في البلاد، وبين رؤية الشارع الكردي الذي يغلي بالشعارات القومية ويرى أن سوريا المستقبل لا يمكن أن تكون دون تحقيق المطالب الكردية المذكورة. وكان التطور الأبرز هو سيطرة الأكراد على معظم المناطق الكردية وإقامة بنية إدارية وأمنية ومؤسساتية وتشريعية في معظم المدن الكردية، كعفرين وكوباني (عين العرب)، وديريك (المالكية)، وترب سبي (القحطانية)، وعامودة ... وغيرها من المدن والبلدات الكردية التي باتت الأعلام الكردية

---

(1) إبراهيم غالي، الحسم الوشيك، (مرجع سابق)، ص107.

(2) بدائل ضيقة: أكراد سوريا: من الخلافات الداخلية إلى العزلة الخارجية، مختارات إيرانية، العدد 166، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يونيو 2014)، ص60.

(3) سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، (مرجع سابق)، ص133.

ترفرف فوقها وسط سيطرة واضحة لعناصر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، (عملياً يعد حزب الاتحاد الفرع السوري(PKK)[1]. ودارت اشتباكات بين مقاتلين أكراد وعناصر مسلحة عربية في راس العين نوفمبر 2012 وتجددت المواجهات في يناير 2013 سعياً لتحييد الأكراد السوريين، وقام (تنظيم الدولة الإسلامية- داعش) في منطقة الحسكة وراس العين بأعمال عنف ضد الأكراد[2]. وقد عارضت التيارات الإسلامية في سوريا الحكم الذاتي للأكراد، وهذا يبرر كثرة المواجهات العسكرية بين الفصائل الإسلامية والأكراد. ومن جانب أخر عقد الأكراد اتفاقية حياد بينهم وبين الفصائل المعتدلة من جهة والحكومة من جهة أخرى. ويتهم الأكراد السوريين المعارضة السورية بتجاهل حقوق الأكراد، والسعي للسيطرة على الشمال الشرقي المنتج للنفط، حيث يتركز الأكراد. ويرى العرب أن مطالب الأكراد التي كانت قبل الحرب تدور حول تحسين أوضاعهم ومنحهم الجنسية والتمتع بحقوق المواطنة، أخذت تتصاعد إلى اعتراف دستوري بالشعب الكردي كقومية رئيسية في سوريا والحديث عن حكم ذاتي في مناطق تركزهم[3].

2- الأكراد جزء من المعادلة السياسية في سوريا:

يشكل أكراد سوريا جزءاً مهماً في معادلة حرب الطاقة، وتقع معظم الاحتياطات السورية من النفط والتي تقدر (2,5) بليون برميل في الشمال الشرقي الذي يسيطر على جزء منه الأكراد ويقدر عددهم (1,6) مليون أي 9% من عدد السكان بالإضافة لذلك فان منطقة النفوذ الكردي تتقاطع مع المناطق من المحتمل عبور خطوط نفط والغاز منها مستقبلاً. ونظراً للموقع الجغرافي الهام الذي يحتله الأكراد فان أهمية التفاوض معهم لا تقل أهمية عن مصير (بشار الأسد) ذاته خاصة أن أنموذج كردستان العراق بتجاربه في مجال الطاقة تلوح في الأفق[4].

---

(1) خورشيد دلي، أكراد سوريا فرصة ومخاطر، المصدر:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/8/6.

(2) قدرة قوات داعش وأهدافها في سوريا ومستقبلها، مختارات إيرانية، العدد 159، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية)، ص56.

(3) أحمد عبد الحافظ فوازه، التحدي الكردي للهياكل الإقليمية بعد الربيع العربي، ملحق السياسة الدولية، العدد 193، (القاهرة: مركز الأهرام، يوليو 2013)، ص34.

(4) قدر قوات داعش وأهدافها في سوريا ومستقبلها، (مرجع سابق).

لقد أعلن الأكراد في شمال شرق سوريا عن تشكيل إدارة مدنية انتقالية بعدما حققوا تقدما ميدانيا في مواجهات مع الجيش السوري الحر وجبهة النصرة. وجرى إعلان الإدارة المدنية في مدينة (القامشلي) ذات الغالبية الكردية، وبموجب هذا القرار تم تقسيم المنطقة الكردية في سوريا إلى ثلاث مناطق يكون لكل منها مجلسها المحلي الخاص وممثلون في المجلس الإقليمي العام[1]. وتمت السيطرة على أكثر من ثلثي الأراضي الكردية في سوريا ومعظمها في محافظة (الحسكة) بشمال البلاد حيث يشكل الأكراد 70% من سكان المحافظة والباقي من العرب. ويحاول الأكراد السيطرة على بلدات شمالية يشكل فيها الأكراد أقلية مقارنة بالعرب مثل بلدتي جرابلس واعزاز الحدوديتين الإستراتيجيتين اللين استخدمهما مقاتلو المعارضة طرقاً لنقل الإمدادات من تركيا. ويلتفت الأكراد الآن إلى مدينة تل ابيض التي تمثل طريقاً مهماً عبر الحدود مع تركيا يمكن استخدامه في نقل الإمدادات، ومدينة رأس العين الحدودية التي سيطر عليها الأكراد والتي لا تقل أهمية عن تل ابيض[2]. كما هيمن الحزب الديمقراطي الكردستاني منذ يناير 2014 بإعلان الإدارة الذاتية في كردستان السورية، وقد بدأ الكفاح من اجل إنشاء المؤسسات والآليات الإدارية مع رؤية لمجتمع جديد[3].

3- أكراد سوريا والتأثير في الدور الإقليمي:

أصبحت تركيا بمثابة ملجأ أمن (للجيش السوري الحر) واللاجئين السوريين، كما استضافت تركيا المجلس الوطني السوري المعارض، وقد تقدمت تركيا أثناء مناقشة السيناريوهات المحتملة للتدخل الدولي في سوريا، بمقترح لإقامة منطقة أمنة عازلة تحميها قوات أجنبية داخل الأراضي السورية. ومع اندلاع أعمال العنف في سوريا أصبح التخوف التركي الأبرز من تعزيزات قدرات المقاتلين الأكراد في(PKK). ويندرج قلق تركيا من

---

(1) تطرح تجربة إقليم كردستان العراق في بناء إقليم كردي، شكل تطور الوعي الكردي بالأيديولوجية القومية والخروج إلى حيز الممارسة العلمية ضمن الإطار الجغرافي للمكون الكردي، الأمر الذي يثير إشكالية كبيرة في الوعي القومي الكردي السوري بالوطنية السورية التي تبدو وكأنها أمام امتحان تاريخي ومعرضة للتدمير والتقسيم، إذا لم تنتج المعارضة السورية في إيجاد صيغة واقعية تقر بحقوق الشعب الكردي والأقليات القومية والدينية والمذهبية التي تخشى من التداعيات ووصول جماعات متشددة إلى السلطة حيث المخاوف من سيطرة الإسلاميين على المشهد السياسي في المرحلة المقبلة. أنظر: خورشيد دلي، أكراد سوريا فرصة، (مرجع سابق).

(2) أكراد سوريا يشكلون إدارة انتقالية، الرابط: .http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/11/12

(3) The Rojava revolution, Evangelos Aretaios 15 March 2015https://www.opendemocracy.net/arab-awakening/evangelos-aretaios/rojava-revolution.

إمكانية قيام النظام السوري بتشجيع (PKK) من خلال السماح لمجموعات الحزب بإعادة فتح قواعد له في سوريا وشن هجمات منها على تركيا، كما تتخوف تركيا أيضاً من إمكانية أن يتمتع أكراد سوريا بالحكم الذاتي، كما حدث للأكراد في العراق، وبلا شك سيؤثر ذلك الأمر في الأمن الداخلي التركي ووحدة تركيا القومية وسلامة أراضيها. إذ قد تحفز هذه التطورات أكراد تركيا على تكثيف مطالبهم بالحكم الذاتي، وهذا سيجعل المسألة الكردية بمثابة المحور المركزي لسياسات تركيا الداخلية والخارجية في التعامل مع الأزمة السورية[1]. فالأزمة السورية حولت العلاقات التركية – السورية من درجة التحالف الاستراتيجي إلى درجة الخلاف الاستراتيجي الحاد، واثر الموقف التركي المؤيد للثورة، وكرده فعل للحكومة السورية على أعمال الحكومة التركية باستقبال المعارضة السورية، انسحب الجيش السوري من المدن الكردية السورية على الحدود، وترك أمر حماية تلك المناطق لعناصر من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، وهذا يعني أن دمشق تضغط على أنقرة عبر استخدام الورقة الكردية التي تمثل هاجساً أمنياً للمشهد السياسي التركي[2]. ويمكن القول أن الأزمة السورية تجاوزت حد الأزمة السياسية الداخلية بين الحكومة ومعارضيها، وتحولت إلى أزمة إقليمية دولية مرشحة مستقبلاً لتتحول إلى أزمة طائفية بسبب التركيبة السكانية والامتدادات الاثنية والعرقية، والتكوينات الطائفية والمذهبية التي تتشابه في كل من تركيا والعراق مع سوريا[3]. وفي اعتقادنا أن أخطر ما يؤرق تركيا هو اضطرارها إلى التدخل في الشمال السوري لمواجهة مخاطر (PKK) المعارض على حدودها الجنوبية، واستخدامه من قبل النظام السوري مورقة ضغط على تركيا، مما يعني أنها ستكون في مواجهة مع الأكراد السوريين الذين يعيشون في المنطقة

---

(1) الشيماء عبد السلام إبراهيم، موقف تركيا من الأزمة السورية، السياسة الدولية، العدد 190، (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012)، ص76.

(2) لقد ظل حزب العمال الكردستاني معروفاً بعلاقته الوطيدة مع أكراد سوريا الذين شكلوا - حسب بعض التقديرات- ثلث قوات الحزب التي اتخذت من جبال قنديل في شمال العراق ملاذا لها. كما أعفت الحكومة السورية الشباب الذين انضموا لحزب العمال من الخدمة العسكرية، لكن الأوضاع الجديدة في سوريا منحت هذه القوات الفرصة للتمركز شمال سوريا. وعندما اندلعت المعارك في دمشق وحلب 2012 وانسحبت القوات الحكومية من بعض المناطق الكردية وسيطرة عليها مقاتلو حزب الاتحاد الديمقراطي السوري، وهذا الأخير رغم حداثة إنشائه 2003 فانه يعد الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني. للمزيد أنظر: أحمد عبد الحافظ، الفائز الأكبر، (مرجع سابق)، ص33.

(3) صافيناز محمد أحمد، التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار، السياسة الدولية، العدد 190، (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012)، ص85.

الحدودية، مما يدخل أكراد سوريا في منظومة حسابات الأمن الاستراتيجي لتركيا، لأنها تتحسب تماماً لأي واقع أو تسويات قد تسفر عن إقامة دولة كردية في شمال سوريا. وهذا يجعل من المناطق الحدودية التركية الجنوبية ملاذاً أمناً (PKK)، وعليه فأن أي فراغ متوقع في السلطة السورية - من وجهة النظر التركية - إذا لم يعالج بوجود حكومة يتم تشكيلها من المعارضة السياسية التي تحتضنها تركيا، من شانه إقامة المجال أمام العديد من السيناريوهات التي تراها تركيا قلقه بالنسبة لأمنها واستقرارها، ومنها اتجاه أكراد سوريا إلى تبني خيار الفيدرالية أو الاستقلال التام عن الجسد السوري. إن الفوضى في سوريا شجعت رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني الذي يتمتع بوضع فيدرالي، بالترويج لمبادرة توحيد الأكراد السوريين، والتوسط بين تكتلين كرديين كبيرين، هما المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي- فصيل مسلح- بهدف توحيد وتنسيق المواقف الكردية العراقية والسورية للعمل المشترك في مرحلة ما بعد رحيل الحكومة السورية، وهي رسالة واضحة أدركتها تركيا، ومؤداها: إن أكراد العراق يسعون إلى مساعدة أكراد سوريا في الحصول على الحكم الذاتي الأشبه بما حصل عليه أكراد العراق، مما يعني التأثير سلبياً على أكراد تركيا الذين سيطالبون حتماً الحكومة التركية بأكثر من الاعتراف بحقوقهم الثقافية والمساواة والمواطنة.

إن تحرك أكراد العراق بشان أكراد سوريا، سلاح ذو حدين بالنسبة إلى سوريا، فمن ناحية ترى تلك التحركات تهديداً للاستقرار السياسي الداخلي، ومن ناحية ثانية تراها مهددة للتفاعلات الإقليمية في المنطقة، لان تحفيز أكراد سوريا على الاستقلال في ظل الظروف التي تمر بها سوريا سيضعف سوريا ويؤهلها للفشل الذي يعقبه تقسيم طائفي لا محالة، وهنا يكمُن التهديد الأكبر بالنسبة لتركيا تحديداً من الناحية الأمنية والسياسية والاجتماعية. مارست تركيا الضغط على مسعود البارزاني لسحب تصريحاته بشان التعاون ما بين أكراد العراق وسوريا، لان ما يجمع إقليم كردستان العراق والحكومة التركية من مصالح جعلت مسعود البارزاني يعيد دراسة حساباته الإقليمية، خاصة وان تركيا توفر للإقليم متنفساً سياسياً واقتصاديا بديلاً عن العلاقات المتوترة ما بين الإقليم والمركز في بغداد[1]. ويمكن القول، إن هناك قناعة عامة لدى الأكراد بان ما يجري في المنطقة سيغير من خريطتها الجيوسياسية والاقتصادية على شكل إقامة نظام جديد، متشابك في المصالح والأيديولوجيات، ومع هذا التصور يرى الأكراد أنهم إمام فرصة

(1) صافيناز محمد أحمد، التأثيرات الطائفية للأزمة السورية، (مرجع سابق)، ص85.

تاريخية وفاصلة لنيل حقوقهم القومية، وربما إقامة دولة مستقلة بعد أن حرمتهم منها الاتفاقيات والمصالح الدولية عقب الحرب العالمية الأولى، ويتحين أكراد سوريا الفرصة لجني المكاسب والفرصة المتوفرة لهم، والتي يستعدون لها، لأنها قلما ستتوافر. كثيرة هي السيناريوهات الممكن تصورها في سوريا، لكن حتى في أسوا الأحوال سوف يكون الأكراد هم الرابحين، لأنهم سيصبحون على الأقل أسياداً في مناطقهم.

ثالثاً: اتفاق التسوية بين تركيا وأكرادها

لقد كلفت المشكلة الكردية تركيا خسائر بشرية ومادية فادحة منذ اندلاع الصراع الدموي بين (PKK) وقوات الأمن الكردية، وقدرت هذه الخسائر بحوالي (50) ألف قتيل ونحو (400) مليار دولار، وتقف هذه المشكلة كمعضلة مستعصية رغم المبادرات التي طرحت في السابق، إلا أن الحكومة التركية تبدو اليوم عازمة على حلها هذه المرة مهما كان الثمن، كما أن الطرفين اقرب للحل من أي وقت مضى.

ويعد اتفاق السلام بين الحكومة التركية و(PKK)، بعد عقود من الحرب الدموية، عهداً جديداً في تاريخ العلاقات التركية والكردية، إذ للمرة الأولى يعترف الجانب التركي (أوجلان) محاوراً من داخل السجن وينظر أليه كشريك لتحقيق السلام بعد أن كان في نظر الأتراك مجرد إرهابي، وللمرة الأولى يتم التعامل مع القضية الكردية كقضية شعب حرم من حقوقه التاريخية في ظل الجمهورية التركية، والاهم على المستوى السياسي، تلك الرؤية الإدراكية لتركيا في النظر إلى أهمية حل القضية الكردية سلمياً، على أساس أن السلام مع الأكراد ثروة إستراتيجية لمستقبل الدولة التركية، وفي قدرة هذه الدولة على استيعاب المتغيرات الجارية وتحقيق الديمقراطية بحثا عن السلام وامتلاك عناصر القوة والدور والنفوذ[1]. ان رؤية الحكومة التركية تقوم على وقف إطلاق النار، وانسحاب المقاتلين الأكراد من الداخل التركي على معاقل الحزب في جبال قنديل، والبدا بنزع سلاح المقاتلين، وإصدار عفوٍ عامٍ عن عناصر الحزب، مع بحث مصير قياداته وتامين ملجأ لهم، وإطلاق صراح المئات من السجناء الأكراد، على أن تكون هذه الخطوات متسلسلة وتسمح لانتقال إلى المرحلة الثانية أي: مرحلة المعالجة السياسية التي من أهم معالمها إقرار قانون الإدارة المحلية يشمل كل تركيا وليس المناطق الكردية فقط، في مقابل الرؤية التركية.

---

(1) خوشيد دلي، ما بعد نداء أوجلان للسلام، الرابط:

http://www.aljzeera.net/knowledgegate/opinions/2013/3/22.

تقوم الرؤية الكردية على خطوات محددة منها النظر في وضع (أوجلان) في السجن، والعفو العام والشامل عن جميع عناصر وقيادات الحزب في الداخل والخارج، والاعتراف بالهوية الكردية دستورياً، ومنح الأكراد حكما ذاتيا في مناطق جنوب شرقي البلاد وتظهر المقارنة البسيطة بين الرؤيتين، إن الجانب التركي يركز على نزع سلاح الحزب الكردستاني، والتهرب من أي اعتراف بكيان ذاتي للأكراد، فيما الجانب الكردي يركز على حلاً متكامل يربط نزع سلاحه بحل سياسي شامل ودائم[1]. واثر الموافقة الكبير (أكثر من 90%) وفق الاستفتاء الذي جرى في 12 سبتمبر 2010، أخذت الحكومة التركية تتصرف بتفويض كبير بمساعدة الأكراد لها (بعد موافقة ودعم الأكراد على التعديلات الدستورية)، هذا التقدم جعل عبد اللـه أوجلان يدعو الأكراد إلى الاستعداد لإعلان الحكم الذاتي في الإقليم الكردي الرئيس (يدار بكر) في 15 يونيو 2011 ليكون بداية لمرحلة تاريخية جديدة[2]. ويبدو إعلان الحكم الذاتي هو نوع من المبادرة الرمزية والسياسية، وقد تزامن مع إعلان الشروط الكردية للموافقة على الدستور الجديد، الذي حاول حزب العدالة والتنمية تامين توافق عام عليه.

وبعد نحو ثلاثين عاما من الصراع بين تركيا و(PKK)، وجولات من المفاوضات الشاقة، ظهرت بوادر ايجابية لتسوية القضية الكردية في تركيا، وذلك بعد الإعلان التاريخي الذي أصدره (عبد اللـه أوجلان)[3]، زعيم(PKK)، المعتقل في سجن (إيمرالي) ببحر مرمرة، بمناسبة عيد نيروز بمدينة ديار بكر في 21 مارس 2013، حيث قال "إن زمن الكفاح

---

(1) خورشيد دلي، القضية الكردية في تركيا والحل السلمي، المصدر، الرابط:

http://www.aljzeera.net/knowledgegate/opinions/2013/1/14.

(2) عقيل محفوض، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية؟، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012)، ص97.

(3) وقد تضمنت مبادرة أوجلان خريطة طريق تشمل وقف إطلاق النار بين الجانبين الكردي والتركي، وسحب المقاتلين الأكراد خارج الأراضي التركية، وتشكيل لجان حكومية وبرلمانية لإنجاز حزمة جديدة من التشريعات، من شأنها أن تأسس دولة تركية جديدة على أساس المواطنة، وليس العرق وفق صيغة حكم محلي تحقق الإدارة الذاتية، انطلاقا من المفاهيم الأوروبية للحكم المحلي، مما يعني الاعتراف بالهوية القومية من لغة وثقافة وخصوصية اجتماعية وحضارية. هذه المبادرات جاءت نتيجة زيارة لبعض القيادات السياسية الكردية لأوجلان في السجن خاصة النائبين الكرديين (احمد ترك) و(آية أكات). انظر: محمد عاكف جمال، مستقبل القضية الكردية في تركيا، صحيفة البيان، 24 مايو 2013. المصدر:

http://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-05-24-1.1889560.

المسلح ضد الحكومة التركية قد انتهى، وانه قد حان الوقت للدخول في عملية سياسية شاملة تقوم على التفاوض والحوار، وهو ما لاقى قبولا ملحوظا لدى أعضاء الحزب"[1].

ويمكن القول إن هنالك عوامل عدة دفعت الطرفين باتجاه البحث عن الحل السلمي ومن أهم تلك العوامل[2]:

1- تحسن العلاقة مع كردستان العراق.

2- الضغوط الشعبية.

3- تأييد المجتمع المدني للحل السلمي.

4- التنافس الإقليمي والثورات العربية.

5- قوة وشعبية أردوغان.

لقد حقق حزب العدالة والتنمية للأكراد العديد من المنافع من جراء اتفاق السلام، أبرزها[3]**:**

1- زيادة الاستثمارات الاقتصادية.

2- إلغاء قوانين حظر الهوية الكردية.

3- رفع قانون الطوارئ في كردستان.

4- تأسيس أحزاب كردية وانخراطها في البرلمان.

5- إنشاء قناة تليفزيونية متخصصة للأكراد.

إن الأكراد هم أحد الأطراف المستفيدة من أزمتي سوريا والعراق، وقد استطاع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري الحصول على صلاحيات إدارة مناطقه، وذلك

---

(1) أحمد دياب، الأبعاد السياسية لاتفاق السلام التركي الكردي، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، (القاهرة: مركز الأهرام، يونيو، 2013)، ص128.

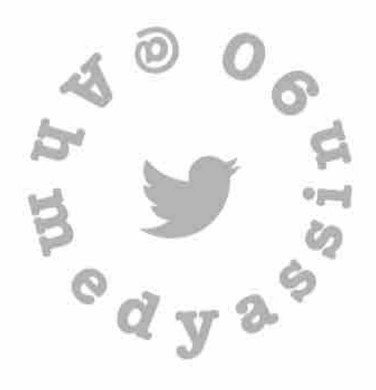
(2) إسماعيل باشا، تركيا: نحو حل المشكلة الكردي

http://www.aljazeer.net/knowledgegate/opinions/2013/5/16.

(3) تقدم دبلوماسي تركي في كردستان العراق، مختارات إيرانية، العدد 133، (القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أغسطس 2011)، ص87.

بالتنسيق مع الحكومة السورية، بهدف أخراج الجماعات السورية المعارضة للحكومة، فكان الأمر فرصة كبيرة لأكراد سوريا للحصول على نوع من الاستقلال في إدارة مناطقهم ذاتياً. ولا يختلف الوضع عما حدث في العراق عندما ازدادت الأزمة الأمنية فيه بعد أحداث 10 يونيو 2014 والتي فرض فيها (داعيش) سيطرته على محافظتي نينوى وصلاح الدين وأجزاء كبيرة من محافظة الانبار وكركوك وديالى، على اثر انهيار القوات الأمنية الموجودة هناك.

وتبقى الحقيقة الأهم هي، إن التطورات في الدول العربية منحت الأكراد فرصة تاريخية لإعادة العمل من اجل إقامة الدولة الكردية، تلك المساعي التي كانت قد بدأت عن طريق إقامة الحكم الذاتي لأكراد العراق، والتي أخذت تصب ألان داخل الأراضي السورية. فالثابت إن الأكراد لن يهدأ لهم بال بعد ألان حتى يستفيدوا تماماً من التطورات التي تحدث في المنطقة العربية. إن الأكراد باتوا يؤمنون بان الوقت قد انتهى تماماً بالنسبة لاعتبارهم كمواطنين سوريين أو مواطنين أتراك أو عراقيين أو إيرانيين أو غيرهم.


@Ahmedyassin90

المبحث الثاني: معوقات قيام الدولة الكردية

أولاً: تغيير الوضع في العراق

يعتبر العراق أول البلدان في الشرق الأوسط يمنح الأكراد الحقوق بالحكم الذاتي، وهذا انعكس على تطور المجتمع الكردي ثقافياً واجتماعياً وسياسياً مقارنة بالدول المجاورة التي يتواجد فيها الأكراد. وبعد عام 2003م، حصل الأكراد على الحكم الفيدرالي وفق الدستور العراقي لعام 2005، وبدأ الطموح الكردي بالازدياد إلى أن وصل حد التصادم مع الحكومة العراقية في بغداد، كذلك التصادم مع دول الجوار العراقي وخاصة تركيا وإيران. ولتبني الجانب الكردي بعض السياسات ذات الطابع الحامل للاستقلال مثل تصدير النفط وإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول، قامت الحكومة العراقية بالاصطدام بحكومة إقليم كردستان مما انعكس على حالة الاستقرار في المنطقة، وأخرَ مطالب رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني بحق تقرير المصير. كما إن استمرار نظام الحكم في سوريا أخر حصول الأكراد على متنفس الحكم في مناطقهم. وأخيراً فان فشل عملية السلام في تركيا تعتبر من المعوقات التي تواجه الأكراد بسبب التضييق من الجانب التركي على الحريات الكردية والعمل السياسي الكردي المتصاعد الذي بات يشكل خطر على العمل السياسي التركي. وسوف نقوم في هذا المبحث بشرح عوامل تغيير الوضع الأمني والسياسي في العراق، واستمرار النظام في سوريا، وفشل عملية السلام بين الأتراك و(PKK) التي تعتبر من معوقات ومؤخرات إعلان الدولة الكردية الكبرى في الشرق الأوسط.

1- تأخر قيام الدولة الكردية في العراق:

لقد دعمت الحكومة العراقية حلاً سياسياً للأزمة السياسية في سورية، وحذرت من انهيار الحكومة السورية وعواقب ذلك على العراق. وفي ظل هذه الظروف، شكلت الحكومة العراقية (قيادة عمليات دجلة) لمواجهة- بحسب الحكومة العراقية- هجمات الجيش الحر (المعارضة السورية) على الحدود الشمالية للعراق، وتوجهت القوات العراقية كذلك للمناطق المتنازع عليها تحت إدعاء حفظ الأمن في هذه المناطق[1]. لكن التحركات عُدت بالأساس موجهة لإقليم كردستان، في ظل سياسة رئيس الوزراء العراقي آنذاك (نوري المالكي) والتي

---

(1) جريدة الشرق الأوسط (6 يوليو 2012).

ساد الاعتقاد أنها تعمل على تهميش سلطات الأطراف، وتجميعها لدي المركز[1]. لكن الأهم أن ذلك التحرك كان منع وصول أي إمدادات من كردستان العراق إلي المقاتلين الأكراد في سوريا.

وقد ظل التوتر يتصاعد بين أربيل وبغداد بسبب الخلاف بخصوص العديد من القضايا، مثل قيام حكومة إقليم كردستان بتصدير النفط والغاز بصورة مستقلة، ووضع المناطق المتنازع عليها، ومحاولة الحكومة الاتحادية إرغام قوّات البيشمركة على الانسحاب من المناطق التي أحكمت سيطرتها عليها بعد الاحتلال الأميركي للعراق، مثل الجزيرة الفراتية، وجبل سنجار، وعقره، وخانقين[2]. وفي 9 يونيو 2014 بدأ التغيير الأكبر من نوعه على الساحة السياسية الكردية، إذ سيطرة (داعيش) على محافظة نينوى ومحافظة صلاح الدين[3]. ومن جانبها سيطرت قوات البيشمركة على مدينة كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها مع الحكومة العراقية، وقال رئيس الإقليم (مسعود البارزاني) (إنه لم يعد هناك مجال للحديث عن مناطق متنازع عليها بعد دخول قوات البيشمركة إليها)، وأضاف "لقد صبرنا عشر سنوات مع الحكومة الاتحادية لحل مشاكل هذه المناطق وفق المادة 140 ولكن دون جدوى. والآن أُنجزت هذه المادة ولم يبق لها وجود"[4]. وكان حديث البارزاني عن سيطرة نهائية على المناطق التي كانت توصف بالمتنازع عليها رسالة موجهة إلى الحكومة المركزية وإلى المسلحين (داعيش) الذين سيطروا مؤخرا على مناطق واسعة بدءاً من محافظة نينوى وصلاح الدين وغيرها. ولهذا زار البارزاني محافظة كركوك وأعلن أمام قادة عسكريين من البيشمركة، إن الأكراد لن يتخلوا عن شبر واحد من أراضيهم, ولن يساوموا على المدينة المتعددة الأعراق التي يسعون لإلحاقها بإقليم كردستان العراق[5]. ودعا (مسعود البارزاني) برلمان كردستان إلى تحديد موعد لإجراء استفتاء على المناطق المتنازع عليها. فيما تجمع المئات من مواطني إقليم كردستان أمام مبنى برلمان إقليم كردستان لمطالبة (مسعود البارزاني) بإعلان الدولة الكردية. وفي هذا السياق، أعلن رئيس الإقليم، عزمه إجراء استفتاء على استقلال الإقليم خلال أشهر، مشيراً إلى أن العراق مقسم

(1) عبد اللـه إسكندر، "المالكي وإقليم كردستان"، جريدة الحياة (28 نوفمبر 2012).

(2) إقليم كردستان العراق.. هل هي سياسة فرض الأمر الواقع؟، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2014)، ص2.

(3) http://www.alhurra.com/content/iraq-isis-peshmerga-kurds--/254574.html #ixzz3nuhuEHKx

(4) البارزاني: لا مناطق متنازع عليها بعد سيطرة الأكراد، المصدر:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/6/27.

(5) (المرجع نفسه).

بالفعل، وأن الاستقلال حق طبيعي للأكراد، وقال " إنه في الوقت الذي يؤدي فيه الأكراد دورا في الحل السياسي للأزمة في العراق، فإن الاستقلال حقهم الطبيعي"[1]. وذكر البارزاني أن "العراق مقسم بالفعل الآن، متسائل وهل من المفترض أن نبقى في هذا الوضع المأساوي الذي تعيش فيه البلاد؟ لست أنا من يقرر موضوع الاستقلال، إنه الشعب، سنجري استفتاء خلال أشهر"[2]. ولكن أكراد العراق يدركون أن إعلان دولة مستقلة لهم سيعني صداماً دائماً مع مكونات الشعب العراقي الأخرى من (العرب والتركمان)، وتوتراً مع ثلاث دول أخرى يتوزع فيها الأكراد، هي تركيا وإيران وسوريا، لكنهم يعرفون أيضاً أن المأزق الحالي لبغداد، يسمح لهم بانتزاع المزيد من الامتيازات في إطار الحكم الفيدرالي، وبالحصول على المزيد من الصلاحيات في ما يتعلق بالأمن وبإدارة الاقتصاد، وخصوصاً النفط.

لقد رفض رئيس الوزراء العراقي آنذاك (نوري المالكي) الإجراءات التي اتخذها (مسعود البارزاني) في كركوك، حيث أكد علي أن المادة 140 لم تنته وأن القوات العسكرية العراقية ستعود إلى مواقعها بعد انتهاء الأزمة، كما حذر المالكي من خطورة فكرة الانفصال وتقرير المصير وتحفظ بعض الأحزاب الشيعية على فكرة الانفصال وإعلان الدولة الكردية، حيث سبق وأن طلب رئيس المجلس الأعلى الإسلامي (عمار الحكيم) والسيد (مقتدى الصدر) زعيم التيار الصدري مع تأزم العلاقة بين بغداد وأربيل من رئيس إقليم كردستان (مسعود البارزاني) (التريث) وتأجيل إعلان الدولة الكردية المستقلة، شمال العراق[3].

وفي أغسطس2014م، قام (داعيش) بدحر قوات البيشمركة والسيطرة على المدن الخاضعة لسيطرتها في محافظة نينوى وهما (زمار- وسنجار)، التي تقطنها الأقلية (الأزيدية). لكن سرعان ما تدخل مقاتلون منتمون لوحدات الحماية الشعبية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، وأنقذت الآلاف من المدنيين (الإيزيديين) الذين ظلوا عالقين في جبل سنجار لعدة أيام بدون ماء أو طعام[4]. وتصب كل هذه الأحداث والتطورات

(1) البرزاني يدعو إلى إجراء استفتاء على المناطق المتنازع عليها، صحيفة العرب لندن في 2014/7/3، المصدر: .http://www.alarab.co.uk/m/?id=26966

(2) صالح حميد، إيران وتركيا: استقلال كردستان العراق مرفوض، المصدر:
http://www.alarabiya.net/ar/iran/2014/07/02/.

(3) الدولة الكردية المستقلة وعاصمتها أربيل، المصدر: .http://furatnews.com/furatnews

(4) http://www.alhurra.com/content/iraq-isis-peshmerga-kurds--/254574.html#ixzz3nui4Scho

في مصلحة الأكراد، إلا أنها لم تمنع من إدخال الأكراد في ميدان المواجهة والصراع مع مقاتلي (الدولة الإسلامية) الذين امتدت مساحة سيطرتهم إلى مناطق كبيرة من سوريا والعراق، وأصبحوا جاراً لحدود إقليم كردستان العراق والمناطق التي يسيطر عليها أكراد سوريا، فتضافرت عوامل عديدة في وقوع المواجهة المباشرة بين الطرفين، ومنها دفع الحكومة الاتحادية في بغداد، ورهان الولايات المتحدة، والضغط الإيراني على حكومة إقليم كردستان، والاحتكاكات المتعددة التي حصلت بين قوات البيشمركة ومسلحي (داعيش).

وعلى الرغم من المواجهة بين الأكراد و(داعيش) في العراق ليست هي الأولى، إذ كانت بداياتها عندما وقعت اشتباكات عنيفة بين الطرفين في مناطق شمال شرق سوريا، بمحاولة عناصر (الدولة الإسلامية) التقدم لغرض السيطرة على تلك المناطق - فإن المواجهات الحالية كانت الأعنف والأكثر تعقيدًا وامتدادًا في التأثير، واستمرت منذ مطلع شهر أغسطس 2013 إلى أن استطاع مقاتلو (الدولة الإسلامية) شن هجوم واسع على (المناطق المتنازع عليها)، وأحكم سيطرتهم بشكل غير متوقع، وبعد أن انسحبت قوات البيشمركة الكردية منها، وتكبدت خسائر كبيرة في مشهد لم يكن مختلفاً عما تعرضت له القوات العراقية في أحداث 9 يونيو 2014، وهو وضع أعاد حسابات مختلف الأطراف المراهِنة على إمكانيات وقدرات قوات البيشمركة الكردية، وكانت الصدمة عندما أصبح مقاتلو (الدولة الإسلامية) على مسافة 30 كم من مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان[1].

وعلى الرغم من أن القوات الكردية المتمثلة في قوات البيشمركة والأجنحة الكردية المقاتلة الأخرى قد راهن عليها كثير من الأطراف في مواجهة مقاتلي (الدولة الإسلامية)، فإنها لم تكن بحال أفضل من حال القوات الأمنية العراقية التي لم تصمد أمام هجمات مقاتلي (داعيش)، لولا التدخل الأمريكي والغربي السريع الذي أسهم في وقف تقدمهم تجاه مناطق إقليم كردستان.

أما بالنسبة لكردستان العراق وحديثها الدائم عن مسألة الاستقلال، فإن الوضع معقد جداً أكثر مما يبدو، فعندما قرر برلمان الإقليم إجراء استفتاء للانفصال عن العراق[2].

(1) مثنى العبيدي، هل يستطيع الأكراد بناء دولتهم على أنقاض الفوضى الإقليمية؟ المصدر:
http://www.rcssmideast.org/Article/2763Vb4FTvmqqko.

(2) Iraq's Kurds push for independence referendum", Aljazeera, July 4, 2014,
http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/07/iraq-kurds-call-ndependence-referendum-201473125010428418.html , accessed October 8, 2014.

أعتقد الكثير أن مسألة إنشاء دولة كردية كانت مسألة وقت ليس إلا. لكن بعض القيادة الكردية العراقية رأت بأن إستئناف المفاوضات مع بغداد كان أكثر أهمية من المضي قدماً والتهديد بورقة الاستقلال[1]. وقد تكون مشاركة القوات العراقية قوات البيشمركة في قتال تنظيم الدولة الإسلامية إحدى الإشارات المهمة التي أقنعت الأكراد العراقيين بأن البقاء ضمن عراق موحد، في الوقت الراهن، سيساعدهم على الوقوف في وجه (داعيش). وإن إزالة الخلافات العالقة بين أربيل وبغداد، بوساطة من الولايات المتحدة الأمريكية، سيُمكن الأكراد من تحسين وضعهم الاقتصادي دون الارتهان لتركيا في مشاريعهم المستقبلية بما فيها مشروع الاستقلال في حال عدم التجانس الوطني مع بغداد.

ولذلك نعتقد انه مهما كانت مكاسب إقليم كردستان من أحداث الموصل كبيرة من ناحية الاستقلال عن بغداد، وتسهيل الرغبة في الانفصال، إلا أن قيام دولة تحت قيادة تنظيم مُسلح لا يعترف بالحدود الدولية (المصطنعة) بما فيها تلك التي تشترك فيها مع إقليم كردستان، يمثل التحدي الأكبر لأحلام الاستقلال الكردية في المرحلة المقبلة، وذلك مع استمرار التبدل والتغيير في المعادلات الإقليمية والدولية، والتي قد تهدد وجود الإقليم والدولة الحلم معاً. بصورة عامة، يبدو موقف القوى السياسية الكردية في العراق بشأن الاستمرار في العملية السياسية أو اللجوء إلى خيار الاستفتاء على تقرير المصير، مرهوناً بالتطورات التي ستشهدها الساحة السياسية العراقية وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع الواقع الجديد.

ولكن مع كل هذه التطورات والدعم للقوات الكردية فإن الخطر الذي يواجهها لم يَنتهِ بعد، فلا تزال المعارك دائرة بين الطرفين بين كر وفر، وما تسيطر عليه القوات الكردية اليوم يقع تحت سيطرة مقاتلي (داعيش) غداً والعكس صحيح، والتطورات الميدانية تشير إلى صعوبة التكهن بما سيحصل مستقبلاً من أحداث في الحرب مع مقاتلي (داعيش) الذين يملكون قدرات على التأقلم مع ما يلاقونه من صعوبات، ومن سيصمد إلى النهاية، فضلاً عن أن التقارير الأمريكية والمتغيرات الميدانية تُشير إلى أن المواجهات تتطلب وقتًا طويلاً.

ولذلك يتبين من السياق السابق أن مسألة إعلان الدولة الكردية المستقلة تبدو مستبعدة في الوقت الراهن، بسبب عدم توافر الظروف والأوضاع المواتية لذلك داخلياً وإقليمياً ودولياً. أما مستقبلاً، وفي حال حصول تغيرات جديدة وربما فرض لأمر واقع جديد، إذا ما

(1) Kurds agree to postpone independence referendum", The Star, September 5, 2014.

حدثت فوضى في العراق أو سوريا أو انهيار قد يترتب عليه تجزئة أحدهما أو كليهما، وإذا ما استطاع (داعيش) فرض الأمر الواقع وإبقاء سيطرته على أجزاء من العراق وسوريا، وما سيترتب على ذلك من إعادة تشكل لمنطقة الشرق الأوسط، فإن كل الاحتمالات عندها ستكون واردة، وبالأخص إذا ما سلمنا بأن لا شيء محظور في السياسة.

2- الخلاف الكُردي الكُردي:

أ- أمتد الاختلاف بين الأحزاب الكردية العراقية في وجهات النظر فيما يتعلق بشأن المناطق المتنازع عليها في محافظة كركوك، في الوقت الذي يسعي فيه رئيس إقليم كردستان (مسعود البارزاني) بالسيطرة على تلك المناطق بعد رفضه الانسحاب منها، يفضل الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة (جلال الطالباني) بان يكون الاحتكام للدستور لتطبيق المادة (140)، هو الحل الأمثل بدلاً من الدخول في مغامرات سياسية ليس مضمونه العواقب في تلك المرحلة.

إلى جانب ذلك، فإن القيادة الكردية ليست موحدة في خطابها مع الحكومة المركزية أو مع دول الجوار، فالحزبان الرئيسيان في الإقليم (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) مختلفان تماماً حول شكل العلاقة مع الحكومة المركزية. بالإضافة إلى ذلك، فان (الاتحاد الوطني الكردستاني) بقيادة الرئيس العراقي السابق (جلال الطالباني)، عارض بشدة فكرة إنشاء دولة كردية في الوضع الراهن[1]، مبرراً ذلك بأن الظروف الإقليمية لا تسمح بقيام كيان كردي مستقل. إلا أن المعطيات تشير إلى أن حزب (الاتحاد الوطني الكردستاني) كان تحت ضغوط هائلة من قِبل النظام الإيراني من أجل رفض فكرة الاستقلال، فمن المعروف أن الاتحاد الوطني يُعتبر حليفاً مقرباً من إيران. وهناك مسألة مهمة أخرى لا تقل أهميةً عن المعوقات السابقة، هي وجود اختلافات وخلافات كردية – كردية عديدة يتمثل أهمها في الخلاف حول توقيت إعلان الاستقلال، فعلى الرغم من وجود توافق كبير لدى قطاعات كردية واسعة على التوجه نحو إعلان الدولة، فإن مسألة التوقيت محل جدل واسع بينهم، واختلاف في الرؤية حول نظام وشكل هذه الدولة.

---

(1) Mohammed A. Salih, "As Kurds seize Iraq oil fields, independence push exposes divisions", Christian Science Monitor, July 11, 2014,
http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2014/0711/As-Kurds-seize-Iraq-oil-fields-independence-push-exposes-divisions , accessed October 9, 2014.

فقبل أحداث الموصل كانت مواقف الرئيس (مسعود البارزاني) بخصوص تقرير المصير تأتي في إطار الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي الكردستاني، وتبدو محاولة للهروب من مواجهة المشاكل الداخلية، في ظل وجود خلافات وتناقض في الرؤى بشأن كيفية التعامل مع العملية السياسية في العراق، بل وحتى التردد والانقسام بخصوص دعم السياسة النفطية المستقلة التي ينتهجها (نيجيرفان البارزاني) رئيس حكومة إقليم كردستان. وكان التردد في تأييد موضوع الاستفتاء على تقرير المصير يأتي تحديداً من قبل بعض قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة (جلال الطالباني)، إلا أن المرحلة اللاحقة شهدت تحولاً في موقف الحزب بعد سجال داخلي انتهى إلى ضرورة تأييد الموقف الرسمي لرئاسة الإقليم، حتى لا يتخلف الحزب عن مواكبة الرغبة الجماهيرية في تقرير مصير الإقليم.

ب- انتهاء مهلة التمديد التي منحها برلمان إقليم كردستان لرئيس الإقليم (مسعود البارزاني) والتي انتهت في أغسطس 2015، مما دفع أطرافاً مقربة منه بالتحرك من اجل إنتخابه رئيساً لولاية جديدة عن طريق الترويج وتصويره انه الشخصية الكردية الوحيدة القادرة على إدارة شؤون كردستان وحمايتها، فيما امتنع بعض نواب حركة (التغيير) الكردية عن الحديث بشأن الموضوع، تاركين اختيار رئيس الإقليم الجديد للدستور وتوافق الكتل السياسية الكردية[1]. ويُثير موضوع تجديد ولاية رئيس إقليم كردستان (مسعود البارزاني) خلافاً بين القوى السياسية الرئيسية في الإقليم، ولم تُثمر سلسلة الاجتماعات بين تلك القوى على الاتفاق بشأن الموضوع، إذ يدفع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه البارزاني باتجاه تجديد ولاية رئيس الإقليم، بينما ترفض أحزاب أخرى، وعلى رأسها المعارضة، هذا الخيار وتطالب بأن يشغل رئيس البرلمان المنصب لحين إجراء انتخابات. وتستند الأحزاب الداعية لتولي رئيس البرلمان مهام رئاسة الإقليم مؤقتاً، إلى مادة في قانون الرئاسة تنص على ذلك. من جانبه بين رئيس كتلة (التغيير) في برلمان كردستان (برزو مجيد)، إن البارزاني فقد الشرعية القانونية وانتهت ولايته حسب القانون رقم 1 من قانون رئاسة إقليم كردستان الذي يعود إلى عام 2005م، داعياً إلى معالجة المسألة أو تكليف رئيس البرلمان بمهام رئيس الإقليم لمدة شهرين إلى حين إجراء الانتخابات. ويتولى (مسعود البارزاني) رئاسة الإقليم منذ عام 2005م، ومددت ولايته في 2013 لعامين إضافيين[2].

---

(1) دول إقليمية تروج لوجود صراع إيراني - كردي لضمان ولاية جديدة للبارزاني، 15 مارس 2015، المصدر:
http://www.almuraqeb-aliraqi.org/?p=2424.

(2) ولاية بارزاني تثير خلافا سياسيا في كردستان، المصدر:
http://www.alhurra.com/content/kurdistan-presidency/278803.html#ixzz3nvAiv2zV.

والواقع أن الخلاف هو بين تيارين مختلفين على أسس الشرعية السياسية, فمن جهة هناك القوى السياسية الرئيسة ممثلة في الحزبين الرئيسين الحاكمين وتاريخهما في النضال العسكري, وخطابهما الذي يركز على اعتبار أن المفاهيم القومية والثورية هي أساس لشرعية الحكم في الإقليم, بالمقابل تبين المعارضة السياسية الصاعدة أنها تؤسس شرعيتها السياسية على مفاهيم المنظومة المدنية للحكم الديمقراطي, فهي تركز على مواضيع الفساد والخدمات والتوريث السياسي,وتعتبر أن تلك المفاهيم هي التي يجب أن تكون منبع شرعية السلطة الحاكمة. ولذلك نجد أن إطار الشرعية السياسية في الإقليم هو وجود هذه الثنائية, وهذا التباين[1].

3- الموقف التركي من إعلان الدولة الكردية:

تتحفظ تركيا على إعلان الدولة الكردية المستقلة، وترفض فكرة الدولة المستقلة، بل أنها ترفض أي استقلال يقوض من وحدة وسلامة الأراضي العراقية وذلك باعتبار أن قضية الأكراد ليست عراقية فقط، ولكنها تركية بالأساس حيث النسبة الأكبر من الأكراد (تقدر 15 مليونا نسمة) يقيمون في تركيا، وهو ما قد يدفع الجانب التركي لاستغلال الأحداث في العراق لتحقيق عدد من المكاسب. فقد أعلنت الحكومة التركية معارضتها الشديدة لانفصال إقليم كردستان العراق، وتأتي تأكيدات الرفض التركي بعد تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) بدعوته لقيام دولة كردية[2].

لقد استخدمت الحكومة التركية سياسة الاحتواء مع إقليم كردستان العراق، لتحقيق هدفين الأول: هو التأثير على حكومة إقليم كردستان العراق لضبط الحدود مع تركيا ومنع (PKK) من شن الهجمات على تركيا. وثانياً: ربط إقليم كردستان العراق اقتصاديا بتركيا والتأثير الغير مباشر في سياسة الإقليم. كما ربطت تركيا إقليم كردستان العراق بتعهدات اقتصادية لا يستطيع الإقليم الاستغناء عنها، ففي عام 2007م، وفي الوقت الذي بلغت العلاقات التركية الكردية أدنى مستوى لها، اتخذت حكومة إقليم كردستان العراق قراراً إستراتيجياً باللجوء إلى تركيا، إذ رأى الأكراد العراقيون في تركيا حليفهم المستقبلي ضد إيران وسوريا والحكومة المركزية في العراق. وكانت تركيا في ذلك الوقت تنتهج موقفا

---

(1) رستم محمود, آفاق المعارضة في إقليم كردستان العراق: صلابة البنى التقليدية ورهان تفكيك المناطقية, (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2011), ص2.

(2) نتنياهو يدعو لقيام دولة كردية في العراق، 30 يونيو 2014، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/multimedia/2014/06/140630_israel_natenyahu_kurd_state.

عدائيا ضد حكومة إقليم كردستان لسببٍ رئيس تمثل في امتلاك (PKK) لقواعد داخل الإقليم استغلتها هذه الجماعة لشن هجمات داخل تركيا. ومع ذلك، بادلت تركيا موقف الانفتاح الذي عبرت عنه حكومة إقليم كردستان متخذة في النهاية خطوات اقتصادية تمثلت في إرسال رجال الأعمال وشركات الطيران والبضائع إلى إقليم كردستان، ومنذ ذلك الوقت، أسهمت العلاقات الاقتصادية المزدهرة في تغيير الطابع العام للعلاقات التركية الكردية. وبعد مرور ثماني سنوات على هذا التحول، تجري تركيا الآن مباحثات سلام مع (PKK)، كما تزود تركيا الأسلحة لـحكومة إقليم كردستان لمواجهة (داعش).

وشهدت الصادرات التركية إلى العراق، بما فيها السلع المعاد تصديرها من المنطقة الخاضعة لإدارة حكومة إقليم كردستان إلى سائر أنحاء العراق انتعاشة كبيرة. وبناءاً على تقديرات تستند على إجمالي الصادرات التركية إلى العراق، بلغ حجم الصادرات إلى المنطقة الخاضعة لإدارة حكومة إقليم كردستان (1.4) مليار دولار في 2007م، ليحتل إقليم كردستان المرتبة التاسعة عشرة في قائمة أكبر الأسواق المستوردة من تركيا. وفي 2011م، أصبحت حكومة إقليم كردستان سادس أكبر سوق للصادرات التركية، حيث بلغ الحجم هذه المرة (5.1) مليار دولار. وبحلول 2013، قفز إقليم كردستان ليصبح ثالث أكبر سوق للصادرات التركية التي بلغت قيمتها (8) مليارات دولار. وعلى سبيل المقارنة، كانت قيمة الصادرات العراقية إلى تركيا باستثناء النفط والغاز - ولكنها تشمل أيضا صادرات إقليم كردستان - ضئيلة، إذ تراوحت بين (87) و(153) مليون دولار بين عامي 2007م و2014م[1].

وتلتزم كل من أنقرة وأربيل بتطوير البنية التحتية في إقليم كردستان، الأمر الذي يزيد من تعميق الترابط الاقتصادي بين الجانبين. وسيؤدي إنشاء منطقة صناعية على الحدود العراقية التركية، وإقامة معبرين حدوديين إضافيين، والمزيد من خطوط النفط والغاز، والمطارات، والطرق السريعة المحسنة، إلى تعزيز التعاون بين الجانبين وإلى دعم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة على المدى الطويل. وتستورد تركيا (95)% مما تستهلكه من النفط والغاز الطبيعي، وتشتري حالياً ثلاثة أرباع ما تحتاجه من النفط والغاز من روسيا وإيران، وترغب أنقرة في الوقت الحالي تقليل اعتمادها على هذين البلدين في مجال الطاقة. ويأتي عزم تركيا على تنويع مصادر النفط والغاز الطبيعي التي تحتاج إليها بهدف تجنب

---

(1) رامي احمد، 70% من التبادل التجاري بين العراق وتركيا لإقليم كردستان، المصدر:
http://www.iraqhurr.org/content/article/25376174.html.

حالات التعطل التي قد تكبل الاقتصاد التركي كحافز كبير لتعزيز العلاقات مع حكومة إقليم كردستان. ورغم اتسام العلاقات في السابق بالشك، إلا أنها اليوم تتشارك تركيا مع حكومة إقليم كردستان في مصلحة قوية في الحفاظ على شراكتهما الاقتصادية، الأمر الذي يعود بالنفع الاجتماعي والاقتصادي على الجانبين[1].

وعلي الرغم من إعلان الحكومة التركية على أن أكراد العراق لهم الحق في الحكم الذاتي، وهو الأمر الذي نظرت إليه بمثابة تغير نوعي في السياسة التركية الإقليمية تجاه مشكلة الأكراد، إلا أن جوهر هذا الإعلان ممكن تحليله وتفسيره بأنه (إعادة هيكلة الأجندات الإقليمية) التركية دون تغييرها أي الثبات علي رفض فكرة الاستقلال، بالإضافة إلي أن الجانب التركي يدرك حجم الصعوبات أمام التوجه الكردي للاستقلال، ولكنه من ناحية يريد الحفاظ علي المكاسب السياسية والاقتصادية من علاقاته مع الجانب الكردي.

4- الموقف الإيراني من إعلان الدولة الكردية:

أما الموقف الإيراني، فاظهر تحفظاته ومعارضته علي إمكانية اتخاذ الأكراد الاستقلال في هذا التوقيت، وحذرت إيران وعلى لسان مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والإفريقية الإيراني (حسين أمير عبد اللـهيان) من عواقب وخيمة حال تفكك العراق، وأضاف إن إيران تؤكد على "احترام استقلال وسيادة العراق ووحدته الوطنية... نحن نعارض بقوة تقسيم العراق، ومن يتحدثون عن تقسيم العراق لا يعلمون تبعات هذا الأمر"، مؤكدا على أن "قادة الإقليم الكردي العقلاء لا ينوون الاستقلال الذاتي، وأنهم ملتزمون بدستور البلد"[2]. ويأتي هذا الموقف في ظل الأزمات الاقتصادية التي تمر بها إيران علي خلفية العقوبات الدولية، ووضعية الأقليات داخل إيران، علاوة علي ما يمر به العراق من أزمات.

لكن الأحزاب الكردية في إيران تدعم بصورة واضحة سياسات إقليم كردستان العراق في تقرير المصير، بل وتبدي استعداداً للمشاركة في الدفاع عن الإقليم إذا ما تعرض لهجوم الجماعات المسلحة في المناطق المحاذية، وهذا أيضاً موقف (PKK) في تركيا، ومجلس شعب

---

(1) سونر چاغاپتاي، تركيا وحكومة إقليم كردستان: مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة، 19 مارس 2015، المصدر: http://al-aalem.com.

(2) تركيا وإيران يعارضان انفصال إقليم كردستان عن العراق، المصدر: http://www.alhurra.com/content/iran-and-turkey-oppose-split-of-kurdistna-from-iraq/252584.html.

غرب كردستان السوري بقيادة (PYD) إلا أن الأحزاب الكردية الأخرى في كلٍ من تركيا وسوريا لديها وجهات نظر مختلفة لأسباب تتعلق بالأوضاع الخاصة في هذه البلدان إضافةً إلى خلفيتها الأيديولوجية التي ترفض فكرة الدولة القومية الكردية، وتوقيت إعلان الدولة، فضلاً عن التأثير الإيراني في مواقف هذه الأحزاب بخاصة لناحية رفض فكرة الدولة المستقلة، أضف إلى ذلك التنافس الحزبي مع (مسعود البارزاني). بل إن المؤسسات الإعلامية القريبة من هذه الأحزاب بدأت حملة إعلامية ضد سياسات (مسعود البارزاني)، كما زعمت وجود وثائق تؤكد أن أحداث الموصل كانت خطة مدبرة جرى الإعداد لها في الأردن بحضور البارزاني وممثّلي الفصائل المسلحة العراقية وبعض الدول الإقليمية، الأمر الذي استوجب رداً رسمياً على لسان قيادة (الحزب الديمقراطي الكردستاني) التي أشارت إلى دور إيران في تسويق نظرية تورط إقليم كردستان في الأحداث الأخيرة[1].

والواقع إن الموقف الإيراني معارض بشكل كبير لأي خطوات نحو استقلال الأكراد، وهم يعون تأثير إيران في أوضاعهم، فقد حذر السفير الإيراني في العراق قادة (الاتحاد الوطني الكردستاني) عند زيارته إلى السليمانية، بأن إيران ستغلق حدودها مع الإقليم إذا أُجري الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان. والمسألة نابعة من وجود أقلية كردية في شمال غرب إيران، ومن المؤكد أن يدفعها حصول أكراد العراق على الاستقلال إلى المطالبة بالانضمام إليهم. وهو ما لا تقبله إيران في وضعها الراهن.

إن الدور الإقليمي الفاعل في المواجهة بين الأكراد و(داعيش) قد تقاسمته إيران وتركيا فضلاً عن النظام السوري، بحيث كان لإيران تأثير مباشر في هذه المواجهة، بدءاً من دفعها وتحريضها على زج الأكراد في الأزمة، وصولاً إلى المشاركة في القتال بجانب قوات البيشمركة الكردية[2].

ثانياً: استمرار النظام في سوريا

1- الأكراد يُخففون الضغط على الحكومة السورية بالاصطدام مع داعش:

احتدمت المواجهات بين القوات الكردية بمختلف أنواعها من قوات البيشمركة في إقليم كردستان ومقاتلي (PKK) التركي ووحدات (حماية الشعب الكردي) التابعة لحزب

(1) إقليم كردستان العراق ... هل هي سياسة فرض الأمر الواقع؟، (مرجع سابق)، ص5.

(2) إيران تدعم حماية أمن إقليم كردستان والبارزاني يشكرها، المصدر:

http://almadapress.com/ar/news/52699.

(الاتحاد الديمقراطي السوري) من جهة، وبين مقاتلي (داعيش) من جهة أخرى، وعلى امتداد جبهة قتال طويلة تمتد من محافظة (ديالى) شرق العراق وصولاً إلى مناطق الوجود الكردي في شمال وشمال شرق سوريا، مروراً بمدينة عين العرب (كوباني) التي شهدت أعنف المعارك بمحاولات مستميتة من الطرفين للسيطرة على هذه البلدة لكل المهمة.

وقد أسهمت هذه المواجهات في إيجاد حالة من التقارب بين الفصائل الكردية المختلفة في العراق وسوريا وتركيا وإيران، وقللت أو جمدت الخلافات بين هذه الفصائل بغية توحيد الجهود لمواجهة مقاتلي (الدولة الإسلامية)، ووصلت عناصر من وحدات حماية الشعب الكردي السورية إلى (سنجار) للدفاع عن (الأيزيديين) الأكراد قبل وصول قوات البيشمركة من إقليم كردستان، وتوافد المقاتلون الأكراد من إيران وتركيا إلى هذه البلدة للدفاع عنها. وكان لعناصر (PKK) الدور الأكبر في القتال على خط المواجهة هذا. حتى إن (عبد اللـه أوجلان) زعيم حزب العمال قد دعا عناصر حزبه إلى "المقاومة الشاملة" في سوريا ضد (داعيش)، وطالب الأكراد بتعديل حياتهم تبعاً للحرب الجارية في كردستان.

وترى تركيا، إن تسليح الأكراد سيُسهم في تقوية (PKK) وحزب (الإتحاد الديمقراطي الكردي السوري)، وهما المنظمتان الإرهابيتان في نظرها، ويساعد على تقوية الطموح الكردي في الاستقلال، كما في تقوية موقف نظام الأسد في سوريا، لكونه حليفهما، فيما يرى حلفاء تركيا في حلف شمال الأطلسي أن تسليح الأكراد جزء من الحل، الأمر الذي أظهر تركيا بأنها لم تساند الأكراد رغم علاقاتها الوثيقة بإقليم كردستان، وربط ذلك بموافقة التحالف الدولي على شروطها المتمثلة في إقامة منطقة عازلة على الأراضي السورية لإيواء اللاجئين، وتدريب المعارضة السورية، وإسقاط النظام القائم في سوريا.

أما بالنسبة للحكومة السورية، فمع كونها هي من ساعد حزب (الاتحاد الديمقراطي) على الحكم الذاتي في المناطق الكردية بسوريا، إلا أن الحكومة لم تتحرك لإنقاذ حليفها عندما وقعت المواجهات في بلدة عين العرب (كوباني) على الرغم مما تتعرض له من قصف وما يحصل فيها من معارك لمحاولة السيطرة عليها من قبل مقاتلي (داعيش). كما لوحظ أن السياق الدولي والإقليمي يتجه نحو التصالح مع الحكومة السورية والإبقاء على الرئيس (بشار الأسد)، مع محاولة توحيد جميع قوى المعارضة بما فيها الفصائل الكردية[1]. وتعقد الموقف في سوريا خاصة بعد صدور (الفيتو) الروسي-

(1) تحديات إقامة إقليم كردي شمالي سوريا، المصدر:
http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2014/12/21.

الصيني المزدوج في مجلس الآمن الدولي. وإن المبرر لهاتين الدولتين هو الخوف من تكرار الحرب المدمرة في ليبيا, إن الفيتو المزدوج كان القصد منه الإبقاء على الحكومة في سوريا, ودفعاً للسير بسياسة فرض السيطرة على المدن المعارضة, فروسيا لا تزال إلى جانب النظام السوري وتقف ضد أي تحرك من شانه دعم المعارضة ومحاولاتها لإسقاط النظام.

2- الخلافات بين قوى المعارضة السورية:

كان المجال السياسي السوري في حالة اضمحلال عشية انطلاق أعمال المعارضة، وكانت المشكلة الأساسية في تشكيل الهيئة الجامعة للمعارضة تتمثّل في عدم وجود أحزاب كبيرة مؤثّرة جماهيرياً لملئ الفراغ القيادي للمعارضة. ولذلك تشكلت الهيئات القيادية بعد الثورة من الأفراد، إذ صعد بعضهم بفضل حضورهم في الفضائيات، وبعضهم الآخر بسبب تاريخهم في المعتقلات. ولذا بحث المعارضون عن هيئات قيادية تسعفهم في إدارة شؤون المعارضة ومتطلباتها، فأعربوا عن تأييدهم لـ(المجلس الوطني السوري) عند تأسيسه، ثم نقلوا تأييدهم بعد انكشاف عجزه (لعوامل ذاتية وموضوعية) إلى (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية). وما لبث أن تراجع التأييد لهذا الأخير بسبب عجزه أيضاً عن تلبية متطلبات الثورة وتنظيم كتائب الجيش السوري الحر وضبط العلاقة معها، إضافة إلى "خذلان" ما يُسمى "أصدقاء سورية" للمجلس الوطني ثم للائتلاف بطريقة أظهرت عجزهما عن تلبية متطلبات النصر، وكان للعامل الداخلي دوره الكبير في انكشاف ذلك العجز، وبخاصة خلال فترة رئاسة (أحمد الجربا) للائتلاف والتي انتهت بإعادة تشكيل هيئته القيادية. إن النجاح الذي حصل عليه الائتلاف خلال حضوره مؤتمر (جنيف 2)، ما لبث أن تبدد بسبب تردد المجتمع الدولي والقصور الذاتي، وقد رفض الغرب في تسليح المعارضة.

وكان لا بد من انعكاس ذلك العجز والخذلان سلبياً على أداء الائتلاف وتراجع الثقة به، فانفجرت خلافاته الداخلية في ضوء المشكلات الموضوعية التي يعجز أطرافه عن معالجتها، وتفاقمت النزعات الفردية في سلم القيادة. وإذا كان الائتلاف - ومن قبله المجلس الوطني - قد عانى التجاذب على الهيمنة ما بين مؤسستي الرئاسة والأمانة العامة، فقد طغت هيمنة الرئاسة في عهد (أحمد الجربا) على هيئات الائتلاف الأخرى، مع ميلٍ إلى إتباع سياسة المحاور العربية، بدلاً من المثابرة لوضع قضية المعارضة خارج دائرة الخلافات العربية، وتحويلها إلى عامل وحدة لا سبباً للفرقة، وذلك في ظرفٍ تحتاج فيه المعارضة إلى مساعدة العرب جميعاً. فأثر ذلك النهج في الإنجاز الفعلي للائتلاف، واتسعت رقعة

الخلافات والتحديات، مع تهميش العمل المؤسسي في الهيئات القيادية، وتقاعست قيادته عن تقوية دور الحكومة المؤقتة وتوسيع نشاطها في المناطق المسيطر عليها خشية بروز دور الحكومة ورئيسها (أحمد طعمة)، من خلال إنجازه في الداخل، فيصبح في موقع يؤهله أن ينافس مركز رئاسة الائتلاف في القيادة[1].

وفي سياق النقد لعمل الائتلاف، يرى البعض في وجود قوى وشخصيات غير معروفة فيه، أو ذات هويات سياسية لها إشكاليات في الواقع السوري عامل ضعف كبير، كما يتعلق بقدرات الائتلاف المحدودة، ويتعلق النقد أيضاً بالتأثيرات الإقليمية والدولية فيه[2]. والتنافس والتزاحم والتنازع، وضعف التزام القواعد والأنظمة التي تحكم منظمات المعارضة وتنظم عملها، والمركزية في العمل، وعدم توزيع المسؤوليات بطريقة منهجية ووفق إجراءات واضحة[3]. إن تلك الثغرات وغيرها انسحبت على العلاقة بين الرئاسة والحكومة المؤقتة، ونتج منها تقصير الحكومة في عملها في الأراضي المسيطر عليها، والتي كثيراً ما اصطدمت أيضاً بميل الكتائب المسلحة إلى الهيمنة على إدارة تلك المناطق. وتوج رئيس الحكومة المؤقتة عمله بإقالة هيئة الأركان من دون التشاور مع هيئات الائتلاف. فردت قيادة الائتلاف بالطريقة ذاتها، فلم تكتفِ بإلغاء قرار رئيس الحكومة، بل عملت الهيئة العامة للائتلاف على إقالة الحكومة، وذلك في ختام اجتماع عقدته في 20 و21 يوليو 2014، وأكدت على ضرورة خلق أرضية جديدة للعمل تنتقل فيها الحكومة إلى الداخل.

والواقع أن هذه الخلافات التي برزت على السطح كشفت عن مشكلات أعمق يعانيها الائتلاف. وهي إقالة (طعمة) كان لها دوافع سياسية وأخرى تتعلق بالأداء. كما تتعلق بمحاولة إزاحة هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على الحكومة، بالإضافة إلى الخلافات حول إقالة هيئة أركان الجيش السوري الحر التي لا تدخل ضمن صلاحيات الحكومة[4]. وتلا ذلك

(1) شمس الدين الكيلاني، الائتلاف الوطني السوري أمام مفترق طرق: استدراك موقع القيادة السياسية أو التفكك، في 6 أغسطس 2014، المصدر:

http://www.dohainstitute.org/release/cd615abc-ed35-4466-806a-777e2193452e.

(2) فايز سارة، "الائتلاف في مرمى النقد"، الشرق الأوسط، 12 تموز/ يوليو 2014، المصدر:

http://www.aawsat.com/home/article/136696.

(3) لؤي صافي، "الائتلاف الوطني السوري"، ميدل إيست أونلاين، 2 حزيران/ يونيو 2014، انظر:

http://middle-east-online.com/?id=177767.

(4) الائتلاف السوري يقيل رئيس حكومة المعارضة المؤقتة"، المستقبل، 23 تموز/ يوليو 2014، انظر:

http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=625757.

خلافات ونقاشات حادة تمخض عنها انتخاب (هادي البحرة) رئيساً للائتلاف في 9 يوليو 2014، وقد أوحى ذلك بالرغبة في عزل الإخوان المسلمين عن الواجهة. غير أن الإخوان أوضحوا "أنه لا يمكن تفسير إبعاد الإخوان عن الائتلاف بنظرية المؤامرة وإنما لأسباب تنافسية عديدة بين قوى الائتلاف، وزرع قوى علمانية كبيرة لدى إعادة تشكيل الائتلاف, ورغبة بعض الدول الداعمة في إقصاء الإخوان كسياسة عامة في المنطقة[1]. وقد اختار الائتلاف الوطني هيئته الرئاسية الجديدة، في مرحلة صعبة إذ تم إعادة انتخاب (بشار الأسد) لرئاسة ثالثة، وأيضاً في المرحلة التي صعدت فيها (داعش) وتوسع مجال سيطرتها ليشمل الرقة ودير الزور وباتت تتطلع نحو الحسكة وحلب بالتزامن مع إعلان (الخلافة).

3- الدعم الإيراني للنظام السوري:

تعد إيران الداعم الرئيس للنظام السوري، وهي ترى أن سقوطه يوجه ضربة قوية لمشروعها في المنطقة، إذ تمحورت السياسة الإيرانية خاصة في العقد الأخير حول فكرة التحول إلى قوة إقليمية كبرى مستفيدة من التغيرات الإستراتيجية التي طرأت على محيطها الإقليمي بعد سقوط النظام في العراق في عام 2003, ونظام طالبان في أفغانستان. وكانت الحكومة السورية متيقنه من قوة الدعم الإيراني باعتباره حاجة حيوية لاستمرار تنامي النفوذ وباعتبارها منفذاً رئيساً على الصراع العربي - الإسرائيلي لإيران وممرَّ عبور إجبارياً بينها وبين حليفها الأهم في لبنان – حزب الـلـه – فركن النظام السوري إلى حالة دعمٍ إيراني مطلق[2].

وباشتداد الخلاف ما بين الحكومة السورية والمعارضة، فقد حاول الطرفان أقلمة الأزمة فيما بينهم، وتدويلها: النظام لاعتقاده أن هذه هي ساحة لعبه المفضل وحيث معظم نقاط قوته، أما المعارضة، فحاولت الشيء نفسه لأنها كانت تدرك أنها أضعف كثيراً من إسقاط النظام دون معونة خارجية من نوعٍ ما. لذلك التقى الطرفان على تدويل الأزمة، كل منهما من زاوية رؤيته الخاصة. وبالفعل، ونتيجة الجهد المشترك للنظام والمعارضة بدأت الأزمة، تأخذ طابعاً إقليمياً ودولياً. وراح الاصطفاف يتضح على هذين المستويين. ونتيجة تحالفها مع سوريا ورعايتها

---

(1) صحيفة الغد، 30 تموز/ يوليو 2014.

(2) On Syria's Strategic Importance for Iran, See: George Friedman, "Syria, Iran and the Balance of Power in the Middle East", Stratfor, 22/11/2011,

http://www.stratfor.com/weekly/20111121-syria-iran-and-balance-power-middle-east

حزب الـله اللبناني، تمكنت طهران من الحصول على موطئ قدم لها على ساحل البحر المتوسط لتصبح طرفاً له وزن في الصراع العربي - الإسرائيلي، وفتحت الثورة السورية بارقة أمل أمام خصوم إيران لتطويق نفوذها المتصاعد، ودفعه إلى التراجع أيضاً فتحولت سورية بديلاً للعراق كساحة صراعٍ وتنافس، ما أدى إلى نشوء حالة الاستقطاب الراهنة.

ومع استكمال سحب القوات الأميركية من العراق في نهاية عام 2011، بلغ المشروع الإيراني ذروته حيث نشأ تواصل جغرافي للمرة الأولى بين طهران ودمشق وبيروت عبر العراق، ما أدى إلى إنشاء قوس نفوذ إستراتيجي يشمل هذه الدول ويشكل حاجزا طبيعيا بين تركيا من جهةٍ وشبه الجزيرة العربية والأردن من جهةٍ أخرى. ونظرا لحيوية المعبر السوري للمصالح الإيرانية ونفوذها الإقليمي، فقد وضعت إيران كل ثقلها وراء دعم النظام في دمشق.

وأسهمت إيران في إحداث تحولٍ سياسي مهم في علاقات سوريا بالعراق. إذ انتقلت بغداد من خصمٍ للسياسات السورية إلى حليفاً لها. وأصبح العراق إلى جانب لبنان الرئة التي يتنفس من خلالها النظام السوري، وترى إيران أن الصراع الدائر في سوريا يمثّل امتداداً للصراع القائم في العراق ولبنان وعموم المنطقة بين محورها من جهة، والمحور المعادي لسياساتها المحور التركي – الخليجي، لذلك يسود الاعتقاد أن سقوط النظام في سوريا سوف يستدعي إضعاف حكم حلفاءها في العراق وربما إسقاطهم، وإضعاف حزب الـله في لبنان. وسواء كان هذا التصور خاطئا أو صحيحاً، كان للنظام السوري مصلحة كبيرة في تعزيزه عبر التأكيد أن هزيمته تعني هزيمة حلفائه وأن انتصاره هو نصر لهم.

4- الدعم الروسي للنظام السوري:

ساندت روسيا قرار مجلس الأمن الذي يقضي بفرض عقوباتٍ إضافيّة على طهران بخصوص برنامجها النووي في 2010م[1]. وكانت موسكو تأمل من وراء هذا التعاون الحصول على تنازلات من الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بنشر الدرع الصاروخية على تخوم روسيا في وسط أوروبا وشرقها. بدلاً من ذلك، استمرت الولايات المتحدة في إقامة هذه الدرع التي تعتقد روسيا أن هدفها الأساسي هو شل قدرات الردع الإستراتيجية التي تملكها. لا بل قامت واشنطن بنشر رادار متقدم مرتبط بالدرع في تركيا في عام 2011م، وهو ما أزعج روسية. ومع أن الرئيس (بوتن) تمكن خلال ولايته الثانية 2014م من

(1) التدخل الروسي في سوريا ودعم إيران، انظر:
http://aawsat.com/home/article/448571/%D8%B9%D8%A8%D8%AF.

استعادة نفوذ روسيا في بعض مناطق القوقاز وآسيا الوسطى، فقد كان يطمح خلال ولايته الرئاسية التي بدأت في مايو 2012م إلى تحقيق مزيد من المكاسب عبر إنشاء الاتحاد الأوراسي، قبل أن تتعافى واشنطن من آثار حربي العراق وأفغانستان وتعود للتركيز على أوراسيا، لكن إدارة (أوباما) عاجلته بانتزاع أوكرانيا، موجهة إليه ضربة قاصمة[1].

وهناك ارتياب موسكو من دعم الولايات المتحدة لتيارات الإسلام السياسي في العالم العربي وعدم ممانعة وصولها إلى السلطة، ووضعها أيضاً في موقع الخائف من تصاعد هذا المد في أقاليمها الإسلامية، وهي التي لم تنس بعد تجاربها في أفغانستان والشيشان. فضلاً عن ذلك، تتوجس روسيا من تنامي النفوذ التركي في العالم العربي بفعل النجاح الاقتصادي والسياسي الذي حققه النموذج الإسلامي لحزب العدالة والتنمية. وقد ساهم النظام السوري في تغذية مخاوف روسيا من تعاظم النفوذ التركي من جهة وارتباطه بالتيارات الدينية من جهة أخرى، عبر تصوير الاحتجاجات على أنها حركة إسلامية (سنية) تسعى إلى إطاحته أو إحلال نظامٍ قريب من أنقرة في دمشق. لذلك قررت موسكو أن تلعب لعبة الإسلام (الشيعي) الذي تقوده إيران في مواجهة الإسلام (السني) الذي تمثّله تركيا، انطلاقاً من أن سقوط الأول الذي تمثّل سوريا أهم أركانه يعني تحولاً إستراتيجياً لغير مصلحتها في منطقة الشرق الأوسط[2].

ولكل هذه الأسباب ذات الطابع الجيوستراتيجي أمنت (موسكو) شبكة حماية دولية للنظام السوري. لكنها في المقابل لا تربط سياساتها بمصير أشخاصه، وهي لن تجد غضاضة من ثم في الاستغناء عنهم، بشرط بقاء توجهات النظام الخارجية على حالها. وهذا ما يفسر تركيز موسكو الكبير، على وضع المؤسسة العسكرية السورية ومستقبلها، أو التي كانت على الدوام تعدها بحكم تدريبها وتسليحها الضامن الأساس للنفوذ الروسي في سوريا[3]. بالنتيجة، خلصت روسيا إلى أن سقوط النظام في دمشق – وليس رموز النظام - يعني إضعافاً لإيران التي كانت بدأت تشكل جزءاً أساسياً من إستراتيجية موسكو لمواجهة مشروع الولايات المتحدة والدور التركي الصاعد وفي انتظار نضج الموقف الولايات المتحدة

(1) Lauren Goodrich, "Russia Rebuilding an Empire While It Can", Stratfor, 31/10/2011:
http://www.stratfor.com/weekly/20111031-russia-rebuilding-empire-while-it-can

(2) مروان قبلان، المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015)، ص16.

(3) ميشيل كيلو، رهانات صعبة حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 195 (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، يناير 2014)، ص100-103.

لإبرام صفقة إستراتيجية مع موسكو في عموم الصراع الدائر بينهما على امتداد ساحات عديدة، فإن روسيا ستبقى على الأرجح متمسكة بموقفها. وهناك ميل في بعض الدوائر لتفسير الموقف الروسي من الأزمة السورية بوجود عقود سلاح بين الطرفين أو اهتمام الروس بالقاعدة البحرية في طرطوس، إلا أن هذه الأسباب ضعيفة جداً لتفسير الموقف الروسي المتشدد في دعم النظام، فعقود السلاح الروسية مع سورية تكاد قيمتها لا تذكر، أما قاعدة طرطوس فهي صغيرة جداً ولا تستطيع استيعاب السفن الروسية الكبيرة. وقد فقدت أهميتها بالنسبة إلى الروس بعد أن وافقت أوكرانيا على تجديد العقد الذي يسمح لأسطول البحر الأسود الروسي باستخدام القاعدة البحرية في (سيفاستبول) في شبه جزيرة (القرم)، والذي كان مقررا أن تنتهي مدته عام 2017م. وقد انتهت أهمية هذا العامل كلياً عندما قامت موسكو بضم شبه جزيرة (القرم) مطلع العام 2014[1].

وبعد أن أعطت روسيا إشارات متعددة توحي باستعدادها دعم جهود التوصل إلى حلٍ سياسي للأزمة السورية، عادت إلى تأكيد موقفها الرافض لتنحي الرئيس السوري (بشار الأسد) كجزءٍ من عملية انتقالية نص عليها بيان (جنيف1). كما تبين أن المرونة التي أبدتها روسيا طوال الفترة الماضية لم تكن سوى تكتيكات سياسية هدفت من خلالها إلى امتصاص النجاحات العسكرية التي كانت تحققها المعارضة المسلحة السورية على الأرض من جهة، واستخدام اتصالاتها بالمعارضة كغطاءٍ للتمويه على توجهها المضمر لرفع مستوى دعم الحكومة السورية، والذي جرت ترجمته مطلع سبتمبر 2015م بتدخل عسكري مباشر ينذر بتداعيات سياسية وعسكرية كبيرة. وتحتفظ روسيا بوجود عسكري قديم في سوريا، في قاعدة (طرطوس)، كما تحتفظ بمستشارين ومدربين عسكريين، ويوجدون في مواقع بحثية أو قطع عسكرية أو منشآت تصنيع عسكري. ومع أن موسكو عدت تدخلها الراهن امتداداً لوجودها القديم، فقد بدأت العمل على إقامة قاعدة عسكرية روسية في مطار حميميم (باسل الأسد) الذي يبعد نحو (22) كيلومتراً إلى الجنوب من مدينة اللاذقية، لاستقبال طائرات الشحن الكبيرة[2].

لقد وفرت روسيا غطاءً سياسياً ودبلوماسياً فعالاً حمى النظام السوري من أشكال الإدانة القانونية والسياسية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلى الرغم من مشاركتها في صوغ بيان جنيف1 في 30 يونيو 2012 الذي نص على تشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة

(1) بهاء أبو كروم أين يقف ميزان المصالح الروسي عربيًّا، جريدة الحياة، 2012/3/14م.

(2) This Satellite Image Leaves No Doubt That Russia Is Throwing Troops and Aircraft Into Syria," Foreign policy, 14/9/2015, at: http://atfp.co/1Lv02Vc

كخطوة لازمة وضرورية على طريق حل الأزمة سياسياً، سعت روسيا لفرض تفسيرها الخاص للبيان من خلال الإصرار على اعتبار الأسد جزءاً من المرحلة الانتقالية، ثم ربط مصيره وبقائه (بإرادة الشعب). كما سعت إلى تفريغ الاعتراف الدولي بالائتلاف الوطني المعارض، باعتباره ممثلاً لقوى الثورة والمعارضة، من مضمونه، ودعت إلى مؤتمرات حوارية (موسكو 1، و2) بغية تصنيع معارضات أقرب إلى مواقفها. بيد أن المكاسب التي حققتها المعارضة المسلحة في النصف الأول من عام 2015، جعلت لروسيا الحجة بالتدخل المباشر إلى جانب الحكومة السورية، منعاً لانهيارها بشكل مفاجئ بعد أن بلغ مرحلة متقدمة من الضعف والإنهاك على يد فصائل ذات توجهات إسلامية معادية للحكومة و(داعش) في الوقت معاً. وفي ظل مؤشرات كثيرة أيضاً على أن موسكو تفقد نفوذها بشكل متزايد في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة لمصلحة إيران وحزب الـلـه[1].

واختارت روسيا ظرفاً إقليمياً ودولياً ملائماً لتدخلها، وبررته بعجز التحالف الدولي، بعد عامٍ على بدء ضرباته في سوريا، في إضعاف (داعيش)، وفشل الولايات المتحدة الأمريكية في تدريب شريك ميداني مقبول (المعارضة المعتدلة) وتجهيزه لمواجهته على الأرض. وللتغطية على تدخلها إلى جانب النظام، عرضت موسكو على واشنطن التنسيق في الحرب على الإرهاب في سوريا، وهو عرض لم تملك إدارة (أوباما) التي يتملكها هاجس مواجهة (داعش) أن ترفضه. وزيادة في طمأنة واشنطن، قام الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)، بتنسيق خطواته في سوريا مع رئيس الحكومة الإسرائيلية (بنيامين نتنياهو)[2]، في مؤشراً جديداً آخر على عمق العلاقة والتحالف التي تربط موسكو وتل أبيب، والتي كانت محطة (بوتين) الخارجية الأولى بعد إعادة انتخابه عام 2012م[3].

إن روسيا تحاول من خلال تدخلها العسكري فرض رؤية جديدة للحل تنسف بيان (جنيف 1)، وتربطه، بحسب تصريحات (بوتين)، بانتخابات برلمانية (مبكرة)، وتشكيل حكومة تضم ما أسماه (معارضة رشيدة) تحت قيادة (بشار الأسد)[4].

---

(1) حدود التدخل العسكري الروسي في سورية وآفاقه، 22 سبتمبر 2015، المصدر:
http://www.dohainstitute.org/release/cdd3fea0-f1d0-4bc0-a340-923f6d191389.

(2) بوتين يطمئن نتنياهو: الأسد لن يفتح جبهة ثانية بالجولان"، العربي الجديد، 2015/9/21، على المصدر:
http://bit.ly/1NQBlsm.

(3) خلال زيارة بوتين لإسرائيل ... افتتاح نصب تذكاري لانتصار الجيش السوفييتي على النازية"، روسيا اليوم، 2012/6/24، المصدر: http://bit.ly/1V7aixt.

(4) بوتين: السوريون يهربون من داعش ... والأسد مستعد لإجراء انتخابات مبكرة ومشاركة معارضة رشيدة في الحكومة"، سي إن إن بالعربية، 2015/9/4، على المصدر:
http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/04/putin-syria-assad-isis.

ثالثاً: فشل عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني

بعد صراع دموي دام لأكثر من ثلاثة عقود بين الحكومات التركية المتعاقبة و(PKK)، بدأ حزب (العمال الكردستاني) تدريجياً بالتنازل عن المطالبة بالاستقلال عن تركيا، فكانت الخطوة الأولى وقف القتال والدخول في مفاوضات سلام مع الحكومة. أما مطالبهم القومية الآن فتتمحور حول الحصول على أكبر قدر ممكن من صلاحيات إدارية على الصعيد المحلي، بالإضافة إلى الاعتراف الرسمي من قبل الحكومة التركية باللغة الكردية وفتح مدارس عامة لتدريسها. ومن داخل قبة البرلمان التركي، يلعب حزب (الشعوب الديمقراطية) (HDP) الموالي للأكراد كوسيط بين (PKK) والحكومة التركية، خصوصاً فيما يتعلق بمفاوضات السلام مع (عبد اللـه أوجلان) والمضي قدماً في مسألة إنهاء النزاع المسلح بشكل كلي بين الأكراد والحكومة التركية. لكن وبسبب التغيرات في سوريا والموقف الضبابي للحكومة التركية من تنظيم الدولة الإسلامية، هدد أكراد تركيا بنسف العملية السلمية ما لم تحسم تركيا موقفها السلبي، تجاه أكراد سوريا الذين يجابهون (داعيش)[1].

أما على الصعيد السياسي، فدائماً ما يهاجم الرئيس التركي والحكومة وبدون توقف رئيس حزب (الشعب الديمقراطي)(صلاح الدين دمرداش) المؤيد للأكراد باتهامه بـ(تهديد الأمن القومي) لرفضه إدانة(PKK). وكان (دمرداش) يرد بالقول إن "أجواء الفوضى القائمة حالياً وجدت عن قصد في إطار الانتخابات المرتقبة"[2]. وبحسب المعارضة، فإن (أردوغان) يحاول أن يفعل ما بوسعه لإضعاف حزب (الشعب الديمقراطي) قبل الإعلان عن الانتخابات التشريعية الجديدة. كذلك اتهم (حزب الشعب الجمهوري) (اشتراكي ديمقراطي) الذي يعتبر القوة الثانية في البرلمان بعد العدالة والتنمية، الحكومة بأنها تساهلت لفترة طويلة مع الإرهابيين.

وألقى إعلان (PKK) إيقاف سحب مسلحيه من الأراضي التركية نوع من الشك على عملية السلام التي كان كثيرون يعتبرونها أفضل فرصة لإنهاء حرب دامت (30) عاماً. ويرى الزعيم الحزب (جميل بايك): إن عملية السلام في طريقها إلى الانهيار متهماً

---

(1) Guney Yildiz, “Turkey's PKK peace process 'at risk' from Syria crisis”, BBC, September 28, 2014, http://www.bbc.com/news/world-europe-29403550 , accessed October 9, 2014.

(2) تركيا تغرق في حربها ضد الإرهاب، المصدر:

http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/47dd93c0-2f17-40a9-b4e4-2ef19380ef17#sthash.jlW9BE2B.dpuf.

الحكومة التركية بالتراجع عن اتخاذ الخطوات المطلوبة منها. كما وجه (بايك) انتقادات للإصلاحات الديمقراطية التي تعكف الحكومة على إعدادها مدعيا أن الحكومة قامت بصياغة هذه الإصلاحات دون العودة إلى الجانب الكردي كما امتنعت الحكومة عن الاعتراف باللغة الكردية بوصفها (لغة أم) في تركيا.

ويطالب (PKK) بأن تحقق الحكومة تقدماً في مجالات متعددة لأجل إحياء الثقة في العملية السلمية ومنها التوقف عن تشييد المخافر والسدود الجديدة في المناطق الكردية وتحسين ظروف زعيم الحزب (عبد الـلـه أوجلان) في سجنه وإطلاق سراح الآلاف من الناشطين الأكراد. ويرى (بايك) إن حكومة (اردوغان) ليست ملتزمة بحل المسألة الكردية، ولكنها تريد فقط كسب الوقت لكي تضمن الفوز في الانتخابات المحلية ثم البرلمانية وأخيرا الانتخابات الرئاسية. ويعتقد (صلاح الدين دمرداش)، زعيم حزب (الشعوب والديمقراطية) الموالي للأكراد، إن الآمال التي كان يعقدها حزبه على عملية السلام قد انحسرت بنسبة 90% منذ انطلاقها[1].

وكانت تركيا شهدت انتخابات برلمانية في يونيو 2015, أدلى فيها (47) مليونا و(462) ألفا و(695) ناخبا بأصواتهم، وبلغت نسبة أصوات حزب العدالة والتنمية 40.86% خولته للفوز بـ258 مقعداً بالبرلمان. وحصل حزب الشعب الجمهوري على 24.96% من الأصوات، وتمكن من الفوز بـ132 مقعداً، حسب النتائج غير الرسمية. كما حصد حزب الحركة القومية 16.29% من الأصوات، وفاز بثمانين مقعداً، في حين نال حزب الشعوب الديمقراطي - ذو الأغلبية الكردية- 13.12% من الأصوات، التي أهلته لدخول البرلمان لأول مرة في تاريخه حاصدا ثمانين مقعداً من أصل 550. يذكر أنه بهذه النتائج يكون حزب العدالة والتنمية الحاكم قد خسر الأغلبية المطلقة في البرلمان، كما أنها لم تمنح أي حزب تفويضاً لتشكيل حكومة بشكل منفرد[2].

وتعيش تركيا أوقات صعبة على وقع التفجيرات والعمليات العسكرية، حيث سقط ثلاثون جنديا وشرطيا في هجومين (PKK). وعمت بعد ذلك موجة من الغضب ونظمت مظاهرات ومسيرات استهدفت مقرات حزب (الشعوب الديمقراطي الكردي)، وبعض الصحف

---

(1) محمود حمزيشي، هل انهارت عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني؟، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/09/130909_turkey_pkk_peace_collapsing.

(2) اردوغان يلتقي اوغلو ودمرداش يدعو للتحالف بندية، المصدر:

http://www.aljazeera.net/news/international/2015/6/9.

وممتلكات بعض المواطنين الأكراد. ولا يتوقف التهديد الذي يواجه تركيا على الهجمات التي يقوم بها (PKK) والعمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة ضده بل هناك استقطاب اجتماعي، وظهرت بوادر انقسام شعبي على أساس العرق، وإن كانت خلفياته سياسية. إن لجوء (PKK) للتسلح، ووجود التفاف من حزب (الشعوب الديمقراطي) حوله جعلا القوميين يهاجمون مقرات الحزب رغم أن مسيرة السلام كانت لها فرص بالاستمرار[1].

إن عدم الاستقرار وفشل عملية السلام تنعكس بالضرورة على تركيا من جانب وعلى الأكراد في تركيا من جانب أخر. فعملية السلام جعلت للأكراد حقوق معترف بها لأول مرة في تركيا، وكذلك هذه الفترة جعلت حزب (الشعوب الديمقراطي) يدخل إلى قبة البرلمان لأول مرة، إن زعزعة الاستقرار يجلب إلى الأكراد المزيد من الشد مع الحكومة التركية التي بدورها سوف تصعد من أعمال التقييد والرجوع بالقضية الكردية إلى المربع الأول. أما الأحداث التي سحبت المشهد التركي إلى خلخلة عملية السلام فهي:

1- تصاعد الأحداث الأمنية في تركيا:

لقد وقعت عدة تفجيرات في تركيا، ذهب ضحيتها عدد من الأشخاص، هذه الأعمال زعزعت الثقة بين الأكراد والحكومة التركية ما جعل المشهد التركي ينفجر مرة أخرى، وأكثر هذه الأحداث دموية كانت ما يلي:

أ- تفجيرات سروج في يوليو 2015: وقد أسفر الانفجار عن مقتل (32) شخصا وإصابة العشرات. وقد استهدف الهجوم المركز الثقافي الواقع في مدينة سروج القريبة من سوريا، حيث تجمع طلبة يرغبون في المشاركة في إعادة بناء مدينة (كوباني) السورية. وحمل (PKK) الحكومة التركية المسئولية عن الهجوم مشيراً إلى أن أنقرة دعمت وشجعت (داعيش) في مواجهة الأكراد بسوريا، واتهم رئيس الوزراء التركي (أحمد داود أوغلو) (داعيش) بالتفجير الانتحاري[2]. وأجبر هجوم (سروج) تركيا على تبديل موقفها والانضمام للحملة ضد الإرهاب في سوريا بعدما اتُهمت لوقت طويل بالتغاضي عنه. وفي هذا السياق، تجاوبت تركيا مع طلب مُلح لواشنطن وسمحت لها باستخدام قاعدة (انجرليك) الجوية في جنوب

(1) عمر أحمد، مظاهرات تركية.. بوادر الانقسام وتحديات السلام، المصدر:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/9/12.

(2) تركيا ... تحديد هوية المشتبه به في تفجير سروج، تاريخ النشر: 2015/7/21، الرابط:
https://arabic.rt.com/news/789141.

البلاد في إطار عمليات التحالف الدولي ضد (داعش). كما بدأت تركيا بشن غارات ضد مواقع داعش في سوريا، ولكن من الجهة التركية، تبدو الأولوية للحرب ضد (PKK).

ب- تفجيرات أنقرة: إذ وقع التفجير بالقرب من محطة القطار في أنقرة وبلغ عدد الضحايا (47) قتيلاً. وكان من المقرر قبل التفجيرين أن تنظم كونفدرالية الاتحادات المهنية لموظفي الدولة مسيرة وتظاهرة سلمية تطالب بحل النزاع المستمر بين (PKK) والسُلطات التركية تحت عنوان (رغم أنف الحرب، السلام الآن، السلام.. العمل.. الديمقراطية)، وذلك في ساحة محاذية لمحطة القطارات. وقد اعتبر رئيس الوزراء (أحمد داوود أوغلو) الهجوم استهداف لأمن تركيا واستقرارها واتهم مقاتلي (الدولة الإسلامية) و(PKK) وحزب (التحرر الشعبي الثوري) بالمسئولية في الانفجارين بالعاصمة أنقرة[1]. وأوقف (PKK) نشاطه في تركيا بعد هجوم أنقرة، ودعا (PKK) مقاتليه إلى وقف أنشطتهم في تركيا إلا في حال تعرضهم لهجوم، وذلك بعد ثلاثة أشهر من قرار الحزب إنهاء وقف لإطلاق النار دام عامين. وأكد (حزب الشعوب الديمقراطي التركي) باستهداف أعضاءه بشكل خاص في الانفجارين أثناء التجمع الحاشد بأنقرة، ولهذا السبب يعتقد أن الهدف الرئيسي من الهجوم كان (حزب الشعوب الديمقراطي) التركي[2].

وجاء هجوم (أنقرة) مع تزايد التوقعات بأن مقاتلي (PKK) سيعلنون وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد لتعود الهدنة التي انهارت في يوليو 2015م. ورفضت الحكومة بالفعل التحرك المتوقع ووصفته بأنه مناورة انتخابية لتعزيز فرص حزب (الشعوب لديمقراطي) الذي ساعد نجاحه في انتخابات يونيو على حرمان حزب العدالة والتنمية الحاكم من الأغلبية. وقد شبه (دمرداش) رئيس حزب (الشعوب الديمقراطي) الهجوم، بتفجير استهدف مسيرة للحزب بمدينة ديار بكر في جنوب شرق تركيا وقت الانتخابات في يونيو 2015، ويرى البعض أن (داعيش) يداً في الهجمات التي استهدفت المصالح الكردية متهمين (إردوغان) وحزب (العدالة والتنمية) الحاكم بالسعي لتأجيج المشاعر القومية وهو اتهام ينفيه القادة الأتراك بشدة.

وأثار تجدد الصراع في جنوب شرق تركيا منذ انهيار الهدنة في يوليو 2015م بعد عامين من صمودها تساؤلات بشأن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في المناطق التي يصلها العنف، لكن

(1) http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0S40P720151010

(2) تركيا ... ارتفاع حصيلة تفجيري أنقرة إلى 86 قتيلا ونحو مائتي جريح، المصدر:
https://arabic.rt.com/news/796444.

الحكومة تريد إجراء الانتخابات كما هو مقرر لها[1]. وبرزت دعوات من الأكراد لإعلان وقف لإطلاق النار قبل الانتخابات لمساعدة حزب (الشعوب الديمقراطي) الكردي لتعزيز مكاسبه في الانتخابات المقبلة، بعدما حصل على تمثيل برلماني لأول مرة في الانتخابات يونيو 2015م[2].

2- تصاعد الأعمال المسلحة من الجانب التركي وحزب العمال الكردستاني:

عَقّدت الحرب في سوريا جهود تركيا لتسوية قضية أكرادها، واتهم (PKK) تركيا بشن حرب بالوكالة على أكراد سوريا وهي تدعم الإسلاميين الذين يحاربونهم في الشمال. ولكن تركيا تنفي دعم أي فصيل من المعارضة السورية ضد الأكراد هناك، وأجرت محادثات منتظمة مع زعيم أكراد سوريا المقرب من حزب (اللـه الكردستاني). وتجد تركيا نفسها غارقة في مشكلتها المتكرر المتمثلة بالقضية الكردية. واعتبر الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) أنه من المستحيل مواصلة عملية السلام مع المتمردين الأكراد أو التراجع في الحرب ضد الإرهاب، واضعاً (PKK) و(داعش) في الخانة ذاتها[3].

واستمرت تركيا (وهي عضو في حلف شمال الأطلسي) في حالة تأهب قصوى منذ أن بدأت حرباً متزامنة على الإرهاب في يوليو 2015م. وسددت تركيا ضربات جوية ضد مقاتلي (داعيش) في سوريا وقواعد (PKK) في شمال العراق. كما اعتقلت المئات ممن يشتبه أنهم مقاتلون أكراد ومتشددون إسلاميون على أراضيها. وشهدت تركيا تصاعدا في أعمال العنف منذ يوليو 2015، مع تجدد المواجهات المسلحة بين الحكومة و(PKK)[4]. وتغرق تركيا في حرب مفتوحة مع المتمردين الأكراد الذين يردون بهجمات دامية على الغارات الجوية اليومية التي تستهدف قواعدهم الخلفية في العراق. وهذه المواقف دفعت (PKK) استهداف الجنود الأتراك في كمين نُصب للجيش في جنوب شرق البلاد (محافظة شرناق) ذات الغالبية الكردية التي تحد سوريا والعراق. ويعتبر هذا الهجوم الأكثر دموية منذ اندلاع موجة جديدة من العنف بين الطرفين في 20 يوليو 2015. وفي المقابل تتواصل الهجمات رداً على الغارات التركية منذ التفجير الانتحاري

---

(1) http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0S407820151010?sp=true

(2) تركيا: حزب العمال الكردستاني يعلق عملياته مؤقتا "لدعم انتخابات نزيهة"، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/10/151010_kurds_turkey_seaz_fire.

(3) أكراد سوريا والعراق "يرحبون" بالدعم الروسي ضد تنظيم الدولة، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151005_syrian_iraqi_kurds_russia.

(4) ارتفاع عدد قتلى تفجيري تركيا إلى 86 شخصا، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151010_turkey_explosion_ankara.

في 20 يوليو في مدينة (سروج) جنوب البلاد، ما أثار غضب (PKK) الذي اتهم السلطة المركزية بعدم حماية الشعب، كما أن الغارات التركية باتت يومية على اثر الهجوم الانتحاري.

وبدأت هجمات (PKK) بتفجير سيارة ملغمة قرب نقطة تفتيش تابعة للشرطة على الطريق الواصل بين مركز (شرناق) وقضاء (أورلودره) التابع لها، وعقب الهجوم قصفت قوات الأمن التركية في قاعدة قريبة من (شرناق) منطقة جبلية فر إليها مقاتلو (PKK)، فقتل اثنان من المسلحين في القصف الذي دعمته الطائرات المروحية[1]. وتبعها تنفيذ قوات الجيش التركي توغلا داخل الأراضي العراقية لملاحقة مسلحي (PKK)، بعد مقتل (14) جندياً تركياً في كمين جنوب شرقي تركيا، في حين توعد الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) بملاحقة من أسماهم "الإرهابيين".

وأعلن الجيش التركي أنه قتل نحو أربعين من مسلحي (PKK) لدى قصف معسكرات ومواقع الحزب داخل الأراضي العراقية في ناحية (سيدكا) (شمال شرقي محافظة أربيل)، قرب المثلث الحدودي بين العراق وتركيا وإيران[2]. ورد (PKK)، فقام بقتل عشرة رجال شرطة في هجوم على حافلة صغيرة للشرطة في إقليم أغدير (شرق تركيا)، بعدما شنت الطائرات الحربية التركية عملية واسعة النطاق ضد القواعد الرئيسية (PKK) شمال العراق في منطقة (زاخو) بمحافظة (دهوك). وقد وُصف هذا الهجوم بأنه الأكثر دموية منذ استئناف المواجهات بين قوات الأمن التركية ومقاتلي (PKK) نهاية يوليو2015م[3]. ويرى (PKK) إن هدنته مع أنقرة فقدت أي معنى لها، بعد هجوم الطائرات الحربية التركية على أهداف للحزب في شمال العراق[4].

---

(1) تركيا تعيد حظر التجوال لجيزرة جنوبي البلاد، المصدر:

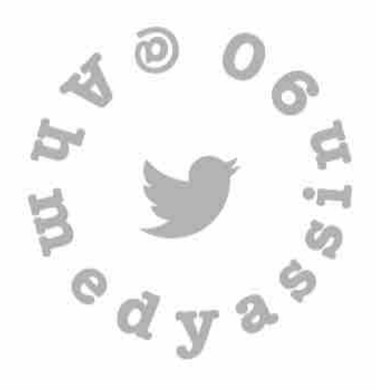
http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/13.

(2) تركيا تلاحق الكردستاني داخل العراق، المصدر: http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/8.

(3) http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/8

(4) حزب العمال: الهدنة مع تركيا فقدت معناها، المصدر:

http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/25.


@Ahmedyassin90

المبحث الثالث: مشاهد تشكيل الدولة الكردية

يحاول هذا المبحث التعرف على إمكانية بناء أو تشكيل دولة كردية، ولهذا سيتناول المبحث أولاً معرفة كيف تأسست الدول الأربعة إيران وتركيا والعراق وسوريا وكيف تشكلت واستمرت. ثم إثبات أن الدولة الكردية ستتشكل وتُبنى على أنقاض وانهيار الدول الأربعة أو تبدل الأنظمة السياسية فيها، وكذلك سوف نوضح الرغبة الدولية المتمثلة في الولايات المتحدة وحلفاءها لتغيير منطقة الشرق الأوسط وتشكيل الدولة الكردية. وأخيراً سيطرح الباحث رؤيته المستقبلية حول الدولة الكردية في حالة استقلالها عن الدول الأربعة.

أولاً: مراحل الدولة (إيران، تركيا،العراق، سوريا)

إذا كنا نريد أن نفكر جدياً بشأن الدولة الكردية، فمن الضروري أن نعرف كيف تكونت دول الشرق الأوسط وخاصة إيران وتركيا والعراق وسوريا، وبما أن هذه الدول تشكلت بفعل خارجي (سيطرة بريطانيا وفرنسا) على منطقة الشرق الأوسط، فان العامل الخارجي لعب دوراً رئيسياً في تشكيل هذه الدول. تغير النظام العالمي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فتدخلت لتغير المنطقة حسب مصالحها السياسية والاقتصادية. وعند دراستنا لتاريخ دول الشرق الأوسط، فقد استنتجنا أن هذه الدول تتغير مراحلها السياسية كل حوالي (40) سنة. وعند المقارنة البسيطة بنظرية ابن خلدون في مراحل بناء الدول وأطوارها[1]، استنتج الباحث المراحل الجديدة في عمر كل دولة من دول الشرق الأوسط. وان كانت المنطقة تسير بأحداث مسارعة فان الاجتهاد والتوقع بانهيار أو تغير الأنظمة السياسية لدول الشرق الأوسط يكاد يتطابق ما بين الباحث وما تحاول الولايات المتحدة تغييره وفق المشروع الأمريكي المقدم من قبل (برنارد لويس) و(جوبايدن).

---

(1) لقد نظر ابن خلدون (1332- 1406م) للدولة على أنها كائن حي يولد وينمو ثم يهرم ليفنى، فللدولة عمر مثلها مثل الكائن الحي تماماً، ولقد حدد ابن خلدون عمر الدولة بمائة وعشرين سنة، وهي تتكون من ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر المتوسط، فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء. المصدر: محمد جمعة أبو العلا، مفهوم الدولة بين مثالية ابن باجة وواقعية ابن خلدون، رسالة دكتوراه (جامعة الزقازيق: كلية الآداب ببنها قسم الفلسفة، 2001م)، ص256.

1- مراحل تطور الدولة في إيران:

أ- وصل حال إيران في عهد (مظفر الدين شاه إلى التدهور والانحلال، وازدادت الحركة الدستورية لاسيما بين الطبقة العامة من الناس وتزعم رجال الدين تلك الحركة الثورية، وكان في مقدمتهم المجتهدان المعروفان (عبد اللـه البهبهاني) و(محمد الطباطبائي). وظهرت فئة من المصلحين المتمدنين الذين حاولوا إدخال القيم الحضارية والدستورية المتأصلة جذورها في أوروبا إلى إيران. وفي أغسطس1905م قامت تظاهرات واسعة في إيران ولاحت الحرب الأهلية وهدد رجال الدين بترك إيران، فتدخلت (المملكة المتحدة) إلى جانب الحركة الوطنية ضد حكومة الشاه. وتم تعيين رئيس وزراء جديد، الذي هيأ الأجواء لإجراء إنتخابات المجلس النيابي وقيام جمعية تأسيسية تمهداً لوضع الدستور، وتم موافقة الشاه على الدستور عام 1907 وتوفى بعدها بخمسة أيام. وتولى (محمد علي) خلفاً لوالده، وكان مدعوماً من قبل الروس، فحاول إلغاء الدستور وتعطيل الحياة النيابية، وبعد توقيع اتفاقية 1907م تقاسم الروس والمملكة المتحدة النفوذ في إيران. وأقيل الشاه (محمد علي) عام 1909م بالقوة واحتمى بالسفارة الروسية والبريطانية، واستلم من بعده أبنه (أحمد شاه)(1909- 1924م)[1]. وقاد وزير الحربية (رضا خان) في 21 فبراير 1921م، انقلاباً على (أحمد شاه)، أخر ملوك الأسرة القاجارية، وتولى منصب رئيس الوزراء ما بين عامي (1923-1925م)[2].

وفي عام 1925م أجبر البرلمان (مجلس الشورى الوطني) على خلع سلالة (القاجار) من الحكم وتنصيب (رضا خان) ملكاً لحكم الأسرة (البهلوية) في بلاد فارس(إيران)[3]. وهكذا استبدال الحكم في إيران بالمؤسسات الجديدة والأشكال الجديدة من التعبيرات والنظام الاجتماعي والسياسي الجديد، وتم إنشاء النظام الملكي الدستوري. وكانت الثورة الدستورية الفارسية هي الحدث الأول من نوعه في آسيا. حيث فتحت الثورة الطريق للتغيير المزلزل في إيران، مبشرًا بالعصر الحديث. وقد تغيرت كل فصائل المجتمع في نهاية المطاف بطريقة ما بسببها. يمكن تحديد هذه الفترة الزمنية للمرحلة بحوالي (40) عام.

(1) حسن الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، ج3، (بغداد: بيت الحكمة، 2005)، ص306-332.

(2) سعد إزريج إيدام، (مرجع سابق)، ص29.

(3) جون لمبرت، إيران حرب مع التاريخ، ترجمة حسين عبد الزهرة مجيد (البصرة: مركز الدراسات الإيرانية، 1992)، ص112-113.

ب- تولى (محمد رضا بهلوي) السلطة والذي حكم إيران في الفترة ما بين (1941 - 1979م) بعد أبيه شاها لإيران بعد أن أطاحت قوى التحالف (برضا بهلوي) خوفاً من جنوحه ناحية (أدولف هتلر) في الحرب العالمية الثانية وتزويده بالنفط. فقامت قوات التحالف باحتلال إيران والإطاحة (برضا بهلوي) وتنصيب ولده (محمد رضا بهلوي) بدلاُ منه ونفيه إلى جنوب أفريقيا.

عانت إيران من اضطرابات سياسية بعد الحرب العالمية الثانية، أدت برئيس الوزراء الإيراني (محمد مصدّق) إلى إرغام الشاه (محمد رضا بهلوي) على مغادرة إيران، حيث احتدم الصراع بين الشاه ومصدق بداية شهر أغسطس 1953م، فتدهور الوضع السياسي تدهورا لم يعرف من قبل، فالتجأ الشاه إلى بغداد يوم 16 أغسطس 1953م بصحبته زوجته الملكة ثريا، ثم غادر إلى ايطاليا. لكنه عاد إلى إيران بانقلاب مضاد لانقلاب رئيس الوزراء بمساعدة المخابرات الأمريكية والبريطانية وأقال مصدّق من منصبه واستعاد عرش إيران وكان ذلك عام 1953، واستمر حكم (محمد رضا بهلوي) إلى عام 1979م. يمكن تحديد هذه الفترة الزمنية للمرحلة بحوالي (40) عام.

ج- اتسمت نهاية مرحلة حكم النظام الملكي للأسرة البهلوية بظاهرة تصاعد المد الثوري في العاصمة طهران وسائر المدن الرئيسية الأخرى بهدف إسقاط النظام القائم آنذاك نتيجة عدم تطبيق الديمقراطية ووجود نظام يقوم على الحزب الواحد (حزب رستاخيز)[1]، وسوء الأوضاع الاقتصادية. إلا أن السبب المباشر وراء تفجير الأوضاع في إيران يعود إلى الرسائل التي كان يبعثها (الإمام الخميني) - أثناء تواجده في منفاه بالعراق – لعلماء الدين في مدينة قم الإيرانية، يدعوهم فيها إلى تحريض الجماهير على الثورة ضد ما وصفه (النظام الفاسد). وازدادت احتجاجات الجماهير في طهران في سبتمبر 1978م، وطالبت برحيل الشاه وعودة (الإمام الخميني) للبلاد، أثر هذه الأعمال تم إعلان الأحكام العرفية وتم إيقاف زعماء الجبهة الوطنية. واستمرت الثورة والمظاهرات حتى 1979م تحت شعار إسقاط الملكية وإقامة الجمهورية، وفي يناير 1979م غادر الشاه إيران[2].

أعلن (الإمام الخميني) تشكيل مجلس قيادة مؤقت باسم (مجلس الثورة الإسلامية) في يناير 1979م وتولى الإمام رئاسته، وفي الأول من فبراير وصل (الإمام الخميني) إلى

(1) أمل حمادة، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص74.
(2) أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979، (الكويت: عالم المعرفة، 1999)، ص202.

العاصمة طهران قادماً من فرنسا[1]. وتم تعيين (مهدي بازركان) رئيساً للحكومة المؤقتة التي أشرفت على الانتخابات للمجلس التأسيسي وتنظيم إستفتاء على قيام الجمهورية الإسلامية لقطع الطريق أمام مشاركة القوى اليسارية والعلمانية، وبعدها يتم وضع دستور جديد لإيران، أما المؤسسة العسكرية فقد وقفت موقف الحياد[2].

2- مراحل تطور الدولة في تركيا:

أ- بعد انهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، استولت قوات الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) على اسطنبول. فلمع اسم (مصطفى كمال أتاتورك) بعد معارك التحرير لطرد اليونانيين من ميناء أزمير وأوقع الهزيمة بهم عام 1922م، وكان (مصطفى كمال اتاتورك) من الأعضاء العسكريين البارزين في حزب الاتحاد والترقي، وعينه الحلفاء المنتصرون مفتشاً عاماً للقوات التركية المرابطة في أرضروم وسيواس لحفظ النظام، وذلك بعد عودته من سوريا[3]. وتم إلغاء السلطنة في نوفمبر 1922م، وتم إلغاء الخلافة في 3 مارس 1924م، وتم الإعلان عن الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923م، وتنصيب (مصطفى كمال أتاتورك) رئيساً لها (1923-1937م)[4]. وتشكلت تركيا الحديثة اثر ميثاق لوزان 1923م، وميثاق سيفر، وطبقاً لنصوص ميثاق لوزان أُسست الجمهورية التركية. وبعد وفاة (مصطفى كمال أتاتورك)، استلم (مصطفى عصمت إينونو) السلطة (1938-1950م)، وكانت خلفيته السياسية لحزب الشعب الجمهوري. أعقبه (محمود جلال بايار) الذي استمرت فترة حكمة إلى (1950 - 1960م)، وكانت خلفيته السياسية الحزب الديمقراطي[5]. يمكن تحديد الفترة الزمنية لهذه المرحلة بحوالي (40) سنة.

---

(1) حمد جاسم محمد، مستقبل النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، 2010)، ص187.

(2) سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية: سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة عبد الوهاب علوب، (القاهرة: منشورات المجلس الأعلى للثقافة، 2004)، ص32.

(3) حميد بوزرسلان, تاريخ تركيا المعاصر, ترجمة حسين عمر, (أبو ظبي- بيروت, كلمة والمركز الثقافي العربي, 2009), ص21-38.

(4) عبد الوهاب بكر محمد، فهم الحاضر واستشراف المستقبل من خلال رؤية تأريخية للتاريخ التركي المعاصر، في تركيا دراسة مسحية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012م)، ص9.

(5) حميد بوزرسلان, (مرجع سابق), ص75-81.

ب- فترة الانقلابات العسكرية 1960: كان الانقلاب العسكري الأول في تركيا 27 مايو 1960م، حيث تأثرت المؤسسة العسكرية التركية بثلاث متغيرات هي التحول إلى نظام تعدد الأحزاب والانضمام لحلف شمال الأطلسي (الناتو). فتم الانقلاب على الحزب الديمقراطي واعتقال رئيس الجمهورية (جلال بايار) ورئيس الحكومة (عدنان مندريس)، وكانت حجة الجيش وضع حد للتطاحن الحزبي الذي مزق وحدة الشعب وأن هدف الانقلاب تصحيح مجرى الحياة الديمقراطية. أما الانقلاب العسكري الثاني 12مارس 1971م، فقد حدث على حزب العدالة برئاسة (سليمان ديميريل)، وكان سبب تدخل الجيش هو لقمع الحركة العمالية المتنامية، وتسلم الجيش مقاليد الحكم دون تحريك القوات العسكرية. وعاد الحكم المدني عام 1973م بحكومة (أجاويد) حزب اليسار الديمقراطي، و(أربكان) حزب السلامة الوطني الإسلامي[1].

فيما كان الانقلاب العسكري الثالث 12 سبتمبر 1980م، وكانت ذريعة الجيش هي حماية النظام الجمهوري الأتاتوركي العلماني وانتشال البلاد من الأزمتين الاقتصادية والسياسية وتصاعد التطرف في الشارع التركي. جاء الانقلاب بعد انعقاد (مهرجان القدس) الذي أقامه حزب السلامة الوطني (الإسلامي) بزعامة (أربكان)، وكان المؤتمر قد رفع هتافات معادية للنظام العلماني، داعين إلى هدمه وإقامة دولة إسلامية بدلاً منه، وجاء الانقلاب لإحداث تغيير جذري في النظام السياسي فغُلقت الأحزاب وحل البرلمان[2]. يمكن تحديد الفترة الزمنية لهذه المرحلة بحوالي (40) سنة

ج- شهدت تركيا تغيراً جذرياً بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، بعد نجاحه في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2002، وصاحب ذلك تفعيل ملحوظ للدور التركي في المناطق العربية ودوائر متعددة من العالم[3]. إن الذي حققه حزب العدالة والتنمية ولأول مرة منذ عقدين من الزمن شهدت فيهما البلاد حكومات أتلافيه متعاقبة وكانت الرغبة لهم هو تقاسم منافع الحكم ما بين الأحزاب المشاركة. لقد تجاوز حزب العدالة والتنمية (أزمة الهوية) التي ظلت ترافق العصر الجمهوري بِحيرتها بين علمانية مُتعسفة تفرضها الدولة،

(1) فاضل كاظم حسين, الأحزاب السياسية في تركيا, (بغداد, الجامعة المستنصرية, معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية (الملغى), 1988), ص3-40.

(2) حامد محمود عيس، القضية الكردية في تركيا، (مرجع سابق)، ص252.

(3) علي جلال معوض، السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية، في تركيا دراسة مسحية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012)، ص199.

وتستهدف بها الإسلام وحده، وبين شعب مُسلم لم تفلح عقود متعاقبة من اقتلاعه من جذوره الإسلامية، ليتحدث رئيس الوزراء (رجب طيب أردوغان) في تلقائية وثقة عن اعتزازه بإسلامه على المستوى الشخصي، وتمسكه في الوقت ذاته بعلمانية الدولة. ففي عام 2001م أسس (رجب طيب أردوغان)، عمدة إسطنبول الأسبق، ومعه النائب عن حزب الفضيلة ووزير الدولة الأسبق(في حزب أربكان) (عبد اللـه غول)، حزب العدالة والتنمية، وحصل الحزب على 34.27% من أصوات الناخبين في الانتخابات المبكرة التي اضطر رئيس الوزراء (بولند إجاويد) إلى الدعوة إليها في نوفمبر 2002، وهكذا حصل حزب العدالة والتنمية على أغلبية مقاعد البرلمان بما يمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده[1].

3- مراحل تطور الدولة في العراق:

أ- كان العراق ضمن الدول التي نشأت استجابة لرغبة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، بعد أن تقاسمت بريطانيا وفرنسا السلطة في الهلال الخصيب، وانشأ الفرنسيون والبريطانيون الدول الجديدة التي لم يكن لأي منها سابق عهد سياسي، وهذه الدول كانت عبارة عن ولايات إدارة عثمانية لا تتطابق مع الدول التي صنعتها بريطانيا وفرنسا[2]. وقامت بريطانيا بتأسيس الحكم الوطني في العراق يوم 25 أكتوبر 1920م، وأُقرت حكومة (عبد الرحمن الكيلاني)، وفي 11 يوليو 1921م، تم إعلان الأمير(فيصل) ملكاً على العراق. واشترطت بريطانيا من الحكومة العراقية أن تكون دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون[3]، وتعاقب على الحكم الملكي كل من فيصل الأول (1921 – 1933)، الملك غازي (1933 – 1939)، فيصل الثاني (1939 – 1958). يمكن تحديد الفترة الزمنية لهذه المرحلة الملكية بحوالي (40) سنة.

ب- جاء الانقلاب بالزعيم (العميد) (عبد الكريم قاسم) إلى السلطة في 14تموز/يوليو 1958م، وتم إعلان الجمهورية[4]، وانسحب العراق من حلف بغداد، وأقام علاقات ودية

(1) فتحي الشاذلي، النظام السياسي في تركيا والشخصيات الرئيسية على المسرح السياسي فيها، في تركيا دراسة مسحية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012)، ص264.

(2) إيليا حريق، الدولة العربية الأصول التاريخية ورؤى الحاضر (نشوء نظام الدول في الوطن العربي)، المستقبل العربي، العدد 99، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أيار 1987)، ص90.

(3) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج1 (بغداد: المكتبة العلمية، 1989)، ص156.

(4) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، (بغداد: مكتبة آفاق عربية للنشر والتوزيع، ط2، 1986)، ص36.

مع الاتحاد السوفييتي، ولكن حكومته استمرت فقط حتى انقلاب 8 فبراير 1963م، عندما أطاح به العقيد (عبد السلام عارف). متحالفاً مع عدد من القوى السياسية من التيارات المختلفة كحزب البعث وبعض التنظيمات والشخصيات القومية والمستقلة، وبعض الشخصيات العسكرية من الأعضاء السابقين لتنظيم الضباط الأحرار الذي خطط لحركة 14 يوليو 1958م، والذين أعادوا تفعيل التنظيم مجددا وقيادات عسكرية أخرى من المعارضين لسياسة عبد الكريم قاسم. وقامت بحركة لقلب نظام الحكم في 8 فبراير 1963م، وأصبح العقيد (عبد السلام عارف) رئيسا للجمهورية واللواء (أحمد حسن البكر) أحد زعماء حزب البعث البارزين رئيساً للوزراء. وفي أثناء زيارة قام بها (عبد السلام عارف) إلى محافظة البصرة، سقطت الطائرة التي كانت تنقله فقتل على الفور عام 1966م، وتولى الرئاسة شقيقه (عبد الرحمن عارف)، وفي يوم 17يوليو 1968 تم خلع (عبد الرحمن عارف) بانقلاب، وتم نفيه إلى إسطنبول. وتولى حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة بقيادة (أحمد حسن البكر)، الذي أصبح رئيساً للجمهورية والقائد العام للجيش، وفي عام 1979 تولى (صدام حسين) رئاسة الجمهورية، واستمرت إلى بداية حملة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في 20 مارس 2003م - (يمكن تحديد الفترة الزمنية لهذه المرحلة الجمهورية بحوالي(40) سنة) - بدأت الولايات المتحدة بغزوها للعراق بدعم من قوات التحالف. كان السبب المُعلن للحرب أن العراق قد فشل في التخلي عن برنامجه لتطوير الأسلحة النووية والكيميائية, ولكون البرنامج يمثل انتهاكا لقرار الأمم المتحدة رقم (687)، وأكدت الولايات المتحدة أن العراق كان في حالة خرق مادي للقرار (687)، وأعيدت الحياة إلى تفويض القوات المسلحة من القرار (678). وبررت الولايات المتحدة المضي في الغزو من خلال الزعم بأن العراق كان يمتلك أو كان يطور أسلحة الدمار الشامل، والرغبة في التخلص من الدكتاتورية، وجلب الديمقراطية إلى العراق[1]. وتم أنشاء سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق برئاسة (بول بريمر) الحاكم المدني

(1) ترتكز سياسة نشر الديمقراطية في سياسة الولايات المتحدة إلى ثلاث عوامل, هي:

1- تميل الولايات المتحدة إلى الاعتقاد بأن التزاما أخلاقيا وسياسيا يقع عليها بنشر المبادئ الليبرالية والديمقراطية في الخارج. ويجد هذا الإدراك جذوره في طبيعة ومصادر الهوية الأمريكية، وطبيعة المجتمع الأمريكي وخبرة النشأة الأمريكية. إذ يميل الأمريكيون إلى تعريف أنفسهم على أنهم دولة استثنائية، من حيث طريقة النشأة، والعقيدة الوطنية، والتطور التاريخي، أو من حيث تطور المؤسسات السياسية والدينية. وهذا يجب أن ينعكس على سياستها تجاه العالم الخارجي. انظر:

Jonathan Monten, Strategies of Democracy Promotion in U.S. Foreign Policy, A dissertation Submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences in Partial fulfillment of the Requirements for the Degree of Philosophy in Government, Washington D.C., Sep. 25, 2006, p.34.

في العراق. ثم نقلت السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في يونيو2004م ليكون (غازي عجيل الياور)، أول رئيس للعراق بعد الاحتلال وتنصيب (إياد علاوي) رئيساً للوزراء، ثم انتخبت حكومة دائمة في أكتوبر 2005م.

4- مراحل تطور الدولة في سوريا:

أ- انسحبت القوات التركية وحلفاؤها الألمان من سوريا بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918م. فدخلت الجيوش البريطانية للأراضي السورية من الجنوب ووصلت حتى حلب شمالاً، وبقيت ماسكة على الأراضي السورية فترة تزيد عن العام. ثم دخل الجنرال البريطاني (اللنبي) سوريا، قادما من القدس، والتقى الجيشان في دمشق. واستمرت القوات البريطانية في التقدم شمالاً، حتى التقت بآخر القوات التركية الخارجة من سوريا بقيادة القائد التركي (مصطفى كمال أتاتورك)، وقامت معركة عنيفة، قرب حلب في منطقة سميت فيما بعد قبر الإنكليزي. وعُينّ (شكري باشا الأيوبي) حاكما عسكريا. ثم دخل الأمير (فيصل) دمشق. وكانت القوات الفرنسية قد بدأت بالوفود إلى سواحل سوريا وإستلام المواقع من الجنود الإنكليز. بعد ذلك بدأ الانتداب الفرنسي عام 1920م بعد معركة (ميسلون) بين الجيش السوري بقيادة (يوسف العظمة) والجيش الفرنسي بقيادة (غورو)، وانتهى الانتداب الفرنسي عام في 17 إبريل 1946.

فالجمهورية السورية بين عامي 1932 و1963م، يمكن تقسيمها لفترتين الأولى بين 1932 وحتى 1946م، وهي فترة الانتداب الفرنسي على سوريا الذي تخلله إعلان (استقلال سوريا) عام 1941م، والفترة الثانية بين 1946 و1963م والتي تخللتها فترة

2- يتعلق بوجود دوافع أمنية وراء سياسة نشر الديمقراطية. فهناك افتراض يقول بان انتشار الديمقراطية في العالم يقلل من مستوى التهديدات الأمنية، ويعزز الأمن العالمي، بما في ذلك الأمن القومي الأمريكي.

3- يتعلق بالنظام الحزبي والسياسات الداخلية. إن تصاعد هذه السياسة مرتبط بتصاعد تيار "الدوليين الديمقراطيين" داخل الحزب الديمقراطي، فكلما زاد نفوذ هذا التيار وقدرته على ممارسة التأثير على عملية صنع القرار، كلما زادت الأهمية النسبية لسياسة نشر الديمقراطية في الخارج. ويربط البعض الآخر تصاعد تلك السياسة بطبيعة الثقافة السائدة. ونرى التدخلات التي جرت بعد الحرب الباردة، فأكثرها استخدمت القوة العسكرية لنشر الديمقراطية اعتماداً على ما أطلق عليه "عسكرة الثقافة الإستراتيجية". وقيست تلك العسكرة بحجم الإنفاق العسكري، بمعنى أنه كلما زاد معدل الإنفاق العسكري كلما زادت درجة عسكرة الثقافة الإستراتيجية، كلما زادت أحمالات اللجوء إلى القوة لفرض الديمقراطية. انظر:

Stephen Watts, Military Intervention and the Construction of Political Order, In: Thomas J. Nisley, Democracy Promotion and U.S. Foreign Policy: The Role of Domestic Norms, (Ph.D. Dissertation, University of Florida, 2002)..

الجمهورية العربية المتحدة بين 1958و1961م، أما من الناحية الدستوريّة يمكن التمييز بين فترتين هما تميّز عهد الجمهوريّة الأولى بالحياة الديمقراطية وتداول السلطة والحركة السياسيّة التي شكل حزب الشعب والكتلة الوطنية عمادها الرئيسي، وكان النظام السياسي نظاماً جمهورياً. وقد شهدت البلاد في ظل الجمهورية الأولى أحداثًا هامة منها النجاح في توحيد البلاد السورية بالشكل المتعارف عليه اليوم بعد انضمام دولة جبل العلويين ودولة جبل الدروز لها في ديسمبر 1936م وسلخ لواء إسكندرونة عنها وإلحاقه نهائياً بتركيا عام 1939م، وإعلان الاستقلال عام 1941م. فالجلاء الفرنسي عام 1946م، غير أن ما عكر صفو تلك المرحلة، تعاقب ثلاثة انقلابات عسكريّة عام 1949م وتمكنت البلاد بعدها من استعادة حياتها الديمقراطية فعليًا، وعام 1954م إثر تنحي (أديب الشيشكلي)، كما شهد عهد الجمهورية الأولى، نمواً اقتصادياً بارزاً، وانتهت بانقلاب عسكري قاده ضباط حزب البعث العربي الاشتراكي في 8 مارس 1963م على الرئيس (ناظم القدسي) ورئيس الوزراء (خالد العظم) ونفي الطبقة السياسيّة خارج البلاد والتفرّد بحكم البلاد.

واستولى حزب البعث على السلطة في انقلاب 8 مارس 1963م فيما عرف باسم ثورة الثامن من مارس، وأعيد حافظ الأسد إلى الخدمة، وعين قائداً للقوة الجوية والدفاع الجوي. وبدأت اللجنة العسكرية بتعزيز نفوذها وكانت مهمته توسيع شبكة مؤيدي وأنصار الحزب في القوات المسلحة. وقامت اللجنة العسكرية في 23 فبراير 1966م بقيادة (صلاح جديد) ومشاركه منه بالانقلاب على القيادة القومية لحزب البعث والتي ضمت آنذاك مؤسس الحزب (ميشيل عفلق) ورئيس الجمهورية (أمين الحافظ) ليتخلى بعدها (صلاح جديد) عن رتبته العسكرية لإكمال السيطرة على الحزب وحكم سوريا. يمكن تحديد الفترة الزمنية لهذه المرحلة بحوالي (40) سنة

ب- تولى حافظ الأسد منصب رئاسة مجلس الوزراء ووزير الدفاع في 21 نوفمبر 1970م، ثم ما لبث أن حصل على صلاحيات رئيس الجمهورية في 22 فبراير 1971م، ليثبت في 12 مارس 1971م رئيسًا للجمهورية العربية السورية لمدة سبع سنوات بعدها تم إجراء استفتاء شعبي ليكون بذلك أول رئيس علوي في التاريخ السوري. وبعدها أُعيّد انتخابه في استفتاءات متتابعة أعوام (1978) و(1985) و(1992) و(1999م)، وكان الجيش هو من يدعم حكم (حافظ الأسد). وفي 10 يونيو2000م توفى (حافظ الأسد)، وعـُرفت فترة حكم (حافظ الأسد) بالسيطرة المطلقة داخلياً, كما عـُرف على الصعيد الدولي

كرجل قوي وحازم، وتم تسليم السلطة إلى ابنه (بشار الأسد)، الذي رُفع إلى رتبة فريق بشكل سريع وعمره 34 عاماً و10 أشهر متجاوزاً رتبتين عسكريتين، ليتم تمكينه من قيادة الجيش. وتم تعديل فقرة من الدستور تختص بالعمر ليتم التمكن من انتخابه، ثم قام (عبد الحليم خدام) الرئيس المؤقت بتعيين (بشار الأسد) قائداً للجيش والقوات المسلحة، وتم انتخابه رئيساً للجمهورية في 10 يوليو2000م عبر استفتاء شعبي. واجهت سوريا ضغوطاً خارجية في عهد رئاسة (بشار الأسد)، تميزت بالضغط على الشخصيات القيادية أصحاب القرار في النظام، تطالب ظاهرياً بمزيد من الحرية والإصلاحات والامتثال للقرارات الدولية. ربطت سوريا ذلك بمحاولة إخضاع القرار السوري لإمرة الولايات المتحدة وإرغام سوريا على توقيع معاهدات سلام مع إسرائيل، وتصفية المقاومة الفلسطينية حماس والجهاد الإسلامي وغيرها من فصائل المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية (حزب الـلـه). تم إعادة انتخاب (بشار الأسد)، لولاية رئاسية أخرى بتاريخ 27 مايو 2007م، لتستمر (7) سنوات[1]. يمكن تحديد الفترة الزمنية لهذه المرحلة بحوالي (40) سنة.

نستنتج من كل هذا العرض للأحداث التاريخية للدول الأربعة، إن أحداثها تكاد تكون متشابهة من حيث فترة الزمنية للجيل الواحد (40) عام، كذلك متشابهة من حيث فترة حكم النظام الواحد أكان ملكي أو جمهوري أو حكم تحت النظام الإسلامي.

لقد أصبح سكان هذه الدول أدوات للصراع والسيطرة ما بين الدول الاستعمارية، وهذه السيطرة تحقق لهذه الدول منفعتين هي، السيطرة على قلب العالم وهي المنطقة التاريخية التي تشغل هذه الدول، وكذلك السيطرة على الثروات الطبيعية لهذه المستعمرات. لم تكن للشعوب السلطة والأمر الحقيقي في اختيار الحكام والسلاطين، فاخر من كان يمثل الحكم الإسلامي قد انهار من جراء إلغاء الخلافة العثمانية، وأصبحت تقديرات السلطة والحكم بيد دول الاحتلال التي نقلت التجربة القومية من بلدانها وحاولت تطبيقها على بلدان الشرق الأوسط، فجزأت المنطقة حسب القوميات التركية والفارسية والعربية ... الخ.

(1) الرئيس السوري بشار الأسد واليمن، انظر: https://arabic.rt.com/news/752393.

ثانياً: انهيار الأنظمة الحاكمة في إيران وسوريا والعراق وتركيا

إن تحقق الدولة الكردية لا يتم إلا بعد انهيار الأنظمة الحاكمة في العراق وسوريا وإيران وتركيا، أو تبدل هذه الأنظمة أو حصول تغيير خارجي يحاول تغيير الوضع في المنطقة لصالح الدول المتدخلة. لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استدراج دول الشرق الأوسط في صراعات داخلية وإقليمية، وهذه الصراعات أدت إلى استنزاف هذه الدول، وسهلت الطريق للولايات المتحدة للتدخل في شؤونهم الداخلية ومحاولة تغيير أنظمة الدول مرة بالتدخل العسكري المباشر كما حصل في العراق، ومرة عن طريق تحريض المعارضة، كما حصل في سوريا.

إن التدخلات الحالية للأنظمة (إيران وتركيا)، وتصدرها المشهد في الصراع حول مسألة الإقليم كدول فاعلة، سوف يسحبها إلى الاستنزاف ومن بعده الانهيار. وهذا الانهيار سوف يقوم بإحداث تغيرات داخلية داخل الأنظمة السياسية، وسوف يجرها هذا التغيير إلى الحالة المشابهة للثورات العربية، وبما إن هذه الدول (إيران وتركيا) تمتلك تعدد القوميات، فأنها بالتأكيد سيصبح مشهدها مطابق للمشهد العراقي والسوري.

1- تغيير النظام السياسي في إيران:

لم يؤد انهيار الهيمنة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية على المنطقة إلى تعزيز فرص إيران، خاصة أن الدولتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، اقتسمتا النفوذ في المنطقة بما يتناسب ومصالحهما خلال الحرب البادرة، فضلاً عن أن الدول العربية المستقلة حديثاً كانت قد شكلت الجامعة العربية، كإطار سياسي وأمني عربي تحول في الفترة الناصرية، مع قيادة مصر للعالم العربي، إلى مركز ثقل إقليمي كان من الصعب تجاوزه. هذه العوائق دفعت إيران إلى إتباع طرق صبورة ومعقدة وغير مباشرة لبناء النفوذ، توسلت فيها بوسائل القوة الناعمة، كاختراق المجتمعات المجاورة والتبشير المذهبي. فخلال القرن التاسع عشر نجحت طهران في اختراق شيعة جنوب العراق، وفي القرن التالي، تمكنت من اختراق شيعة لبنان وزيدية اليمن وعلويي سوريا[1].

---

(1) عقيل بن محمد المقطري، "التغلغل الإيراني في اليمن والخليج،" (ورقة قدمت إلى: المؤتمر الثالث لرابطة علماء المسلمين، استانبول، تركيا، 19-21 كانون الأول/ ديسمبر 2013)، المصدر:

http://almoslim.net/node/196787.

وفي مرحلتها الثانية عملت طهران على تحييد العراق واحتوائه من خلال اتفاقية الجزائر لعام 1975، وتعزيز العلاقات بإسرائيل ونظامي حافظ الأسد في سوريا وأنور السادات في مصر. وباستثناء تغير العلاقة بمصر وإسرائيل، سارت الثورة الإيرانية على النهج ذاته. أما في لبنان فقد استثمرت طهران في بناء (حزب الـلـه) كذراع عسكرية، انحصر نشاطها في تحقيق مصالحها وتحويلها إلى جزء فاعل في ميزان القوى العربي - الإسرائيلي. إلا أن إيران لم تنجح مع ذلك في تشكيل النظام الإقليمي ورسم مستقبل المنطقة بعد انتهاء الحرب البادرة، بسبب سياسة الاحتواء المزدوج التي فرضتها واشنطن عليها وعلى العراق. فوجدت إيران نفسها مستبعدة من اتفاق الطائف اللبناني ومن عملية السلام التي أطلقها مؤتمر مدريد، فلجأت إلى وسائل العنف لتأكيد وجودها والحيلولة دون تهميش دورها، فجهدت لتخريب مفاوضات السلام مع إسرائيل، عبر استخدام (حزب الـلـه) والفصائل الفلسطينية المعترضة على النهج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن كل ذلك لم يجد بفك العزلة عنها وإشراكها في عملية تشكيل نظام ما بعد الحرب البادرة إقليمياً إلى أن لاحت الفرصة مجدداً بعد سبتمبر 2001م. وعلى الرغم من أن إيران كانت في وضع جيوستراتيجي ضعيف عموماً، إلا أنها شهدت حالة صعود في قوتها مستفيدة من الغزو الأميركي للعراق عام 2003م. فقد أدى الاحتلال إلى تفكيك الدولة وحل الجيش، وخلق فراغ في السلطة، فيما كان الإيرانيون مهيئين أكثر للاستفادة من هذا الوضع بفضل استعداداتهم في أثناء التحضير للغزو، فقاموا بدعم قوى وتيارات عراقية معارضة، وهكذا تمكنت إيران ليس فقط من تحييد العراق بل حتى من السيطرة عليه عبر أدواتها، معتبرة ما جرى نصراً على المستوى الإستراتيجي[1].

وفي خضم هذه التغييرات الجيوبولتيكية المهمة في المنطقة والقادمة من تدخل عسكري خارجي أطاح معادلات القوة فيها - أي الغزو الأميركي - جاء الرئيس (أحمدي نجاد) إلى السلطة في إيران أغسطس 2005م، وبدأت تتبلور لديه فكرة مشروع إقليمي إيراني مهيمن يمتد إلى الشمال من جزيرة العرب. فإسقاط (صدام حسين) يفتح الباب واسعاً أمام إيران للسيطرة ليس فقط على العراق، بل لفسح المجال أمام رؤية طموحة في طهران للهيمنة الإقليمية عبر شبكة تحالفات نُسجت على امتداد عقود. أدى التحالف السوري - الإيراني دوراً بالغ الأهمية في سياسة منطقة الشرق الأوسط والخليج منذ الثورة الإسلامية في إيران، إلا أن

(1) محمد صالح صدقيان، إيران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي: وجهة نظر إيرانية، في: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص604-605.

نظام الرئيس (بشار الأسد) لم يبد مهتما في بداية عهده بتطوير العلاقات بطهران. وحتى عندما دفعته الضغوط الخارجية إلى تغيير موقفه، خاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق (رفيق الحريري) مطلع عام 2005م، ظل حريصًا على إبقاء مسافة تفصله عن إيران.

وكان لدى سوريا رؤية مختلفة عن طهران في شأن غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، ففيما سهلت إيران هذا الغزو، راحت سوريا تنظم عمليات المقاومة ضده انطلاقًا من فكرة أنها ستكون التالية على لائحة الأهداف الأميركية بعد العراق. وبدأ الرئيس بشار الأسد قلقاً من مقدار القوة التي راكمتها إيران، خاصة في الفترة التي تلت العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006م، الأمر الذي دعاه إلى الانفتاح أكثر على تركيا في محاولة لموازنة تأثير إيران ونفوذها، بما في ذلك القبول بوساطة تركية فتحت قنوات للتفاوض مع الإسرائيليين. لكن وجود حزب الله كذراع ضاربة لإيران في لبنان وفي مواجهة إسرائيل، وبالاستفادة من تراجع موقع سوريا الإقليمي بعد الحصار الغربي لها ودفعها إلى الانسحاب من لبنان، بدأت تظهر معالم قوس النفوذ الإيراني الممتد من مناطق غرب أفغانستان ذات الأغلبية الشيعية إلى شواطئ المتوسط في لبنان وغزة، حيث جاءت حماس إلى الحكم بعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني مطلع عام 2007م، لكن قوس النفوذ هذا لم يتبلور إلا بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق أواخر عام 2011م.

ولأسباب جيوسياسية بحتة، رأت الرياض أن تفرّد إيران بالنفوذ في العراق، خصوصاً بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية مع وجود قوي لها في سوريا، سوف يطوقها بهلال نفوذ إيراني يمتد شمال شبه الجزيرة العربية في كل من العراق والشام، فضلاً عن تزايد المخاوف من تصاعد التأثير الإيراني في اليمن حيث التمرد الحوثي، ومحاولات طهران التدخل في الشئون الداخلية لدول خليجية عدة، حيث توجد أقليات شيعية مهمة. لذلك، عندما اندلعت أعمال العنف السورية، لاحت للرياض فرصة لتصحيح موازين القوى لمصلحتها عبر تحويل سوريا من حليفٍ لإيران إلى خصمٍ لها، وبما يشكل حائط صد لنفوذها الإقليمي المتعاظم، بعد أن فقد العراق إمكانية القيام بهذا الدور. وتحوّلت سياسة إسقاط النظام المؤيد لإيران في دمشق وإنشاء نظامٍ بديل يكون قريباً من الرياض ويشكل حليفاً إستراتيجياً لها إلى أولوية أمنية كبرى بالنسبة إلى السعودية[1].

(1) (Daniel Byman, «Preparing for Failure in Syria: How to Stave off Catastrophe,» Foreign Affairs (March 2012).

http://www.foreignaffairs.com/articles/137339/daniel-byman/preparing-for-failure-in-syria.

واستفادت إيران من ظروف العزلة الإقليمية والدولية التي فرضت على الحكومة السورية في عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني (رفيق الحريري)، وتوجيه أصابع الاتهام إلى النظام السوري. كما استغلت إيران العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 والعدوان على غزة مطلع عام 2009 لتجعل من نفسها قائدًا لمحور "المقاومة" في المنطقة، وطرفاً لا يمكن تجاوزه في ميزان الصراع العربي - الإسرائيلي، متجاوزة حدود دورها الإقليمي الذي اقتصر، قبل سقوط العراق، على منطقة الخليج. من جهة أخرى، بدت إيران مهتمة بالحصول على التكنولوجيا النووية القادرة على إنتاج سلاح نووي، من دون أن تسعى إلى امتلاك السلاح نفسه، فمثل هذا البرنامج يعطي إيران قدرات تفاوضية كبيرة مع واشنطن، من جهة، كما أنه، من جهة أخرى، يحول الانتباه عن تنامي نفوذها الإقليمي.

بهذا الاستدراج من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإيران وجعلها طرفاً في معظم الصراعات الإقليمية، قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إيران. وفي هذه اللحظة التي بلغت فيها الضغوط الاقتصادية والسياسية مداها، حصل تحول في تفكير مرشد الثورة والنخبة الحاكمة المحيطة به، فكان قرار استبعاد رموز التيار القومي المتشدد الذي مثّله (أحمدي نجاد) وتياره الذي هندس ونفّذ فكرة قوس النفوذ الإيراني، والمجيء برئيس (واقعي) لإنقاذ ليس المشروع بل النظام نفسه، (حسن روحاني)، أما الثمن فهو التخلي عن الأداة التي كادت تتحول من مصدر قوة إلى نقطة ضعف قاتلة، أي البرنامج النووي. وإذ ساد شعور قوي بأن سياسات (أحمدي نجاد) الجبهوية أدت إلى خسائر إستراتيجية واقتصادية عظيمة لإيران، أصبح انتزاع اعتراف أمريكي ودولي بحقها في امتلاك برنامج نووي، يسمح لها بتخصيب اليورانيوم لأغراض مدنية، الهاجس الأكبر للقيادة الإيرانية، بعد أن تلاشى حلم التحول إلى قوة إقليمية مهيمنة. هكذا تحولت إيران من الهجوم إلى الدفاع، وأصبح همها الأساس مواجهة مشكلاتها الاقتصادية والاحتفاظ بما تستطيع الحفاظ عليه من مكاسب تحققت لها خاصة في العراق، في مواجهة هجوم مضاد يسعى فيه خصومها إلى تقويض نفوذها على امتداد المنطقة[1].

لكن أعمال العنف السورية وعلى الرغم من تريث الولايات المتحدة الأمريكية، هددت مع ذلك مجمل الترتيبات الإيرانية في المنطقة، فاستمرار دعم طهران الحكومة السورية، بمواجهة المعارضة المسلحة، في وقت كانت تشتبك فيه مع الغرب الذي يفرض عليها

(1) ياسر عبد الحسين, السياسة الخارجية الإيرانية, مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني, (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, 2015), ص9-11.

عقوبات قاسية بسبب برنامجها النووي، أخذ يستنزف القوة الإيرانية في حرب متعددة الجبهات ويهدد إنجازاتها وفوق ذلك، لا تبدو إيران مهيأة للعب دور قوة إقليمية مهيمنة، كما كان يبدو قبل الثورات العربية، حتى في ظل تقارب من الولايات المتحدة، وذلك لأسباب بنيوية منها أن الناتج الإجمالي القومي لإيران ذات الثمانين مليونا - بحسب إحصاء 2013 - لا يتجاوز (350) مليار دولار، الأمر الذي يجعلها في المرتبة الثانية والثلاثين على مستوى العالم، حيث تسبقها دول صغيرة مثل فنزويلا وكولومبيا وتايلاند والإمارات العربية المتحدة على التوالي، فيما يبلغ ناتج السعودية ضعف الناتج الإيراني، وذلك بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2013[1].

فضلاً عن ذلك، تقع إيران من الناحية الجيوسياسية على أطراف المنطقة، بخلاف تركيا مثلاً الأقرب إلى المركز، وتبدو محاطة ببيئة غير صديقة، فهي إن حاولت التوجه سعيا وراء النفوذ إلى آسيا الوسطى مثلًا، سوف تكون روسيا لها بالمرصاد، أما شرقاً فهناك أفغانستان التي لا يوجد فيها ما يغري، فيما لا تشكل باكستان صديقاً يمكن الركون إليه، لذلك تجد إيران نفسها منجذبة دائماً إلى العرب، لكن هنا أيضاً تصطدم بالعرب المختلفين بالقومية واللغة والمذهب، والمستعدين دائماً لمقارعتها وصد نفوذها، خاصة بعد موقفها من الأزمة السورية، وقد أبدوا كل الاستعداد لذلك في السنوات الأخيرة. صحيح أن إيران تبدو إقليمياً الأكثر نشاطاً وحيوية، إلا أن هذا النشاط يشكل في العمق نقطة ضعف إيران الأبرز، فهذا الدور لا يشتت قوتها ويستنزف مواردها فحسب، بل يضعها في صدام مع معظم قوى الإقليم، العرب والأتراك والباكستانيين، فضلاً عن الغرب الذي لا ينظر بارتياح إلى الدور الإيراني. كل هذا يجعل إيران دائماً في وضع دفاعي.

من هنا تبدو إيران مدركة حدود قوتها، ويمكن ملاحظة ذلك في التناقض الظاهر بين خطابها وسلوكها. ففيما كانت تصريحات المسئولين الإيرانيين، خصوصاً في عهد (أحمدي نجاد)، تعد العالم لسيناريو قيام الساعة، كانت تصرفاتهم في السياسية الخارجية محسوبة بدقة فائقة، فقد قاموا بدعم أطراف ثالثة مثل (حزب الله) و(الحوثيين)، وبإرسال مستشارين ومعونات ودعم عسكري إلى مختلف أنحاء المنطقة لبناء نفوذ هنا وهناك، لكنهم كانوا حذرين

(1) تقديرات صندوق النقد الدولي للناتج الإجمالي لدول العالم للعام 2013، المصدر:
http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_GDP_(nominal).

جدا في استخدام قواتهم بشكل مباشر. فإيران تفضل دائماً القتال عبر أدوات - أي حروب الوكالة - بدلاً من الانخراط في مواجهات مباشرة مفتوحة حتى مع أطراف أضعف منها.

ووفق التكوين الحديث للدولة في إيران بداية القرن العشرين، وتغير نظامها السياسي كل حوالي أربعين سنة، ووفق التغيرات الإقليمية والدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد توقعنا بان التغيير في الدولة الإيرانية سيكون قريب، وقد يكون بداية علامات التغيير ابتداء من سنة 2020م تقريباً. ومن المتوقع حدوث التغيير أما بالوسائل العنيفة (العسكرية) وهو أسلوب ضعيف، أو بالوسائل الناعمة (التغير بالطرق السلمية)، والتغيير بالطرق السلمية تكاد تكون المرشحة للمتتبع للتاريخ الإيراني.

2- سوريا وتغيير النظام السياسي:

إن حركات التظاهر في العالم العربي، التي أسقطت أنظمة قوية في المنطقة كتونس، ومصر، واليمن، هذه الأنظمة كانت تهمش الإيديولوجية الجهادية. لكن تصاعد العنف في أكثر من مكان في العالم العربي، خاصة في سوريا، أعاد الزخم لتلك الحركات، وتحولت سوريا إلى منطقة جاذبة للجهاديين من كل أنحاء العالم، انطلاقاً من ملاحظة أن سوريا أصبحت اليوم ملاذاً رحباً للحركات الجهادية العالمية. وتعددت الحركات الجهادية المسلحة فيها، وبرزت خلافات بين تلك الحركات، خاصة بين جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة، وتنظيم (داعيش) التي باتت تسيطر على مساحات واسعة بين العراق وسوريا[1]. ولدى تفسيره للخطأ الذي قام به الغرب، قال (بيشون) (لقد فكرنا في المدى القريب معتبرين أن كل الوسائل صالحة لإسقاط نظام الأسد. لقد فوضنا مساندة المعارضين السوريين لأطراف أخرى، وأهملنا الحل السياسي وأسقطناه من حساباتنا، وهو أمر لا نستطيع التغافل عن كونه سبّب لنا تعقيدات مهمة وصعب من الحل، ثم وصل بالصراع إلى مأزق ولم يسقط نظام الأسد، لقد وصلنا إلى هذا الوضع بعد أن تميزت سياستنا بالارتباك وارتكبنا الكثير من الأخطاء)[2].

سوريا اليوم تعد من بين البلدان الأخطر في العالم، وتمثل بالتأكيد أهم تجمع للإرهابيين القادمين من كل أنحاء العالم، وهو خطر يتهدد استقرار المنطقة. وبهذا أصبحت سوريا

---

(1) تسلسل تاريخي: الحركات السلفية الجهادية، النشر: 11 ديسمبر 2014، المصدر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/12/141211_jihadi_groups_timeline.

(2) أخطاء الغرب في سوريا تنبئ بمستقبل غامض، مجلة العرب في 2014/7/17 العدد 9622، المصدر:
http://www.alarab.co.uk/?id=28151.

جاذبة لكل متطرف، وتتخلص الدول من مُتَطرِفيها على حساب تغيير النظام في سوريا وآمن سوريا وحضارة وثقافة سوريا. فقد أرادت تركيا أن تكون المستفيد الأكبر من عملية التغيير في سوريا لأسبابٍ سياسية، واقتصادية وجيوسياسية، لهذا، أخذت تركيا في ظروف الربيع العربي لتقوم بدور الأب الروحي للحركات الإسلامية في المنطقة، وهي باحتضانها التيارات الإسلامية المعارضة في سوريا أرادت أن تكون صاحبة الكلمة الفصل في المستقبل في حال تمكن المعارضة من السيطرة على السلطة كما فعل رفاقهم في دول عربية أخرى.

وهذا الأمر سيعظم نفوذ تركيا المتنامي أصلاً ليس في سوريا فحسب، وإنما في عموم المنطقة. رأت تركيا أن تفرد إيران بسوريا، سوف يطوقها بهلال نفوذ إيراني يمتدّ من حدود أرمينيا إلى ساحل المتوسط[1]. إن سيطرة الحركات الجهادية الإسلامية على السلطة في سوريا، سيؤدي إلى إنهيار نظام بشار الأسد، وستدخل سوريا في مرحلة الجيل الثالث من عمر الدولة، النظام الجمهوري بالصيغة الإسلامية.

3- تركيا والعراق وتغيير الأنظمة السياسية فيها:

إن تقسيم تركيا مشهد وارد، فقد كانت اتفاقية سايكس بيكو 1916م ومؤتمر القاهرة 1922م كلها تصب في تقسيم وإسقاط الدولة العثمانية، وكان هذا التقسيم في عهد إمبراطورية المملكة المتحدة التي كانت تتبنى النظام الدولي المبني على الفكرة القومية في بناء الدولة. وبتغير النظام العالمي والركون إلى المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات والحق في تقرير المصير، تتجه الولايات المتحدة إلى المزيد من التقسيم وتفتيت المنطقة رغبتاً منها في تحقيق مصالحها والسيطرة على المنطقة واستغلال الموارد النفطية وتحقيق السيطرة العسكرية والسياسية. وسبق تركيا، العراق من ناحية تغير النظام السياسي، فقد دخلت تركيا الجيل الثالث من بناء الدولة في عام 2002، وهذا الجيل مدفوع بطابع إسلامي لنظام الحكم. إن المد الإسلامي لحزب العدالة والتنمية التركي، ساند ومد عاصفة الثورات العربية في العالم العربي، وهذه الثورات كانت تقودها الحركات الإسلامية في تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا، وكانت تتلقى الدعم من حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا وكانت تركيا الراعية لهذه الحركات والتوجهات الإسلامية.

---

(1) Mustafa Akyol, «Turkey vs. Iran: The Regional Battle for Hearts and Minds,» Foreign Affairs (March 2012). http://www.foreignaffairs.com/articles/137343/mustafa-akyol/turkey-vs-iran.

أما في العراق فقد دخل الجيل الثالث من بناء الدولة عن طريق احتلال الولايات المتحدة له سنة 2003م، لأنها أدركت أن تغيير المنطقة يبدأ من العراق، فكان التدخل الوحيد والمباشر من قبل قواتها في العراق، وتلاحقت التغييرات الأخرى بالمنطقة العربية بالطرق الناعمة (التغيير الداخلي عن طريق الجماعات داخل الدول). لقد شكل الاحتلال الأمريكي حكومة عراقية (مجلس الحكم) وأجريت الانتخابات عام 2005 و2010م و2014، واستظلت الحكومة العراقية بالإطار الإسلامي، وكانت أكثر الأحزاب والتيارات والكتل هي أحزاب إسلامية أو لديها خلفيات إسلامية. ويشترك دخول العراق وتركيا في الجيل الأول والجيل الثاني والتقارب الشديد في الفترة الزمنية للجيل الثالث. إن الوضع في العراق سيستمر على مشهد العنف إلى مرحلة انتهاء الجيل الثالث، وستستمر هذه الفترة إلى نهاية سنة 2040م تقريباً، ونفس الفترة الزمنية ستكون للجيل الثالث التركي وسيستمر لسنة 2040م تقريباً، وَوّفقّ التوقعات سيكون هذا التاريخ هو تاريخ ظهور الدولة الكردية الكبرى (كردستان الكبرى)، المتشكلة من أراضي أربع دول (العراق وسوريا وإيران وتركيا)، وسيتحقق هذا التشكيل الكامل بعد انتهاء الجيل الثالث في تركيا والعراق.

ثالثاً: رؤية مستقبلية لتشكيل الدولة الكردية

أحد الدروس التي يمكن استخلاصها من التاريخ الحديث للشرق الأوسط يقضي بأن التغيير في المنطقة يكون أكثر قبولاً لو انه يجري على أيدي المواطنين وليس بأيدي الأمريكيين، لقد تدخلت الولايات المتحدة في العديد من الدول تحت غطاء وصول هذه الدول إلى مرحلة الدولة الفاشلة[1]. هناك من يرى أن الكردي أضحى أمام حالة من استعادة الوعي القومي، والإحساس بقدرته على التأثير والتغيير عبر فرصة تاريخية قد لا تتكرر

---

(1) هناك تعريفات عدة لمفهوم الدولة الفاشلة، وفق أحد التعريفات هي دولة غير قادرة على القيام بوظائفها الأمنية والتنموية الأساسية، ولا تملك السيطرة الفاعلة على إقليمها الجغرافي، كما لم تعد قادرة على إنتاج الظروف اللازمة للحفاظ على بقائها. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ازدادت أهمية مصطلح الدولة الفاشلة فأضحى يُنظر إلى تلك الدول من منظور أمني دفاعي بحت بمعزل عن المنظور التنموي الذي كان المعني بهذه الظاهرة، لاتهام تلك الدول الفاشلة بتفريغ الإرهاب والتطرف الذي لم يضر بمجتمعها فحسب، بل أضر بالأمن الأمريكي على أرضه، ناهيك عن تحميلها مسئولية انتشار الظواهر الأمنية السلبية في العالم. هذا اثر على الخطاب السياسي الأمريكي وبدأ الحديث عن مواضيع وقضايا جديدة مثل الحرب على الإرهاب والتدخل الإنساني وغيرها. وللمزيد من التفاصيل أنظر:
Richard Caplan, From Collapsing state to Neo-Trusteeship: the Limits to solving the problem of Precarious statehood in the 21st century, Jstor: Third world Quarterly, Vol(28), no(2), 2007, p.p 231-240.

لنيل ما يراها حقوقه، في ظل السياقات الإستراتيجية الجديدة التي تشكلت بالمنطقة، وجملة التحديات المتصاعدة أمام النظم السياسية العربية[1]. وكردستان الكبرى لم يعد أمرا بعيد المنال، في ظل إعادة التشكيل الحالي للجغرافيا السياسية بالشرق الأوسط، مما يشكل تحديا للدول الأربع التي يقطنها الأكراد[2]. مما يبرز عدة مشاهد. هي:

1- المشهد الأول: استمرار الوضع على ما هو عليه

يبدو أن القضية الكردية واستقلال الأكراد مطروح الآن وبشدة، فقد حصل أكراد العراق على الحقوق السياسية والاقتصادية بما يجعلهم أكثر من فيدرالية، وأتاح الوضع الفيدرالي لهم بنيل ما كانوا يسعون أليه. كذلك أتاحت الظروف الإقليمية والدولية لأكراد سوريا بالحكم الذاتي بعد أن فقدت الحكومة المركزية السيطرة على حماية أراضيها. فقد وفر العامل الداخلي من سيطرة تنظيم داعيش على بعض الأراضي السورية والعراقية، الحرية الأكثر للأكراد للمطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي أو حماية مناطقهم، بعيدا عن الحكومات المركزية.

بتدخل العامل الخارجي من تدخل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وروسيا في محاربة الحركات المسلحة في العراق وسوريا، أصبحت الحكومات المركزية في وضع جيد بعد أن فقدت السيطرة على مساحات كبيرة من أراضيها، وهكذا استعادت الحكومات المركزية بعض الأراضي التي كانت تحت سيطرة الجماعات المسلحة. وفي اعتقادنا إن هذه الحرب ستطول إلى عدة سنوات قد تصل إلى عشرين سنة، نظرا لاستخدام الجماعات المسلحة حرب العصابات، وسيبقى الحال على ما هو عليه بين كر وفر. إن الفائز من الوضع الحالي هو الشعب الكردي، الذي أصبح لديهم وضع خاص وهذا الوضع لا يسمح بالعودة مهما كان إلى الوضع القديم من سيطرة الحكومة المركزية على المناطق الكردية.

2- المشهد الثاني: استقلال كردستان العراق

يبدو أن مشهد استقلال كردستان العراق بات قريباً جدا بعد اتساع الخلاف ما بين المركز والإقليم، واعتماد الإقليم على تصدير النفط إلى الخارج والانتفاع بوارداته خارج سيطرة الحكومة المركزية، والزيارة التي قام بها رئيس إقليم كردستان العراق (مسعود

(1) خورشيد دلي، "الأكراد والربيع العربي"، الجزيرة (18 مايو 2012) متاح على المصدر:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/d2cd424e-1409-4fef-812e-7538e2321343.

(2) Jacques Neriah, “Kurdistan: The Next Flashpoint Between Turkey, Iraq, and the Syrian Revolt”, Jerusalem Center for Public Affairs, available at http://jcpa.org/wp-content/uploads/08/2012/Kurdistan-Neriah.pdf, (accessed 11 June 2013), p.2

البارزاني) إلى الولايات المتحدة، التي أعطت الدعم المعنوي لانفصال الإقليم عن المركز، ولتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي (نيتنياهو) بدعم إسرائيل انفصال الأكراد عن المركز بعد سيطرتهم على المناطق المتنازع عليها. فعملياً كردستان منفصلة عن العراق من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتنتظر الاعتراف الرسمي من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، بمعنى أنها تنتظر الاعتراف القانوني بها.

وعلى وقع التطورات الجارية في المنطقة، فثمة اقتناع لدى الأكراد يترسخ يوماً بعد آخر بأنهم أمام فرصة تاريخية قد لا تتكرر لتحقيق حلمهم القديم – الجديد. وعليه يمكن القول إن طرح البارزاني لإقامة الدولة الكردية في واشنطن في هذا التوقيت استند إلى جملة من العوامل والأسباب، أهمها:

أ- بات الأكراد يشكلون قوة حليفة للولايات المتحدة والغرب عموماً في الحرب ضد (داعش)، وبإمكان الولايات المتحدة الاعتماد عليهم في هذه الحرب لتحقيق أهدافها.

ب- نجح إقليم كردستان العراق عملياً في بسط سيطرته على ما كان يعده مناطق متنازعاً عليها مع بغداد ولاسيما كركوك الغنية بالنفط والغاز، ورسمت هذه السيطرة الحدود الجغرافية للإقليم ووفرت له مورداً مالياً يمكنه من الاستغناء عن بغداد.

ج- الانفتاح الغربي والإقليمي على إقليم كردستان العراق، فالإقليم ومن خلال مؤسساته (البرلمان، الحكومة، الجيش) يتبع سياسة براغماتية نجحت في نسج علاقات مع أميركا وأوروبا، وعلى المستوى الإقليمي مع تركيا والأردن ودول الخليج العربي وإلى حد ما مع إيران. وبفضل هذه السياسة بات الإقليم لاعباً مهماً في المعادلة العراقية والإقليمية خصوصاً أن علاقاته القوية مع بقية القوى في الأجزاء الكردية الأخرى تجعل منه عاملاً مهماً في الأحداث الإقليمية الجارية.

ويدرك (مسعود البارزاني) أن الإستراتيجية الأميركية تجاه العراق رسمت على أرض الواقع ملامح أو مسار ثلاث دول في العراق، وهي سياسة دشنها عمليا نائب الرئيس الأميركي (جوبايدن) عندما طرح تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم هي عبارة عن ثلاث دول أقرب إلى النظام الكونفيدرالي منه إلى الفيدرالي المعمول به حالياً. وفي هذا السياق، فإن مشروع القرار الأخير المعروض على الكونغرس والذي ينص على دعم البيشمركة والعشائر السنية كطرفين مستقلين بمعزل عن موافقة الحكومة العراقية، يشكل نقطة مهمة في مسيرة الاعتراف الأميركي باستقلال إقليم كردستان. والبارزاني في إدراكه لهذه الظروف

يعتقد أن مفتاح الدولة الكردية هو في واشنطن، نظراً إلى نفوذها الكبير في المنطقة، ولدورها على الساحة العالمية وتأثيرها في قرارات الدول، ونفوذها في المنظمات الدولية، بالتالي قدرتها على إنجاح أي قرار أو إفشاله.

كما حصل مشروع تأسيس الدولة الكردية على تأييد من أهم داعمي التقسيم في الشرق الأوسط، فقد اختار رئيس الوزراء الإسرائيلي (نتنياهو) الإعلان عن تأييد إسرائيل لدولة كردية الآن[1]، ولم يصرح بها من قبل إلا بعد أن اكتملت الحدود الجغرافية المطلوبة لهذه الدولة بعد وضع البيشمركة يدهم على المناطق المتنازع عليها مع المركز، أن تعجيل إعلان الدولة الكردية جاء في أعقاب تسلم إسرائيل لأول شحنة من النفط الكردي عبر تركيا.

ولم تعد تركيا تعارض الاستقلال الكردي في العراق، لان تركيا لديها المصالح الاقتصادية التي تربطها بكردستان وهذه المصالح جارية مادام تدفق النفط جاري عبر الأراضي التركية. أما إيران فهي الأخرى لم تعد تخشى من الاستقلال الكردي في شمال العراق، فهو لا يشكل تهديداً صريحاً لها في الوقت الحاضر. أما الدعم الدولي فقد عززهُ التوجه الأمريكي حيال أكراد العراق بوصول تيار المحافظين الجدد إلى البيت الأبيض، حيث أشار التقرير إلى أن المشكلة الكردية ستبقى عنصراً من عناصر عدم الاستقرار بين دول المنطقة إذا لم تعالج بصورة صحيحة وأن الأقلية الكردية التي لم تحقق دولتها ستصبح لعبة للقوى الدولية لتحقيق مصالح إستراتيجية في المنطقة[2]. كما قُدم تقرير إلى مجلس المخابرات القومي الأمريكي، وتناول التقرير مستقبل العالم من العام 2000 وحتى العام 2015م، وتطرق إلى قضايا القوميات والإثنيات حيث توقع التقرير أزمات قومية في عموم منطقة الشرق الأوسط، وسيتجه الأكراد في تلك المنطقة إلى المطالبة بالاستقلال وتكوين دولة مستقلة في العراق من تنامي النزعة الانفصالية لدى أكراد تركيا وإيران وسوريا، واندلاع أزمة قومية كبيرة في المنطقة[3]. كذلك دراسة جيمس دوبنز على ما وصفه بالدليل لصانع القرار للاسترشاد به في عملية بناء الدولة تحت الاحتلال[4]. وهناك دراسة حول بناء الأمة في السياسة الخارجية الأمريكية منذ الرئيس روزفلت فرانكلين وحتى الرئيس جورج بوش الابن. وتأتي أهمية هذه

---

(1) إقليم كردستان العراق.. هل هي سياسة فرض الأمر الواقع؟، (مرجع سابق)، ص3.

(2) دهام محمد العزاوي، الأقليات والتدخل الإنساني، (عمان: دار أسامة، 2005)، ص143.

(3) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي ومستقبل المسألة الكردية في العراق، مجلة شؤون عربية، العدد 124، (شتاء 2005م)، ص193.

(4) James Dobbins et. al., The Beginner's Guide to Nation-Building (Santa Monica: RAND, 2007).

الدراسة من كونها قد ركزت على عملية صنع القرار الخاص بالتدخل العسكري لإعادة بناء الدولة داخل الإدارات الأمريكية المختلفة، بدءاً من قرار احتلال اليابان وألمانيا في عهد إدارة روزفلت، ومروراً بحالات الصومال وهايتي والبوسنة وكوسوفو في عهد إدارة بيل كلينتون، ثم حالتي أفغانستان والعراق في عهد إدارة بوش الابن[1].

إن العقبة الداخلية للاكراد في تحقيق الحلم ستكون الحكومة المركزية في العراق التي لا توافق على سيطرة الأكراد على المناطق المتنازع عليها، ولكن انشغال الحكومة العراقية بمشاكلها الداخلية ومشاكل احتلال (داعيش) مساحات واسعة من أرض العراق سيُحيد الجانب الحكومي من المطالبة في هذه الأراضي حالياً، وسوف لن تعارض على خيار الشعب الكردي في الاستقلال. تبقى مسألة إعلان الدولة الكردية مسألة وقت لا أقل فعند اكتمال الصورة لدى الولايات المتحدة نحو سيناريو تغيير المنطقة، فستصبح دولة كردستان حقيقة واقعة ولا مفر منها، ولقد استفادت كردستان من الوقت في الحصول على قبول الاستقلال من قبل دول الجوار التي كانت تعارض بشدة استقلال كردستان العراق. كما حصلت كردستان العراق على الدعم الإسرائيلي الذي لديه التأثير الواضح على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

3- المشهد الثالث: استقلال أكراد سوريا

لقد بات من المؤكد أن الأكراد، في سوريا والعراق على الأقل، سيلعبون دوراً مركزياً في الحرب على (داعيش). لقد أثبت المقاتلون الأكراد أنهم يستطيعون الوقوف في وجه (داعيش) والحد من توسعه الجغرافي. وبما أن الإدارة الأمريكية أبدت رفضها إرسال قوات برية إلى المنطقة لمحاربة الجماعات الجهادية، فإن الأكراد قد يكونون حليفاً استراتيجياً لواشنطن في مشروعها طويل الأمد ضد الحركات الجهادية في الشرق الأوسط. في غضون ذلك، ربما يعمل الأمريكيون مع حلفائهم الإقليميين على خلق بيئة في الدول التي يقطنها الأكراد حتى يتمكن الأكراد أنفسهم من التمتع بحقوقهم القومية والديمقراطية، بشرط ألا يؤثر ذلك على التوازن الإقليمي الحساس، لكن الانقسامات السياسية الكردية ستستمر في التأثير على وحدة الموقف الكردي من المجريات التي تحدث في المنطقة، وربما يكون ذلك عائقاً أمام حصول الأكراد على حقوقهم الكاملة في أوطانهم.

---

(1) James Dobbins et. Al., After The war: Nation-Building from FRT to Goorgew. Bush, (U.S.A.: RAND, 2008).

ويبدو كذلك أن النفط هو حلقة الوصل الاقتصادية بين الأكراد وإسرائيل. النفط من جهته يوفر الموارد الاقتصادية للدولة الجديدة، وإسرائيل توفر الحماية والرعاية لها، أو على الأقل تقدير توفر لهما رعاية من نوع خاص هي رعاية شركات النفط العالمية الكبرى، التي لها تأثير اكبر من تأثير الدول نفسها، لاسيما (اكسون موبيل) التي تمتاز بعلاقة وطيدة مع إسرائيل وتتعامل بنفط العراق وسوريا المهرب. (فاكسون موبيل) هي من يتحكم بالنفط في إقليم كردستان، وسيكون النفط الذي تشتريه ألان غير مهرب بعد إعلان الدولة الجديدة وقيامها فعليا وفرضها بسياسة الأمر الواقع وصدمة العنف الموجه وبث الفوضى، وخلق بيئة مشجعة على الصراع والتقسيم، لصناعة دول صغيرة ضعيفة فاشلة في محيط إسرائيل، دول حدودها الجديدة هي عبارة عن تركة من الخلافات والصراعات الدموية فيما بينها، دول سترهن وجودها ببيع ثروتها لمن يوفر لها الحماية من جيرانها[1].

وبدخول سوريا مرحلة الجيل الثالث في بناء الدولة بعد عام 2011م، فان الفوضى هي من سيحكم ويسيطر على هذا الجيل، فوضى الحكومة والتقسيم والصراعات الطائفية والمذهبية، بالتأكيد ستكون الفترة المقبلة بدون الحكومة الحالية و(بشار الأسد)، لان النظام في سوريا متجه إلى التغيير الجذري من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. سيكون حال سوريا كحال العراق اليوم أو كحال ليبيا، من سيحكم سوريا أحزاب إسلامية ودينية متشددة، وستكون هنالك حكومة هشة جداً. هذه الحالة ستؤدي بالضرورة إلى استقلال المناطق التي يسكنها الأكراد، ويتوقع أن يتم دمج ما بين كردستان العراق وكردستان سوريا تحت مظلة كيان واحد وبالطريقة الفيدرالية، ولكن هذه الاندماج يحتاج الوقت الكافي لرفع الإشكالات بين الأكراد في مسالة القيادة والنزاع الداخلي ما بين الأحزاب الكردية لتصدر الساحة السياسية والتمثيل للأكراد.

4- المشهد الرابع: استقلال أكراد إيران

تكاد تدخل إيران في مرحلة نهاية الجيل الثالث المتمثل بالجمهورية الإسلامية والتي استلمت السلطة في إيران عام 1979، وفي اعتقادنا فان المرحلة الجديدة في التغيير بإيران قريبة، ومن العوامل الدافعة لهذا المشهد، هو ما تقدم به (برنارد لويس) للإدارة الأمريكية بتقسيم منطقة الشرق الأوسط إلى دول صغير وضعيفة على أساس المذهب والعقيدة.

---

(1) عبد الستار الناصري، الدولة الكردية فـي العراق والشام المصدر:

http://www.alaalem.com/index.php?news.

المرحلة القادمة من تاريخ إيران ستجعل أكراد إيران في وضع قابل للانفصال عن إيران، وهناك مشهد إما أن ينال الأكراد حقوقهم بالانفصال عن طريق العنف أو ينال الأكراد حقهم في تكوين دولتهم عن طريق تقرير المصير(التغيير الناعم)، وهنا سنكون أمام خيار بقاء أكراد إيران في وضع خاص بهم من ناحية الاستقلال، أو يندمجوا مع كردستان المستقلة المتكونة من أكراد العراق وسوريا ويعتقد الباحث أن الاندماج بين الكيانات الكردية الجديدة سيكون بصيغة الفيدرالية، وستواجهنا أيضا مشكلة صعوبة القيادة وطبيعة النظام المتبع (فأكراد إيران لهم الأسبقية في تأسيس جمهورية مهاباد 1946)، وهنا سنواجه مشكلة اختيار العاصمة للدولة الجديدة وكذلك اختيار القيادة الكردية التي سوف تحكم هذا الدولة.

ويبقى أكراد إيران وحدهم تحت رحمة أي تغيير يطرأ على النظام الإيراني بالرغم من وجود حراك مدني وسياسي قوي بينهم، إلا أن الانقسام الحزبي الحاصل -كحال أكراد سوريا- نتيجة سياسات أكراد تركيا والعراق تجاههم، يقلّل من فرص حصول الأكراد الإيرانيين على قرار سياسي مستقل بهم. لكن من خلال علاقاتهم الوثيقة مع المعارضة الإيرانية والأقليات الأخرى، يبقى أكراد إيران الأكثر تنظيماً على المستوى الوطني مقارنة مع أكراد الدول الأخرى.

5- المشهد الخامس: استقلال أكراد تركيا

بدخول تركيا الجيل الثالث من عمر الدولة عام 2002م، فقد وصل حزب العدالة والتنمية (ذو الأصول الإسلامية) إلى تشكيل الحكومة التركية، وبهذا تحققت توقعات الباحث باستلام الأحزاب الإسلامية الحكم للجيل الثالث من عمر الدولة في تركيا (حال الجيل الثالث في إيران والحكومة الإسلامية- وحال الجيل الثالث في العراق والحكومة ذات الخلفية الإسلامية). ولكن الحكومة في تركيا تختلف عن الحالة العراقية، بسبب أن الدور الذي تلعبه الحكومة التركية هو دور مؤثر على المستوى الإقليمي. أما الحكومة العراقية فتلعب دور المتأثر، فلهذا نشاهد أن الأحداث في تركيا تختلف عن الأحداث في العراق والمناطق العربية. من ناحية العنف والإرهاب. فجميع الدول الحالية فيها العنف ولكن بنسبة معينة وبدرجات معينة. فنشاهد العنف في تركيا عن طريق جهة داخلية (PKK) تتقاتل وتنفذ العنف من مناطق خارج الدولة. أما الأقطار العربية فان العنف والإرهاب يتولد من جهات داخلية والصراع يكون في أراضي الدولة من الداخل.

توجه حزب العدالة والتنمية بخارطته السياسية نحو مجاله الحيوي في التمدد نحو الجنوب والشرق، فكان أداة فاعلة في مسانده العاصفة التي مرت بالدول العربية من ثورات وانتفاضات وحركات مسلحة أحرقت الجميع. لم يكن فوز حزب العدالة والتنمية صدفة في الانتخابات النيابية، فقد سبق هذا التاريخ الضربات التي وجهت إلى الولايات المتحدة عام 2001، وفي نفس العام تأسس حزب العدالة والتنمية، وبعد عام استطاع أن يستحوذ على السلطة في تركيا لتبدأ مرحلة جديدة في المنطقة تكون تركيا هي الداعمة لها بغطاء الأحزاب الإسلامي. وهنا يأتي دور مشروع (برنارد لويس) في إيجاد أدوات إدامة الصراع وتنفيذ المصالح والمخطط الأمريكي، ويمكن الاستنتاج بان الدول المؤثِرة إقليمياً هي أدوات بيد الولايات المتحدة لحين انتهاء المصلحة الإستراتيجية لها وستبدأ مرحلة التغير السياسي والتقسيم لهذه الدول بعد اكتمال المشروع الأمريكي بتقسيم المنطقة. وهنا سيُجاور تركيا كيان كردي فيدرالي مكون من أكراد (العراق وسوريا وإيران)، وسيبقى (PKK) يوجه الضربات إلى تركيا، وستستمر الضغوط الدولية على تركيا إلى أن تقرر إعطاء الأكراد حق تقرير المصير ليندمجوا مع الأكراد الباقين في دولة فيدرالية ستعلن توحد كردستان. إن نهاية مشروع التقسيم الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط سيكون نهايته تقسيم تركيا وهذا المشروع سوف ينتهي باعتقادنا بحلول عام 2040م (تقريباً). وسيُستقطع من تركيا الجزء الجنوبي الشرقي المكتظ بالأكراد، الذين سيبنون دولتهم الخاصة بهم، وهناك الاحتمال بقائهم في وضع خاص بهم بقيادة (PKK) أو الاندماج في كردستان الكبرى وفق اتحاد فيدرالي.

أما المشكلة التي ستواجه الدولة الكردية القادمة، إذا تأسست: فكيف سيكون شكل الحكم فيها هل هو ليبرالي علماني كما تتبعه الأحزاب الكردية العراقية والسورية، أم هو اشتراكي ماركسي كما يتبعه حزب العمال الكردستاني التركي؟ وإذا فرغنا من هذه المسالة فهناك مشكلة من سوف يتولى الحكم. فلنفترض قامت الدولة الكردية وتم تأسيس البرلمان فان الفائز بمقاعد هذا البرلمان هم أكراد تركيا حسب كثافتهم السكانية المقدرة بـ(15) مليون نسمة وسوف يشكلون الحكومة، وهنا السؤال هل سيقبل أكراد العراق هذا الوضع، لأنهم يعتبرون أنفسهم السباقين في الحركة الكردية وهم أول من انتزع الحقوق الكردية ولهذا السبب فلهم الحق بقيادة العملية السياسية. وهناك أكراد إيران الذين لديهم الثقل البشري وكذلك التأثير. وتبقى هذه المشاكل مرحلية في وقتها، لان الأكراد حاليا لديهم هدف واحد ويسعون إليه آلا وهو تحقيق الدولة الكردية. أما كيف ستبنى مؤسسات الدولة فهي

مرحلة سابقة أوانها، ويعتقد الباحث حصول أزمة داخلية تستمر سنيين إلى أن تستقر الأوضاع الداخلية، وأن انتهت الأوضاع الداخلية فستكون هناك مشاكل مع دول الجوار الإقليمي وهذا ما سيشعل المنطقة لصراعات لا تنتهي.

هذه الأحداث التي ستشكل الدولة (كردستان الكبرى) سوف لن تجعل المنطقة في أمان تام فقد يكون هذا الكيان باب لمرحلة تاريخية جديدة قادمة تحت سيطرة النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إن الدولة الكردية ستكون لاعباً فاعلاً ومنفذاً جيداً للسياسة الغربية وللولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص، لان الولايات المتحدة هي صاحبة الفضل للأكراد في إنشاء الكيان القومي لهم، وبهذا ستكون كردستان الأداة الطائعة للولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيراً يرى الباحث إن عدة ظروف قد توفرت للأكراد لتأسيس دولة عابرة للحدود، انطلاقاً من العراق وسوريا، وتمثلت هذه الظروف بالاستقلالية الاقتصادية للأكراد في هذه الأجزاء، عن طريق الاتفاق مع شركات عالمية لاستخراج وبيع النفط والغاز. كما سيطرت قوات البيشمركة الكردية على مدينة كركوك النفطية، وإعلان رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزان بضم المناطق المتنازع عليها وإجراء الاستفتاء لحق تقرير المصير للشعب الكردي، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي جامع لجميع الأكراد في العراق وتركيا وإيران وسوريا.

سمحت الظروف الحالية في المنطقة بالاتصال الجغرافي ما بين الأكراد، فقد سهلت الاتصالات بعد فتح الحدود بسبب سيطرة (داعش) على أجزاء من العراق وسوريا، فأصبحت الأراضي الكردية متصلة ما بين العراق وسوريا، وهذه الأراضي ليست ببعيدة عن جنوب شرق تركيا وشمال غرب إيران.

أما على المستوى العسكري فقد أصبح الأكراد يمتلكون قوات شبه نظامية، متمثلة في قوات البيشمركة وبتسليح يشبه الجيوش النظامية بعد مساعدة الولايات المتحدة لهم، لقد تعاملت دول حلف شمال الأطلسي عامة، والولايات المتحدة خاصة، مع قضية تسليح الأكراد سواء في سوريا أو في العراق، على إنهم بديل مؤقت لنشر قوات برية في إطار الحرب الدولية على (داعش).

تطرح تجربة إقليم كردستان العراق في بناء إقليم كردي، شكل تطور الوعي الكردي بالأيديولوجية القومية والخروج إلى حيز الممارسة العلمية ضمن الإطار الجغرافي للمكون الكردي، الأمر الذي يثير إشكالية كبيرة في الوعي القومي الكردي السوري بالوطنية

السورية التي تبدو وكأنها أمام امتحان تاريخي ومعرضة للتدمير والتقسيم، إذا لم تنتج المعارضة السورية في إيجاد صيغة واقعية تقر بحقوق الشعب الكردي والأقليات القومية والدينية والمذهبية التي تخشى من التداعيات ووصول جماعات متشددة إلى السلطة حيث المخاوف من سيطرة الإسلاميين على المشهد السياسي في المرحلة المقبلة.

لذا يعتقد الباحث أن سيناريو تحقيق الحلم الكردي بالدولة الكردية يقوم على انهيار الأنظمة الحاكمة وتبدل النظام الدولي في الشرق الأوسط وهذا ما توقعناه بعد دخول العراق وسوريا من ضمن الدول الفاشلة، افتقادها تحقيق الأمن وعدم تمكنها من إدارة الدولة، ولعدم سيطرتها على حدود البلاد وانتشار الفوضى والفساد. كذلك سوف تنهار المنظومة الحاكمة في إيران بعد نفاذ المصلحة الدولية منها. ويأتي بعدها الانهيار التركي وتقسيمها بعد انتهاء التزعم الإقليمي وقيادة الشرق الأوسط وفق النظام الإسلامي، ورفع راية الخلافة وتشجيع التطرف في البلاد العربية خاصة والبلاد الإسلامية خاصة. من أنقاض هذا الوضع سوف تولد الدولة الكردية. وستعيش المنطقة حالة من النظم الفيدرالية وفق الثقافة المفروضة من قبل الولايات المتحدة.

تتحرك منطقة الشرق الأوسط، في أكثر من مكان، نحو أوضاع جديدة، ينتظر منها اشتداد عمليات التجاذب والتنافر وتزايد الضغوطات المتنوعة والمتبادلة بين الأطراف الإقليمية والدولية. وعلى هذا الأساس تتوجه الأنظار إلى مناطق التوتر والتي تقف على أعتاب مرحلة جديدة من الصراع الدائر بينهم. وتشهد منطقة الشرق الأوسط مرحلة تغيير ورسم جديد وفق المنظور الإمبراطوري للولايات المتحدة وعلى أساس ثقافتها المتمثلة في بناء الأمة. عندما ظهرت الدولة القومية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر شدد دعاتها على ضرورة الجمع بين الأمة الواحدة الكاملة والوحدة السياسية الواحدة فلا تتفتت الأولى بين عدة أمم، ولا تضم الثانية عدة أمم، لكن منطق الدولة الحديثة اختلف عما كان موجود في أوروبا خلال تلك الحقبة، إذ يكفي أن يتحقق لهذه الدول عامل التجانس البشري المهئ للوحدة الوطنية في الداخل، وسواء تحقق هذا التجانس عن طريق وحدة اللغة أو الأصل أو الاثنين معاً أو عن طريق وحدة المصالح فأن المهم هو وجود رغبة بالعيش المشترك لدى أبناء الدولة الواحدة.

تعددت مصادر أصول الشعب الكردي، فهناك من نسبهم إلى الأصول العربية، وأهتم رؤساء القبائل الكردية اهتماماً متزايداً بالفرضية العربية لنسب الأكراد، في محاولة منهم وتأكيد أصالتهم العربية لنشر الدين الإسلامي. أما الروايات الكردية فأنهم ينسبون

بأنفسهم إلى (الكوتيين)، ويرى البعض أن الأكراد هم من الشعوب القوقازية ونتيجة اختلاطهم مع (الميديين)، اقتبسوا اللغة الميدية الآرية وتحولوا إلى آريين (هندو - أوربيين)، ويعتقدون إنهم هاجروا من شرق إيران إلى غربها واندمجوا مع السكان هناك ونراهم بالصورة الحالية.

وتتكون اللغة الكردية من مجموعة من الـلـهجات المقسمة حسب التوزيع الجغرافي والتطور التاريخي للغة الكردية. تميزت الـلـهجة الكرمانجية التي يتحدث بها أكراد تركيا وسوريا وبعض أكراد العراق، بأنها اللغة المنتشرة والأكثر شيوعاً. ثم تأتي بعدها الـلـهجة السورانية التي يتحدث بها أكراد إيران بعض أكراد العراق. اهتمت المملكة المتحدة البريطانية بعد احتلال العراق باللغة الكردية، وتم وضع الكثير من القواعد والضوابط لها، وتم مساعدة الأكراد في نشر اللغة الكردية بين الأكراد. ازدهرت الـلـهجة السورانية بين الأكراد (خاصة العراق) بعد ثورة 1958، بينما تراجعت الكرمانجية بعد منع تركيا أكرادها من الحديث بالكردية. تميز المجتمع الكردي بصورة عامة، بأنه مجتمع قبلي، الولاء فيه أولاً للعائلة ثم القبيلة. تطور المجتمع الكردي مع بداية القرن العشرين، بسبب تطور المنطقة الكردية اقتصادياً. وكانت الأرض والموارد الطبيعية والثروة حكراً على الإقطاع، وهذا أدى إلى الفجوة الاقتصادية بينهم وبين الفلاحين، وبدأ النظام الإقطاعي بالانحسار في بداية القرن العشرين. تميزت طبيعة كردستان بالطابع الجبلي، وتشكل جبال طوروس وجبال زاغروس العمود الفقري لكردستان، وتقاسمت الإمبراطورية الساسانية والبيزنطية المنطقة الكردية حتى دخول الإسلام، الذي فتح البلاد ودخلت الشعوب في المنطقة تحت راية الإسلام بما فيهم الأكراد. ثم قام الشاه سليمان السلجوقي (القرن الخامس الهجري)، باستقطاع جزء من جبال كرمنشاه وشهرزور واسماها مقاطعة (كردستان). ثم تقاسمها العثمانيين والصفويين، اثر معركة جالديران 1514م، وبعد الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918م، واثر اتفاقية فرساي وسيفر ولوزان تم توزيع الأكراد على الدولة التركية والعراقية والسورية.

لا يزال الجدل قائماً بين الباحثين حول تحديد تعداد الأكراد، ويمكن القول بأن هذه المسألة تعد من المسائل الأكثر تعقيداً وتضارباً وصعوبة، ويمكن إرجاع هذه الصعوبة إلى التضارب بين الإحصائيات التي تقدمها الدول التي يتواجد فيها الأكراد، وتلك التي تقدمها المصادر الكردية. إن كردستان بلاد ذات حدود طبيعية وهي وطن الشعب الكردي رغم عدم وجود حدود سياسية دولية ورغم تقسيمها بين دول العراق تركيا إيران سوريا،

وجغرافية كردستان تشكل عنصراً أساسياً من الهوية القومية الكردية، والحركة القومية الكردية مصرة على تحويل الحدود الطبيعية كردستان إلى حدود سياسية لكيان سياسي مستقل أو شبه مستقل، وهي تصر على أن كردستان هي بلاد الأكراد وتحدد حدودها حسب تواجد الشعب الكردي بالإضافة إلى الرجوع إلى أقوال بعض المستشرقين وخاصة الذين تكون أقوالهم في صالح الأكراد، وبذلك تساهم إشكالية تحديد حدود كردستان الجغرافية والطبيعية في تعميق إشكالية الهوية القومية الكردية.

نشأت إمارات إقطاعية في القرون الماضية وبرزت من بينها إمارة بابان، وسوران، وبهدينان، وبوتان، وهكاري، وكانت هذه الإمارات في قتال دائم فيما بينها، وكانت كل إمارة تزيح وتنهي الإمارة الأخرى، وهذا الأمر أضعف الأكراد وأبعدهم عن الوحدة في تشكيل إمارة أو دولة قوية. بعد الحرب العالمية الأولى، حصل الشيخ محمود الحفيد وبمساعدة بريطانيا على بعض الحقوق في السليمانية، فنصب نفسه ملكا عليها، وتم إزاحته من قبل بريطانيا، ومع ذلك كانت كردستان تستجيب للتطور الذي شجع القوى التقدمية السياسية لدى الأكراد. وتطور المشروع الكردي بجمهورية مهاباد في إيران 1946 التي لم تستمر طويلاً، واخذ التطور السياسي الكردي بالتزايد بعد حصول الأكراد على حقوقهم في الدستور العراقي لعام 1958، ثم قانون الحكم الذاتي في العراق لعام 1974، ثم حلم الفيدرالية في عام 2003 في العراق.

تكمن أهم معوقات إقامة الدولة الكردية، في تضارب المواقف الكردية والتباينات الأيديولوجية والحزبية، فالأحزاب الكردية العراقية كثيراً ما كانت تتقاتل فيما بينها، وتختلف أيديولوجيتها، وكثيرا ما كانت تنشق على نفسها، أو كُثر التقلبات بالارتباط بالخارج أو المساعدات التي تتلقاها من الخارج، لتحقيق مصالحها على حساب الإضرار بالعراق. فيما يتبنى أكراد إيران مواقف ومبادئ ثابتة، وتساند قضية الاستقلال وتبدي استعدادها للدفاع عن حالة تعرضه لأي هجوم، ويتبنى هذا الموقف أيضاً حزب العمال الكردستاني في تركيا ومجلس شعب غرب كردستان السوري، في المقابل يعارض حزب الإتحاد الوطني الكردستاني العراقي فكرة الاستقلال في كردستان، ومن ثم فإن السعي نحو دولة مستقلة قد يؤجج هذه الخصومات، وهو ما سيئول إلى مزيداً من الخلافات، خاصة في ظل حاجتهم إلى إعادة هيكلة قواتهم العسكرية التي لا تزال هي الأخرى منقسمة.

ويلعب الاقتصاد دوراً أساسياً في حياة كردستان، فإقليم كردستان جغرافياً هو إقليم مُغلق، يفتقر لإطلالة بحرية وهو إقليم قاري حبيس، وهذا يؤدي إلى المخاطر الاقتصادية على

مستقبل الإقليم مقارنة بما يشكله الثقل الاقتصادي للدول المجاورة للإقليم من ضغوط حالية ومستقبلية عليه لتلافي مكامن الخطر في السياسة الاقتصادية للإقليم ومعالجتها.

وتلعب العوامل الاجتماعية دوراً فاعل في إعاقة قيام الدولة الموحدة، فالعقبة القبلية بين الأكراد تكاد تقف عقبة واضحة جداً قديماً وحديثاً. فهناك الولاءات البدائية التي تحدد ولاء الفرد للعائلة والعشيرة، وغالباً تكون هذه الولاءات بديلة عن الدولة. وهناك اللغة وتعددها، بحيث إنها تُعتبر حاجز كبير بين الأكراد، فقد لا يستطيع أكراد التفاهم فيما بينهم داخل المنطقة الواحد أو المناطق الأخرى (أكراد الدول الأخرى). إن التحدي اللغوي الرئيسي هو في المجتمع الكردي نفسه، ونحن لا نقلل من عوامل البيئة المحيطة بالمجال الكردي أو التي تحكمه، ولا بعناصرها الفاعلة لكننا نعيد ترتيب أولويات النظر إلى اللغة والبناء اللغوي واعتبارات تحليل الواقع الثقافي الراهن، ذلك أن التشكيل اللغوي والـلـهجي المتعدد سابق على الانقسام الجغرافي والتوزيع بين الكيانات السياسية الراهنة، ومن ثم قد يكون سبباً له، أو أحد أسبابه، وقد يكون نتيجة له أيضاً.

تتمثل المعوقات الإقليمية لقيام دولة كردية في تحفظ دول الإقليم خاصة إيران وتركيا، حيث ترفض تركيا فكرة الدولة المستقلة باعتبار أن قضية الأكراد ليست عراقية فقط، خاصة أن نسبة كبيرة من الأكراد تقيم في تركيا. شكل أكراد العراق إغراء للقوى الإقليمية لاستخدامهم للتدخل في شئون العراق، وشكلت القضية الكردية قلق مزدوج لكل من تركيا وإيران وسوريا بسبب وجود الأكراد داخل حدود هذه الدول. ولقد استخدمت هذه الدول جميع الوسائل الأمنية والعسكرية والسياسية من اجل القضاء على فكرة الانفصال لدى الأكراد.

أما المعوقات الدولية لقيام الدولة الكردية فقد بدأت مع اتفاقية سايكس بيكو 1916 أثناء الحرب العالمية الأولى وذلك بتقسيم منطقة الشرق الأوسط (تركة الدولة العثمانية)، ثم هدنة مدروس 1918 وبعدها مؤتمر الصلح في فرساي 1919 ثم مؤتمر سان ريمو 1920 وبعدها اتفاق سيفر 1920 ثم معاهدة الصلح لوزان 1923، الذي ألغى معاهدة سيفر وحسم موضوع الكيان الكردي بالفشل ولم يعد مشروع الدولة الكردية المقترح أي وجود. كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأكراد ضد الحكومة العراقية، وقد كان ذلك على الدوام جزءاً من عالم سياسة الأمر الواقع النفعية، إن التطورات السياسية التي حدثت في مطلع السبعينات من القرن العشرين ساهمت في صياغة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشكلة الكردية وتمثلت في تأميم العراق للنفط، وانسحاب المملكة المتحدة البريطانية من الخليج العربي، واستخدام العرب النفط في حرب 1973 ضد إسرائيل،

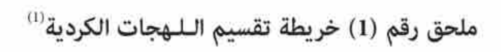
ومعاهدة الصداقة والتعاون العراقية السوفيتية، واستفادت الولايات المتحدة من الأكراد كثيراً في حرب 1991 ضد العراق، وأحسنت استخدامهم كورقة ضغط ضد الحكومة. أما الجانب الروسي فقد استفاد من الأكراد واستخدمهم كورقة ضغط في المنطقة، فقد استخدمهم في إيران (عن طريق دعم جمهورية مهاباد 1946)، واستغل أكراد العراق من اجل الضغط على الحكومة العراقية، واستخدم أكراد تركيا ضد حكومة أنقرة. منذ سنة 1991 أصبح إقليم كردستان العراق يتمتع بحكم ذاتي فعلي عندما فرضت الولايات المتحدة منطقة جوية محظورة، لقد شجعت هذه الحماية الأميركية كردستان على إعلان استقلالها عن العراق وبذلك تربك النظام الحدودي القائم، لكن الأكراد خيروا خدمة مصالحهم الاقتصادية داخل تلك الحدود. بعد الغزو الأميركي للعراق أقرّ الدستور العراقي الجديد نظاما فدراليا وأعطى إقليم كردستان درجة كبيرة من الحكم الذاتي على محافظات دهوك وأربيل والسليمانية. إن الأكراد خططوا بعد الاحتلال الأمريكي لتحقيق طموحاتهم من خلال، إحياء الأمل في بناء الدولة الكردية في نطاق الفيدرالية العراقية لتكون اللبنة الأولى في بناء الدولة الكردية المستقلة مستقبلاً. توفرت عدة ظروف للأكراد لتأسيس دولة عابرة للحدود، انطلاقاً من العراق وسوريا، وتمثلت هذه الظروف بالاستقلالية الاقتصادية للأكراد في هذه الأجزاء، عن طريق الاتفاق مع شركات عالمية لاستخراج وبيع النفط والغاز. كما سيطرت قوات البيشمركة الكردية على مدينة كركوك النفطية، وإعلان رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزان بضم المناطق المتنازع عليها وإجراء الاستفتاء لحق تقرير المصير للشعب الكردي، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي جامع لجميع الأكراد في العراق وتركيا وإيران وسوريا. سمحت الظروف الحالية في المنطقة بالاتصال الجغرافي ما بين الأكراد، فقد سهلت الاتصالات بعد فتح الحدود بسبب سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعيش) على أجزاء من العراق وسوريا، فأصبحت الأراضي الكردية متصلة ما بين العراق وسوريا، وهذه الأراضي ليست ببعيدة عن جنوب شرق تركيا وشمال غرب إيران. أما على المستوى العسكري فقد أصبح الأكراد يمتلكون قوات شبه نظامية، متمثلة في قوات البيشمركة وبتسليح يشبه الجيوش النظامية بعد مساعدة الولايات المتحدة لهم، لقد تعاملت دول حلف شمال الأطلسي عامة، والولايات المتحدة خاصة، مع قضية تسليح الأكراد سواء في سوريا أو في العراق، على إنهم بديل مؤقت لنشر قوات برية في إطار الحرب الدولية على (داعش).

تطرح تجربة إقليم كردستان العراق في بناء إقليم كردي، شكل تطور الوعي الكردي بالأيديولوجية القومية والخروج إلى حيز الممارسة العلمية ضمن الإطار الجغرافي للمكون

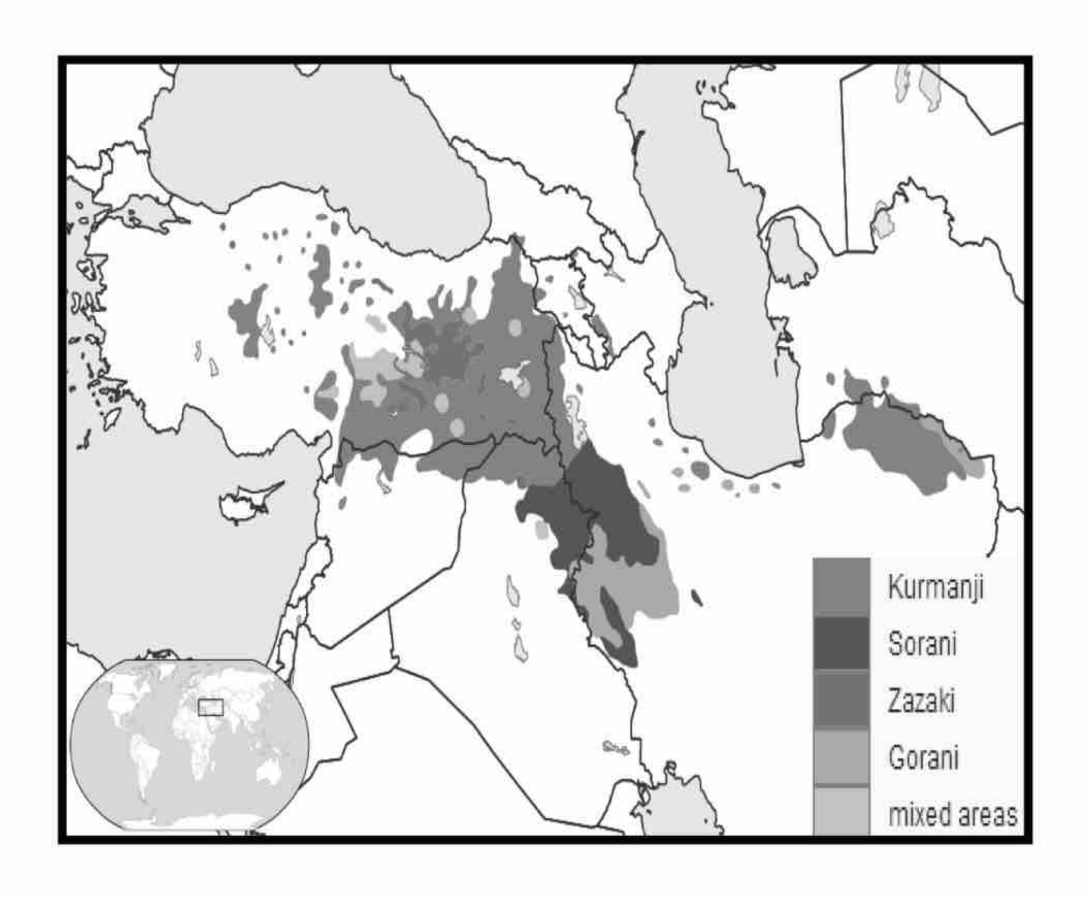
الكردي، الأمر الذي يثير إشكالية كبيرة في الوعي القومي الكردي السوري بالوطنية السورية التي تبدو وكأنها أمام امتحان تاريخي ومعرضة للتدمير والتقسيم، إذا لم تنتج المعارضة السورية في إيجاد صيغة واقعية تقر بحقوق الشعب الكردي والأقليات القومية والدينية والمذهبية التي تخشى من التداعيات ووصول جماعات متشددة إلى السلطة حيث المخاوف من سيطرة الإسلاميين على المشهد السياسي في المرحلة المقبلة

وأخيرا فان سيناريو تحقيق الحلم الكردي بالدولة الكردية يقوم على انهيار الأنظمة الحاكمة وتبدل النظام الدولي في الشرق الأوسط وهذا ما توقعناه بعد دخول العراق وسوريا من ضمن الدول الفاشلة، التي تفتقد تحقيق الأمن وعدم تمكنها من إدارة الدولة، ولعدم سيطرتها على حدود البلاد وانتشار الفوضى والفساد فيها. كذلك سوف تنهار المنظومة الحاكمة في إيران بعد نفاذ المصلحة الدولية منها، كلاعب إقليمي، واقترابها من نهاية الجيل الثالث لعمر الدولة. ويأتي بعدها الانهيار التركي وتقسيمها بعد انتهاء التزعم الإقليمي وقيادة الشرق الأوسط وفق النظام الإسلامي، ورفع راية الخلافة وتشجيع التطرف في البلاد العربية خاصة والبلاد الإسلامية عامة. من أنقاض هذا الوضع سوف تولد الدولة الكردية. وستعيش المنطقة حالة من النظم الفيدرالية وفق الثقافة المفروضة من قبل الولايات المتحدة.

الملاحق



ملحق رقم (1) خريطة تقسيم اللـهجات الكردية[1]



(1) http://www.noonpost.net/content/3497.

ملحق رقم (2) خريطة إقليم الجبال[1]



(1) كي لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، (مرجع سابق)، ص200.

ملحق رقم (3) خريطة كردستان الكبرى[1]



(1) http://chicagoboyz.net/archives/category/jews.

ملحق رقم (4) تواجد الأكراد في منطقة الشرق الأوسط[1]

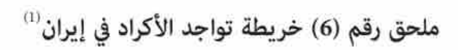


(1) http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%BA.

ملحق رقم (5) خريطة تواجد الأكراد في تركيا[1]



(1) http://maqalati.com/2.htm.



ملحق رقم (6) خريطة تواجد الأكراد في إيران[1]

(1) http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%84%D9%81:Iran_main_languages.png.

ملحق رقم (7) خريطة تواجد الأكراد في العراق[1]



(1) http://www.sasapost.com/3maps_affect_the_battle_of_iraq.

ملحق رقم (8) خريطة تواجد الأكراد في سوريا[1]



(1) https://alossaily.files.wordpress.com/2013/08/519x340-fit.jpg.

ملحق رقم (9) الاقتتال الداخلي في كردستان العراق[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

ت.ف/ ٤٠١٦١٩

((يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة

على ما فعلتم نادمين))



صدق الله العظيم

اوردت بعض وسائل الاعلام العربية تقارير عن مشاركة الحركة الاسلامية في كردستان العراق [illegible] المعارك الجارية منذ مطلع الشهر الماضي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني [illegible] , زاعمة ان مجاهدي الحركة يقاتلون الى جانب قوات الحزب الديمقراطي , لذلك ... وتوضيح [illegible] حركتنا ازاء ما تشهده كردستان العراق من مواجهات مؤسفة , فقد ادلى مصدر مسؤول في [illegible] الخارجية للحركة الاسلامية في كردستان العراق .. بالتعليق الرسمي التالي :

تعقيبا على ما نشر في بعض الصحف العربية من مشاركة مجاهدينا في القتال الدائر بين [illegible] الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني , تود الحركة الاسلامية في كردستان [illegible] توضيح موقفها الحقيقي ازاء ما يجري من معارك داخلية بين هذين الطرفين الى الرأي [illegible] والاسلامي والعالمي .

اولا : ان الحركة الاسلامية في كردستان العراق ترفض كل اشكال القتال الكردي - الكردي في [illegible] العراق وتدين بشدة الاطراف التي تتسبب في ذلك , لان اراقة الدم الكردي بالسلاح الكردي [illegible] بحق شعبنا الكردي الصابر , واضعاف لمسيرته الجهادية فضلا عن ان هذا القتال يخدم القوى [illegible] لقضية شعبنا الكردي المسلم العادلة , وفي مقدمتها النظام الصدامي المجرم .

ثانيا : ان الحركة الاسلامية في كردستان , تطالب بوقف فوري لاطلاق النار بين الحزبين : [illegible] الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني , وحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية وعبر الحوار [illegible] المباشر او غير المباشر , وان قيادة الحركة الاسلامية على استعداد لاداء اي دور من شأنه [illegible] الدم الكردي وصيانة الموقف المشترك على اساس المصالحة العادلة بين جميع الاطراف [illegible] المختلفة .

ثالثا : لقد تعرضت مواقع ومقرات تابعة للحركة الاسلامية في كردستان العراق الى هجمات [illegible] قبل قوات احد الطرفين المتنازعين بسبب لجوء افراد من الطرف الاخر اليها , مما اضطر مجاهدي [illegible] على هذه الاعتداءات دفاعا عن مواقعهم ومقراتهم , وان الرد ذا طبيعة دفاعية صرفة . ونحن [illegible] ذلك ننفي ما اوردته وسائل الاعلام العربية من مشاركة مجاهدينا في القتال الى جانب قوات [illegible] الديمقراطي الكردستاني .

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية، (مرجع سابق)، ص858.

رابعا : تكرر الحركة الاسلامية في كردستان التأكيد على استقلال ارادتها وقراراتها عن اية جهة اقليمية مهما كانت قريبة الى سياسة الحركة واهدافها , وتعيد التأكيد بأنه لاوجود لأية وجودات مسلحة ايرانية او غير ايرانية ضمن تشكيلات وقطعات مجاهدينا الابطال .. وان ما يتردد من وجود عناصر من الحرس الثوري الايراني ضمن صفوف مقاتلي حركتنا , انما يندرج تحت قائمة الجهود المشبوهة التي تقوم بها بعض الاطراف لتشويش سمعة الحركة الاسلامية في كردستان العراق . مؤكدين اعتزازنا بعلاقاتنا السياسية مع كل الاطراف الاقليمية والدولية التي تناصر قضية شعبنا العراقي العادلة عموما وقضية شعبنا الكردي المسلم خصوصا .

خامسا : ان الحركة الاسلامية في كردستان العراق تؤكد استمرار التزامها بالاتفاق المبرم بينها وبين قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني قبل اكثر من ثلاثة اشهر . رغم ان قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني حاولت التنصل من التزاماتها ازاء الاتفاق ولجأت الى المراوغة والمماطلة من اجل عرقلة تنفيذه , وترى حركتنا ان هذه المماطلة لاتخدم العلاقات بين الطرفين اولا , وتؤثر سلبا على حالة التعايش السلمي المفترض ان تسود كردستان العراق ثانيا .

سادسا : الحركة الاسلامية في كردستان العراق اذ تعتز بعلاقاتها الطبيعية بقيادة وكوادر وجماهير الحزب الديمقراطي الكردستاني , تعلن انها تقف موقف الحياد ازاء القتال الدائر بين قوات هذا الحزب وقوات الاتحاد الوطني الكردستان وتدعو الطرفين الى وقف القتال وانهاء كل مظاهره داخل كردستان العراق . وتطالب قوى المعارضة العراقية وحلفاء القضية العراقية الى بذل اقصى الجهود من اجل تطويق هذه المواجهات وانهائها على اساس حل سلمي عادل .

سابعا : ان الحركة الاسلامية في كردستان العراق , تعتقد ان اي حل للنزاعات الكردية - الكردية في كردستان , لايكتب له النجاح المطلوب اذا جرى لحساب طرف او اكثر على حساب الاطراف الاخرى . لذلك فحركتنا تطالب بحل شامل لكل الخلافات بين الاطراف الكردية و الخروج بأتفاق ينهي صور الاقتتال الداخلي ويبني وحدة الحركة الكردية على اساس من الاحترام المتبادل واقرار حق العمل والنشاط بما يخدم قضية شعبنا الكردي المقدسة .

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " .

صدق الله العظيم .

الحركة الاسلامية في كردستان العراق
العلاقات الخارجية ١٩٩٤/٦/١
الموافق ٢٢ ذي الحجة ١٤١٤هـ

ملحق رقم (10) الملاذ الآمن[1]

أيها الشعب العراقي

قد وصلت قوات الجيش الأمريكي منطقة زاخو الآن

وستقدم قواتنا بتعاون مع قوات عسكرية دولية

ومنظما الأسعاف الدولية الأخرى كثيرمن المساعدات

الانسانية لكل من اللاجيئين. لكي ستقدم قواتنا

الأطعمة، المياة، كذلك الخدمات الصحية.

وستؤسس قواتنا لكم مؤقتاً المخيمات.

ان نعمل هذا مطابق تماماً مع قرار الأمم المتحدة

المرقم ٦٨٨ والله هو الموفق.

فضلاً حافظوا على قواتنا ومن معها تحت حمايتها

وساعدوا هذة الجهود الأنسانية الرامة

وشكراً.

PEOPLE OF IRAQ!

SOLDIERS FROM THE UNITED STATES OF AMERICA HAVE ARRIVED IN ZAKHO. OUR SOLDIERS, AND OTHER INTERNATIONAL FORCES AND RELIEF ORGANIZATIONS, ARE BEING SENT TO HELP YOUR BROTHERS WHO ARE SUFFERING. WE WILL BE BUILDING TEMPORARY COMMUNITIES, PROVIDING FOOD, WATER AND MEDICAL CARE. WE ARE DOING THIS IN ACCORDANCE WITH UNITED NATIONS RESOLUTION 688, AND BECAUSE IT IS RIGHT IN THE EYES OF ALLAH.

OUR SOLDIERS WILL NOT HARM YOU UNLESS YOU ATTACK THEM, OR THE PEOPLE THEY ARE PROTECTING. DO NOT TRY TO STOP THE HUMANITARIAN ACTIONS OF THE WORLD! INSTEAD, JOIN US IN HELPING YOUR BROTHERS.

JOHN M.D. SHALIKASHVILI
LTG, USA
Commander, Combined Task Force

الفريق/جان ام. دي. شاليكاشفيلي
قائد القوات المشتركة

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية، (مرجع سابق)، ص854.

الخاتمة

تتحرك منطقة الشرق الأوسط، في أكثر من مكان، نحو أوضاع جديدة، ينتظر منها اشتداد عمليات التجاذب والتنافر وتزايد الضغوطات المتنوعة والمتبادلة بين الأطراف الإقليمية والدولية. وعلى هذا الأساس تتوجه الأنظار إلى مناطق التوتر والتي تقف على أعتاب مرحلة جديدة من الصراع الدائر بينهم. وتشهد منطقة الشرق الأوسط مرحلة تغيير ورسم جديد وفق المنظور الإمبراطوري للولايات المتحدة وعلى أساس ثقافتها المتمثلة في بناء الأمة. عندما ظهرت الدولة القومية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر شدد دعاتها على ضرورة الجمع بين الأمة الواحدة الكاملة والوحدة السياسية الواحدة فلا تتفتت الأولى بين عدة أمم، ولا تضم الثانية عدة أمم، لكن منطق الدولة الحديثة اختلف عما كان موجود في أوروبا خلال تلك الحقبة، إذ يكفي أن يتحقق لهذه الدول عامل التجانس البشري المهئ للوحدة الوطنية في الداخل، وسواء تحقق هذا التجانس عن طريق وحدة اللغة أو الأصل أو الاثنين معاً أو عن طريق وحدة المصالح فأن المهم هو وجود رغبة بالعيش المشترك لدى أبناء الدولة الواحدة.

تعددت مصادر أصول الشعب الكردي، فهناك من نسبهم إلى الأصول العربية، وأهتم رؤساء القبائل الكردية اهتماماً متزايداً بالفرضية العربية لنسب الأكراد، في محاولة منهم وتأكيد أصالتهم العربية لنشر الدين الإسلامي. أما الروايات الكردية فأنهم ينسبون بأنفسهم إلى (الكوتيين)، ويرى البعض أن الأكراد هم من الشعوب القوقازية ونتيجة اختلاطهم مع (الميديين)، اقتبسوا اللغة الميدية الآرية وتحولوا إلى آريين (هندو - أوربيين)، ويعتقدون إنهم هاجروا من شرق إيران إلى غربها واندمجوا مع السكان هناك ونراهم بالصورة الحالية.

وتتكون اللغة الكردية من مجموعة من اللـهجات المقسمة حسب التوزيع الجغرافي والتطور التاريخي للغة الكردية. تميزت اللـهجة الكرمانجية التي يتحدث بها أكراد تركيا وسوريا وبعض أكراد العراق، بأنها اللغة المنتشرة والأكثر شيوعاً. ثم تأتي بعدها اللـهجة السورانية التي يتحدث بها أكراد إيران بعض أكراد العراق. اهتمت المملكة المتحدة البريطانية بعد احتلال العراق باللغة الكردية، وتم وضع الكثير من القواعد والضوابط لها، وتم مساعدة الأكراد في نشر اللغة الكردية بين الأكراد. ازدهرت اللـهجة السورانية بين الأكراد (خاصة العراق) بعد ثورة 1958، بينما تراجعت الكرمانجية بعد منع تركيا

أكرادها من الحديث بالكردية. تميز المجتمع الكردي بصورة عامة، بأنه مجتمع قبلي، الولاء فيه أولاً للعائلة ثم القبيلة. تطور المجتمع الكردي مع بداية القرن العشرين، بسبب تطور المنطقة الكردية اقتصادياً. وكانت الأرض والموارد الطبيعية والثروة حكراً على الإقطاع، وهذا أدى إلى الفجوة الاقتصادية بينهم وبين الفلاحين، وبدأ النظام الإقطاعي بالانحسار في بداية القرن العشرين. تميزت طبيعة كردستان بالطابع الجبلي، وتشكل جبال طوروس وجبال زاغروس العمود الفقري لكردستان، وتقاسمت الإمبراطورية الساسانية والبيزنطية المنطقة الكردية حتى دخول الإسلام، الذي فتح البلاد ودخلت الشعوب في المنطقة تحت راية الإسلام بما فيهم الأكراد. ثم قام الشاه سليمان السلجوقي (القرن الخامس الهجري)، باستقطاع جزء من جبال كرمنشاه وشهرزور واسماها مقاطعة (كردستان). ثم تقاسمها العثمانيين والصفويين، اثر معركة جالديران 1514م، وبعد الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918م، واثر اتفاقية فرساي وسيفر ولوزان تم توزيع الأكراد على الدولة التركية والعراقية والسورية.

لا يزال الجدل قائماً بين الباحثين حول تحديد تعداد الأكراد، ويمكن القول بأن هذه المسألة تعد من المسائل الأكثر تعقيداً وتضارباً وصعوبة، ويمكن إرجاع هذه الصعوبة إلى التضارب بين الإحصائيات التي تقدمها الدول التي يتواجد فيها الأكراد، وتلك التي تقدمها المصادر الكردية. إن كردستان بلاد ذات حدود طبيعية وهي وطن الشعب الكردي رغم عدم وجود حدود سياسية دولية ورغم تقسيمها بين دول العراق تركيا إيران سوريا، وجغرافية كردستان تشكل عنصراً أساسياً من الهوية القومية الكردية، والحركة القومية الكردية مصرة على تحويل الحدود الطبيعية كردستان إلى حدود سياسية لكيان سياسي مستقل أو شبه مستقل، وهي تصر على أن كردستان هي بلاد الأكراد وتحدد حدودها حسب تواجد الشعب الكردي بالإضافة إلى الرجوع إلى أقوال بعض المستشرقين وخاصة الذين تكون أقوالهم في صالح الأكراد، وبذلك تساهم إشكالية تحديد حدود كردستان الجغرافية والطبيعية في تعميق إشكالية الهوية القومية الكردية.

نشأت إمارات إقطاعية في القرون الماضية وبرزت من بينها إمارة بابان، وسوران، وبهدينان، وبوتان، وهكاري، وكانت هذه الإمارات في قتال دائم فيما بينها، وكانت كل إمارة تزيح وتنهي الإمارة الأخرى، وهذا الأمر أضعف الأكراد وأبعدهم عن الوحدة في تشكيل إمارة أو دولة قوية. بعد الحرب العالمية الأولى، حصل الشيخ محمود الحفيد وبمساعدة بريطانيا على بعض الحقوق في السليمانية، فنصب نفسه ملكا عليها، وتم

إزاحته من قبل بريطانيا، ومع ذلك كانت كردستان تستجيب للتطور الذي شجع القوى التقدمية السياسية لدى الأكراد. وتطور المشروع الكردي بجمهورية مهاباد في إيران 1946 التي لم تستمر طويلاً، واخذ التطور السياسي الكردي بالتزايد بعد حصول الأكراد على حقوقهم في الدستور العراقي لعام 1958، ثم قانون الحكم الذاتي في العراق لعام 1974، ثم حلم الفيدرالية في عام 2003 في العراق.

تكمن أهم معوقات إقامة الدولة الكردية، في تضارب المواقف الكردية والتباينات الأيديولوجية والحزبية ... فالأحزاب الكردية العراقية كثيراً ما كانت تتقاتل فيما بينها، وتختلف أيديولوجيتها، وكثيرا ما كانت تنشق على نفسها، أو كُثر التقلبات بالارتباط بالخارج أو المساعدات التي تتلقاها من الخارج، لتحقيق مصالحها على حساب الإضرار بالعراق. فيما يتبنى أكراد إيران مواقف ومبادئ ثابتة ... وتساند قضية الاستقلال وتبدي استعدادها للدفاع عن حالة تعرضه لأي هجوم، ويتبنى هذا الموقف أيضاً حزب العمال الكردستاني في تركيا ومجلس شعب غرب كردستان السوري ... في المقابل يعارض حزب الإتحاد الوطني الكردستاني العراقي فكرة الاستقلال في كردستان، ومن ثم فإن السعي نحو دولة مستقلة قد يؤجج هذه الخصومات، وهو ما سيئول إلى مزيداً من الخلافات، خاصة في ظل حاجتهم إلى إعادة هيكلة قواتهم العسكرية التي لا تزال هي الأخرى منقسمة.

ويلعب الاقتصاد دوراً أساسياً في حياة كردستان، فإقليم كردستان جغرافياً هو إقليم مُغلق، يفتقر لإطلالة بحرية وهو إقليم قاري حبيس، وهذا يؤدي إلى المخاطر الاقتصادية على مستقبل الإقليم مقارنة بما يشكله الثقل الاقتصادي للدول المجاورة للإقليم من ضغوط حالية ومستقبلية عليه لتلافي مكامن الخطر في السياسة الاقتصادية للإقليم ومعالجتها.

وتلعب العوامل الاجتماعية دوراً فاعل في إعاقة قيام الدولة الموحدة، فالعقبة القبلية بين الأكراد تكاد تقف عقبة واضحة جداً قديماً وحديثاً. فهناك الولاءات البدائية التي تحدد ولاء الفرد للعائلة والعشيرة، وغالباً تكون هذه الولاءات بديلة عن الدولة. وهناك اللغة وتعددها، بحيث إنها تُعتبر حاجز كبير بين الأكراد، فقد لا يستطيع أكراد التفاهم فيما بينهم داخل المنطقة الواحد أو المناطق الأخرى (أكراد الدول الأخرى). إن التحدي اللغوي الرئيسي هو في المجتمع الكردي نفسه، ونحن لا نقلل من عوامل البيئة المحيطة بالمجال الكردي أو التي تحكمه، ولا بعناصرها الفاعلة لكننا نعيد ترتيب أولويات النظر إلى اللغة والبناء اللغوي واعتبارات تحليل الواقع الثقافي الراهن، ذلك أن التشكيل اللغوي والـلـهجي المتعدد سابق

على الانقسام الجغرافي والتوزيع بين الكيانات السياسية الراهنة، ومن ثم قد يكون سبباً له، أو أحد أسبابه، وقد يكون نتيجة له أيضاً.

تتمثل المعوقات الإقليمية لقيام دولة كردية في تحفظ دول الإقليم خاصة إيران وتركيا، حيث ترفض تركيا فكرة الدولة المستقلة باعتبار أن قضية الأكراد ليست عراقية فقط، خاصة أن نسبة كبيرة من الأكراد تقييم في تركيا. شكل أكراد العراق إغراء للقوى الإقليمية لاستخدامهم للتدخل في شئون العراق، وشكلت القضية الكردية قلق مزدوج لكل من تركيا وإيران وسوريا بسبب وجود الأكراد داخل حدود هذه الدول. ولقد استخدمت هذه الدول جميع الوسائل الأمنية والعسكرية والسياسية من اجل القضاء على فكرة الانفصال لدى الأكراد.

أما المعوقات الدولية لقيام الدولة الكردية فقد بدأت مع اتفاقية سايكس بيكو 1916 أثناء الحرب العالمية الأولى وذلك بتقسيم منطقة الشرق الأوسط (تركة الدولة العثمانية)، ثم هدنة مدروس 1918 وبعدها مؤتمر الصلح في فرساي 1919 ثم مؤتمر سان ريمو 1920 وبعدها اتفاق سيفر 1920 ثم معاهدة الصلح لوزان 1923، الذي ألغى معاهدة سيفر وحسم موضوع الكيان الكردي بالفشل ولم يعد مشروع الدولة الكردية المقترح أي وجود. كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأكراد ضد الحكومة العراقية، وقد كان ذلك على الدوام جزءاً من عالم سياسة الأمر الواقع النفعية، إن التطورات السياسية التي حدثت في مطلع السبعينات من القرن العشرين ساهمت في صياغة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشكلة الكردية وتمثلت في تأميم العراق للنفط، وانسحاب المملكة المتحدة البريطانية من الخليج العربي، واستخدام العرب النفط في حرب 1973 ضد إسرائيل، ومعاهدة الصداقة والتعاون العراقية السوفيتية، واستفادت الولايات المتحدة من الأكراد كثيراً في حرب 1991 ضد العراق، وأحسنت استخدامهم كورقة ضغط ضد الحكومة. أما الجانب الروسي فقد استفاد من الأكراد واستخدمهم كورقة ضغط في المنطقة، فقد استخدمهم في إيران (عن طريق دعم جمهورية مهاباد 1946)، واستغل أكراد العراق من اجل الضغط على الحكومة العراقية، واستخدم أكراد تركيا ضد حكومة أنقرة. منذ سنة 1991 أصبح إقليم كردستان العراق يتمتع بحكم ذاتي فعلي عندما فرضت الولايات المتحدة منطقة جوية محظورة، لقد شجعت هذه الحماية الأميركية كردستان على إعلان استقلالها عن العراق وبذلك تربك النظام الحدودي القائم، لكن الأكراد خيروا خدمة مصالحهم الاقتصادية داخل تلك الحدود. بعد الغزو الأميركي للعراق أقرّ الدستور العراقي الجديد نظاما فدراليا وأعطى إقليم كردستان درجة كبيرة من الحكم الذاتي على محافظات دهوك وأربيل

والسليمانية. إن الأكراد خططوا بعد الاحتلال الأمريكي لتحقيق طموحاتهم من خلال، إحياء الأمل في بناء الدولة الكردية في نطاق الفيدرالية العراقية لتكون اللبنة الأولى في بناء الدولة الكردية المستقلة مستقبلاً. توفرت عدة ظروف للأكراد لتأسيس دولة عابرة للحدود، انطلاقاً من العراق وسوريا، وتمثلت هذه الظروف بالاستقلالية الاقتصادية للأكراد في هذه الأجزاء، عن طريق الاتفاق مع شركات عالمية لاستخراج وبيع النفط والغاز. كما سيطرت قوات البيشمركة الكردية على مدينة كركوك النفطية، وإعلان رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزان بضم المناطق المتنازع عليها وإجراء الاستفتاء لحق تقرير المصير للشعب الكردي، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي جامع لجميع الأكراد في العراق وتركيا وإيران وسوريا. سمحت الظروف الحالية في المنطقة بالاتصال الجغرافي ما بين الأكراد، فقد سهلت الاتصالات بعد فتح الحدود بسبب سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعيش) على أجزاء من العراق وسوريا، فأصبحت الأراضي الكردية متصلة ما بين العراق وسوريا، وهذه الأراضي ليست ببعيدة عن جنوب شرق تركيا وشمال غرب إيران. أما على المستوى العسكري فقد أصبح الأكراد يمتلكون قوات شبه نظامية، متمثلة في قوات البيشمركة وبتسليح يشبه الجيوش النظامية بعد مساعدة الولايات المتحدة لهم، لقد تعاملت دول حلف شمال الأطلسي عامة، والولايات المتحدة خاصة، مع قضية تسليح الأكراد سواء في سوريا أو في العراق، على إنهم بديل مؤقت لنشر قوات برية في إطار الحرب الدولية على (داعش).

تطرح تجربة إقليم كردستان العراق في بناء إقليم كردي، شكل تطور الوعي الكردي بالأيديولوجية القومية والخروج إلى حيز الممارسة العلمية ضمن الإطار الجغرافي للمكون الكردي، الأمر الذي يثير إشكالية كبيرة في الوعي القومي الكردي السوري بالوطنية السورية التي تبدو وكأنها أمام امتحان تاريخي ومعرضة للتدمير والتقسيم، إذا لم تنتج المعارضة السورية في إيجاد صيغة واقعية تقر بحقوق الشعب الكردي والأقليات القومية والدينية والمذهبية التي تخشى من التداعيات ووصول جماعات متشددة إلى السلطة حيث المخاوف من سيطرة الإسلاميين على المشهد السياسي في المرحلة المقبلة

وأخيرا فان سيناريو تحقيق الحلم الكردي بالدولة الكردية يقوم على انهيار الأنظمة الحاكمة وتبدل النظام الدولي في الشرق الأوسط وهذا ما توقعناه بعد دخول العراق وسوريا من ضمن الدول الفاشلة، التي تفتقد تحقيق الأمن وعدم تمكنها من إدارة الدولة، ولعدم سيطرتها على حدود البلاد وانتشار الفوضى والفساد فيها. كذلك سوف تنهار المنظومة الحاكمة في إيران بعد نفاذ المصلحة الدولية منها، كلاعب إقليمي، واقترابها من

نهاية الجيل الثالث لعمر الدولة. ويأتي بعدها الانهيار التركي وتقسيمها بعد انتهاء التزعم الإقليمي وقيادة الشرق الأوسط وفق النظام الإسلامي، ورفع راية الخلافة وتشجيع التطرف في البلاد العربية خاصة والبلاد الإسلامية عامة. من أنقاض هذا الوضع سوف تولد الدولة الكردية. وستعيش المنطقة حالة من النظم الفيدرالية وفق الثقافة المفروضة من قبل الولايات المتحدة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

1- جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 1994، بغداد، 1995.

2- الدساتير العراقية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية, الطبعة الأولى, (شيكاغو: المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان, كلية الحقوق بجامعة دي بول: 2005).

3- الدستور المؤقت العراقي لسنة 1958.

4- دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

ثانياً: الكتب

1- إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، (دمشق: دار المدى، 2003م).

2- إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، (بيروت: دار الطليعة، 1967م).

3- الأبعاد السياسية للتحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط، سلسلة تقارير، العدد5، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، أغسطس1996م).

4- أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ج3، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1996).

5- أبو يوسف يعقوب إبراهيم، كتاب الخراج، (بيروت: دار الحداثة، 1990م).

6- أبي العباس أحمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق عبد اللـه أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، (بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1987).

7- أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ج3، ط6: 1997).

8- أبي القاسم ابن حوقل النصيبي، صورة الأرض، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1992).

9- أبي القاسم عبيد اللـه بن خُرداذبه، المسالك والممالك، إعداد وتقديم خير الدين محمود قبلاوي، (دمشق: وزارة الثقافة، 1999م).

10- أثير إدريس عبد الزهرة, مستقبل التجربة الدستورية في العراق, (بيروت: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع, 2011).

11- أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ الشرق الأدنى القديم: مصر العراق إيران، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989م).

12- احمد تاج الدين، الأكراد تأريخ شعب وقضية وطن، (القاهرة: دار الثقافية للطباعة النشر، 2001م).

13- أحمد تيمور باشا, اليزيدية ومنشأ نحلتهم, الطبعة الثانية (القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها, 1352هـ).

14- أحمد عثمان أبو بكر، كردستان في عهد السلام، (أربيل: د.مطبعة،2002م).

15- أحمد عطية اللـه، القاموس السياسي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط3، 1968م).

16- أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009م).

17- ____، القضية الكردية في تركيا الواقع والمستقبل، دراسات إستراتيجية، (بغداد: 2003م).

18- أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، ج2، (دمشق: دار اليقظة العربية، 1947).

19- ادمون غريب، الحركة القومية الكردية (بيروت: دار النهار للنشر، 1973م).

20- أربي دبليو، سنتان في كردستان 1918-1920، ترجمة فؤاد جميل، ج1، (بغداد: مطبعة الجاحظ، 1973م).

21- أرشاك بولاديان، الأكراد في حقبة الخلافة العباسية، ترجمة الكسندر كشيشيان، (بيروت: دار الفارابي، ط2: 2013).

22- ____، مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية، العدد 98، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية).

23- اسماعيل بك جول, اليزيدية قديماً وحديثاً, (بيروت: المطبعة الامبركانية, 1934م).

24- إسماعيل بيشيكجي، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبد الملك، (السويد: دار APEC للطباعة والنشر، 1998).

25- أف. ستيفن لارابي ولان أو. ليسر, سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض, ترجمة محمود احمد عزت, (بغداد: بيت الحكمة, 2010).

26- إقليم كردستان العراق ... هل هي سياسة فرض الأمر الواقع؟، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2014).

27- ألبرت م. منتشا شيفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشي صالح التكريتي، (بغداد: مديرية مطبعة جامعة بغداد، 1978م).

28- أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979، (الكويت: عالم المعرفة، 1999).

29- أمل حمادة، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008).

30- الأمير شرف خان البدليس، شرفنامة، ترجمة جميل الملا، (العراق: دار المدى، ط3: 2007).

31- أمين سامي الغمراوي، قصة الأكراد في شمال العراق، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1967م).

32- الآن قادر، القضية الكردية في غربي كردستان، (لندن: مطبوعات جمعية غربي كردستان والمؤتمر الوطني الكردستاني، 2002م).

33- أوفرا بينغيو، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، ترجمة عبد الرزاق عبد اللـه بوتاني، (أربيل- بيروت: دار آراس للطباعة والنشر- دار الساقي، 2014م).

34- باسيل نيكتين، الكرد، ترجمة صلاح برواري، (بيروت: دار الروائع، ط2: 1967م).

35- بدرخان السندي، المجتمع الكردي في المنظور ألاستشراقي، (أربيل: دار ئاراس، 2002م).

36- برتران بادي، الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي، ترجمة شوقي الدويهي، (بيروت: دار الفارابي، 2006م).

37- برتراند راسل، السلطان آراء جديدة في الفلسفة والاجتماع، ترجمة مجدي حماد، (بيروت: دار الطباعة، 1962م).

38- بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان العراق الجاران الحائران، (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م).

39- بيتر ورسلي، القومية والاشتراكية في العوالم الثلاثة، ترجمة صلاح سعد اللـه، (بغداد: مطبعة شفيق، 1990م).

40- بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (دبي: 2005م).

41- تركيا والأكراد العراقيين: تنازع أم تعاون؟ تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، الرقم 81، مجموعة الأزمات الدولية، واشنطن، 13 نوفمبر - تشرين الثاني 2008.

42- التقرير الاستراتيجي العربي 2006 - 2007، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008).

43- التقرير الاستراتيجي العربي 2011 - 2012، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013م).

44- تقي الدين أبي العباس العبيدي المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، وضع حواشيه خليل المنصور، ج3، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م).

45- جابر إبراهيم الراوي، إلغاء الاتفاقية العراقية الإيرانية لعام 1975 في ضوء القانون الدولي، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1980م).

46- جاسم محمد خلف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، ط3، (القاهرة: دار المعرفة، 1965م).

47- جان وليم لابيار، السلطة السياسية، ترجمة هناء إلياس، (بيروت: منشورات عويدات، 1983م).

48- جكر خوين، تاريخ كردستان، ترجمة خالص مسور، ج1، (بيروت: مطبعة أميرال، 1996م).

49- جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، (بيروت: منشورات النور، 1970م).

50- جلال عبد اللـه معوض، الأكراد والتركمان في العراق، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994م).

51- صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م).

52- جمال رشيد أحمد، تاريخ الكرد القديم، (أربيل: جامعة صلاح الدين، 1990م).

53- ، دراسات كردية في بلاد سوبارتو، (بغداد: 1984م).

54- ـــــ، ظهور الكرد في التأريخ، ج1، (أربيل: دار ئاراس، 2003م).

55- جواد ملا، كوردستان والكورد وطن مسروق ومغتصب ومقسم - امة مستعبدة وسجينة وبلا دولة، (منشورات جمعية غرب كردستان، ط3، 2008م).

56- جون كينيث جالبريث، تشريح السلطة، ترجمة عباس الحكيم، الطبعة الثانية (دمشق: مؤسسة كورجي للطباعة والنشر، 1994م).

57- جون لمبرت، إيران حرب مع التاريخ، ترجمة حسين عبد الزهرة مجيد (البصرة: مركز الدراسات الإيرانية، 1992).
58- جوناثان راندل، أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة نادى حمود، ط2، (بيروت: دار النهار للنشر، ط2: 1999م).
59- جوين ديار، الفوضى التي نظموها - الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة بسام شيحا، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007).
60- جيراد جالديان، المأساة الكردية، ترجمة عبد السلام النقشبندي، (اربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، 2007م).
61- جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، (بيروت: دار الساقي، 2004م).
62- ____، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الامريكي 1914-2004، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005م).
63- حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002م).
64، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992).
65- حبيب محمد كريم، تأريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني، (دهوك: مطبعة خابات، 1998م).
66- حزب العمال الكردستاني (PKK) ودوره في حركة التحرر القومي الكردستاني، من منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني، (أربيل: مكتب الدراسات والبحوث المركزي، 1996م).
67- حسن الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، ج3، (بغداد: بيت الحكمة، 2005).
68- حسن بيرنيا، تاريخ إيران القديم، ترجمة، محمد نور الدين، (القاهرة: د.ت).
69- حسن كاكي، كوردستان والأمة الكردية، (بغداد: دار الثقافة والنشر الكردية، 2011م).
70- حسين طاهري، بنية المجتمع الكردي والكفاح من أجل دولة كردية، (كاليفورنيا: 2007م).
71- حكمت سامي سليمان، نفط العراق- دراسة اقتصادية سياسية، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1979م).
72- حكيم احمد خوشناو، الكورد وبلادهم عند البلدانيين والرحالة المسلمين، (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م).
73- حميد بوزرسلان, تاريخ تركيا المعاصر, ترجمة حسين عمر, (أبو ظبي- بيروت, كلمة والمركز الثقافي العربي, 2009).
74- خالد العزي، أضواء على التطور التاريخي للنزاع العراقي- الفارسي حول الحدود، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1981م).
75- خالد سليمان الفهداوي، القضية الكردية، الحل المنشود، التأريخ-الواقع-المستقبل، سلسلة الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، (دمشق: دار الأوائل، 2006م).
76- خسروا كوران، كردستان عبر أزمنة التاريخ، ج1، (ستوكهولم: 1992م).
77- خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999م).
78- درية عوني، عرب وأكراد، خصام أم وئام، (القاهرة: دار الهلال، 1993م).

79- دهام محمد دهام العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون, 2009).

80- ____، الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م).

81- ____، الأقليات والتدخل الإنساني، (عمان: دار أسامة، 2005).

82- ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، (بيروت: دار الفارابي، 2004م).

83- رستم محمود, آفاق المعارضة في إقليم كردستان العراق: صلابة البنى التقليدية ورهان تفكيك المناطقية, (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2011).

84- رعد عبد الجليل، صراع الاستيعاب والانفصالية: دراسة في تجربة حزب العمال الكردستاني في تركيا، مجموعة باحثين، في الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث، (بغداد: مركز دراسات العالم الثالث، 1989م).

85- رعد ناجي الجدة, التطورات الدستورية في العراق, (بغداد: بيت الحكمة, 2004).

86- روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية - الإيرانية، ترجمة محمد إحسان، (أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، 2001م).

87- رود هوف وآخرون، انتخابات كردستان العراق في 19 آذار 1992 تجربة ديمقراطية، تقرير فريق من ثلاث منظمات مستقلة غير حكومية (أجنبية) زار كردستان أثناء الانتخابات، من المنشورات المترجمة لمكتب الدراسات والبحوث المركزي، دراسة رقم 27، 1996.

88- روهات الاكوم، شريف باشا سنوات عاصفة لديبلوماسي كوردي، ترجمة شكور مصطفى، (كردستان العراق: 2004م).

89- زبير بلال اسماعيل. تاريخ اللغة الكّردية, (بغداد: مطبعة الحوادث, 1977م).

90- زبير سلطان، القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ، (دمشق: دار الفرقد، 2005م).

91- سامي بن خماس الصفار، إمارة أربل في العصر العباسي ومؤرخها ابن المستوفي، (الرياض: دار الشواف للنشر والتوزيع، 1992م).

92- سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية: سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة عبد الوهاب علوب، (القاهرة: منشورات المجلس الأعلى للثقافة، 2004).

93- سر ارنلدتي ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين لواءين خواطر شخصية وتاريخية، ترجمة فؤاد جميل، (بغداد: دار الشئون الثقافية، 1992م).

94- السر ارنولد ولسن، الثورة العراقية، ترجمة جعفر الخياط، (بيروت: 1971م).

95- سعد البزاز، الأكراد في المسألة العراقية: أحاديث وحوارات، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997م).

96- سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق هموم الأقليات في الوطن العربي، الطبعة الثانية (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1994م).

97- سعد الدين الشاذلي: مذكرات حرب أكتوبر، (سان فرانسسكو: دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، ط4، 2003).

98- سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، (بغداد: كلية العلوم السياسية، مركز دراسات العالم الثالث، 1988م).

99-، العراق والمسألة الكردية 1958-1970، (لندن: دار الام النشر، 1990م).

100- ____، دراسات في المسالة القومية الكردية، (القاهرة: مكتبة،مدبولي، 2005م).

101- سكوت ريتر، كشف المستور "بوش ضد العراق" لماذا؟، ترجمة فاطمة نصر، (القاهرة: سطور للنشر، 2002م).

102- سليم مطر، جدل الهويات: عرب أكراد تركمان سريان يزيدية صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط، (الأردن: دار فارس للنشر والتوزيع، 2003م).

103- سي. جي. أدموندز، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الـلـه، (بيروت: دار الجمل، 2012م).

104- سيف الدين الدوري، عبد الرحمن البزاز. أول رئيس وزراء مدني في العراق الجمهوري، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006م).

105- شاكر خصباك, الكرد والمسألة الكردية, (بغداد: منشورات الثقافة الجديدة, 1959).

106-____، العراق الشمالي دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، (بغداد: مطبعة شفيق، 1973م).

107- شاكر صابر الضابط, العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران, (بغداد: دار منشورات البصري, 1966م).

108- شاميلوف، حول مسألة الإقطاع بين الكرد، ترجمة: كمال مظهر أحمد، (بغداد: مطبعة الزمان، 1977م).

109- شعبان مزيري، كردستان العراق في ظل الحكم العثماني 1514 - 1914م: دراسة في أحوالها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، (بغداد: دار الثقافة والنشر الكردية، 2013م).

110- شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار: انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية، ترجمة بدر عقيلي، (عمان: دار الجليل للنشر، ط2، 2004م).

111- صابر علي احمد، مسيرة العمل الجبهوي للحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق (1975 - 1988)، (العراق: مطبعة خابات، 1988م).

112- صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق 1946 - 2001، (بيروت: مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م).

113- صلاح سعد الـلـه، المسألة الكردية في العراق، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط2: 2006م).

114- صموئيل ب. هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سميرة خلف عبود، (بيروت: دار الساقي، 1993).

115- طعيمة الجرف، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم: دراسة مقارنة، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ط4: 1973م).

116- طه الهاشمي، مفصل جغرافية العراق: العراق الحديث والعراق في زمن العباسيين والعراق القديم، (بغداد: مطبعة دار السلام، 1930م).

117- طه حسين، الفتنة الكبرى، ج2، (القاهرة: دار المعارف، ط16: 2009م).

118- عامر حسن فياض، وعلى عباس مراد، إشكالية السلطة في تأملات العقل الشرقي القديم والإسلامي الوسيط، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2005م).

119- عايدة العلى سرى الدين، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، (بيروت: دار الأفاق الجديدة، 2000م).

120- عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، ج1، (بغداد: وزارة الإعلام العراقية، 1973م).

121- عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، (بغداد: مطبعة العاني، 1967م).

122- عبد الرحمن حلمي العباسي السهروردي، تاريخ بيوتات بغداد في القرن الثالث للهجرة، تحقيق وتعليق عماد عبد السلام رؤوف، (بغداد: 1996م).

123- عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية، (بيروت: المؤسسة اللبنانية للنشر، د.ت).

124- عبد الرزاق الحسني، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم, الطبعة الخامسة (صيدا: المطبعة العصرية للطباعة والنشر, 1968م).

125- ـــــ،تاريخ الوزارات العراقية ج1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط7، 1988م).

126-ـــــ، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، (بيروت: مطبعة دار الكتب، ط4: 1974م).

127- عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج1، (بغداد: مطبعة النجاح، 1953م).

128- عبد الرزاق محمود أسود، موسوعة العراق السياسية، مجلد7، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1986م).

129- عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن 1908-1958م، (بغداد: المعرفة للطباعة والنشر، 1989م).

130- عبد الفتاح عبد الرزاق، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام (دراسة تحليلية)، (أربيل: مؤسسة موكابي للطباعة والنشر، 2002م).

131- عبد الفتاح علي يحيى، حزب العمال الكردستاني في تركيا: نشأته وتطوره، في مجموعة باحثين، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، (الموصل: مركز الدراسات التركية، 1994م).

132- عبد القادر البريفكاني, المحررون رجال قرن مضى, (لندن, منشورات الزمان, 2001).

133- عبد الكريم محمد المدرس، علماؤنا في خدمة العلم والدين، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1983م).

134- عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط5، 1974م).

135- عبد الوهاب بكر محمد، فهم الحاضر واستشراف المستقبل من خلال رؤية تأريخية للتاريخ التركي المعاصر، في تركيا دراسة مسحية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012م).

136- عبد ربه إبراهيم الوائلي، تاريخ الإمارة البابانية 1783 - 1851، (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م).
137- عثمان على، دراسات في الحركة الكردية المعاصرة 1833 - 1946م، دراسة تأريخية وثائقية، (أربيل: التفسير للطباعة والنشر، 2003م).
138- عدنان المفتي، الكرد والعلاقات العربية الكردية، (مصر: مركز المحروسة للبحوث والدراسات والنشر، كانون الثاني 1998م).
139- عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، (بغداد: المؤسسة العربية للدراسات، ط2: 1985م).
140- عزيز حسن بارزاني، الحركة القومية الكوردية التحررية في كُردستان العراق (1939 - 1945م)، (دهوك: دار سبيريز للطباعة والنشر، 2002م).
141- عقيل سعيد محفوض، الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م).
142- ـــــ، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012م).
143- علي بن الحسين المسعودي، من كتاب مروج الذهب ومعادن الجواهر، تعليق قاسم وهب، السفر الثاني، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1988م).
144- علي جلال معوض، السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية، في تركيا دراسة مسحية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012).
145- علي صالح الميراني، موقف جريدة (ده نكى كورد/ صوت الأكراد) من تطورات الأوضاع السياسية في كوردستان 1977- 1997، (دهوك: مطبعة جامعة دهوك، 2010م).
146- علية عبد السميع الجنزوري، إمارة الرها الصليبية، (القاهرة: د.ن، 1974م).
147- عماد الدين إسماعيل أبي الفدا، المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء)، ج1، (القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت).
148- غانم محمد الحفو وعبد الفتاح البوتاني، الكورد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي 1921-1958، (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م).
149- غفور مخموري، تعريب كوردستان: التعريب المخاطر المواجهة، ترجمة عبد اللـه قركه يى، (أربيل: دار ئاراس للنشر، 2006م).
150- فؤاد حمه خورشيد، اللغة الكُردية التوزيع الجغرافي للهجاتها، (بغداد: مطبعة وسام، 1987م).
151- فاضل الزهاوي، حرب الخليج وانتفاضة كردستان العراق، (السليمانية: مطبعة روون، 2004م).
152- فاضل كاظم حسين, الأحزاب السياسية في تركيا, (بغداد, الجامعة المستنصرية, معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية (الملغى), 1988).
153- ـــــ، سقوط النظام الملكي في العراق، (بغداد: مكتبةآفاق عربية للنشر والتوزيع، ط2، 1986)..

154- فاضل كاظم حسين، وكاظم هاشم نعمة، التأريخ الأوروبي الحديث (1815 - 1935)، (جامعة الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1982).

155- فاضل رسول، كردستان والسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، ترجمة غسان نعسان، (السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2008م).

156- فاضل كريم أحمد، تاريخ الفكر الكردي، ترجمة بندر علي مندلاوي، (السليمانية: مؤسسة حمدي للنشر والطباعة، 2011م).

157- فتحي الشاذلي، النظام السياسي في تركيا والشخصيات الرئيسية على المسرح السياسي فيها، في تركيا دراسة مسحية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012).

158- فتحي عفيفي، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي، (القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، 2000م).

159- فرست مرعي، الكرد وكردستان جدلية الأسطورة والتأريخ والدين، (السليمانية: مطبعة بانطي، 2006م).

160--------، كردستان في القرن السابع الميلادي، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2006م).

161- فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي الجديد ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).

162- فريد أسسرد، اتجاهات السياسة الكردية بعد الحرب العالمية الثانية، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2008م).

163- ____، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط2: 2007م).

164- فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، (قبرص: دار قرطبة للنشر، 1993م).

165- فهمي هويدي، إيران من الداخل، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ط4، 1991م).

166- فوزي الاتروشي، كوردستان العراق أراء وموجهات إعلامية، (أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، 2002م).

167- فوزية صابر، الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية, في أحمد يوسف أحمد وآخرون, احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2004).

168- فيلد هنري، جنوب كردستان دراسة أنثروبولوجية، ترجمة: جرجيس فتح الـله، (أربيل: ئاراس للطباعة والنشر، ط2: 2001م).

169- ____، قاموس أكسفورد الحديث، إنكليزي – إنكليزي - عربي، (ط 8، 2002م).

170- كاظم حبيب، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، (أربيل: ئاراس للطباعة والنشر، ط2: 2005م).

171- كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير دراسة ثقافية عن القضية الكردية في العراق، ج1، (أربيل: وزارة الثقافة لإقليم كردستان العراق، د.ت).

172- كونتر دشنر، أحفاد صلاح الدين، ترجمة: عبد السلام مصطفى صديق، (أربيل: (د.ت)).

173- كي لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، (بغداد: مطبعة الرابطة، 1954م).
174- كينياز إبراهيم ميرزويف، موسوعة الكرد الصغرى، ترجمة أحمد حيدر علي، (السليمانية: منشورات اكاديمية التوعية والتاهيل الكوردي، 2010م).
175- لورانت شابري وآني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى: الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة زوقان قرقوط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991م).
176- ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية وديمقراطية أم تقسيم، ترجمة رمزي قاسم، (لندن: دار العراق للنشر، 2005م).
177- ـــــ، أزمة كركوك: السياسة الإثنية في النزاع والحلول التوافقية، ترجمة عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية، (بغداد – أربيل - بيروت: 2009م).
178- ليث عبد الحسن الزبيدي, ثورة 14 تموز 1958 في العراق, (بغداد: مكتبة اليقظة العربية, ط2، 1981).
179- م. س. لازاريف، المسألة الكردية 1917 - 1923، ترجمة عبدي حاجي، (بيروت: دار الرازي، 1991م).
180- مارتن فان بروينسن، الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة أمجد حسين، ج1، (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007م).
181- مايكل ميدوكروفت وماراتن لون, انتخابات البرلمان الكردي، تقرير مراقبة، من المنشورات المترجمة لمكتب الدراسات والبحوث المركزي للحزب الديمقراطي الكردستاني، دراسة رقم 28، 1996، في 19 آذار عام 1992.
182- مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجاً، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2003م).
183- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، العراق والأكراد: بوادر معركة تختمر حول كركوك، تقرير الشرق الأوسط رقم 56، في يوليو 2006م.
184- المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان: انتخابات بلا حدود، تقرير حول انتخابات اذار 1992 في كردستان العراق، من المنشورات المترجمة لمكتب الدراسات والبحوث المركزي، أربيل، دراسة رقم(34) ط1، 1999.
185- مجيد حميد عارف، الاثنوغرافيا والأقاليم الحضارية، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية مطبعة جامعة الموصل، 1984م).
186- محسن محمد متولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى 1914 حتى سقوط الملكية في العراق 1958، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2001).
187- محمد إحسان: كوردستان ودوامة الحرب، (أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، ط2: 2001م).
188- محمد أزهر السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، (الموصل: 1980م).
189- محمد البريفكاني، حقائق تاريخية عن القضية البارزانية، (بغداد: الشركة الأهلية للطبع والنشر، 1953م).

190- محمد السيد سليم (محرراً), آسيا والتحولات العالمية, (القاهرة: جامعة القاهرة, مركز الدراسات الآسيوية, 1998).
191- محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير الاستقلال – الحكم الذاتي- الفدرالية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008م).
192- محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ أقدم العصور، (القاهرة: 1936م).
193- محمد بن عبد الله ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، راجعه درويش الجويدي، (بيروت: المكتبة العصرية، 2005م).
194- محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، (القاهرة: دار الشروق، ط3، 1983م).
195- محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، ج1، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1979م).
196- محمد صالح صدقيان، إيران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي: وجهة نظر إيرانية، في: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
197- محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، (القاهرة: المكتبة النموذجية، 1978م).
198- محمد عبد الله عمر، مباحث كردية فيليه، (أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، 2004م).
199- محمد عبد المجيد عامر، دراسات في الجغرافية السياسية والدولية أسس وتطبيقات، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، بلا).
200- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ج9، (الكويت: وزارة الإعلام، 1971م).
201- محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1974م).
202- محمود الدرة، القضية الكردية، (بيروت: دار الطليعة، 1966).
203- مروان قبلان، المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015).
204- المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، (بغداد: الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م).
205- مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية (بيروت: كاوا للثقافة الكردية، ط2، 1997).
206- مشكلة الأرض وواقع الزراعة في كُردستان، الطبعة الثانية (أربيل: مكتب الدراسات والبحوث المركزي في الحزب الديمقراطي الكردستاني، 1996م).
207- مصطفى عبد القادر النجار، دراسات تاريخية لمعاهدة الحدود الشرقية للوطن العربي (1847-1980)، (بغداد: إتحاد المؤرخين العرب، 1981م).
208- مصطفى مرتضى علي محمود، المثقف والسلطة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1984م).
209- ____، المنجد في اللغة والإعلام، (بيروت: دار الشرق، ط38: 2000م).

210- منذر الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كردستان، (لندن: دار رياض الريس للنشر،1991).

211- ــــــ، القضية الكردية في العراق- البعث والأكراد، (دمشق: دار المختار، 2000م).

212- منى أحمد سلطان، تاريخ الأكراد في إيران، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2008م).

213- موسى مخّول. موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين, آسيا, (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام, ط2، 2006).

214- ميخائيل م. جونتر، الأكراد ومستقبل تركيا، ترجمة سعاد محمد إبراهيم، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007م).

215- نجم الدين البيرقدار، كركوك بين الحقيقة والواقع، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2011م).

216- ــــــ، نصف قرن فأكثر والشيوعيون الكردستانيون يواصلون المسير لتحقيق تطلعات الكادحين، ريَطاى كُوردستان، الحزب الشيوعي الكُوردستاني-العراق، العدد204، (أربيل: 2001م).

217- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج1 (بغداد: المكتبة العلمية، 1989).

218- وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2005م).

219- ــــــ، حزب العمال الكردستاني PKK، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002م).

220- ولتر لاكور, الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط, نقله الى العربية لجنة من الاساتذة الجامعيين, (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر, 1959).

221- وليام ايغلتن الابن، جمهورية مهاباد جمهورية (1946) الكردية، ترجمة جرجيس فتح الــلـه، (بيروت- بغداد: منشورات الجمل، 2012م).

222- وليام آيغلتون، القبائل الكردية، ترجمة: أحمد محمود خليل، (أربيل: موكرياني للطباعة والنشر، ط2: 2006م).

223- وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية، (لندن: 1991م).

224- ياسر عبد الحسين, السياسة الخارجية الإيرانية, مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني, (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, 2015).

225- يوسف مالك، كردستان أو بلاد الأكراد، ترجمة عز الدين مصطفى رسول، (السليمانية: مكتب الفكر والتوعية في الإتحاد الوطني الكردستاني، ط2: 2001م).

ثالثاً: الدوريات

1- إبراهيم غالي، الحسم الوشيك - مؤشرات رحيل بشار الأسد، السياسة الدولية، العدد 191، (القاهرة: مركز الأهرام، يناير 2013).

2- أبو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، مجلة السياسية الدولية، العدد(145)، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يوليو 2001م).

3- أحمد دياب، الأبعاد السياسية لاتفاق السلام التركي الكردي، مجلة السياسة الدولية، العدد193 (القاهرة: مركز الأهرام، يونيو 2013).

4- أحمد محمد طاهر، العلاقات الإيرانية- التركية، في مدحت أحمد حماد (محرراً)، التقرير الاستراتيجي السنوي 2001، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 2002م).

5- ____، كردستان العراق وتجديد المطالبة بتقرير المصير، مجلة السياسة الدولية، العدد 183 (القاهرة: مركز الأهرام، يناير 2011).

6- أحمد عبد الحافظ فوازه، الفائز الأكبر التحدي الكردي للهياكل الإقليمية بعد الربيع العربي، ملحق السياسة الدولية، العدد 193، (القاهرة: مركز الأهرام، يوليو 2003).

7- أحمد قنديل، التأثيرات المحتملة للأزمة السورية، السياسة الدولية، العدد 190، (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012).

8- آمال حسين محمود، العلاقات الإيرانية- التركية، في مدحت أحمد حماد (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي 1996، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام، 1997م).

9- أمين شحاتة، الأحزاب والتيارات السياسية الكردية، مجلة المعرفة، العدد 135، (السعودية: 200/5/23م).

10- أهداف الأكراد من دعوة الاستقلال عن العراق، مختارات إيرانية، العدد 168، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، سبتمبر 2014).

11- إيليا حريق، الدولة العربية الأصول التاريخية ورؤى الحاضر (نشوء نظام الدول في الوطن العربي)، المستقبل العربي، العدد 99، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، آيار 1987).

12- إيمان رجب، التأثيرات الإقليمية لأزمة الحكومة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 189 (القاهرة: مركز الأهرام، يوليو 2012).

13- بدائل ضيقة: أكراد سوريا: من الخلافات الداخلية إلى العزلة الخارجية، مختارات إيرانية العدد 166 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يونيو 2014).

14- بدر حسن شافعي، الاتحاد الأوربي وقضية الأكراد، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير 1999م).

15- بهاء الدين أدب، كردستان: إمكانيات ومشكلات، مختارات إيرانية، العدد 34، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة الثالثة، مايو 2003م).

16- بير محمد ملازهى، تركيا وتطورات كردستان العراق، مجلة مختارات إيرانية، العدد 57، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أبريل 2005م).

17- تقدم دبلوماسي تركي في كردستان العراق، مختارات إيرانية، العدد 133، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أغسطس 2011).

18- ثناء فؤاد عبد اللـه، أكراد إيران بين الصراع الذاتي وصيغة التوازنات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، يناير 1999م).

19- جلال عبد الـلـه معوض، تركيا والحرب العراقية الإيرانية، مجلة التعاون، العدد 12، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، كانون الأول 1988م).

20- حيدر جميل الجاف، الحوار والديمقراطية هي السبيل لتقريب وجهات النظر حول الفيدرالية، مجلة الحوار، العدد2، (أربيل: الإتحاد الإسلامي الكردستاني، أيلول 2002م).

21- دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي ومستقبل المسألة الكردية في العراق، مجلة شؤون عربية، العدد 124، (شتاء 2005م).

22- روبرت أولسون، المسألة الكردية والشيشان: السياسات الخارجية التركية والروسية منذ حرب الخليج، مجلة الشرق الأوسط، العدد الرابع، مارس 1996.

23- ريهام مقبل، عوائق الانفصال: إشكالية تأسيس الأكراد لدولة كبرى في الشرق الأوسط، مجلة حالة الإقليم العدد 14، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، فبراير 2015).

24- زرار صديق توفيق، ظهور تسمية كردستان في التاريخ، مجلة متين، دهوك، العدد80، 1998م.

25- زهرا برست، تركيا والاتحاد الأوربي اختلاف في الرأي، مجلة مختارات إيرانية، العدد 58، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مايو 2005م).

26- سامان كريم أمين، النقشبندية في كردستان رأي حول أسباب الانتشار، شؤون إسلامية، العدد: الأول، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 1998م).

27- سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران، مجلة العلوم السياسية، العدد 41، (بغداد: تموز - كانون الاول2010م).

28- سيد أسد الـلـه طهري، إيران وتركيا: إعادة قراءة العلاقات الثنائية بين البلدين بعد الحرب الباردة، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 35، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يونيو، 2003م).

29- السيد عوض عثمان، أفاق جديدة للعلاقات الإيرانية- التركية، مجلة مختارات إيرانية، العدد25، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة الثالثة، أغسطس 2002م).

30- شيرزاد شيخاني، انحسار اللغة العربية في كردستان، مجلة الشرق الأوسط، لندن، 2012/6/17.

31- الشيماء عبد السلام إبراهيم، موقف تركيا من الأزمة السورية، السياسة الدولية، العدد 190 (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012).

32- صافيناز محمد أحمد، التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار، السياسة الدولية، العدد 190 (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012).

33- صلاح سالم، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 116 (القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، ابريل 1994م).

34- عامر هاشم عواد، دراسة في أثر الفاعلين الإيراني والتركي في المعادلة العراقية، مجلة دراسات سياسية، العدد 14، (بغداد: بيت الحكمة, قسم الدراسات السياسية، 2009م).

35- عبد الحليم المحجوب، المسألة السورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة، السياسة الدولية، العدد 190 (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012).

36- عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أبريل 2004).

37- عبد الغني علي يحيى، الأحزاب والحياة الحزبية في كردستان، مجلة مقتين، عدد81، (دهوك: تشرين الأول، 1998م).

38- عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، العدد 10، (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، سبتمبر 2008).

39- فائق محمود، العراق وسياسة الاحتواء الأمريكية، مجلة دراسات عراقية، العدد 3 (بغداد: يوليو 1997م).

40- ____، قدرة قوات داعش واهدافها في سوريا ومستقبلها، مختارات إيرانية، العدد 159، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية).

41- محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، العدد 158، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, 1992م).

42- محمد باقر الحسني، أمريكا وأكراد العراق، مجلة شؤون الأوسط، العدد 87، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية, ديسمبر 1999).

43- محمد سعد أبو عامود، الدولة الكردية بين الفكر والحلم الواقع، السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير 1999م).

44- ميشيل كيلو، رهانات صعبة حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 195 (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، يناير 2014).

45- مينورسكي، الأكراد أحفاد الميديين، ترجمة كمال مظهر أحمد، مجلة المجمع العلمي الكردي، المجلد الأول، العدد الأول، (بغداد: 1973م).

46- ميهرداد ئيزيدي، الكرد نبذة وجيزة، ترجمة هادي محمود، مجلة سردم العربي، العدد 5، (السليمانية: دار سردم للطباعة والنشر، 2005م).

47- وليد عبد الناصر، أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية، السياسة الدولية، العدد 127، (القاهرة:، مؤسسة الأهرام، يناير 1997م).

رابعاً: الرسائل العلمية

1- أحمد عبد الباقي أحمد، الدور السياسي للقوميات في تركيا الأكراد (دراسة حالة)، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، 1989م).

2- استبرق كاظم شبوط، العلاقات التركية الإسرائيلية وأبعادها الإقليمية، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم الجغرافية، 2005).

3- بيار مصطفى سيف الدين، المسألة الكردية في العلاقات الأمريكية التركية 1991 - 1999، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية، 2009م).

4- حبيب راضي طلفاح، توزيع السكان في تركيا، دراسة في الجيوبولتكس، رسالة ماجستير، (العراق: الجامعة المستنصرية: كلية التربية، 1988م).

5- حمد جاسم محمد، مستقبل النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، 2010).

6- سعد إرزيج إيدام، العلاقات التركية – الإيرانية 1979 - 2006 الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه، (بغداد: جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية، 2008م).

7- سهام فوزي حسين، التنوع الإثني والمذهبي والأمن القومي دراسة حالة: العراق بعد أبريل 2003م، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008).

8- سهير إبراهيم العايدي، أثر العامل الخارجي على التوازن الإثني" دراسة حالة لتطور دور أكراد العراق في ظل الاحتلال الأمريكي 2003 - 2006"، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007).

9- شيماء عادل فاضل، أثر المتغير الإيراني في العلاقات العراقية - التركية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، (بغداد: جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، 2006م).

10- عبد الحكيم عموش، تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات دراسة نموذج القضية الكردية، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1994م).

11- عماد عبد السلام العطار، الحياة الاجتماعية في العراق إبان عهد المماليك 1749 - 1831م، أطروحة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة, 1976).

12- عمر وهيب ياسين، مشكلة كركوك (نموذج لقضية المناطق المتنازع عليها) في العراق، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية، 2010م).

13- فائزة حسين عباس، التطور السياسي والفكري للحركة القومية الكردية في إيران (1939-1979)، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 1995م).

14- فاضل حسن كطافة، العراق وموقعه المجاور لإيران: دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، (العراق: الجامعة المستنصرية: كلية التربية، 2006م).

15- محسن طاهر قادر البرزنجي، حركة الشيخ محمود الحفيد في المصادر العراقية (1914 - 1933)، رسالة ماجستير، (بغداد،: معهد التاريخ العربي والبحث العلمي، 2005م).

16- محمد جمعة أبو العلا، مفهوم الدولة بين مثالية ابن باجة وواقعية ابن خلدون، رسالة دكتوراه (جامعة الزقازيق: كلية الآداب ببنها قسم الفلسفة، 2001م).

17- نادرة وهاب أحمد الفيلي، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة (2002 - 2009)، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية، 2010م).

18- نسرين أحمد عبد اللـه الجاف، التجربة البرلمانية في إقليم كردستان العراق(1991 – 1998)، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، 2005م).

19- وجيه عفتو، مفهوم الديمقراطية في فكر الأحزاب الكُردية المعاصرة، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية، 2007م).

20- وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة- الأمة (دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه، (العراق: جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية، 2012م).

خامساً: الصحف

1- باراج خانا، الانفصال قد يكون مفيداً، مجلة فورين بوليسي (Foreign Policy)، في 2011/1/13.

2- بهاء أبو كروم أين يقف ميزان المصالح الروسي عربيًّا، جريدة الحياة، 2012/3/14م.

3- تصريح لجلال الطالباني في جريدة (شيحان الأردنية) بتأريخ 1996/6/10م.

4- صحيفة الحياة في 29 أبريل 2013.

5- صحيفة الحياة، العدد 12253، في 1996/9/12.

6- صحيفة الحياة، العدد 14627، في 1 أبريل 2003.

7- صحيفة الحياة، في 25 يونيو 2009.

8- صحيفة الشرق الأوسط (6 يوليو 2012).

9- صحيفة الشرق الأوسط، العدد (6512)، في 1996/9/26.

10- صحيفة الشرق الأوسط، العدد6367 في1996/5/4م.

11- صحيفة الغد، 30 تموز/ يوليو 2014.

12- صحيفة الوطن الكويتية، في 2007/10/11.

13- صحيفة خابات، العدد 837، في 1997/8/15.

14- صحيفة صوت شعب كردستان، في 5 نوفمبر 1992م.

15- طه اقيولن، المسألة الكردية على مفترق طرق، صحيفة الحياة، في 2008/5/14.

16- عبد اللـه إسكندر، "المالكي وإقليم كردستان"، صحيفة الحياة (28 نوفمبر 2012).

17- فؤاد حمة خورشيد، الأكراد في معرض الجغرافية البشرية والجغرافية، جريدة التآخي، بغداد، 1967/11/6.

18- ____، اخفاق الكورد في تشكيل دولتهم بموجب معاهدة سيفر1920، الحوار المتمدن، العدد: 4514، 2014/7/16.

19- ____، جغرافية كوردستان وسايكولوجية الانسان الكوردي، الحوار المتمدن-العدد: 3619، في 2012/1/26.

20- ____، جيوبولتيكية نفط اقليم كوردستان، الحوار المتمدن- العدد: 4464، في 2014/5/26.

21- هدى الحسني، الفدرالية في العراق هاجس يحمله أردوغان إلى واشنطن، صحيفة الشرق الأوسط، (لندن: 2004/1/22).

سادساً: شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

1- الائتلاف السوري يقيل رئيس حكومة المعارضة المؤقتة"، المستقبل، 23 تموز/ يوليو 2014،انظر:

http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=625757

2- الأحزاب الكردية، موقع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي:

http://carnegieendowment.org/publications/spec.ial/misc/iraqielections2010/index.cfm?fa=ka_ar.

3- أخطاء الغرب في سوريا تنبئ بمستقبل غامض، مجلة العرب في 2014/7/17 العدد 9622، المصدر:

http://www.alarab.co.uk/?id=28151

4- ارتفاع عدد قتلى تفجيري تركيا إلى 86 شخصا، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151010_turkey_explosion_ankara

5- اردوغان يلتقي اوغلو ودمرداش يدعو للتحالف بندية، المصدر:

http://www.aljazeera.net/news/international/2015/6/9

6- إسماعيل باشا، تركيا.. نحو حل المشكلة الكردية، المصدر:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/5/16

7- أكراد سوريا والعراق "يرحبون" بالدعم الروسي ضد تنظيم الدولة، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151005_syrian_iraqi_kurds_russia

8- أكراد سوريا يشكلون إدارة انتقالية، المصدر:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/11/12

9- إيران تدعم حماية أمن إقليم كردستان والبارزاني يشكرها، المصدر:

http://almadapress.com/ar/news/52699

10- البارزاني: لا مناطق متنازع عليها بعد سيطرة الأكراد، المصدر:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/6/27

11- البرزاني يدعو إلى إجراء استفتاء على المناطق المتنازع عليها، صحيفة العرب لندن في 2014/7/3، المصدر:

http://www.alarab.co.uk/m/?id=26966

12- بوتين يطمئن نتنياهو: الأسد لن يفتح جبهة ثانية بالجولان"، العربي الجديد، 2015/9/21، على المصدر:

http://bit.ly/1NQBlsm

13- بوتين: السوريون يهربون من داعش ... والأسد مستعد لإجراء انتخابات مبكرة ومشاركة معارضة رشيدة في الحكومة"، سي إن إن بالعربية، 2015/9/4، على المصدر:

http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/04/putin-syria-assad-isis

14- تحديات إقامة إقليم كردي شمالي سوريا، المصدر:

http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2014/12/21

15- تركيا تدرس سيناريوهات المستقبل الكردي، المصدر:

http://english.al-akhbar.com/node/14696

16- تركيا تعيد حظر التجوال لجيزرة جنوبي البلاد، المصدر:

http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/13

17- تركيا تغرق في حربها ضد الإرهاب، المصدر:

http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/47dd93c0-2f17-40a9-b4e4-2ef19380ef17#sthash.jlW9BE2B.dpuf

18- تركيا تلاحق الكردستاني داخل العراق، المصدر:

http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/8

19- تركيا وإيران يعارضان انفصال إقليم كردستان عن العراق، المصدر:

http://www.alhurra.com/content/iran-and-turkey-oppose-split-of-kurdistna-from-iraq/252584.html

20- تركيا.. ارتفاع حصيلة تفجيري أنقرة إلى 86 قتيلا ونحو مئتي جريح، المصدر:

https://arabic.rt.com/news/796444

21- تركيا.. تحديد هوية المشتبه به في تفجير سروج، تاريخ النشر: 2015/7/21، الرابط:

https://arabic.rt.com/news/789141

22- تركيا: حزب العمال الكردستاني يعلق عملياته مؤقتا "لدعم انتخابات نزيهة"، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/10/151010_kurds_turkey_seaz_fire

23- تسلسل تاريخي: الحركات السلفية الجهادية، النشر: 11 ديسمبر 2014، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/12/141211_jihadi_groups_timeline

24- تقديرات صندوق النقد الدولي للناتج الإجمالي لدول العالم للعام 2013، المصدر:

http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_GDP_(nominal).

25- امد بن عبد اللـه العلي، الارتباط الغربي بالخليج العربي، المصدر:

http://alarabnews.com/alshaab/GIF/15-02-2002/a21.htm

26- حدود التدخل العسكري الروسي في سورية وآفاقه، 22 سبتمبر 2015، المصدر:

http://www.dohainstitute.org/release/cdd3fea0-f1d0-4bc0-a340-923f6d191389

27- حزب العمال الكردستاني وموقفه من أكراد العراق، موقع مقاتل:

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/akrad/sec06.doccvt.htm

28- حزب العمال: الهدنة مع تركيا فقدت معناها، المصدر:

http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/25/

29- حسين مجدوبي، إنتخابات البرلمان الأوروبي تعيد شبح القوميات والإنفصال... والبداية من اسبانيا، القدس العربي, بتاريخ 31 مايو 2014، المصدر:

http://www.alquds.co.uk/?p=174810

30- خالد شمت، المصدر:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/10/24-

31- خلال زيارة بوتين لإسرائيل.. افتتاح نصب تذكاري لانتصار الجيش السوفييتي على النازية"، روسيا اليوم، 2012/6/24، المصدر:

http://bit.ly/1V7aixt

32- خورشيد دلي، "الأكراد والربيع العربي"، الجزيرة (18 مايو 2012) متاح على المصدر:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/d2cd424e-1409-4fef-812e-7538e2321343

33- اكراد سوريا فرصة ومخاطر، المصدر:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/8/6

34- القضية الكردية في تركيا والحل السلمي، المصدر:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/1/14

35- ما بعد نداء أوجلان للسلام، المصدر:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/3/22/

36- دول إقليمية تروج لوجود صراع إيراني – كردي لضمان ولاية جديدة للبارزاني، 15 مارس 2015، المصدر:

http://www.almuraqeb-aliraqi.org/?p=2424

37- الدولة الكردية المستقلة وعاصمتها أربيل، المصدر:

http://furatnews.com/furatnews

38- الرئيس السوري بشار الأسد واليمين، انظر:

https://arabic.rt.com/news/752393

39- رامي احمد، 70% من التبادل التجاري بين العراق وتركيا لاقليم كردستان، المصدر:

http://www.iraqhurr.org/content/article/25376174.html

40- سلام إبراهيم عطوف كبة، الطرق الصوفية والمدارس الدينية في كردستان. المصدر:

www.tirej.net .

41- المجتمع المدني والمؤسسة العشائرية - كردستان العراق نموذجاً. المصدر

:www. rezgar com.

42- سميحة عبد الحليم نشر، نظرة على الحركات الانفصالية فى العالم، في أخبار مصر يوم 2008/3/18، المصدر:

http://www.masress.com/egynews/34768

43- سناء عبد اللـه الطائي، مغزى نفي صفة الإرهاب عن حزب العمال الكردستاني التركي، المصدر:

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles.

44- سوريا – جغرافية الوطن العربي، المصدر:

www.ac4p.com.

45- سونر چاغاپتاي، تركيا وحكومة إقليم كردستان: مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة، 19 مارس 2015، المصدر:

http://al-aalem.com

46- شمس الدين الكيلاني، الائتلاف الوطني السوري أمام مفترق طرق: استدراك موقع القيادة السياسية أو التفكك، في 6 أغسطس 2014، المصدر:

http://www.dohainstitute.org/release/cd615abc-ed35-4466-806a-777e2193452e

47- صالح حميد، إيران وتركيا: استقلال كردستان العراق مرفوض، المصدر:

http://www.alarabiya.net/ar/iran/2014/07/02/

48- عبد الستار الناصري، الدولة الكردية فـي العراق والشام المصدر:

http://www.alaalem.com/index.php?news

49- عقيل بن محمد المقطري، "التغلغل الإيراني في اليمن والخليج" (ورقة قدمت إلى: المؤتمر الثالث لرابطة علماء المسلمين، استانبول، تركيا، 19-21 كانون الأول/ ديسمبر 2013)، المصدر:

http://almoslim.net/node/196787.

50- عمر أحمد، مظاهرات تركية.. بوادر الانقسام وتحديات السلام، المصدر:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/9/12

51- فؤاد طارق كاظم العميدي، الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، المصدر:

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=10&lcid=20481

52- فايز سارة، "الائتلاف في مرمى النقد"، الشرق الأوسط، 12 تموز/ يوليو 2014، المصدر:

http://www.aawsat.com/home/article/136696

53- فخري قدوري، ملخص تاريخ شركات النفط الأجنبية في العراق

http://iraqieconomists.net/ar/2013/03/02

54- فرست مرعي الدهوكي: التغلغل الإيراني في كردستان العراق، منشور على الانترنيت في الموقع التالي:

http://www.fnoor.com/fn0025.htm.

55- فوزي أبو فرحات، ملامح إقليميّة وآفاق ضبابيّة، المصدر:

http://arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=2&articleID=1229

56- لؤي صافي، "الائتلاف الوطني السوري"، ميدل إيست أونلاين، 2 حزيران/ يونيو 2014، انظر:

http://middle-east-online.com/?id=177767

57- مثنى العبيدي، هل يستطيع الأكراد بناء دولتهم على أنقاض الفوضى الإقليمية؟، المصدر:

http://www.rcssmideast.org/Article/2763Vb4FTvmqqko

58- محمد عاكف جمال، مستقبل القضية الكردية في تركيا، (البيان) 24 مايو 2013. المصدر:

http://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-05-24-1.1889560

59- محمود حمزيشي، هل انهارت عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني؟، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/09/130909_turkey_pkk_peace_collapsing

60- مهدي كاكه يي، الفيليون: أصالة وعراقة وهموم وأمال، الحوار المتمدن (نشرة إلكترونية)، 2007/1/21.

61- نتنياهو يدعو لقيام دولة كردية في العراق، 30 يونيو 2014، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/multimedia/2014/06/140630_israel_natenyahu_kurd_state

62- نص مسودة دستور إقليم كردستان العراق

http://www.presidency.krd/docs/KRConstitution-ar.pdf

63- ولاية بارزاني تثير خلافا سياسيا في كردستان، المصدر:

http://www.alhurra.com/content/kurdistan-presidency/278803.html#ixzz3nvAiv2zV

64- http//www.nahrain.com/d/news/02/10/09/srq-1009c.htm.

65- http://aawsat.com/home/article/448571/%D8%B9%D8%A8%D8%AF

66- http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0S407820151010?sp=true

67- http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0S40P720151010

68- http://chicagoboyz.net/archives/category/jews

69- http://maqalati.com/2.htm

70-http://www.alhurra.com/content/iraq-isis-peshmerga-kurds-/254574.html#ixzz3nuhuEHKx

71-http://www.alhurra.com/content/iraq-isis-peshmerga-kurds--/254574.html#ixzz3nui4Scho

72- http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/8

73-http://www.haqaeq4u.com/index.php/motafareghat/2014-11-16-21-42-40/678-2014-11-29-16-38-12

74- http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%84%D9%81:Iran_main_languages.png

75- http://www.noonpost.net/content/3497

76- http://www.sasapost.com/3maps_affect_the_battle_of_iraq

77http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%BA

78- http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=10988#.VmxzxUp97IUh

79- https://alossaily.files.wordpress.com/2013/08/519x340-fit.jpg

سابعاً: المراجع الكردية

1- ئەطزنيفون، ئەبناسياسي (كوردستان شويَنى طةرِانةوةى يؤنانيَكان)، و:حةسن فةهمي جاف، (بةغداد، ضاثخانةى معارف، 1961م).

2- ثرؤطرام وثةيرةوي ناوخؤي حزبي سؤسياليست ديموكراتي كوردستان، ثةسةندكراوي كؤنطرةي ضوارةم، 2001، ناوةندي ضاثةمةني راطةياندني حزبي سؤسياليست ديموكراتي كوردستان، (السليمانية: 2001م).

3- جةلال تالةباني، جؤشداني خةبات دذي ئيمبرياليزم وفاشيزم ونؤكةرانيان بؤ سةربةخؤيي وديموكراسي ئوتؤنؤمي، ي.ن.ك، ض.ش، 1980م.

4- جةلال تالةباني، كوردايةتي-بزتنةوةي رزطاري نةتةوايةتي طةلي كوردستانة، (ث،د،ك)، ط1966:3م.

5- دارا عومةر، ئاسؤي ئابووري، سةرضاوةكاني ئاو وكانزاني كوردستان، (السليَمانية: مةكتةبي بيرو هؤشياري، 2006م).

6- رةشاد ميران، رةوشي ئاييني ونةتةوةيي لة كوردستاندا، (أربيل: سةنتةري برايةتي، ط2: 2000م).

7- سەروەر عبدولرەحمان عومەر، (ي.ن.ك) دامەزراندن ودەست ثێ كردنەوەي شۆرش (1975-1976)، السليمانية: سەنتەري ضاث وثەخشي نەما، 2002م).

8- شوان عوسمان مستەفا، كوردستان وثرۆسەي بەئيسلام كردني كورد، (السليَمانية: سەنتەري ضاث وثەخي نەما، 2002م).

9- عەزيز شەمزيني، جولاَنەوەي رزطاري نيشتماني كوردستان، وەرطێران: فەريد ئەسەسەرد، (السلَيمانية: سەنتەري لێكۆلينەوەي ستراتيجي كوردستان، 1998م).

10- كۆمەلە، كوفاري كۆمەلەي رەنجدران كوردستان، خولي2، ذمارة3، ض.ش،1982م.

11- مەحمود ملا عزت، دبلوماسيەتي بزووتنەوەي كوردايەتي، (السليمانية: ضاثخانەي راثەرين، 1993م).

12- مەلا خاليد فريزي، ثوختەيەك لە مێذووي كورد لە سەرەتاوة تا ئێستا، (أربيل: ضاثخانەي بذار، 2005م).

13- ميهرداد ئيزيدي، ئاين وتايفة ئايينيكان لة كوردستاندا، (السليمانية: مەكتەبي بيرو هۆشياري، 2001م).

14- هەلَسەنطاندني رەوش وهەرەسهێناني شۆرشي كورد، دەرس وثەندەكاني، ثارتي ديموكراتي كوردستان، كۆميتەي ئامادەكردن، 1977م.

15- هيوا عەزيز سەعيد، رەنطدانەوەي بيري ليبرالَي لە باشوري كوردستان، (السليمانية: ضاثخانەي ياد، بەرێوبەرايەتي طشتي ضاث وبلاَوكردنەوة، 2006م).

16- يەكێتي نيشتماني كوردستان، ثێشەنطي خەبات وراثەرين وئاوەدانكردنەوەية، شەمالَ عەبدولَلاَ، يەكێتي نيشتماني كوردستان، ئاسۆيەك بۆ طۆران ونوێبوونەوة، (السليمانية: مەكتەبي بيروهۆشياري (ي.ن.ك)، 2006م).

17- يەكێتي نيشتيماني كوردستان، سەرهەلَدان ونوێبونەوة، (السليمانية: مەكتەبي بيرو هۆشياري (ي.ن.ك)، 2005م).

ثامناً: المراجع الأجنبية

- Books:

1- Aliza Marcus, Blood, And Belief: The PKK and the Kurdish Fight For Independence, (U.S.A: New York University Press, 2007).

2- Barth, Principle of Social Organization in southern Kurdistan, (Oslo: 1953).

3- Bhikhu Parekh, Rethinking Multiculturalism Cultural Diversity and Political Theory, (2nd ed.), (Palgrave Macmillan, New York: 2006).

4- Conor O. Dwyer, State- Building, in: Mark Bevir(ed), Encyclopedia of Governance, (sage Publications, London, 2007).

5- Elden, Staurt, Reconstructing Iraq, in: Cowen, Doborah & Gilberth, Emily (eds.), War, citizenship & territory, (London: Routledge, 2007).

6- Farideh Koohi- Kamali, The Political Development of the Kurds in Iran, (New York: Palgrave Macmillan, 2003).

7- Gerar Chaliand, A People Without A country, The Kurde is Kurdistan, (London: Zed Books Ltd, 1993).

8- The Kurdish tragedy, 2ed, Books LTD, (London and Newjersey: 1994).

9- Haddon. C., Races of man, (London: 1926), P.96.

10- Hakan Ozoglu, Kurdish notables and the Ottoman State: evolving identities, competing loyalties and shifting boundaries, (SUNY Press: 2004).

11- Harry N. Howard, The Partition of Turkey 1913-1923, (New York: 1966).

12- James Dobbins et. Al., After The war: Nation-Building from FRT to Goorgew. Bush, (U.S.A.: RAND, 2008).

13- The Beginner's Guide to Nation-Building (Santa Monica: RAND, 2007).

14- Jonathan C. Randal, After such know ledge, what forgiveness? My encounters with Kurdistan, (West View Press, USA, 1999).

15- Kerim Yildiz, Tan yei B. Taysi, The Kurds In Iran The Past, Present and Futuer, (London: Pluto Press, 2007).

16- Liam Anderson and Gareth Stansfield, the future of Iraq: Dictatorship, Democracy, OR Divison?, (New York: Palgrave Macmillin, 2004).

17- Maria T. Oshea, (Trapped between the map and reality: Geography and perception of Kurdistan), (Routledge, New York, London, 2004).

18- Morris Williams, The Heritage illustrated dictionary of the English language, (New York: 1973).

19- Naazneen H. Barma, Failed State, in: Mark Bevir(ed), Encyclopedia of Governance, (sage Publications, London, 2007).

20- Peter Sluglett, Britain in Iraq, 1914-1932, (London: Ithaca press, 1976).

- Periodicals:

1- Geoffrey f. Gresh, "Iranian Kurds in an Age of Globolisation", Iran and the Caucasus, VOl.13, 2001.

2- Hashem Ahmadzadeh and Gareth Stansfield "The Political, Cultural, and Military RE-Awakening of The Kurdish Nationalist Movement in Iran", Middle East Journal, VOl.64, no.1, (Winter, 2010).

3- Henri J. Barkey, Preventing Conflict over Kurdistan, (Washington: Carnegie Endowment for International peace, 2009).

4- International Crises Group, Iraq is the Kurds: Resolving the Kirkuk crises, Middle East report, no. 64, April 2007.

5- Jonathan Monten, Strategies of Democracy Promotion in U.S. Foreign Policy, A dissertation Submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences in Partial fulfillment of the Requirements for the Degree of Philosophy in Government, Washington D.C., Sep. 25, 2006,

6- Kurds agree to postpone independence referendum", The Star, September 5, 2014

7- Martin Van Bruinessen, Between Guerrilla War and political murder: the workers party Kurdistan, middle east report, no. 153, July-Aug, 1988.

8- Michael M. Gunter, A defacto Kurdish state in northern Iraq, Third World Quarterly, vol.14, no.2, 1993.

9- The Kurds and the Future of Turkey, (New York: Mocmillam press, 1997).

10- Nader Entessar, "Wither Iranian-Turkish relations?" Journal of Iranian Research and analysis, vol.16, no.1, April, 2000.

11- Richard Caplan, From Collapsing state to Neo-Trusteeship: the Limits to solving the problem of Precarious statehood in the 21st century, Jstor: Third world Quarterly, Vol(28), no(2), 2007, p.p 231-240.

12- Saad Eskander, Southern Kurdistan under Britain's Mesopotamian Mandate: From Separation to Incorporation, 1920-1923, Middle Eastern Studies, London, Vo1.37, NO.2, April 2001.

13- Thomas Renard, PJAK in Northern Iraq: Tangled Interest and Proxy Wars, Terrorism Monitor, VOl,6, NO.10, May 15, 2008.

- Dissertation:

1- Bayram Sinkaya, Conflicya, Conflict and Cooperation in turkey- Iran relation: 1989-2001, master thesis, (middle east technical university, department of international relation, 2004).

2- Jason Richard Young, Nationalism and Ethnicity as Political in Eastern Europe and The Basque Country, Master Thesis (University of British Columbia, Vancouver, 2008).

3- Michael G. lortz, A history of Kurdish military forces the peshmarge- from the Ottomam Empire to present day Iraq, Master Thesis presented to (the florida State University- Department of international affairs, 2005).

4- Stephen Watts, Military Intervention and the Construction of Political Order, In: Thomas J. Nisley, Democracy Promotion and U.S. Foreign Policy: The Role of Domestic Norms, (Ph.D. Dissertation, University of Florida, 2002).

- Internet:

1- Amir Hassanpour, The Politics of A-Political Linguistics: Linguists and Linguicide, Kurdish Academy of Language, on the Web:

http://www.kurdishacademy.org/?q=node/180>(Accessed 12/2/2013).

2- Bakir Sidki, “The Kurds and the Syrian Revolution - Statehood & Participation”, Heinrich Böll Foundation, March 3, 2014,

http://lb.boell.org/en/2014/03/03/kurds-and-syrian-revolution-statehood-participation , October 8, 2014

3- Daniel Byman, «Preparing for Failure in Syria: How to Stave off Catastrophe,» Foreign Affairs (March 2012).

http://www.foreignaffairs.com/articles/137339/daniel-byman/preparing-for-failure-in-syria.

4- Guney Yildiz, "Turkey's PKK peace process 'at risk' from Syria crisis", BBC, September 28, 2014, http://www.bbc.com/news/world-europe-29403550 , accessed October 9, 2014.

5-http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/07/iraq-kurds-call-ndependence-referendum-201473125010428418.html, accessed October 8, 2014.

6-http://www.stratfor.com/weekly/20111031-russia-rebuilding-empire-while-it-can

7- Iraq's Kurds push for independence referendum", Aljazeera, July 4, 2014.

8- Jacques Neriah, "Kurdistan: The Next Flashpoint Between Turkey, Iraq, and the Syrian Revolt", Jerusalem Center for Public Affairs, available at: http://jcpa.org/wp-content/uploads/08/2012/Kurdistan-Neriah.pdf, (accessed 11 June 2013).

9- Lauren Goodrich, "Russia Rebuilding an Empire While It Can", Stratfor, 31/10/2011:

10- Mohammed A. Salih, "As Kurds seize Iraq oil fields, independence push exposes divisions", Christian Science Monitor, July 11, 2014, http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2014/0711/As-Kurds-seize-Iraq-oil-fields-independence-push-exposes-divisions , accessed October 9, 2014.

11- Mustafa Akyol, «Turkey vs. Iran: The Regional Battle for Hearts and Minds,» Foreign Affairs (March 2012).

http://www.foreignaffairs.com/articles/137343/mustafa-akyol/turkey-vs-iran.

12- On Syria's Strategic Importance for Iran, See: George Friedman, "Syria, Iran and the Balance of Power in the Middle East", Stratfor, 22/11/2011, http://www.stratfor.com/weekly/20111121-syria-iran-and-balance-power-middle-east

13-The Rojava revolution, Evangelos Aretaios 15 March 2015,

https://www.opendemocracy.net/arab-awakening/evangelos-aretaios/rojava-revolution.

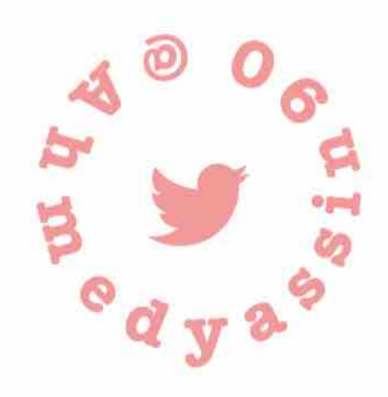
14- This Satellite Image Leaves No Doubt That Russia Is Throwing Troops and Aircraft Into Syria," Foreign policy, 14/9/2015, at: http://atfp.co/1Lv02Vc

قائمــة المحتويــات

قائمة الأشكال

قائمة الاختصارات

م	الاختصار	التوضيح
1	(ح.د.ك)	الحزب الديمقراطي الكردستاني
2	(أ.و.ك)	الإتحاد الوطني الكردستاني
3	(ح.ش.ك)	الحزب الشيوعي الكردستاني
4	(حسدك)	الحزب الاشتراكي الديمقراطي
5	(الكومالا)	الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران
6	(بيجاك)	حزب الحياة الحرة الكردستاني- إيران
7	(PKK)	Partiya Karkeren Kurdistan حزب العمال الكردستاني- تركيا
8	(جوده)	الجبهة الوطنية الديمقراطية الكردستانية
9	(داعش)	تنظيم الدولة الإسلامية


@Ahmedyassin90


القضية الكردية
إشكالية بناء الدولة